



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الإحصاء التطبيقي

استخدام نماذج التوازن العام لدراسة الآثار الاقتصادية

للضرائب والرسوم في الجمهورية العربية السورية

دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الإحصاء التطبيقي

إعداد الطالبة

ابتسام علي رجوب

الأستاذ المشرف المشارك

الدكتور إبراهيم العدي

الأستاذ المشرف

الدكتور فاسم النهمي

كلمة شكر

ابتداءً شكري هذا بحمد الله تعالى على كل النعم التي أنعمها علينا، ومن ثم أتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى :

الدكتور قاسم النعيمي

الذي أحاطني برعايته، وما بخل يوماً بتوجيهاته وإرشاداته. وأشكر

الدكتور إبراهيم العدي

المشارك بالإشراف على كل ما قدمه لتقديم عمل متميز.

كما أتقدم بالشكر إلى إدارة كل من هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي

للإحصاء ووزارة المالية على تعاونهم معنا لإنجاز هذا البحث وأخص بالشكر :

الأستاذ: فضل غرز الدين معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي لشؤون التخطيط

الأستاذ: خالد جمعة الخبير في نماذج التوازن العام

السيدة: هنادي شرف مديرة الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء

الدكتور: علي رستم مدير الإحصاءات السكانية في المكتب المركزي للإحصاء

الأستاذ منذر ونوس مدير السياسة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب والرسوم

أشكر كل من ساهم في هذا العمل.

أشكر كل من كان بجانبني وكل من لم يكن... فكلاهما كانا خيراً لي...

أبتسام رجوب

إهداء

إلى أغلى ما في الوجود أبي... أمي...

إلى من غير حياتي لأجل زوجي...

إلى أحلى ما في الحياة ولدي...

إلى من شاركوني حياتي بفرحها وحزنها أخوتي وأقربائي

إلى من لا تحلو الحياة إلا بهم أصدقائي...

إلى كل من يرتقي في سلم الحياة بشرفه وإخلاصه.....

ابتسام

يقول العماد الأصفهاني:

إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُوبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِيَّ يَوْمِهِ إِلَّا
قَالَ فِيَّ نَحْدِهِ، لَوْ خَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدَ
هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدَّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ،
وَلَوْ تَرَكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ،
وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النُّقْصِ عَلَى جُمَلَةِ الْبَشَرِ...

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| 1 | مقدمة |
| 2 | مشكلة البحث |
| 3 | أهداف البحث وأهميته |
| 4 | فرضيات البحث |
| 4 | منهجية البحث |
| 4 | محددات البحث |
| 5 | دراسات سابقة |
| 9 | الباب الأول: الدراسة النظرية |
| 10 | الفصل الأول: دراسة واقع النظام الضريبي السوري |
| 11 | المبحث الأول: مقدمة في الضرائب |
| 11 | 1. مفهوم الضريبة |
| 13 | 2. أهداف الضريبة |
| 15 | 3. قواعد الضريبة |
| 16 | 4. التنظيم الفني للضريبة |
| 28 | 5. النظام الضريبي |
| 30 | المبحث الثاني: أنواع الضرائب |
| 31 | 1. خصائص النظام الضريبي السوري |
| 34 | 2. أنواع الضرائب في النظام الضريبي السوري |

| | |
|-----|--|
| 52 | الفصل الثاني: دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم..... |
| 53 | المبحث الأول: مقدمة عن الاقتصاد السوري..... |
| 53 | 1. تحليل القطاع الحقيقي..... |
| 61 | 2. تحليل القطاع الخارجي..... |
| 65 | 3. تحليل القطاع المالي..... |
| 69 | المبحث الثاني: الضرائب والمتغيرات الاقتصادية الكلية..... |
| 69 | 1. الضريبة والإنتاج..... |
| 75 | 2. الضريبة والاستهلاك..... |
| 79 | 3. الضريبة والادخار والاستثمار..... |
| 83 | 4. الضريبة والنمو الاقتصادي..... |
| 85 | 5. أثر الضريبة على الأسعار والتضخم..... |
| 88 | 6. الآثار الاجتماعية للضرائب..... |
| 93 | الفصل الثالث: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونماذج التوازن العام..... |
| 94 | المبحث الأول: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية..... |
| 94 | 1. مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية..... |
| 103 | 2. كيفية بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية..... |
| 106 | 3. حالة تطبيقية لبناء مصفوفة محاسبة اجتماعية..... |
| 111 | المبحث الثاني: نماذج التوازن العام CGE..... |
| 111 | 1. مفهوم التوازن العام..... |
| 117 | 2. نماذج التوازن العام (CGE Models)..... |
| 128 | 3. لمحة بسيطة عن لغة GAMS..... |

| | |
|-----|---|
| 136 | الباب الثاني: الدراسة العملية..... |
| 137 | الفصل الأول: بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لهدف البحث..... |
| 159 | الفصل الثاني: بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري..... |
| 172 | نتائج الدراسة..... |
| 180 | المقترحات والتوصيات..... |
| 182 | الملاحق..... |
| 213 | المراجع..... |

فهرس الاشكال البيانبة

- الشكل رقم 1 التركيب الهيكلي للإيرادات العامة وفق النشرات الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي 35
- الشكل رقم 2 تركيب الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال فترة الدراسة 37
- الشكل رقم 3 تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة... 38
- الشكل رقم 4 تطور حصيلة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية خلال فترة الدراسة..... 43
- الشكل رقم 5 تطور حصيلة كل من ضريبة الرواتب والأجور وريع رؤوس الأموال المتداولة وضريبة ريع العقارات خلال فترة الدراسة..... 44
- الشكل رقم 6 تطور حصيلة كل من رسوم السيارات ورسم الفراغ والتسجيل العقاري خلال فترة الدراسة..... 47
- الشكل رقم 7 تطور حصيلة كل من رسم الانتقال على التركات وضريبة المواشي وضريبة العرصات خلال فترة الدراسة..... 47
- الشكل رقم 8 تطور حصيلة أهم الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك) خلال فترة الدراسة 50
- الشكل رقم 9 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)..... 55
- الشكل رقم 10 التركيب الهيكلي القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة..... 56
- الشكل رقم 11 نسبة الاستثمار إلى الننتاج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص 58
- الشكل رقم 12 الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة..... 61
- الشكل رقم 13 نسبة كل من الصادرات والمستوردات السلعية السورية إلى الننتاج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة..... 62
- الشكل رقم 14 الصادرات والمستوردات السلعية السورية وفق القطاعين العام والخاص..... 63
- الشكل رقم 15 الصادرات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة..... 64
- الشكل رقم 16 المستوردات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة..... 65

- الشكل رقم 17 الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-2010..... 66
- الشكل رقم 18 العجز في الموازنة العامة للدولة في سورية ومصادر التمويل 67
- الشكل رقم 19 نسبة كل من القروض الداخلية والخارجية إلى التمويل بالعجز 68
- الشكل رقم 20 أثر الضريبة على الإنتاج..... 73
- الشكل رقم 21 أثر الضريبة على مستوى العمالة والدخل القومي والاستهلاك الكلي..... 76
- الشكل رقم 22 العلاقة بين الضريبة والادخار والاستثمار 79
- الشكل رقم 23 رسم توضيحي لمعدل نمو كل من إجمالي الضرائب وإجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة..... 80
- الشكل رقم 24 نسبة الضرائب إلى كل من الادخار والاستثمار 82
- الشكل رقم 25 العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي..... 85
- الشكل رقم 26 العلاقة بين الضريبة والأسعار والتضخم 87
- الشكل رقم 27 معدل التضخم خلال فترة الدراسة 88
- الشكل رقم 28 منحنى لورانز لإنفاق الأسر 2009 90
- الشكل رقم 29 مخطط التدفق الدائري لاقتصاد دولة ما. 96
- الشكل رقم 30 الميزان السلعي في نموذج CGE 127
- الشكل رقم 31 هيكل الاقتصاد وفق النموذج وآلية التوازن 162

فهرس الجداول

- الجدول رقم 1 النوع الأول للضريبة التصاعدية.....26
- الجدول رقم 2 النوع الثاني للضريبة التصاعدية.....26
- الجدول رقم 3 في مقارنة سورية مع بعض الدول المجاورة لأهم مؤشرات الاستثمار.....59
- الجدول رقم 4 معدلات النمو السنوية الوسطية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة) والاستهلاك مع إجمالي الضرائب والرسوم خلال فترات الدراسة.....77
- الجدول رقم 5 التوزيع النسبي التراكمي للأسر والإنفاق التراكمي لهذه الأسر.....89
- الجدول رقم 6 الهيكل الأساسي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية.....98
- الجدول رقم 7 مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد بلد ما في سنة ما.....105
- الجدول رقم 8 بيانات الحسابات الوطنية.....106
- الجدول رقم 9 جدول ميزانية الحكومة.....106
- الجدول رقم 10 الحساب الجاري لميزان المدفوعات.....107
- الجدول رقم 11 بناء مصفوفة MACRO SAM.....107
- الجدول رقم 12 مصفوفة المعاملات الفنية بالنسب المئوية لعام 2007.....142
- الجدول رقم 13 الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج لعام 2009 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية).....143
- الجدول رقم 14 الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 (بالآلاف ل.س).....144
- الجدول رقم 15 الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية بعد الدمج (بالآلاف ل.س).....143
- الجدول رقم 16 طريقة حساب تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009.....143
- الجدول رقم 17 تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج (بالآلاف ل.س).....144
- الجدول رقم 18 اهتلاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بالآلاف ل.س).....145

- الجدول رقم 19 اهتلاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....145
- الجدول رقم 20 فائض التشغيل وفق النشاط الإنتاجي لعام 2009 (المبالغ بآلاف ل.س).....146
- الجدول رقم 21 فائض التشغيل وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....146
- الجدول رقم 22 الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (المبالغ بآلاف ل.س).....147
- الجدول رقم 23 الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....147
- الجدول رقم 24 الإعانات المقدمة وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل.س).....148
- الجدول رقم 25 الإعانات وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....149
- الجدول رقم 26 العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل.س).....149
- الجدول رقم 27 العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....149
- الجدول رقم 28 نسبة الرسوم الجمركية في كل قطاع لعام 2007.....150
- الجدول رقم 29 الرسوم الجمركية المفروضة على السلع في كل قطاع لعام 2009 (بآلاف ل.س).....150
- الجدول رقم 30 الرسوم الجمركية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....151
- الجدول رقم 31 المستوردات وفق نوع السلع مقدر بآلاف الليرات السورية.....151
- الجدول رقم 32 المستوردات وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....151
- الجدول رقم 33 الاستهلاك النهائي للأسر وفق نوع السلع مقدر بآلاف الليرات السورية.....153
- الجدول رقم 34 الاستهلاك النهائي للأسر وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).....153
- الجدول رقم 35 الصادرات السورية وفق القطاع لعام 2009 مقدر بآلاف ل.س.....155

الجدول رقم 36 الصادرات السورية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).
156.....

الجدول رقم 37 إجمالي تكوين رأس المال وفق كل نوع من السلع لعام 2009 (بآلاف ل.س) 158
الجدول رقم 38 إجمالي تكوين رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009
158.....(بآلاف ل.س)

مقدمة

لقد شاع استخدام نماذج التوازن العام (Computable General Equilibrium) (CGE Models) نتيجة التطورات التقنية والمعلوماتية من قبل الحكومات ومن قبل المؤسسات لتقييم السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز المواضيع التي تناولتها نماذج التوازن العام هي قضايا الإصلاح الضريبي والشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية والبيئية وقضايا التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن. إن استخدام نماذج التوازن العام الحاسوبية تعتبر من الأساليب التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، فالتوازن العام هو الحالة التي تعكس الأداء الأمثل للوحدات الاقتصادية وللاقتصاد ككل في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة، ولهذا سنستخدم هذه النماذج في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية. يقدم هذا البحث في بابين:

كانت الدراسة النظرية محور الباب الأول حيث اشتمل على ثلاثة فصول:
تناول الفصل الأول "دراسة واقع النظام الضريبي السوري":

- مقدمة في الضرائب
- أنواع الضرائب

في حين تناول الفصل الثاني "دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم":

- مقدمة في الاقتصاد السوري
- الضرائب والمتغيرات الاقتصادية الكلية

أما الفصل الثالث فقد تناول "مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ونماذج التوازن العام":

- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية SAM
- نماذج التوازن العام CGE

تطرق الباب الثاني إلى الدراسة العملية "حالة تطبيقية على النظام الضريبي السوري" والتي اشتملت على:

- بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لهدف البحث
- بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري
- اختبار النموذج

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في أن السياسة الضريبية في سورية لا تسهم بالشكل المطلوب في تحقيق التوازن الاقتصادي، ففي حالة الرواج حيث الطلب أكبر من العرض فإنه من المفترض زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام، أما في حالة الركود الاقتصادي حيث العرض أكبر من الطلب فإنه من المفترض تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام، إلا أن الواقع مختلف عن ذلك إلى حد ما، فعلى سبيل المثال، تخفيض الضرائب المباشرة وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ظهر بشكل واضح عندما كانت الحكومة تمول زيادات الرواتب والأجور عن طريق زيادة أسعار الطاقة (البنزين، المازوت، الغاز، الكاز، الزيوت، الاسمنت) وهي ضرائب غير مباشرة، لكن المالية قد أطلقت على هذه الرسوم (فروقات الأسعار) ووضعتها في الباب الثامن من الموازنة تحت بند إيرادات مختلفة.

إن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تناقص حجم الدخل لدى الفقراء وذوي الدخل المحدود، ويسهم في تخفيض حجم الطلب الاستهلاكي للفقراء، وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، بالمقابل تزداد الدخل لدى الأغنياء، ويرتفع مستوى الادخار لدى هذه الشريحة، وبما أن الفقراء قد انخفضت دخولهم، فهذا يعني أن المستثمرين سيخفضون من حجم استثماراتهم، وبالتالي سيزداد خروج الرساميل الوطنية إلى الدول المجاورة، وهذا ما يخفض حجم السيولة الوطنية ويشكل ضغطاً انكماشية.¹ بشكل عام يمكن القول بأن النظام الضريبي السوري هو "مجموعة من التشريعات المتباينة التي صدرت خلال فترات طويلة، لتنظيم عمل الدوائر المالية، وجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف إشباع الحاجة المالية للدولة، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية"²، في وقت لا يزال النظام الضريبي السوري في المرحلة الأولى من مراحل نموه، يعتمد على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة، وهو في هيكله وليد تشريعات عديدة، وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة خلقت في بنيانه في كثير من الحالات تبايناً واضحاً سواء من الوجهة الفقهية البحثية أو من جهة أساليب التطبيق في الطرح وإجراءاته وجباية الضرائب.³

¹ كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، سلسلة الرضا للتنمية الإدارية، 2003، ص 215.

² كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، 2003، ص 18.

³ الجليلاتي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية، العدد 8(29-2-2000)، ص 12.

كما أن تشجيع الاستثمار منذ عام 1985 دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي الملاحة المالية، وبالتالي ازداد عبء الضريبة على الطبقات الفقيرة، وفقدت الضرائب السورية عدالتها، وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، ولعل السبب في ذلك عدم وضع القيود على الإعفاءات، وعدم تطبيق أحكام صارمة على المكلفين الذين يتهربون من دفع الضرائب.⁴

إن ما سبق ذكره كان سبباً وجيهاً لدراسة واقع النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع بناء سيناريوهات جديدة لواقع نظام ضريبي جديد وذلك باستخدام نماذج التوازن العام كإحدى أهم الأدوات التي تستخدم لتقويم آثار السياسات الاقتصادية.

أهداف البحث وأهميته

تتجلى أهداف البحث في التعرف إلى النقاط التالية:

- دراسة واقع النظام الضريبي السوري من خلال دراسة تحليلية لكل نوع من أنواع الضرائب على حدى، سواءً من حيث التشريع أو من حيث التطبيق، للوقوف على حصيلة تلك الضرائب.
- دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية، من خلال دراسة أثر الضريبة على كل من الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، النمو الاقتصادي، الأسعار والتضخم، بالإضافة إلى دراسة الآثار الاجتماعية لهذه الضرائب.
- دراسة عدد من الإصلاحات الضريبية التي يمكن أن تضيف قيمة للنظام الضريبي السوري، ومحاولة بناء سيناريو لكل إصلاح من هذه الإصلاحات باستخدام نماذج التوازن العام CGE.
 - تخفيض معدل الرسوم الجمركية على المستوردات.
 - تخفيض معدل الضرائب المباشرة على الأسر.
 - تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة على الإنتاج.

أما أهمية هذا البحث فإنها تكمن في دراسة الإيرادات الضريبية كأحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، لما تتصف به من الثبات النسبي في مبالغها المحصلة، وما تتمتع به من مرونة عالية في توجيهها نحو تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما تكمن أهمية هذا البحث في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم باستخدام نماذج التوازن العام (الأداة الأمثل لتقويم

⁴ كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، 2003، ص18-19.

برامج الإصلاح الاقتصادي)، حيث تواجه الدول النامية ومنها سورية الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تحول دون تسريع عجلة التنمية وتحسين المستوى الحياتي للغالبية العظمى من السكان.

فرضيات البحث

بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009، تتمثل فرضيات البحث في النقاط التالية:

1. تخفيض معدل الضرائب المباشرة سيؤدي إلى تحسين ادخار الأسر، وإنفاقهم، وارتفاع مستوى المنفعة لديهم.
2. تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الوسيط في الإنتاج، وزيادة حجم الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، وزيادة حجم الاستثمار.
3. تخفيض معدل الرسوم الجمركية سيؤدي إلى تحسين الصادرات، المستوردات.

منهجية البحث

جرى الاعتماد في هذا البحث على منهج مختلط يجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وجرى استخدام المنهج الاستقرائي عند دراسة واقع النظام الضريبي السوري ودراسة آثاره الاقتصادية وذلك بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والنشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى أرقام الموازنة العامة للدولة وذلك للأعوام من 1990-2010، أما المنهج الاستنباطي فقد استخدم في الحالة العملية عند استخدام نماذج التوازن العام في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم.

محددات البحث

صعوبة تأمين بعض البيانات اللازمة لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009، كالبيانات الخاصة بالاستهلاك الوسيط لكل قطاع سواء من القطاع نفسه أو من باقي القطاعات الأخرى، والبيانات الخاصة بالرسوم الجمركية، بالإضافة إلى بيانات أخرى.

دراسات سابقة

توجد دراسات عديدة تتناول موضوع الضرائب والإصلاح الضريبي، إلا أن الدراسات التي تتناول استخدام نماذج التوازن العام في المجال الضريبي يمكن لنا أن نوجزها بما يلي:

1. Impact of Tariff Reduction in Agricultural Products and Food Industry on Urban and Rural Households in Syria: Computable General Equilibrium Analysis, Khaled Abdul Rahman JOMAA, the Graduate School of Life and Environmental Sciences, the University of Tsukuba, 2012

في هذه الورقة البحثية استخدمت نماذج التوازن العام (CGE) بالاعتماد على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2007 بهدف تقدير أثر تخفيض الرسوم الجمركية على مستوردات الصناعة الغذائية والمنتجات الزراعية، وقد توصلت إلى أنه مع تخفيض الرسوم الجمركية فإن رفاهية الأسر تتحسن بشكل عام، ويزيد دخل الأسرة المعيشية مع بقاء فجوة في الدخل بين الأسر في المناطق الحضرية والريفية وبين طبقات الدخل الأخرى، كما يزيد من الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، ويزيد من استهلاك الأسر للمنتجات الزراعية. عموماً إن تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والصناعة الغذائية ستكون مفيدة للأسرة السورية.

2. Local taxes in Buenos Aires City: A CGE approach, Omar Osvaldo Chisari and Leonardo Javier Mastronardi and Carlos Adri_an Romero, Instituto de Econom__a UADE,30. April 2012, Online at http://mpr.aub.uni_muenchen.de/40029/ MPRA Paper No. 40029, posted 13. July 2012 14:13 UTC

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الآثار غير المباشرة للسياسات الضريبية الوطنية والمحلية باستخدام نموذج التوازن العام الاستاتيكي للإقليمين (مدينة Buenos Aires (BAC) وبقية الأرجنتين)، وإن BAC تمثل 7% من سكان البلاد ولكن تمثل 29% من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث جرى تحليل التأثير المتبادل للسياسات المالية (الضريبية) على رفاهية السكان، وعلى أداء القطاع العام في كل من المنطقتين، بالإضافة إلى ذلك يظهر النموذج أن السياسات الضريبية الوطنية ذات الصلة لا يكون لها آثار على مستوى النشاط للمدينة وعلى رفاه سكانها فحسب، بل يظهر أيضاً بأن القرارات المالية على مستوى المدينة يكون لها تأثير كبير على بقية البلاد، وهذا هو أول نموذج CGE إقليمي لمدينة Buenos Aires وقد بينت النتائج أن زيادة الضرائب المحلية لمدينة BAC يؤدي إلى انخفاض في رفاهية الأسر وفي مستويات النشاط في كل المناطق، كما بينت أن زيادة ضريبة القيمة المضافة الوطنية يقلل من الناتج المحلي الإجمالي في كل المناطق الإقليمية، ولكن بنسب متفاوتة ويزيد من معدل البطالة في المنطقة. بشكل عام تختلف النتائج تبعاً لنوع

الضرائب (مبيعات أم ممتلكات) علماً أن مرونة الإنتاج للأجور من العوامل التي تؤثر على النتائج الكمية والنوعية.

3. Impacts of Trade Liberalization on Growth and Poverty in Ethiopia: Dynamic Computable General Equilibrium Simulation Model, Seid Yimer, International Journal of Business and Social Science Vol.3 No.11;June 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الآثار المترتبة على تحرير التجارة في إثيوبيا معتمدة في ذلك على نموذج CGE الديناميكي، هذا وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها: انخفاض في مستوى الفقر بين جميع الأسر على المدى الطويل، زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والرفاه المنزلي والصادرات الحقيقية على المدى الطويل.

4. The Independent CGE Model, Ciaschini, Maurizio, Pretaroli, Rosita, Independent Economics, AUSTRALIA, 2012

إن نموذج CGE المستقل هو نموذج توازن عام حاسوبي للاقتصاديات المستقلة (الاقتصاد الأسترالي) صمم ليتمثل إصداراً لعامي 2011/12 للاقتصاد الأسترالي باستخدام أحدث المعلومات المتاحة، وهو نموذج في القياس صالح للتغيرات في رفاه المستهلك أو مستويات المعيشة على أساس الاختلاف أو ما يعادلها، بحيث يمكن تقويم التغييرات في السياسات بشكل صحيح، حيث يقدم النموذج معالجة مفصلة للغاية، من حيث فرض ضرائب الأعمال التجارية، مع التركيز على السمات الهامة للنظام الأسترالي الحالي فضلاً عن تصاميم الضرائب البديلة التي جرى اقتراحها في جميع أنحاء العالم. إنه نموذج يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مثل المعاملات الضريبية المختلفة عن الديون وتمويل أسهم رأس المال، نظام معقد من العلاوات والامتيازات الضريبية، الاستهلاك، الاعتمادات والتخليص، الإعفاءات الضريبية الأجنبية وإمكانية الريح الدولية المتغيرة.

5. The effects of environmental taxation through a dynamic CGE model, Severini, Francesca, Sossi, Claudio, University of Macerata, Department of Economic Development Study, Italy, 2011

تتحدث هذه الدراسة عن إحداث إصلاح ضريبي بيئي مصمم للحد من غازات الاحتباس الحراري، انطلاقاً من ضرورة معالجة التحدي المتمثل بتغير المناخ وتجنباً للآثار الاقتصادية السلبية، وهناك

عدد من الإصلاحات الضريبية المقترحة، حيث جرى اختبار هذه الإصلاحات من خلال تحليل نموذج التوازن العام الديناميكي من أجل تحديد آثارها البيئية ودرجة الرفاه.

6. Assessing the impact of the 2006 Tax Reform on poverty and, inequality in Uruguay, RESEARCH PROPOSAL, Presented to PEP Network, Cecilia Llambí & Silvia Laens, Nicole Perelmuter, Uruguay 2007

جاءت هذه الدراسة في سياق الارتفاع الحاد لمعدلات الفقر في الأوروغواي منذ نهاية العقد الماضي، حيث ركزت في جوهرها بشكل كبير على تعزيز أكبر قدر ممكن من المساواة والتقدم في النظام الضريبي بهدف تقويم الآثار المحتملة على سوق العمل وعلى الفقر، وعدم المساواة باستخدام ديناميكية نموذج التوازن العام (CGE) والتي تسمح بتقويم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات، والعمل كأداة تحليلية للواقع.

7. Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria, Lucke, B, University of Hamburg, March 2001, Germany

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الأثر المالي (الضريبي) لتحرير التجارة في سورية، حيث درست عدد من السيناريوهات لتحرير التجارة في محاكاة لنموذج توازن عام إستاتيكي للاقتصاد السوري، وجرى تعديل النموذج القياسي آخذاً بعين الاعتبار السلع الحكومية المحتكرة في قطاعات الاقتصاد، والميزات الخاصة لتغيرات نظام سعر الصرف المتعدد في سورية، هذا وتشير السمات الهيكلية لنظام التعرفة الجمركية إلى مرونة إحلال منخفضة لمتطلبات الصناعة، حيث يتلقى الجانب الإنتاجي للاقتصاد القليل من التحفيز من معدلات التعرفة الجمركية المنخفضة، ما يجعل الإيرادات الحكومية تفقد أساساً فوائد الاستهلاك الخاص، أما بالنسبة لعجز الموازنة فقد زاد تحت مقاييس تحرير سيناريو التجارة، ومع ذلك، لا تزال الخسائر في العائدات، وإن السيطرة عليها مرتبط باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير المناسبة.

8. أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، دراسة للدكتور مصطفى بابكر، المعهد العربي للتخطيط في الكويت عام 2004 وتتناول هذه الدراسة مفهوم التوازن العام والنمذجة ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية، بالإضافة إلى آلية بناء نموذج توازن عام باستخدام GAMS مرفق بحالة تطبيقية على الاقتصاد المصري، بهدف الارتفاع بالأداء الاقتصادي، وتحفيز النمو من خلال إزالة

التشوهات، ورفع معدلات الكفاءة الاقتصادية وبتفصيل أكثر جرى التركيز على إصلاح النظام الضريبي بغية إزالة التشوهات السعرية، وذلك بإلغاء الضرائب السلعوية العديدة، واستبدالها بضريبة موحدة على القيمة المضافة، وكذلك توحيد وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الواردات السلعية. يوصف هذا النموذج بأنه نموذج توازن عام إستاتيكي للاقتصاد المصري.

9. دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام، دراسة لمجموعة من الباحثين (د. علي عبد العال خليفة، د. محسن محمود البطران، سهرة خليل عطا، عماد عبد المسيح شحاته) الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الريفي، سبتمبر 2003، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يتأثر الطلب على العمالة الزراعية بالنتائج القومي ولا يتأثر بالاستثمارات الزراعية.
- وجود علاقة إحصائية بين التكنولوجيا والطلب على العمالة لصالح العمل.
- فعالية السياسة المالية وعدم فعالية السياسة النقدية نتيجة عدم مرونة الاستثمارات بالنسبة لسعر الفائدة في كل القطاعات.

- فعالية السياسة المالية حيث أدت زيادة الضرائب للحد من الاستهلاك، ولذلك يجب استخدام سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب لزيادة الاستهلاك والدخل وزيادة التشغيل.
- فعالية السياسة النقدية نظراً لأن الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة غير مرن، سادساً: وبما أن التغيير في الناتج القومي أكبر من التغيير في عرض النقود لذلك يجب استخدام سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي والناتج القومي وخلق فرص عمل جديدة لعلاج مشكلة البطالة.

في الحقيقة يتركز جديد هذا البحث في تقديم دراسة تتناول موضوع نماذج التوازن العام كأحدى أهم الأدوات التي تستخدم لتقويم آثار السياسات الاقتصادية، كما يتركز جديده في استخدام هذا النوع من النماذج في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية حيث تشكل الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية.

الباب الأول : الدراسة النظرية

الفصل الأول

دراسة واقع النظام الضريبي السوري

الفصل الثاني

دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم

الفصل الثالث

مصنوفة المسألة الاجتماعية ونطاق التوازن العام

الفصل الأول

دراسة واقع النظام الضريبي السوري

المبحث الأول: مقدمة في الضرائب

مفهوم الضريبة

أهداف الضريبة

قواعد الضريبة

التنظيم الفني للضريبة

النظام الضريبي

المبحث الثاني: أنواع الضرائب

خصائص النظام الضريبي السوري

أنواع الضرائب

المبحث الأول: مقدمات في الضرائب

من الأهمية بمكان الوقوف على بعض المفاهيم الضريبية قبل التعرف على الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم، ولهذا سنتعرف في هذا المبحث على مفهوم الضريبة، وأهدافها، وقواعدها، وتنظيمها الفني، بالإضافة إلى مفهوم النظام الضريبي.

1. مفهوم الضريبة

نشأت الضريبة مع وجود المجتمع وتطور مفهومها بتطوره، حيث اتخذت أشكالاً مختلفة على مر العصور التاريخية، إلا أن الأهمية الكبرى للضريبة تمثلت في القرن السابع عشر، عندما تحولت من خدمة اختيارية يقوم بها الأفراد إلى فريضة إلزامية تؤدي على شكل مالي أو نقدي، حيث اتفق في القرن الثامن عشر على أن تحظى الضريبة بموافقة ممثلي الشعب قبل فرضها، وكانت بريطانيا أول من أعلنت ذلك، عندما أصدر الملك شارل وثيقة إعلان الحقوق عام 1628م، التي قضت بوجوب موافقة ممثلي الشعب على كل ضريبة قبل فرضها، لتقر فرنسا هذه الوثيقة بعد قيام الثورة عام 1789م وتنتشر فيما بعد إلى بقية دول العالم، حيث أصبحت قاعدة دستورية راسخة التطبيق.⁵

مع تطور دور المؤسسة، ازدادت أهمية الضرائب، إلى أن أصبح لها أهداف اجتماعية واقتصادية، تختلف باختلاف النظم السياسية والاقتصادية للدول، ولهذا فقد تعددت تعريف الضريبة التي تختلف باختلاف النظام الذي تخدمه ومن هذه التعاريف:

- وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد وتوزيعها قانونياً وسنوياً طبقاً لقدراتهم التكاليفية.⁶
- "مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية (وهو الوضع الأغلب) يجبر الأفراد (سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين) على تقديمها للدولة، بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية".⁷

⁵ شرف، سمير: الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، 2008، ص 79-80.

⁶ البطريق، يونس أحمد: النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1987، ص 23-24.

⁷ الصباخي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام: نظرية المالية العامة والسياسات المالية، دار النشر المغربية، الرباط، 1982، ص 107.

- "فريضة مالية تضامنية تقتطعها الدولة بصورة نهائية ومباشرة، وتستخدمها وسيلة لتحقيق أهدافها العامة".⁸
- مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجببه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط.⁹
- اقتطاع عيني أو نقدي، يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصفة إجبارية نهائية، وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة.¹⁰
- استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لمقدرتهم التكلفة بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة.¹¹
- فريضة مالية نقدية تجبى عن طريق الدولة، بما لها من سلطة على الأفراد بلا مقابل، لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تعبر عن فلسفة نظام الحكم لتلك الدول.¹²

ومن خلال دراسة هذه التعاريف يمكن القول أن أكثرها تؤكد على صفة الإيجاب، وعلى خدمة أهداف الدولة العامة وغيرها، وعليه نسوق التعريف التالي: الضريبة هي: فريضة نقدية يدفعها المكلف، بصورة إلزامية، ونهائية، ودون مقابل، بغرض تحقيق نفع عام، وذلك وفقاً لقدرة المكلف على الدفع.

2. أهداف الضريبة

انطلاقاً من ضرورة بقاء الضريبة على الحياد، فقد اقتضت أهداف الضريبة زمناً طويلاً على هدف واحد وهو الهدف المالي، الذي يتجلى في تأمين الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، غير أن مبدأ

⁸ بشور، عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة الإنشاد، دمشق، 1982، ص162.

⁹ عواضة، حسن- قطيش، عبد الرؤوف: المالية العامة (الموازنة الضرائب والرسوم (دراسة مقارنة))، دار الخلود، الطبعة الأولى، 1995، ص347.

¹⁰ كنعان، علي: اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1996، ص30.

¹¹ المهاني، محمد خالد وآخرون: المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2006، ص16.

¹² الجحشي، عبد الباسط: الإعفاءات من ضريبة الدخل (دراسة مقارنة)، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص21-22.

حياد الضريبة قد اختفى شيئاً فشيئاً، وحل محله "الضريبة الداخلية"، حيث اعتبرت للضريبة أهداف اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى أهدافها المالية¹³

2-1- الهدف المالي: وهو أحد الأهداف الرئيسية لأي ضريبة، ويتجلى في تأمين موارد مالية دائمة، لتغطية نفقات الدولة العامة الجارية والاستثمارية.

2-2- الأهداف الاقتصادية: تستخدم الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل:

- تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية: ويكون ذلك بإعفاء تلك النشاطات كلياً أو جزئياً من الضريبة، وتوفير الحماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج، بالإضافة إلى استخدام حصيلة الضريبة في دعم القطاع الخاص لمواجهة الأزمات الاقتصادية، ولقيامه بمشاريع ذات فوائد اقتصادية واجتماعية.
- معالجة الركود الاقتصادي: يتسم النظام الاقتصادي المعاصر تارة بالرخاء، وتارة أخرى بالركود ومثل هذه الدورات لها تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، ففي حالة الركود الاقتصادي يقل الشراء والاستهلاك وتتكدس المنتجات، عندئذ تقوم الحكومة بزيادة القوة الشرائية لدى ذوي الدخل المحدود عبر تخفيض معدل ضريبة الدخل في أجزائها الأولى ورفع الإعفاء الضريبي، وزيادة الإعفاءات العائلية، وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبز والحليب ومشتقاته. أما في فترة الازدهار حيث يزداد الشراء والاستهلاك، عندئذ تقوم الحكومة بتقليل الإنفاق الحكومي، ورفع الضرائب على الدخل، وعلى السلع لتخفيض القوة الشرائية عند الأفراد، وكبح الإنفاق الخاص، وتخفيض الضرائب على رأس المال والادخار، لتعطي دفعا للمشاريع الإنتاجية. هذه الإجراءات يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية متكاملة وليست إجراءات ضريبية منعزلة.
- منع التمرکز في المشاريع الاقتصادية: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة التمرکز في المشاريع الاقتصادية، التي يمكن أن تتمثل في ظهور شركات متعددة الجنسية، بحيث يجري فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تنتج نحو التمرکز، أو فرض ضرائب

¹³ المهايبي، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2000، ص 183-

خاصة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، ما يزيد من تكلفة السلعة المنتجة، ويحد بالتالي من ظاهرة التمرکز والتكتل في النشاط الاقتصادي.

- تشجيع الاستثمار والادخار: كأن تقوم الدولة بإعفاء أو تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار، أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني.

2-3- الأهداف الاجتماعية: ولعل من أهم هذه الأهداف:

- إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، من خلال فرض ضريبة على الثروات، كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا، وفرض ضرائب عالية على السلع الكمالية، وزيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم.
- توجيه سياسة النسل في الدولة: فالدولة الراغبة في تحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل، ويزداد المعدل بازدياد عدد أفراد الأسرة، كما هو الحال في كل من الهند والصين. في حين الدولة التي ترغب في تشجيع النسل تقوم بخفض معدلات الضرائب وهكذا.
- معالجة أزمة السكن: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن، وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لفترة محددة مثلاً.
- معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: تستطيع الدولة عن طريق الضرائب أن تحد من الكثير من الظواهر المنتشرة في المجتمع، والتي تسيء إلى الصحة العامة، وصحة الأفراد، كالدخان مثلاً، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها يمكن الحد من هذه الظاهرة.

3. قواعد الضريبة

لتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة في حصولها على مواردها، ومصلحة المكلف في تخفيض أعبائه، ولتحقق الضريبة أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، فإن على المشرع الضريبي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القواعد حين وضعه للنظام الضريبي، وجوهر هذه القواعد ما يلي:

3-1- العدالة: تتبع هذه القاعدة من القدرة التكليفية لدافع الضريبة (المكلف) في المساهمة

بتحمل الأعباء العامة، بحيث تكون مساهمته في هذه الأعباء متناسبة مع دخله، فمن يحصل على دخل عال يحصل بالمقابل على حماية الدولة له ولدخوله، ولذلك فعليه أن يساهم في نفقات الدولة بقسط أكبر، ومع انخفاض الدخل تتخفف المساهمة في نفقات

الدولة، بحيث يعفى أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة، حيث كتب آدم سميث في هذا الصدد قائلاً "يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة".¹⁴ ولتحقيق مبدأ عدالة الضريبة يجب فرض الضريبة على جميع الأشخاص والأموال بلا استثناء، إلا أنه في بعض الحالات يجري تجاهل هذا الشرط، مثل حالات الإعفاءات التي لها مبررات اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث يجري إعفاء الفقراء والأشخاص الذين لا تتجاوز دخولهم الحد الأدنى اللازم للمعيشة، علماً أنه يجري تخفيض عبء الضريبة وفقاً للأعباء العائلية والديون.¹⁵

3-2- الوضوح واليقين: على المشرع الضريبي في هذه القاعدة أن يوفر الوضوح التام في صياغته لأية ضريبة ستفرض على المكلف من حيث مقدارها، زمان جبايتها، مكان دفعها، فلا يجوز أن تكون الضريبة مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية وتحكمها، وفي هذا الصدد يقول آدم سميث "إن انعدام العدالة مهما كان كبيراً أهون شراً من انعدام اليقين مهما كان قليلاً"، ولهذا فإن كل ضريبة لا يعرف المكلف مقدارها، موعد دفعها، وكيفية دفعها فهي ضريبة تعسفية تؤدي لسوء الاستعمال والاختلاس وإرهاق المكلفين ويجب عدم دفعها.

3-3- الملاءمة: ويقصد بهذه القاعدة تحصيل الضريبة في أكثر الأوقات ملاءمة للمكلف كي يسهل عليه دفعها، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله (أو ربحه) أكثر الأوقات ملاءمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة الرواتب والأجور عند استلام المكلف لأجره، وتجبى ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية وعند تحقيق الربح، وتجبى ضريبة ريع العقارات من المكلفين بعد دفع بدلات الإيجار.

3-4- الاقتصاد: وتعني الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف من ضرائب وما يدخل منها إلى الخزانة العامة في أقل مبلغ ممكن، أي أن تكون

¹⁴ المهابني، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، 2000، ص192.

¹⁵ الجليلاتي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، مرجع سابق 2000، ص4.

نفقات الإدارة الضريبية في تحقق الضريبة، وفرضها وجبايتها، في حدود المعقول مقارنة بالمرود الضريبي، ولذلك يتوجب فرض الضرائب التي تكثر إيراداتها وتقل نفقات تحصيلها.

3-5- المرونة: ويقصد بالمرونة نسبة التغير في حصيللة الضريبة مقارنة بالتغير في إجمالي الدخل القومي، ولذلك يجب زيادة الحصيللة الضريبية كلما زاد الدخل القومي، فالعلاقة طردية بين حصيللة الضرائب والدخل القومي.

4. التنظيم الفني للضريبة

ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتعلق بتحقيق الضريبة وتحصيلها، والتي تختلف من فترة إلى أخرى، ومن دولة إلى دولة أخرى، فكل دولة تحاول صياغة التنظيم الفني للضريبة استناداً إلى مزيج متكامل من أنواع الضرائب تحقق من خلاله أهداف مجتمعتها، حيث يتأثر هذا التنظيم بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة ودرجة تطوره. بمعنى آخر دراسة كل من مطرح الضريبة (الوعاء)، معدل الضريبة (السعر)، تحقق وتحصيل الضريبة.

4-1- مطرح الضريبة (الوعاء):

عند تنظيم الضريبة، فإن أول ما يقوم به المشرع هو تحديد مطرح هذه الضريبة، ويقصد بمطرح الضريبة المادة الخاضعة للضريبة، وهذا مطرح قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته، وقد يكون واحداً أو متعدداً، وكما عرفنا الضريبة سابقاً كاستقطاع نقدي، لذلك فإن مطرح الضريبة هو مال سواء أكان هذا المال دخلاً أم نفقة أم ثروة. إن اختيار مطرح الضريبة مهم جداً في دراسة أي نظام ضريبي، وغالباً ما تسمى الضرائب باسم مطرحها، وهنا يمكننا أن نميز بين:¹⁶

- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.
- الضرائب العينية والضرائب الشخصية.
- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
- الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق.

¹⁶ المهاني، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، 2000، ص194.

4-1-1- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:

ويقصد بنظام الضريبة الوحيدة أن تفرض الدولة ضريبة واحدة رئيسية، بالإضافة إلى عدد من الضرائب الثانوية، أو أن تفرض الدولة ضريبة واحدة فقط، كأن تفرض الضريبة على النشاط الزراعي أو الربح العقاري أو الإنفاق العام أو رأس المال أو مجموع الدخل لكل مكلف،¹⁷ ويرى أنصار هذا النوع من الضرائب أنها تتميز بالبساطة والسهولة وانخفاض نفقات تحصيلها، إلا أنه يعاب عليها ما يلي:

- صعوبة اختيار الأموال والتصرفات التي تصلح مطرحاً للضريبة الوحيدة.
- اعتماد الدولة على ضريبة وحيدة لتمويل نفقاتها يزيد من العبء على المكلف بها ويدفعه لمحاولة التهرب منها.
- غير عادلة لاعتمادها على نشاط وحيد وليس على الأنشطة المختلفة.

في حين يقصد بنظام الضرائب المتعددة أن الدولة تعتمد على أنواع متعددة ومختلفة من الضرائب، وقد أدت عيوب الضريبة الوحيدة إلى جعل الدول تفضل نظام الضرائب المتعددة، لكن هذا لا يعني الإفراط في فرض الضرائب، لأن الإفراط في فرض الضرائب يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي، وزيادة نفقات التحصيل، وعرقلة النشاط الاقتصادي... لذلك على الدول اختيار الضرائب بعناية، بحيث لا يزيد عددها بصورة كبيرة، وبحيث تتفق مع نظامها وبنائها الاقتصادي.¹⁸

4-1-2- الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

تعرف الضرائب العينية على أنها الضرائب التي ترتبط بمطرحها دون أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصية والعائلية، فمثلاً تفرض ضريبة الرواتب والأجور على العاملين دون التمييز بين العامل الأعزب والعامل المتزوج الذي يعيل زوجة وأولاد، وتمتاز الضرائب العينية بالبساطة والسهولة في التطبيق وانخفاض تكاليف تحصيلها، إلا أنها غير عادلة حيث لا تأخذ المقدرة التكاليفية والحالة الاجتماعية للمكلف بالحسبان.

¹⁷ فرهود، محمد سعيد: مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2004، ص173.

¹⁸ فرهود، محمد سعيد: مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، مرجع سابق، 2004، ص175.

أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي لا ترتبط بمطرحها فقط، بل تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية والعائلية للمكلف، أي تأخذ المقدرة التكلفية، والحالة الاجتماعية للمكلف بالحسبان، وبالتالي فهي تعتبر أكثر عدالة مقارنة بالضرائب العينية.

4-1-3- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

إن تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة هو تقسيم قديم، وما زال هذا التقسيم مستخدماً في كثير من الدول، فالضريبة المباشرة هي الضريبة التي تفرض على رأس مال المكلف أو دخله بشكل مباشر مع مراعاة مقدراته التكلفية، أما الضريبة غير المباشرة فهي الضريبة التي تفرض على استعمالات الدخل، ويبدو من التعريفين السابقين أن التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة سهل، إلا أن الواقع غير ذلك، فالنفريق بين هذين النوعين من أكثر الأمور الضريبية تعقيداً، لعدم وجود معيار واضح يميز بين النوعين بشكل نهائي، إلا أن هناك عدة معايير للنفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة نذكرها سريعاً:

- **المعيار الإداري:** بحسب هذا المعيار، تعتبر الضريبة مباشرة إذا اعتمد في تحقق الضريبة وتحصيلها على جداول اسمية، تتضمن أسماء المكلفين وعناوينهم، ونوع الضريبة التي يخضع لها كل منهم ومقدارها، أما الضرائب التي تجبى بمناسبة وقوع حوادث معينة، وليس بالاعتماد على جداول اسمية معدة مسبقاً، ويتعذر فيها تحديد اسم المكلف، ومقدار الضريبة بشكل مسبق فتعتبر ضرائب غير مباشرة.
- **المعيار الاقتصادي:** وفق هذا المعيار تعتبر الضريبة مباشرة إذا كان الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بشكل نهائي هو ذاته المكلف بها، أما إذا استطاع المكلف بالضريبة نقل عبئها إلى شخص آخر تعتبر الضريبة غير مباشرة¹⁹
- **معيار الثبات والاستقرار:** تعتبر الضريبة مباشرة وفقاً لهذا المعيار إذا كانت المادة الخاضعة للضريبة تتمتع بقدر معين من الثبات والاستقرار لدى المكلف، كالدخل أو رأس المال أو العقارات فإنها تعتبر مباشرة، أما إذا كانت تفرض على تصرفات عرضية أو متقطعة فإنها تعتبر غير مباشرة.

¹⁹ الضابط، مدين إبراهيم: دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية (دراسة مقارنة وتحليلية من واقع قطع حسابات الموازنات العامة للأعوام 1988 وحتى عام 1996)، 2001، ص10.

مما سبق يمكن القول أنه من الصعب وضع معايير ثابتة ودقيقة وشاملة للتفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، والمالية العامة الحديثة تجاوزت مثل هذا التقسيم، والتشريعات الضريبية المعاصرة لم تنص في قوانينها عن ضريبة أنها مباشرة وغير مباشرة، هذا بالإضافة إلى أن المنظمات الدولية قسمت إيرادات الدولة على النحو التالي:

- الضرائب على الدخل والثروة.
- ضرائب الإنتاج والاستعمال وتتضمن الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج والضرائب على النفقات والخدمات.

تتميز الضرائب المباشرة بالعديد من المزايا، والتي من أهمها:

- الانتظام والثبات النسبي: بمعنى أنها دورية، وتؤدي في مواعيد محددة، تفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي فلا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية أو إنفاق الأفراد بشكل كبير، مثل الضريبة على ريع العقارات، والضريبة على الأرباح الصناعية.
 - سهولة زيادة معدلها: باعتبار أن العناصر التي تفرض عليها الضرائب المباشرة واضحة وجلية، فمن السهل على الدولة التحكم بمعدل الضريبة عندما تريد الحصول على موارد إضافية.
 - ملاءمتها: تحصل الضرائب المباشرة بعد أن يتحقق الإيراد الخاضع للضريبة في مواعيد تتناسب مع ظروف المكلفين بها.
 - عدالتها: يراعى عند فرض الضرائب المباشرة القدرة التكليفية لدافع الضريبة (المكلف)، والظروف الشخصية الخاصة به، كمصدر دخله وأعبائه العائلية.
 - انخفاض نفقات تحصيلها: بما أن الضرائب المباشرة تفرض على عناصر واضحة يسهل حصرها، فإن نفقات تحصيلها تعتبر أقل من نفقات تحصيل الضرائب غير المباشرة.
- أما عيوبها فيمكن أن تتجلى بما يلي:

- ضخامة عبئها النفسي: تؤدي الضريبة المباشرة مرة واحدة في السنة، عن طريق اقتطاع جزء من دخل المكلف، ما يشعره بوطأتها ويدفعه إلى محاولة تخفيفها عن طريق التهرب.
- التوقيت غير الملائم: تحصل الضرائب المباشرة مرة واحدة في السنة، فهناك فترة بين استحقاق الضريبة وأدائها لخزينة الدولة.

تتميز الضرائب غير المباشرة بالعديد من المزايا، والتي من أهمها ما يلي:

- التخدير الضريبي للمكلف: يدفع المكلف الضرائب غير المباشرة ضمن أسعار السلع التي يشتريها، وبالتالي لا يشعر بوطأتها.
 - التوقيت الملائم: تحصل الضرائب غير المباشرة طوال السنة بشكل مستمر، فعمليات الإنفاق والتداول تتم باستمرار طوال السنة.
 - شموليتها: فهي تشمل جميع المواطنين باعتبارها تفرض على استخدامات الدخل.
- أما عيوب الضرائب غير المباشرة فتتمثل بما يلي:

- عدم عدالتها: بما أن الضرائب غير المباشرة تفرض على استخدام الدخل، فهي لا تراعي المقدرة التكليفية للمكلفين، لأن عبئها على أصحاب الدخل المنخفضة أعلى منه على أصحاب الدخل المرتفعة، ذلك أن الجزء الأكبر من دخلهم ينفق على الاستهلاك، إلا أن الدولة يمكن أن تتبع سياسة التمييز في الضرائب غير المباشرة، ما يجعلها أكثر عدالة كإعفاء السلع الضرورية وتخفيض معدلها، وفرض معدل مرتفع على السلع الكمالية.
- ارتفاع نفقات تحصيلها: تتطلب الضرائب غير المباشرة نفقات تحصيل كبيرة، لأن مطرحها يتكون من النفقات الاستهلاكية، والحوادث العرضية، كما أنها غير ثابتة، فتحصيلها يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين لجبايتها.
- في الحقيقة إن الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تتمتع بمزايا وعيوب يتلافى كل منهما عيوب النوع الآخر إلى حد ما، لذلك تعمد الدول إلى الأخذ بالنوعين معاً في أنظمتها الضريبية، مع اختلاف نسبة الضرائب المباشرة إلى غير المباشرة من دولة إلى أخرى وفق طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة.

4-1-4- الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق:

- 4-1-4-1- الضرائب على رأس المال: تفرض هذه الضرائب على رأس المال.* وتمتاز بأنها تشجع على استثمار الأموال وتزيد من الدخل القومي، عندما تفرض على أموال مجمدة كالحلي والمجوهرات، كما تساعد الدولة على إعادة توزيع الثروة بين المواطنين، فهي تفرض على أصحاب الثروات والأغنياء، ولا تفرض على العمال وأصحاب الدخل المحدود.

* رأس المال: مجموع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها الشخص في لحظة معينة سواء كانت هذه الأموال مستثمرة أم غير مستثمرة، تحقق دخلاً نقدياً أو عينياً.

يعاب على هذا النوع من الضرائب قلة حصيلتها لسهولة التهرب منها (يسهل إخفاء بعض الأموال كالحلي والمجوهرات)، بالإضافة إلى صعوبة تطبيقها لعدم وضوحها وإمكانية التلاعب في حسابها. تتخذ الضرائب على رأس المال أحد الأشكال التالية:

- **الضريبة على ملكية رأس المال:** تفرض الضريبة على إجمالي رأس المال الذي يملكه الفرد بغض النظر عن شكله أو طريقة الحصول عليه، وقد طبق هذا النوع من الضريبة على رأس المال في الأنظمة المالية القديمة، أما في الوقت الحالي فيطبق في الحالات الاستثنائية التي تحتاج فيها الدولة إلى أموال كالحروب أو الأزمات الاقتصادية.
- **الضريبة على زيادة رأس المال:** تفرض الضريبة على الزيادة في رأس المال نتيجة أسباب عرضية أو استثنائية، ودون أن يرافقها جهد ملموس من قبل المالك، ومن أمثلة هذه الضرائب: الضرائب التي تفرض على جوائز اليانصيب، والضرائب على الزيادة في قيمة العقارات، وتتخذ هذه الضريبة أحد الشكلين التاليين:²⁰
 - الأول:** تفرض كضريبة خاصة ودورية على الزيادة الطارئة في رأس المال في فترات زمنية معينة كعشر سنوات مثلاً، وذلك من خلال تقدير قيمة الملكية في بداية الفترة ونهايتها وفرض الضريبة على الفرق بينهما.
 - الثاني:** إضافة الزيادة في رأس المال إلى الدخل العام للمكلف، وإخضاعها للضريبة العامة على الدخل، أي تعامل الزيادة كدخل رغم اختلاف طبيعتها عن الدخل فهي غير دورية، ولا تتجدد بشكل دوري، وتحدث بدون جهد المكلف.
- **الضريبة على انتقال الملكية واكتساب الثروة:** تفرض الضريبة على انتقال الثروة من شخص إلى آخر، أي عند اكتساب الثروة بدون أي جهد، كما في حالات الوصية والهبة والإرث، وأهم أشكالها الضريبة على التركات، وتفرض إما على مجموع التركة بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على المورث أو الموصي، وقبل توزيع التركة على الورثة أو الموصى لهم، أو على حصة كل وارث أو موصى له على حدى بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على المورث أو الموصي، وبعد توزيع التركة على الورثة أو الموصى لهم.

²⁰ بشور، عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، 1988، ص370-371.

4-1-4-2- الضرائب على الدخل: تفرض هذه الضريبة على دخل المكلف، وقد اختلف المليون حول تحديد مفهوم الدخل، فمنهم من اعتبر الدخل كل ما يمكن إنفاقه دون المساس بالمصدر الذي هو الثروة أو رأس المال، ومنهم من حدد مفهوم الدخل بالاعتماد على عنصر الدورية فالدخل بالنسبة لهم كل ريع يتجدد بشكل دوري، ومنهم من اعتبر الدخل كل ما ينتج عن مصدر دائم ويتجدد بشكل دوري، ومنهم من اعتبر كل زيادة في رأس المال دخلاً. تتخذ الضريبة على الدخل أحد الشكلين التاليين:

● **الضريبة العامة على الدخل:** تفرض هذه الضريبة على مجموع الدخول التي يحصل عليها المكلف من مختلف المصادر، فمثلاً إذا كان المكلف تاجراً يحقق أرباحاً من أعماله التجارية، ويملك أرضاً زراعية فإن الضريبة تفرض على الدخول الناتجة عن التجارة والزراعة معاً. تمتاز هذه الضريبة بأنها:

- تحقق العدالة الضريبية الأفقية: لأن تحديد حجم دخول المكلف يسمح بمعرفة مقدرته التكلفية، وتمكن من مراعاة أعبائه العائلية والشخصية بشكل صحيح.
- تسمح بتطبيق المعدلات التصاعدية لأن مطرحها كبير نسبياً. لكن يعاب عليها:
- يتطلب تطبيقها وجود إدارة ضريبية تتمتع بكفاءة عالية.
- غالباً لا تفرق بين مصادر الدخل المختلفة بل تفرض عليها بمعدل واحد.
- يتطلب تطبيقها انتشار الوعي الضريبي لدى المكلفين.

● **الضرائب النوعية على الدخل:** تفرض الضريبة على كل نوع من أنواع دخل المكلف حسب مصدره، فالدخل الزراعي يخضع لضريبة الإيراد الزراعي، والأرباح التجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية. تمتاز هذه الضرائب بأنها:

- تفرق بين المطارح الضريبية المختلفة، ويمكن أن تحقق العدالة الضريبية النوعية.
- تمكن الإدارة الضريبية من اختيار الأسلوب المناسب لفرض وتحصيل الضريبة لكل نوع من أنواع الدخل. لكن يعاب على هذا النوع من الضرائب:
- تعدد الإجراءات الضريبية وتنوعها خصوصاً عندما يكون للمكلف أكثر من مصدر للدخل، ما يساعد على التهرب منها.

- لا تأخذ بعين الاعتبار أعباء المكلف العائلية والشخصية، لأنها تفرض على جزء من دخل المكلف، مما لا يعطي فكرة صحيحة عن مقدراته التكلفة.

4-1-4-3- الضرائب على الإنفاق: ويقصد بها الضرائب التي تفرض على التصرف بالدخل وإنفاقه للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية المختلفة، أي الإنفاق غير الاستثماري، ويطلق على هذه الضرائب تسميات مختلفة مثل الضرائب على الاستهلاك، الضرائب على السلع، الضرائب على المبيعات، الضرائب على المشتريات، الضرائب على الاستعمال، ضرائب على الإنتاج المحلي، إلا أن الماليون يفضلون استخدام عبارة "الضرائب على الإنفاق غير الاستثماري"²¹ وبما أن إنفاق الفرد للحصول على السلع والخدمات قد يقسم إلى شراء سلع وخدمات محلية، أو سلع وخدمات مستوردة، أو الاثنين معاً، فيمكن تقسيم الضرائب على الإنفاق إلى نوعين:

• **الضرائب على الإنتاج المحلي (السلع والخدمات المنتجة محلياً):** قد تفرض هذه الضرائب على سلعة أو خدمة واحدة، وقد تفرض على عدد معين من السلع والخدمات، ولكن مهما كان عدد السلع والخدمات التي تخضع لهذه الضرائب فإنها سوف تأخذ أحد الأشكال التالية:

- **الضريبة على مرحلة واحدة:** تفرض الضريبة على السلعة في مرحلة واحدة فقط من المراحل الإنتاجية والتوزيعية التي تمر بها السلعة أو الخدمة، فقد تفرض الضريبة في مرحلة شراء المواد الأولية، أو عند انتقال السلعة من المنتج إلى تاجر الجملة، أو عند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، أو عند بيع السلعة من تاجر التجزئة إلى المستهلك، وذلك حسب طبيعة اقتصاد الدولة.

- **الضريبة التراكمية على كافة المراحل:** تفرض الضريبة على السلعة في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتوزيعها، أي تفرض على قيمة السلعة عندما تكون مادة أولية، وعندما تكون نصف مصنعة، وعند إتمام إنتاجها أو انتقالها كسلعة تامة من المنتج إلى تاجر الجملة، وعند انتقالها من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، وعند بيع السلعة من تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي، وقد تفرض بمعدل واحد على السلعة في كافة المراحل أو بمعدل مختلف من مرحلة إلى أخرى. يعاب على هذه الضريبة: عدم إمكانية فرضها بمعدلات مرتفعة نسبياً لأنها ستؤدي إلى زيادة الأسعار والتضخم، بالإضافة إلى اختلاف

²¹ عطوي، فوزي: المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص72.

عبء الضريبة من سلعة إلى أخرى نظراً لاختلاف المراحل التي تمر بها كل سلعة، مع صعوبة عمليات الرقابة والحصر نظراً لكثرة المعاملات وتكرارها.

- **الضريبة على القيمة المضافة:** تفرض هذه الضريبة على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع التي تمر بها السلعة أو الخدمة، فهي تشبه الضريبة التراكمية على كافة المراحل، ولكنها تختلف عنها في أنها تفرض على القيمة المضافة على السلعة في كل مرحلة، أي على الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات في كل مرحلة، وتمتاز هذه الضريبة بأنها:

- توحد المعاملة الضريبية لكل السلع مهما تعددت مراحل إنتاجها.
- إمكانية وجود رقابة داخلية على كل مرحلة من مراحل إنتاج وتوزيع السلعة، فتاجر الجملة مثلاً سيطلب من المنتج توضيح مبلغ الضريبة الذي دفعه، وإلا فإنه سيضطر إلى دفعها.

- انخفاض عبئها الضريبي مقارنة بالضريبة التراكمية على كافة المراحل.

لكن يعاب عليها:

- يتطلب تطبيقها وجود نظام استعلام ضريبي قوي.
- ضرورة مسك المكلفين سجلات على درجة كبيرة من الدقة.
- التوسع الأفقي في عدد المكلفين بها ما يزيد من تكاليف تحصيلها.

● **الضرائب الجمركية (السلع والخدمات المستوردة):** تفرض الضرائب الجمركية على السلع والخدمات عند اجتيازها الدوائر الجمركية كمستوردات أو كصادرات، ويخضع فرض الضرائب الجمركية إلى سياسة الدولة في الاستيراد والتصدير، ويطلق على مجموع الضرائب الجمركية المفروضة على السلع والخدمات المصدرة أو المستوردة في بلد معين اسم "التعريفات الجمركية" هذا ويمكن تقسيم التعريفات الجمركية إلى عدة أنواع لا داعي لذكرها.

4-2- معدل الضريبة (السعر):

بعد أن جرى تحديد مطرح الضريبة، يتوجب على المشرع تحديد معدل الضريبة، ويقصد به المبلغ الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة، الذي يختلف باختلاف نوع الضريبة، ونوع مطرح الضريبي، هذا وعند تحديد المعدلات الضريبية يتوجب على المشرع أن يعتمد على مبادئ علمية

صحيحة، ودراسة فنية موضوعية حتى يجري تحديد المعدلات المثلى للضرائب، فالمعدلات الضريبية تلعب دوراً هاماً في تحقيق وفرة الحصيلة أو العدالة من جهة، وتشجيع الاستثمار أو الادخار من جهة ثانية. والمعدلات الضريبية الأكثر استخداماً هي المعدلات الثابتة (الضريبة النسبية) والمعدلات المتصاعدة (الضريبة التصاعدية).

4-2-1- الضريبة النسبية: وهي الضريبة التي تفرض بنفس المعدل أياً كان حجم وعائها، أي لا يتغير المعدل بصغر أو ضخامة وعاء الضريبة، فمثلاً إذا كانت ضريبة الدخل تفرض بمعدل 10% فالشخص الذي دخله 10000 ل.س يدفع 1000 ل.س، والشخص الذي دخله 200000 ل.س يدفع 20000 ل.س، وبالتالي حصيلة الضريبة النسبية تزداد بنفس نسبة زيادة مبلغ وعائها.

4-2-2- الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي يزداد معدلها كلما زادت قيمة مطرحها، أي يزداد المعدل كلما زاد حجم المطرح، وتمتاز هذه الضرائب بأنها عادلة، وتحد من تركيز الثروات في أيدي فئات قليلة، علماً أن للتصاعد الضريبي أنواع هي:

4-2-2-1- التصاعد بالطبقات: بموجب هذه الطريقة تقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى طبقات، ويزداد معدل الضريبة مع الانتقال من طبقة إلى طبقة أعلى، والمثال التالي يوضح هذه الطريقة:

الجدول رقم 1 النوع الأول للضريبة التصاعدية

| ترتيب الطبقة | الدخل | معدل الضريبة |
|--------------|----------------------|--------------|
| الأولى | حتى 10,000 ل.س | 5% |
| الثانية | 10,001-20,000 ل.س | 7% |
| الثالثة | 20,001-30,000 ل.س | 10% |
| الرابعة | 30,001 ل.س وما يليها | 15% |

فإذا كان دخل الفرد 30,000 ل.س فالضريبة المستحقة عليه تكون :

$$30,000 * 10\% = 3000 \text{ ل.س.}$$

على الرغم من بساطة هذه الطريقة، إلا أن زيادة دخل المكلف بمقدار ضئيل قد تؤدي إلى زيادة الضريبة بنسبة أكبر من قيمة الزيادة، فمثلاً الفرد الذي دخله 10000 ل.س فإنه يدفع ضريبة مقدارها 500 ل.س، فإذا زاد دخله بمقدار 100 ل.س فإنه يصبح ضمن الطبقة

الثانية وتصبح الضريبة 707 ل.س، أي ازدادت الضريبة بمقدار 207 ل.س مقابل زيادة الدخل بمقدار 100 ل.س.

4-2-2-2- التصاعد بالشرائح: بموجب هذه الطريقة تقسم المادة الخاضعة للضريبة إلى عدة شرائح، ويطبق على كل شريحة معدل خاص بها، يتصاعد من شريحة إلى أخرى، والمثال التالي يوضح هذه الطريقة:

الجدول رقم 2 النوع الثاني للضريبة التصاعديّة

| ترتيب الشريحة | الدخل | معدل الضريبة |
|---------------|-------------------|--------------|
| الأولى | 1000 ل .س الأولى | 5% |
| الثانية | 1000 ل .س الثانية | 7% |
| الثالثة | 1000 ل .س الثالثة | 10% |
| الرابعة | أكثر من 3000 ل.س | 15% |

فإذا كان دخل الفرد 9000 ل.س تكون الضريبة:

$$50 = 5\% * 1000$$

$$70 = 7\% * 1000$$

$$100 = 10\% * 1000$$

$$900 = 15\% * 6000$$

$$\text{الضريبة} = 1120 \text{ ل.س}$$

4-3- تحقق وتحصيل الضريبة: بعد تحديد مطرح ومعدل الضريبة يجري تحقق وتحصيل هذه الضريبة، وحتى يجري ذلك لابد من أن تحقق الشروط التي يقرها القانون أو الواقعة المنشئة للضريبة، ليجري بعدها تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة، بمعنى آخر تقسم عملية تحقق وتحصيل الضريبة إلى المراحل التالية:

4-3-1- تحديد الوعاء الضريبي (أساس قياس الضريبة): يعد تحديد الوعاء الضريبي شرطاً لازماً

لتحديد مقدار الضريبة والذي يحدد بعدة طرق هي:

- طريقة التصريح: بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بتقديم تصريح عن مقدار دخله أو رأس ماله، وتخضع تصريحات المكلفين إلى رقابة الإدارة المالية للتأكد من صحتها.

• طريقة التقدير الإداري: بموجب هذه الطريقة تلجأ الدوائر الضريبية إلى تقدير وعاء الضريبة من خلال المعلومات المختلفة التي تحصل عليها من المكلف كالمستندات والحسابات المنتظمة، وفي حال امتناع المكلف عن تقديم المعلومات بنفسه تلجأ الدوائر المالية إلى تقدير مطرح الضريبة بنفسها معتمدة على جميع الطرق التي تمكنها من ذلك.

• طريقة التقدير الجزافي: بموجب هذه الطريقة يقدر وعاء الضريبة بشكل إجمالي وتقريبي دون بحث وتدقيق، وذلك بالاعتماد على قرائن تتعلق بالنشاط الاقتصادي دون تحديد قواعد واضحة يمكن الأخذ بها.

4-3-2- تحقق الضريبة: ويقصد بتحقق الضريبة تحديد قيمة الضريبة المستحقة، أي صدور قرار من الإدارة المالية بتحديد المبلغ الذي يجب على المكلف دفعه، بعد تحديد وتقدير مطرح الضريبة وتنزيل الأعباء والإعفاءات التي سمح بها المشرع، ونسب معدل الضريبة إلى الباقي.

4-3-3- جباية (تحصيل) الضريبة: وهي المرحلة التي يجري فيها تحصيل الضريبة المستحقة على المكلف وفق القواعد والأصول القانونية، وعادة يحدد المشرع المدة التي يجب أن تدفع خلالها الضريبة المستحقة والتفاصيل المتعلقة بتحصيل الضرائب.

5. النظام الضريبي

5-1- مفهوم النظام الضريبي:

يعرف النظام الضريبي بأنه "مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع".²² والنظام الضريبي بحكم كونه مجموعة من الضرائب لا بد أن يصمم على هدى من المبادئ والقواعد العلمية لنظرية المالية العامة، علماً أن النظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العملية للسياسة الضريبية لهذه الدول، ذلك لأن السياسة الضريبية الواحدة يمكن ترجمتها عملياً إلى أكثر من نظام ضريبي، فالنظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف سياسية ضريبية معينة في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع آخر. ولكي يجري تصميم النظام الضريبي

²² عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، عام 2000، ص17.

الأمثل لا بد أن يولد من المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن ينمو ويتطور مواكباً ما يلحق هذه المحددات من تغير وتطور.

يرى البعض أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق، ووفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الضريبي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنه في مجتمع اشتراكي، كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصادياً عنه في مجتمع نام اقتصادياً". أما المفهوم الضيق للنظام الضريبي فهو "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل". وإذا ما جرى الربط بين المفهومين العام والخاص (الواسع والضيق) للنظام الضريبي تأتي أهمية هذا النظام منسجماً مع واقع الدولة السياسية وظروفها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية.

وبناءً على ما تقدم يقوم أي نظام ضريبي على مبدئين هما: **هدف النظام ووسيلته**، ويتعلق هدف النظام الضريبي بطبيعة النظام الاقتصادي للدولة، حيث يشكل النظام الضريبي إحدى أدوات تطبيق السياسة الاقتصادية، ويمكن أن نجد للنظام الضريبي عموماً أهداف مالية واجتماعية واقتصادية. أما وسيلة النظام الضريبي فهي مجموعة التنظيمات الإدارية التي تتصافر فيها طرق ووسائل العمل مع الأجهزة المختصة وذلك بغية تحقيق هدف النظام الضريبي.

لقد أصبح معروفاً لدى الاقتصاديين أن لكل نظام اقتصادي نظام ضريبي يختلف عن غيره من النظم في الدول الأخرى، وهذا النظام يجب أن يكون متفقاً مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بحيث يسعى إلى تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وبالتالي فإن العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي هي علاقة تأثر وتأثير متبادلة، حيث يؤثر النظام الاقتصادي في النظام الضريبي من خلال تحديد إطاره وقواعده، ويؤثر النظام الضريبي في النظام الاقتصادي من خلال إيراداته وحصيلته، وهذا ما يفسر لنا اختلاف أهمية الضرائب ودورها من دولة لأخرى وفق درجة تطور هذه الدولة، علماً أن الغاية الأساسية من وجود نظام ضريبي مطبق في الدولة هي الحصول على الأموال اللازمة لهذه الدولة بالشكل الذي يتلاءم مع خططها الاقتصادية والاجتماعية.

5-2- مقومات النظام الضريبي:

لقد أصبح معروفاً لنا أن النظام الضريبي يمثل مجموعة من العناصر التي تعمل بشكل مترابط لتحقيق أهداف معينة، وفق قواعد ومقومات وإجراءات محددة، إلا أن مقومات هذا النظام تتحدد من قبل كل من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الضريبي، والإدارة التنفيذية التي تتولى تنفيذ القانون الضريبي الصادر من الإدارة التشريعية وإصدار التعليمات التنفيذية له، بالإضافة إلى الجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات، التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب المتوجبة الدفع على المكلفين.

في نهاية هذا المبحث نكون قد وقفنا على مفهوم الضريبة وأهميتها كأحدى أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لننتقل بعدها إلى المبحث الثاني الذي سنتناول فيه خصائص النظام الضريبي السوري وعرضاً مفصلاً لأهم أنواع الضرائب في سورية مع تتبع تطورها خلال فترة الدراسة من عام 1990-2010 من واقع بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والنشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى أرقام الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني: أنواع الضرائب

بعد أن تعرفنا على بعض المفاهيم الضريبية في المبحث السابق، سنتعرف في هذا المبحث على خصائص النظام الضريبي السوري وعرضاً مفصلاً لأنواع الضرائب في سورية، ففي كثير من الأحيان، يحصل خلط بين الضرائب والرسوم التي تجبها وزارة المالية لصالح الخزينة العامة للدولة وبين الرسوم والعمولات والبدلات والإضافات التي تطرحها جهات أخرى في الدولة، وتجبى لصالحها ولا علاقة لوزارة المالية بذلك، لكن بداية سنتعرف على سمات وخصائص النظام الضريبي السوري، لأن في ذلك رؤية واضحة عن طبيعة هذا النظام وآلية عمله.

1. خصائص النظام الضريبي السوري

تتمثل الخصائص العامة للنظام الضريبي السوري من وجهة نظرنا بما يلي:

1-1- النظام الضريبي السوري والتشريعات الضريبية:

يشير البعض إلى أن النظام الضريبي السوري وتشريعاته الضريبية صدرت بصكوك تشريعية قديمة ومتلاحقة ومتعددة، ويعود بعضها إلى ما يزيد عن (40-50) سنة، ولم تواكب التطورات والتغييرات التي حدثت في بنية الاقتصاد السوري²³، وبعضهم يشير إلى أنه ومع أواخر عام 2003 بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، وكان القانون رقم /24/ لعام 2003 (قانون ضرائب الدخل) أول ما صدر وحل محل المرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949، والقانون رقم /25/ لعام 2003 (قانون مكافحة التهرب الضريبي)، ثم تتالى صدور التشريعات الحديثة في قطاع الضرائب والرسوم، ليصل عدد هذه التشريعات إلى حوالي 30 نصاً تشريعياً، وجميع هذه التشريعات نافذة حالياً²⁴ كما ركزت على إلغاء بعض الضرائب والرسوم وهي²⁵:

- ضريبة المواشي بموجب المرسوم التشريعي رقم /18/ لعام 2004.
- ضريبة ريع الآلات بموجب الموسوم التشريعي رقم /52/ لعام 2004.

²³ الجليلاتي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، مرجع سابق، 2000، ص12.

²⁴ الحسين، محمد: أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)، وزارة المالية، 2008، ص1.

²⁵ الحسين، محمد: المنظومة الضريبية السورية، مجلة عالم المال، السنة الثالثة، العدد /17/، 2009، ص11.

- ضريبة الانتقال على التركات والوصايا والهبات بموجب المرسوم التشريعي رقم /56/ لعام 2004.
- رسوم الاغتراب بموجب المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2004.
- رسم التلفزيون بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم الأجهزة السلكية واللاسلكية بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم الاسمنت بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم السكر بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم الملح بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم المواد الكحولية بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم الملاهي بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- ضريبة الإنتاج الزراعي بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004.
- رسم التصدير على القطن بموجب القانون رقم /7/ لعام 1999.

أما فيما يتعلق بتخفيض معدلات الضرائب والرسوم، فقد كان من سمات النظام الضريبي القديم ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم، فمثلاً أعلى معدل لضريبة الدخل كان يصل إلى حوالي (92%)، ثم انخفض إلى حوالي (63%)، وإلى (35%) في 2004/1/1، وإلى (28%) في 2007/1/1، وهذه المعدلات العالية كانت السبب الرئيسي في التهرب الضريبي، كما خفضت معدلات الرسوم ومنها الرسوم الجمركية، فمثلاً كان أعلى معدل للرسوم الجمركية يصل إلى 255%، بينما اليوم أعلى معدل هو (60%)، وأصبح المعدل المتوسط للتعريف الجمركية في سورية هو (14.5%)، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى (1%) للمواد الأولية، ويمكن أن تتصاعد إلى (5%) فقط، بالنسبة لباقي المستلزمات النصف المصنعة أو المصنعة، ما شكل دعماً حقيقياً للصناعة السورية وأسهم في زيادة الاستثمارات المباشرة في السنوات الأخيرة،²⁶ أما ضريبة الرواتب والأجور فقد كانت تفرض بمعدل تصاعدي من (5% إلى 20%) وذلك عن جزء الدخل الشهري الذي يتجاوز /30000/ ل. س والحد الأدنى المعفى من الضريبة كان /100/ ل. س شهرياً، ثم أصبح /1000/ ل. س واعتباراً من 2004/1/1 أصبح /5000/ ل. س شهرياً، لكن الآن ووفق

²⁶ الحسين، محمد: أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، 2008، ص 2.

النص الجديد النافذ أصبحت هذه الضريبة تفرض بمعدل تصاعدي من 5% إلى 22% وذلك عن جزء الدخل الشهري الذي يتجاوز /75000/ ل.س أي جرى رفع السقف من /30000/ ل.س إلى /75000/ ل.س، وأصبح الحد الأدنى المعفى /6010/ ل.س شهرياً اعتباراً من 2009/6/1. وفيما يتعلق بضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة فقد كانت تفرض بمعدل وحيد 9.75%، بما فيه المساهمة النقدية للتنمية المستدامة، أما الآن فقد أصبحت تفرض بمعدل 7.5% بما فيه المساهمة النقدية للتنمية المستدامة²⁷.

1-2- النظام الضريبي السوري والعدالة الضريبية:

لقد تحققت العدالة الضريبية في هذا النظام عندما فرضت الضريبة وفق الحالة المالية للمكلف، بحيث تكون مرتفعة على أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ومنخفضة على العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود، لكن في الحقيقة نجد ثغرات في هذا النظام تتعلق بالعدالة الضريبية²⁸ تتجلى بما يلي:

- إن بقاء النظام الضريبي السوري نظام ضرائب نوعية لا يعكس العدالة الضريبية الحقيقية، لأن نظام الضرائب النوعية لا يتناول جميع عناصر الدخل، ما ينعكس على نقص حصيلة الضريبة الفعلية، وحتى اللجوء إلى المعدلات الضريبية التصاعدية يحقق نوعاً من العدالة الظاهرية في توزيع الأعباء الضريبية.
- يقود الاعتماد على نظام الضرائب النوعية النظام الضريبي السوري إلى البعد عن العدالة، وفرض رسم إنفاق استهلاكي على الجميع بالتساوي هو ظلم للفقير، وعدم تطبيق الفوترة هو مؤشر على عدم القدرة على مكافحة التهرب الضريبي.
- تشجيع الاستثمار منذ عام 1985 دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي الملاحة المالية، وبالتالي ازداد عبء الضريبة على الطبقات الفقيرة، وفقدت الضرائب السورية عدالتها، وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، ولعل السبب في ذلك عدم وضع القيود على الإعفاءات، وعدم تطبيق أحكام صارمة على المكلفين الذين يتهربون من دفع الضرائب.²⁹

²⁷ محمد، الحسين: المنظومة الضريبية السورية، مرجع سابق، 2009، ص10.

²⁸ العدي، إبراهيم: الإصلاح الضريبي، مرجع سابق، 2011، ص1.

²⁹ كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، 2003، ص18-19.

1-3- النظام الضريبي السوري ووفرة الحصيلة:

إن من يتقدم في قراءة هذا المبحث يكتشف أن النظام الضريبي السوري، هو نظام ذو حصيلة ضريبية وفيرة، فقد ازدادت الإيرادات الضريبية عاماً بعد عام طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت أعلاها في عام 2010 (278,428) مليار ليرة سورية وفق الموازنة العامة للدولة لعام 2010، في حين بلغت (261,621) مليار ليرة سورية وفق النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لعام 2010، ولعل الجدول رقم (1) والجدول رقم (3) الواردين في الملاحق يوضحان ذلك.

1-4- النظام الضريبي السوري وخدمة الأهداف العامة للدولة:

كنا في المبحث الأول قد تطرقنا إلى أن الضريبة أصبح لها أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية، بعد أن كانت ضريبة تقتصر على الهدف المالي فقط، ولذلك نتساءل هنا إلى أي درجة يسعى النظام الضريبي السوري إلى تحقيق هذه الأهداف؟ هذا ما سنتعرف عليه بالتفصيل لاحقاً، لكن بشكل عام يمكن القول أن النظام الضريبي السوري يسعى لتحقيق العدالة الضريبية في إعادة توزيع الدخل القومي، وجلب الاستثمارات العربية والأجنبية للاستثمار في المشاريع الصناعية، وإقامة المشاريع الاقتصادية المتنوعة (مشاريع القاعدة الأساسية والمنشآت العامة وغيرها)... إلا أنه في الحقيقة يشير البعض إلى تحقق الهدف المالي للضريبة على حساب الأهداف الأخرى،³⁰ ولعل السبب في ذلك السياسة الضريبية المتبعة في تشجيع الاستثمار الأمر الذي دفع الدولة لزيادة الإعفاءات الضريبية لذوي الملاءة المالية، فزاد عبء الضريبة على الطبقات الفقيرة، وساهمت بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، لذلك يمكن القول أن أهداف النظام الضريبي السوري قد تراجعت أمام تراجع الاستثمارات.

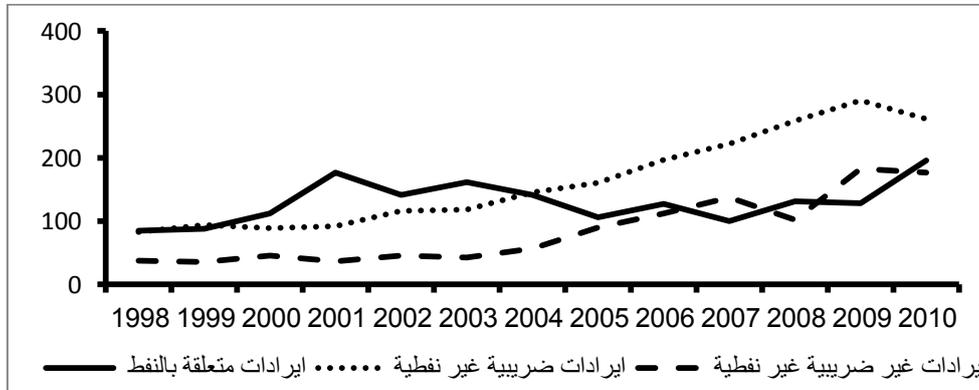
2. أنواع الضرائب في النظام الضريبي السوري

تختلف دراسة الضرائب كما ذكرنا باختلاف النظام الاقتصادي المتبع في الدولة، وتختلف أيضاً التصنيفات العامة للضرائب بين دولة وأخرى، إلا أن جوهرها واحد، لكن قبل أن نتطرق إلى تصنيفات الضرائب سنتعرف إلى التركيب الهيكلي للإيرادات العامة خلال الفترة 1998-2010.

³⁰ الجليلاتي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، مرجع سابق، 2000، ص10.

2-1- التركيب الهيكلي للإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة وجه النشاط الحكومي، والوجه الآخر للنققات العامة، وتتمثل في ثلاثة مصادر رئيسية تمول من خلالها النققات العامة في سورية وهي: إيرادات متعلقة بالنفط، إيرادات ضريبية غير نفطية، إيرادات غير ضريبية غير نفطية، والرسم البياني التالي يبين تطور كل نوع من أنواع هذه الإيرادات خلال الفترة 1998-2010 استناداً إلى الجدول رقم (1) الوارد في الملحق رقم (1) بحسب ما توفر لنا من بيانات علمياً أن فترة الدراسة المعتمدة في هذا البحث هي من عام 1990-2010 لكن لا بد أن نشير إلى أن البيانات الخاصة بكل نوع من هذه الأنواع للإيرادات غير متوفرة خلال فترة التسعينات لذلك اقتصرنا في دراستنا على الفترة من عام 1998-2010.



الشكل رقم 1 التركيب الهيكلي للإيرادات العامة وفق النشرات الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي من الرسم البياني السابق نلاحظ أن الإيرادات النفطية بلغت أعلى نسبة لها من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2001 (57.894%) ليتبين فيما بعد انخفاض هذه النسبة بشكل عام خلال فترة الدراسة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن سورية لا تتجه لتكون بلداً منتجاً للنفط نتيجة تراجع الإنتاج النفطي لديها، ما سيؤدي إلى تراجع هذه النسبة في المستقبل، وينعكس سلباً على استقرار الأوضاع المالية العامة، ولهذا فإن المشكلة تكمن في صعوبة المحافظة على موازنة متوازنة مع تراجع الاحتياطي النفطي، ففي عام 1995 كان إنتاج النفط حوالي 600 ألف ب/ي (برميل يومياً) وانخفض تدريجياً إلى مستوى 547 ألف ب/ي في عام 2000 ثم إلى حدود 462 ألف ب/ي في عام 2004 ثم إلى حدود 359 ألف ب/ي وسيستمر الانخفاض تدريجياً ... لكن المأمول ألا ينخفض عن حدود 300 ألف ب/ي خلال العشرين سنة القادمة وأن يساهم الغاز في التعويض عن انخفاض إنتاج

النفط³¹، وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ما استمر الإنتاج النفطي في الهبوط على هذا المنوال فإنه سيصاحبه ارتفاع في الطلب المحلي على الطاقة وستصبح سورية مستورداً للنفط خلال السنوات القادمة.

في الحقيقة ومن الجدير بالذكر أن الإيرادات النفطية تتجه نحو الانخفاض رغم زيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية في السنوات الأخيرة، وهناك سببان أساسيان وراء انخفاض عائدات الإنتاج النفطي:³²

- تراجع احتياطات النفط المحلية.
- عدم الاستفادة من زيادة أسعار المشتقات النفطية، لأن معظم الصادرات النفطية السورية هي على شكل نفط خام، بينما يجري تأمين معظم المشتقات المطلوبة عن طريق الاستيراد، وبالتالي فإن الارتفاع الكبير في أسعار المشتقات النفطية المستوردة، يضعف كثيراً الأثر المفيد لارتفاع أسعار النفط الخام.

أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية غير النفطية فقد شكلت نسبة (43.008%) من إجمالي الإيرادات العامة في عام 1999، ثم تراجعت نسبتها إلى (30.155%) في عام 2001 بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي آنذاك، لكنها عادت وارتفعت عاماً بعد عام لتصل إلى (52.566%) في عام 2008، ولعل السبب في الزيادة المتحققة في الحصيلة الضريبية جاءت نتيجة الزيادة في رسوم الإنفاق الاستهلاكي، يصيب رسم الإنفاق الاستهلاكي ذوي الدخل الضعيف الذين ينفقون مجمل دخولهم على الاستهلاك أكثر مما يطال ذوي الدخل المرتفع الذين يستهلكون جزءاً يسيراً ويدخرون أو يستثمرون القسم الأعظم من دخولهم. لقد شكلت الإيرادات الضريبية معدلاً وسطياً يقارب (42.128%) من إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة، وهو معدل منخفض مقارنة مع بعض الدول المجاورة، ففي مصر تصل هذه النسبة إلى حوالي (59%)، وفي تونس تصل إلى (70%)، وفي المغرب تصل إلى (80%)³³، وهذا يدل على أن سورية تعتمد اعتماداً ضعيفاً على الضرائب، وبإدارة ضريبية ضعيفة، مع وجود تهرب ضريبي وإعفاءات ضريبية، ولهذا قامت سورية في السنوات الأخيرة بإجراء تعديلات على القوانين الضريبية وقانون مكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى، حيث جرى

³¹ البرغوثي، عروبة: النفقات العامة في سورية من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008، ص

³² كوستانتين، زمان: مراجعة الاقتصاد السوري، مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي، تشرين الأول، 2006، ص46.

³³ هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد السوري، 2005 ص85.

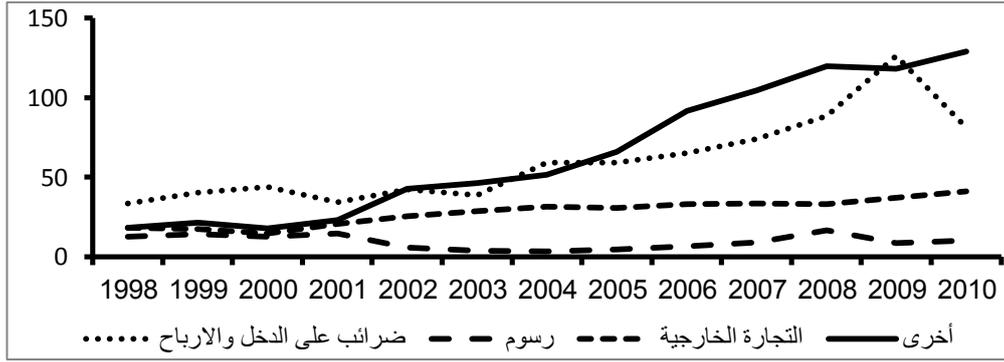
إلغاء جميع الإعفاءات وفترات السماح الضريبية التي كان يعطيها قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، والقانون رقم /8/ لعام 2006 الذي حل محله وجرى دمجها في قانون الضريبة على الدخل. أما فيما يتعلق بالإيرادات غير الضريبية وغير النفطية، فقد بلغت نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة بمعدل وسطي قدره (20.696%)، ففي عام 1998 بلغت نسبة مساهمتها (18.117%) لتزداد عاماً بعد عام وتصل إلى (30.365%) في عام 2009، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على تحسن واضح في هذا النوع من الإيرادات، كما يدل على الأرباح الكبيرة التي حققتها الشركات الحكومية (وخاصة شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية)، علماً أنه في عام 2010 انخفضت قليلاً هذه النسبة ووصلت إلى (27.852%).

سنوضح بشيء من التفصيل تركيب الإيرادات الضريبية غير النفطية كونها موضوع دراستنا، حيث تشكل هذه الإيرادات أهم بنود الإيرادات العامة وخاصة في البلاد غير النفطية، حيث تمول حوالي ثلاثة أرباع الإنفاق العام في الدول المتقدمة،³⁴ وفي بعض الدول المتقدمة تمول الإيرادات الضريبية (80%-90%) من النفقات العامة،³⁵ هذا وتشكل نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي الإجمالي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين 35% إلى 45%³⁶، إلا أن أهمية الضرائب لا تقتصر على مجرد ردف الموازنة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة فحسب، وإنما تتعدى ذلك لتمارس تأثيراً كبيراً على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة. تشمل الإيرادات الضريبية على كل من ضرائب على الدخل والأرباح، رسوم، التجارة الخارجية، وضرائب أخرى، وفيما يلي الشكل الذي يبين تركيب الإيرادات الضريبية خلال الفترة 1998-2010 استناداً إلى الجدول رقم (2) الوارد في الملحق رقم (1).

³⁴ صندوق، عفيف: دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة إلى واقع الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2000، ص104.

³⁵ صندوق، عفيف: دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، 2000، ص101.

³⁶ المهايني، محمد خالد- الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، 2000، ص179.



الشكل رقم 2 تركيب الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال فترة الدراسة

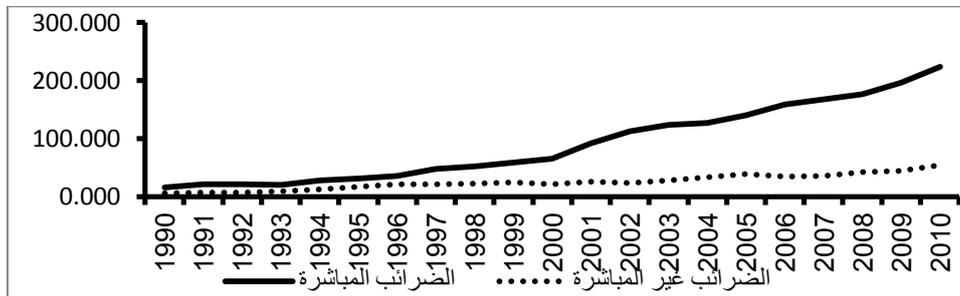
نلاحظ من الرسم البياني السابق أن الضرائب على الدخل والأرباح تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، حيث بلغت وسطياً خلال فترة الدراسة (37.933%) ولعل السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مساهمة ضرائب دخل الشركات النفطية في مجمل الضرائب على الدخل والأرباح، مع العلم أن هناك انخفاضاً حاداً في هذا النوع من الإيرادات في عام 2010، لتأتي في المرتبة الثانية الإيرادات المحصلة من الضرائب الأخرى حيث بلغت وسطياً خلال فترة الدراسة (36.396%)، لنصل إلى الضرائب على تبادلات التجارة الخارجية والتي بلغت وسطياً (18.406%) من حجم الإيرادات الضريبية غير النفطية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة شهدت انخفاضاً واضحاً لإيرادات التجارة الخارجية، نظراً للتخفيضات المتعاقبة في الرسوم الجمركية على المستوردات، إلا أنه من الجدير بالذكر أن أكثر الدول وخاصة المتقدمة منها، تعتمد على هذا النوع من الإيرادات نظراً لأهميتها في إعادة توزيع الدخل من جهة، وتمويل الخزينة من جهة أخرى، ولهذا يجب التركيز عليها حتى تستقيم المالية العامة.

بعد هذا الشرح عن التركيب الهيكلي للإيرادات العامة، سنتوقف الآن عند تصنيفات الضرائب في سورية، فقد تصنف إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، أو تصنف إلى ضرائب على الدخل، وضرائب على رأس المال، وضرائب على الإنفاق سنتعرف على هذه التصنيفات لاحقاً:

2-2- أنواع الضرائب:

2-2-1- التصنيف الأول للضرائب: يعتمد هذا التصنيف على أن الضرائب في سورية تقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، وقد وضحنا مفهوم كل منهما في المبحث السابق، ولهذا سنقوم بتتبع تطور حصيلة هذين النوعين من الضرائب، من واقع الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1990-

2010 استناداً إلى الجدول رقم (3) الوارد في الملحق رقم (1) وفيما يلي الرسم البياني الذي يمثل تطور كل من هذين النوعين من الضرائب خلال فترة الدراسة



الشكل رقم 3 تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة خلال فترة الدراسة

من الرسم البياني السابق نلاحظ زيادة حصيلته الضرائب والرسوم المباشرة عاماً بعد عام خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 (16.429) مليار ليرة سورية إلى أن وصلت في عام 2010 ما مقداره (223.621) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (14.539%)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التوسع في النشاطات الصناعية والتجارية، وزيادة فروع العمل والإنتاج، وظهور حرف جديدة لم تكن موجودة سابقاً، بالإضافة إلى تخفيض الشرائح الضريبية بموجب القانون رقم /24/ لعام 2003، والنافذ اعتباراً من 2004/1/1³⁷ هذا من جهة ومن جهة أخرى، نلاحظ تذبذب واضح في معدل نمو الضرائب والرسوم المباشرة خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير هذا التذبذب التذبذب في معدلات نمو الضرائب المختلفة التي تشكل في مجموعها الضرائب المباشرة، مثل ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وضريبة الرواتب والأجور وغيرها من الضرائب، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ تذبذب واضح في العبء الضريبي المباشر.

أما بالنسبة للضرائب والرسوم غير المباشرة فإننا نلاحظ زيادة حصيلتها عاماً بعد عام خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 (5.694) مليار ليرة سورية إلى أن وصلت في عام 2010 ما مقداره (54.807) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (12.860%)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اكتشاف مطارح ضريبية جديدة بموجب المرسوم رقم /61/ لعام 2004 والمتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي، رغم صدور مرسوم التعرف الجمركية على السيارات رقم

³⁷ وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الأول.

197/ تاريخ 2005/5/6،³⁸ من جهة أخرى نلاحظ تذبذباً واضحاً في معدل نمو الضرائب والرسوم غير المباشرة خلال فترة الدراسة، ولعل السبب في هذا التذبذب التذبذب في معدلات نمو الضرائب المختلفة التي تشكل في مجموعها الضرائب غير المباشرة، مثل الرسوم الجمركية، ورسم الإنفاق الاستهلاكي، وغيرها من الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ تذبذباً واضحاً في العبء الضريبي غير المباشر. بشكل عام نلاحظ أن: نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الضرائب والرسوم هي أكبر من نسبة الضرائب غير المباشرة، حيث تراوحت نسبة الضرائب المباشرة بالمتوسط (75.377%)، في حين كانت نسبة الضرائب غير المباشرة بالمتوسط بحدود (24.734%).

2-2-2-2- التصنيف الثاني للضرائب: يمكن أن نصنف الضرائب وفقاً لمعيار آخر بالشكل التالي:

2-2-2-2-1- الضرائب المفروضة على الدخل.

2-2-2-2-2- الضرائب المفروضة على رأس المال (الثروة).

2-2-2-2-3- الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك).

ولمزيد من التوضيح سنشرح هذه الضرائب بشيء من التفصيل:

2-2-2-2-1- الضرائب المفروضة على الدخل: ويقصد بها كل ضريبة تفرض على كل ناتج نقدي أو

قابل للتقدير بالنقود، يحصل عليه صاحبه، بصفة دورية، أو قابلة للدورية، من مصدر مستمر أو قابل

للاستمرار. وبناءً على ذلك ينقسم الدخل من حيث مصدره إلى ثلاثة أنواع³⁹:

- دخول ناتجة عن رأس المال: وهذه الأنواع من الدخول تنصف بالثبات أكثر من غيرها، وإن

الضريبة المفروضة على هذا النوع من الدخول تتمثل في ضريبة ريع العقارات، ضريبة ريع

رؤوس الأموال المتداولة.

- دخول ناتجة عن العمل: وهذا النوع من الدخل يكون أقل ثباتاً من الدخل الناتج عن رأس

المال، لأن العامل ينتقل من مكان لآخر، وإن الضرائب المفروضة على هذه الدخول هي

ضريبة الرواتب والأجور.

³⁸ وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الثاني.

³⁹ كنعان، علي: اقتصاديات المال والسياسيتين المالية والنقدية، مرجع سابق، 1996، ص43.

- دخول ناتجة عن مصدر مختلط: وهذا النوع يأتي من العمل ورأس المال معاً، مثل الأرباح التجارية والصناعية، حيث تتمتع بدرجة متوسطة من الاستمرار، بسبب مساهمة العمل في إنتاجها، إلا أن الضرائب المفروضة عليها هي: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية.

ازدادت أهمية الضرائب على الدخل في النظم الضريبية الحديثة، ويعود ذلك إلى التوسع في النشاطات الصناعية والتجارية، وزيادة فروع العمل والإنتاج، وظهور حرف جديدة لم تكن موجودة سابقاً، الأمر الذي يجعل الضرائب على الدخل وفيرة الحصيلة إذا ما طبقت بشكل جيد، والضريبة على الدخل إما أن تفرض على جميع دخول المكلف التي تحصل عليها من مختلف المصادر المذكورة أعلاه، وتسمى الضريبة العامة على الدخل، أو على كل نوع من أنواع الدخل بصورة منفردة، وتسمى الضرائب الفرعية على الدخل.

شرعت الضرائب على الدخل في سورية ونظمت أصول طرحها بموجب المرسوم التشريعي رقم (85) لعام 1949، إلا أنها الآن تخضع للقانون رقم /24/ لعام 2003 الخاص بضريبة الدخل، حيث اعتمد النظام الضريبي السوري عند التكليف بالضريبة على أسلوبين: أولهما: التكليف على أساس الدخل الحقيقي بالنسبة لبعض الضرائب النوعية (ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية، ضريبة الرواتب والأجور، ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة). وثانيهما: التكليف على أساس مظاهر الدخل بحيث يعتمد فيه على الأسلوب التقديري أو المقطوع (كضريبة الدخل المقطوع وضريبة ريع العقارات). وفيما يلي عرض مفصل لكل من هذه الضرائب:

● ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية:

أحدثت هذه الضريبة بموجب المرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949، وهي الآن تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003، حيث يميز المشرع السوري في هذه الضريبة بين فئتين: فئة مكلفي الأرباح الحقيقية وفئة مكلفي الدخل المقطوع، وفيما يلي تعريف بسيط لكل منهما:

- **فئة مكلفي الأرباح الحقيقية (ضريبة الأرباح الحقيقية):** تفرض هذه الضريبة على الأرباح الناشئة عن ممارسة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وسائر الأعمال التجارية وإن كانت عارضة ومصادر الدخل الأخرى غير الخاضعة لضريبة دخل أخرى ولا

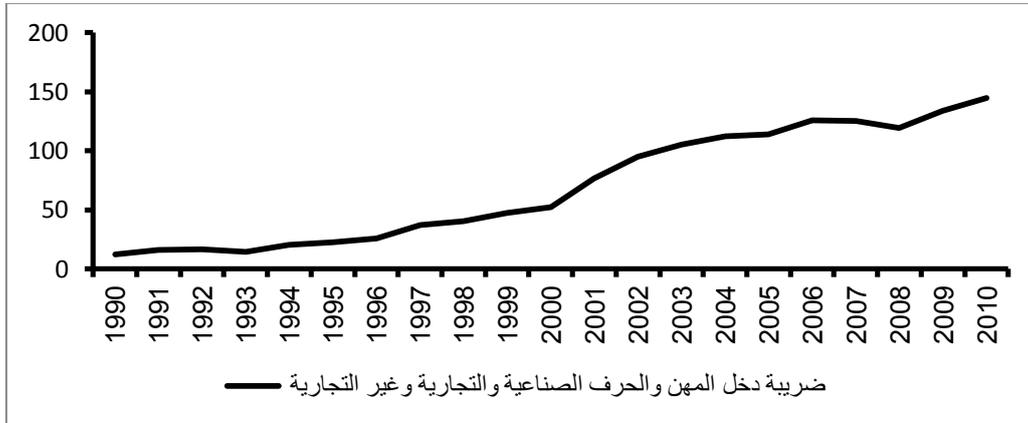
لضريبة ريع العقارات والعرضات. والملحق رقم (2) يتضمن شرحاً مفصلاً لهذه الفئة بحسب القانون /24/ لعام 2003.

- **فئة مكلفي الدخل المقطوع (ضريبة الدخل المقطوع):** وهي الضريبة التي يكلف بها كل من يمارس حرفة أو مهنة صناعية أو تجارية أو غير تجارية، ولا يدخل ضمن فئة مكلفي دخل الأرباح الحقيقية، وتقدر أرباحهم من قبل لجان بدائية واستئنافية، حيث تفرض هذه الضريبة على الأرباح السنوية الصافية للمكلف، والتي تحدد كما جاء في ظل أحكام القانون رقم 24 لعام 2003⁴⁰ بطريقة التقدير من قبل لجان التصنيف البدائية أو الاستئنافية المخصصة والمؤلفة بقرار من وزير المالية من:

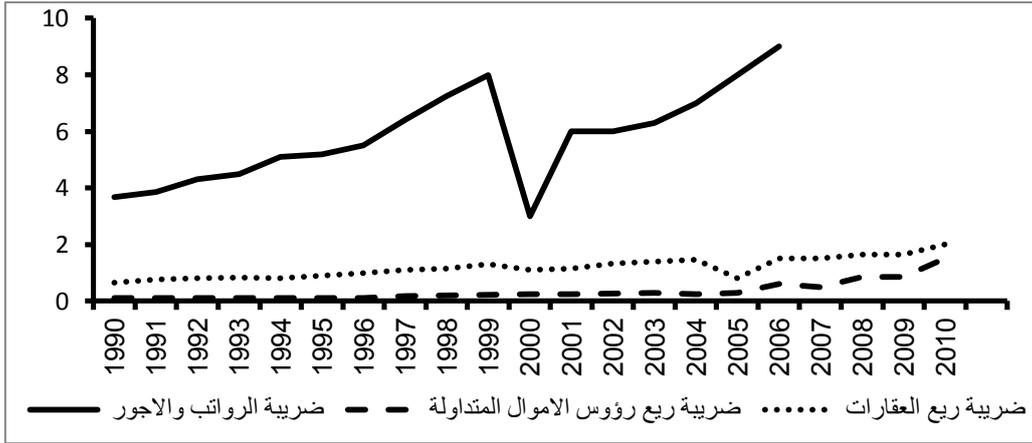
- مراقب دخل أو موظف مالي (رئيساً).
 - ممثل عن إحدى الإدارات والهيئات العامة أو مؤسسات وشركات القطاع العام الأكثر صلة بالمهنة موضوع التكاليف ويتسمية منها (عضواً).
 - ممثل للحرفة أو المهنة (عضواً).
- تقوم هذه اللجنة مجتمعة بزيارة المكلف والاطلاع على واقع وموقع عمله، وعلى نوعية وطبيعة الأصناف التي يتعامل بها، أو تصنيفها إذا كان صاحب ورشة أو منشأة صناعية، وعلى عدد الآلات ونوعيتها، وعدد العمال وأسعار المنتجات والمؤشرات الأخرى.... ومن ثم بعد المقارنة ومداولة اللجنة في هذه الأسس والاعتبارات، تصدر قرارها وتبلغه إلى المكلف، وفي حال اعتراضه أو اعتراض الدوائر المالية تبت اللجنة الاستئنافية في التكاليف ويصبح قطعياً.
- تحدد دورة تصنيف لكل مكلف يخضع لهذه الضريبة مدتها خمس سنوات، تبدأ من بدء عمله وتستمر لغاية السنة الخامسة منه، ويجوز تعديلها لسنتين من بدء سريان التصنيف السابق في حال طرأ تبدل على رقم عمل المكلف وبما لا يقل عن 25% نقصاً أو زيادة.

⁴⁰ عدلت إجراءات التكاليف بموجب أحكام المواد /14، 15، 16/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 وأصبحت على النحو التالي: ينبغي أن يقوم مراقب الدخل منفرداً بزيارة المكلف لإعداد تقريره ورفعته إلى لجنة التصنيف البدائية المتفرغة التي تضم مراقب دخل آخر يرأسها، وعضوية موظف مالي بدلاً عن ممثل المؤسسات العامة والذي يكون مهندساً أو فنياً أو ذو خبرة في الأعمال التجارية يستفاد من خبرته لصلته بالمهنة، وعضو ثالث هو خبير المهنة فتقوم هذه اللجنة بمشاهدة التقرير مكتيباً دون أن تشاهد الواقع عن كثب وتصدر حكمها بإصدارها القرار تثبتياً أو زيادة بصورة تكاد أن تكون غيائية.

- **ضريبة دخل الرواتب والأجور:** شرّعت هذه الضريبة ونظمت أصول طرحها بموجب المرسوم التشريعي رقم/85/ لعام 1949، أما الآن فهي تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم/24/ لعام 2003 والملحق رقم (2) يوضح هذه الضريبة أكثر.
 - **ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة:** شرّعت هذه الضريبة ونظمت أصول طرحها بموجب المرسوم التشريعي رقم /85/ لعام 1949، أما الآن فهي تخضع لقانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003. تفرض هذه الضريبة على الأسهم والسندات وجميع الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسات السورية على اختلاف أنواعها أو المؤسسات الأجنبية القائمة في سورية، وكذلك الديون التأمينية والودائع النقدية والحسابات الجارية، وتتناول هذه الضريبة مختلف الإيرادات الناتجة عن هذه الأموال وأرباحها وفوائدها وعائداتها وجوائز السحب (اليانصيب) والتسديد وغيرها، وهي ضريبة نسبية بـ (7.5%) من الإيراد.
 - **ضريبة ريع العقارات:** شرّعت هذه الضريبة بموجب قانون ريع العقارات رقم /178/ لعام 1945، ثم صدر القانون رقم /35/ لعام 1975، الذي أحدث تغييراً جذرياً في طريقة تقدير ريع العقارات، إلا أن هذه الضريبة تخضع حالياً للمرسوم التشريعي رقم /53/ لعام 2006. والملحق رقم (2) يوضح تفاصيل أكثر عن هذه الضريبة.
- استناداً إلى الجدول رقم (4) الوارد في الملحق رقم (1) جرى بناء الرسم التوضيحي التالي، والذي يمثل تطور كل من ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وضريبة الرواتب والأجور وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة وضريبة ريع العقارات خلال فترة الدراسة.



الشكل رقم 4 تطور حصيلة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية خلال فترة الدراسة



الشكل رقم 5 تطور حصيلة كل من ضريبة الرواتب والأجور و ربح رؤوس الأموال المتداولة وضريبة ربح العقارات خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الرسمين البيانيين السابقين أن ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية تعتبر من أهم أنواع الضرائب المفروضة على الدخل، كما نلاحظ زيادة حصيلة هذه الضريبة خلال فترة الدراسة ولعل السبب في ذلك هو أن الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضريبة تتأتى من القطاع العام الذي لا يستطيع التهرب غالباً وبالتحديد الضرائب المفروضة على الشركات النفطية، وهذا يعني وجود حالة من التشوه في هيكلية الضرائب في الموازنة بحيث لا تمثل فعلياً الضرائب الواجب فرضها،⁴¹ أما بالنسبة لحصيلة كل من ضريبة الرواتب والأجور، وضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة، وضريبة ربح العقارات فقد كانت حصيلة ضعيفة قياساً إلى حصيلة ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، حيث بلغت أعلى حصيلة لضريبة الرواتب والأجور في عام 2010 (9) مليار ليرة سورية، كما بلغت حصيلة ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة أعلاها في عام 2010 (1.5) مليار ليرة سورية، ولعل السبب في ضعف حصيلة هذه الضريبة يعود إلى عدم وجود سوق أوراق مالية فاعلة يتم فيه تداول الأسهم والسندات، بالإضافة إلى وجود إدارة ضريبية غير كفؤة، أما فيما يتعلق بـضريبة ربح العقارات فقد بلغت أعلاها في عام 2010 (2) مليار ليرة سورية، هذا ومن الجدير بالذكر وجود تذبذب واضح في معدل نمو ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، وتذبذب في معدل نمو كل من ضريبة الرواتب والأجور، وضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة، وضريبة ربح العقارات والجدول رقم (4) الوارد في الملحق رقم (1) يبين

⁴¹ غندور، غسان فاروق، الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية، الاقتصاد، عام 2009، ص190.

ذلك. بشكل عام يمكن القول أن حصيللة الضرائب المفروضة على الدخل زادت خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 (14.518) مليار ليرة سورية إلى أن وصلت في عام 2010 ما مقداره (157.2) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (13.454%) ويعزى السبب في ذلك إلى نفس سبب زيادة حصيللة الضرائب المباشرة وهو التوسع في النشاطات الصناعية والتجارية وزيادة فروع العمل والإنتاج وظهور حرف جديدة لم تكن موجودة سابقاً. وبالنظر إلى معدل نمو الضرائب على الدخل خلال فترة الدراسة نلاحظ ما يلي: تذبذب واضح في المعدل السنوي لنمو الضرائب على الدخل طيلة فترة الدراسة ويعود السبب في هذا التذبذب التذبذب في معدلات نمو الضرائب المختلفة التي تشكل في مجموعها الضرائب على الدخل.

2-2-2-2- الضرائب المفروضة على رأس المال (الثروة): ويقصد بها الضرائب التي تفرض على جميع الأموال العقارية والمنقولة التي يمتلكها الشخص في وقت معين سواء أكانت هذه الأموال منتجة لدخل نقدي أو عيني أم غير منتجة لأي دخل على الإطلاق. وهي الضرائب التي يكون مطرحها بشكل أساسي رأس المال (الثروة)، فرضت هذه الضرائب بأشكال مختلفة منها الدوري ومنها غير الدوري على النحو التالي:

- ضرائب رأس المال الدورية: ضريبة العرصات، رسوم السيارات، ضريبة المواشي.
- ضرائب رأس المال غير الدورية: رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات، رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري.

تعتبر الضرائب على رأس المال من الضرائب الداعمة للتمويل، إذ أن فرضها يكون دافعاً للاستثمار، ومحركاً للأموال المكتنزة، والمجمدة في ممتلكات ثابتة كالعقارات والأراضي وما شابه، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تشكل هذه الضرائب عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتفتيت الثروات، وإزالة الفوارق بين الطبقات) خاصة إذا أُحسن اختيار معدلاتها بشكل منطقي دوري. إلا أنه لا يمكن اعتبارها المصدر الوحيد للتمويل لأن فرضها على كافة أنواع الثروة وبمعدلات عالية سيقصص الادخار ويشجع على التهرب منها، علماً أنها ضريبة سهلة التحقق نظراً لوجود سجلات التملك في كل دولة ولكون مطرحها مادية يمكن حصرها. وفيما يلي شرح لكل ضريبة من ضرائب رأس المال وفق ما يلي:

- **ضريبة العرصات:** وهي ضريبة مباشرة على الثروة ورأس المال معاً، تتناول هذه الضريبة رأس المال العقاري الذي لا ريع له. شرّعت هذه الضريبة بموجب القانون رقم /178/ لعام 1945، وهي ضريبة تأخذ الطابع الشخصي، نظراً لاعتمادها المعدلات والشرائح التصاعديّة، ولا تأخذ بعين الاعتبار وضع المكلف المالي والاجتماعي، وتحدد نسبة هذه الضريبة تصاعدياً وفق أسلوب الشرائح كالتالي:

6.5% بالألف عن جزء القيمة الذي لا يتجاوز 20,000 ل.س

9.50% بالألف عن جزء القيمة الواقع بين 20,000 و 100,000 ل.س

12.5% بالألف عن جزء القيمة الذي يتجاوز 100,000 ل.س

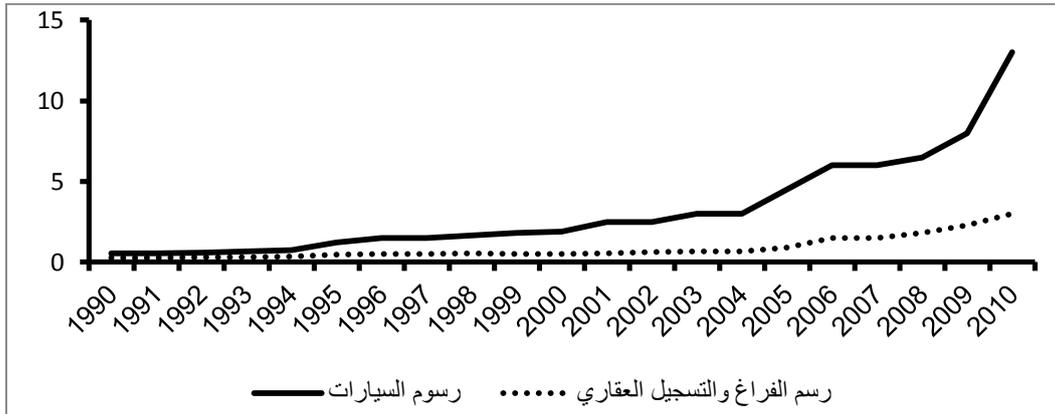
- **رسوم السيارات:** فرضت هذه الرسوم وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /117/ لعام 1961، حيث تعد ضريبة سنوية دورية على رأس المال، توجه حصيلتها لإعادة تهيئة الطرق، فالخدمة المقابلة لهذا الرسم غير واضحة لكل شخص، لذلك من الأفضل أن يطلق عليها ضريبة بدلاً من رسم.

- **ضريبة المواشي:** فرضت هذه الضريبة وفق القانون رقم /794/ لعام 1928، وتعتبر من أقدم الضرائب المفروضة على الثروة في القطر، إلا أنه في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم /18/، القاضي بإلغاء هذه الضريبة، لأن أسلوبها بدائي يعتمد على عد المواشي في المراعي، فدقة العد منخفضة والتكاليف الخاصة بجبايتها ونفقات تنقلاتها مرتفعة، وهذا يتعارض مع مبدأ الضريبة، وهو أن يكون الإيراد الناتج عنها أكبر من تكاليف جبايتها، لكن من الملاحظ في قطع حسابات الموازنة العامة للدولة في كل عام، أن هذه الضريبة مازالت موجودة، وبالسؤال عن ذلك تبين أنها تفرض على كل رأس يصدر إلى خارج الحدود السورية.

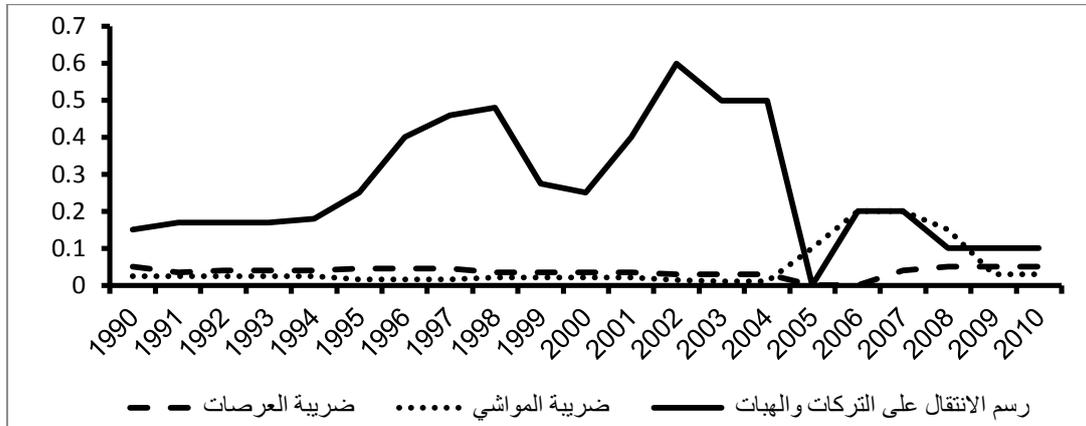
- **رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات:** أحدث هذا الرسم بموجب المرسوم التشريعي رقم /101/ لعام 1952، ويفرض على جميع الأملاك والثروات المنقولة وغير المنقولة التي تؤول للغير بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو بأي طريق آخر شرط أن يكون بلا عوض.

- **رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري:** فرض هذا الرسم بموجب القانون رقم /429/ لعام 1948 وهو من الضرائب غير الدورية على رأس المال ويفرض بمعدلات متفاوتة حسب طبيعة العقار وقيّمته ويستوفى عند تسجيل العقود ونقلها.

يمكن تمثيل الجدول رقم (5) الوارد في الملحق رقم (1) بيانياً بالشكل التالي:



الشكل رقم 6 تطور حصيلة كل من رسوم السيارات ورسوم الفراغ والتسجيل العقاري خلال فترة الدراسة



الشكل رقم 7 تطور حصيلة كل من رسم الانتقال على التركبات وضريبة المواشي وضريبة العرصات خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الرسمين البيانيين السابقين أن رسوم السيارات تعد من أهم أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على رأس المال، فقد زادت حصيلة هذه الرسوم خلال فترة الدراسة، وبلغت أعلاها في عام 2010 ما مقداره (13) مليار ليرة سورية، ويمكن أن نفسر ذلك بأن رسوم السيارات يمكن حصرها ضمن سجلات واضحة، يسهل معها تحديد المكلف بها وإرغامه على أدائها ومعاقبة المتهربين منها، أما حصيلة رسم الفراغ فقد جاءت في المرتبة الثانية، بعد حصيلة رسوم السيارات حيث بلغت أعلاها في عام 2010 (3) مليار ليرة سورية، وبما أن هذا الرسم يفرض بمعدلات متفاوتة وفق طبيعة العقار وقيمته، ويستوفى عند تسجيل العقود ونقلها، فمن الصعوبة التهرب من هذا الرسم، إلا أنه بشكل عام تعتبر حصيلة هذا الرسم منخفضة، ولا بد من زيادتها واستخدامها في الحد من ارتفاع أسعار العقارات دون مبرر، أما حصيلة كل من رسم الانتقال على التركبات والهيئات وضريبة المواشي وضريبة

العروضات فقد كانت حصيلة ضعيفة إن لم نقل ضعيفة جداً، والجدول رقم (5) يبين ذلك، علماً أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو كل من رسوم السيارات ورسوم الفراغ والتسجيل العقاري. بشكل عام يمكن القول أن حصيلة الضرائب على رأس المال ازدادت خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في عام 1990 ما مقداره (1.05) مليار ليرة سورية، إلى أن وصلت في عام 2010 إلى (16.18) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي (15.756%) ولعل السبب في ذلك قيام سورية بتشجيع الاستثمار، وتحريك الأموال المكتنزة والمجمدة في ممتلكات ثابتة، كالعقارات والأراضي وما شابه، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الضرائب يمكن أن يكون عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتفتيت الثروات وإزالة الفوارق بين الطبقات).

2-2-2-3- الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك): أحدثت الضريبة على الاستهلاك لأول مرة في سورية بموجب القانون رقم /18/ لعام 1987، حيث سميت برسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي لكونه يطل فئة من المجتمع قادرة على استهلاك السلع والخدمات ذات الطابع الكمالي والترفيهي، وتمتلك قوة شرائية كبيرة، وإن هذا النوع من الرسم على الإنفاق الاستهلاكي الكمالي موجود في العديد من دول العالم، وهو يساهم في تحقيق العدالة في التكاليف الضريبي ويساهم في امتصاص جزء من السيولة النقدية المتداولة، ويساعد في التخفيف من الظواهر التضخمية النقدية بحيث يقطع جزء من المبالغ الكبيرة المتوافرة لدى فئة قادرة على الدفع، ليحولها عن طريق قنوات الإنفاق العام لمصلحة المجتمع⁴².

تمثلت الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك) في: (ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الاسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسوم الأجهزة التلفزيونية، رسوم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسله وقطعها، ضريبة الإنتاج الزراعي، رسم الإحصاء، ضريبة التبغ، ضريبة المواد المشتعلة، رسوم السيارات، ضريبة مقطوعية الكهرباء، رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي)، إلا أنه مع صدور المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 وسع قاعدة السلع الاستهلاكية والخدمات الخاضعة للرسم، وألغى الصفة الكمالية من السلع الاستهلاكية المشحونة بهذا الاسم، حيث نصت مواد المرسوم على إنهاء العمل بأحكام بعض المواد والنصوص القانونية التي تتضمن فرض الضرائب والرسوم التالية: ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الاسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسوم

⁴² السيوفي، قحطان: اقتصاديات المالية العامة، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص287.

الأجهزة التلفزيونية، رسوم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسله وقطعها. كما نص على إلغاء القانون رقم /384/ لعام 1957 وتعديلاته المتضمن نظام ضريبة الإنتاج الزراعي، وألغى أحكام القانون رقم /18/ لعام 1987 وتعديلاته، المتضمن رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي. سنبحث مفصلاً في الضرائب والرسوم الأكثر أهمية، والأكثر حصيلة، كالرسوم الجمركية، ورسم الإنفاق الاستهلاكي، كمثال على هذه المجموعة.

• **الرسوم الجمركية:** وهي الضرائب التي تفرضها الدولة على بعض السلع عند اجتيازها لحدودها الإقليمية، وتفرض هذه الضرائب إما بمناسبة عبور السلع الأجنبية إلى داخل الدولة فتسمى ضريبة الوارد، أو تفرض بمناسبة عبور السلع الوطنية الحدود إلى خارج الدولة فيطلق عليها ضريبة الصادر.⁴³

عمد المشرع السوري إلى لفظ الرسوم الجمركية بدلاً من الضرائب الجمركية في القرار رقم /137/ عام 1935 المعروف بقانون الجمارك، رغم أن هذه الرسوم تقترب في مفهومها إلى الضريبة أكثر من الرسم، حيث لا تفرض هذه الرسوم مقابل خدمة وإنما مجرد إقراره حسب القواعد الدستورية من قبل الدولة، وقد سميت في القانون المصري بالضرائب الجمركية.

يعتبر القانون رقم/9/ لعام 1975 القانون الأساسي للجمارك في سورية، فهو الذي نظم الرسوم وأنواع البضائع وطرق فرض هذه الرسوم وتحصيلها وغير ذلك من أجل تحقيق مطلبين أساسيين: أولهما زيادة حصيلة الرسوم الجمركية ورفد الخزينة العامة بالموارد اللازمة. وثانيهما حماية الصناعة الوطنية الناشئة⁴⁴.

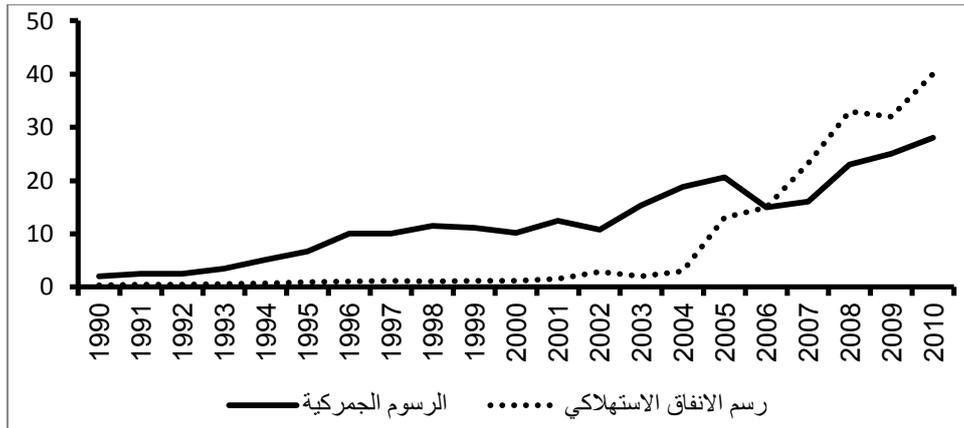
• **رسم الإنفاق الاستهلاكي:** فرض أول مرة بالقانون رقم /18/ لعام 1987 تحت اسم رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي، وكان يعد آنذاك نقلة نوعية في التشريع الضريبي السوري، حيث صدر كمحاولة لسد بعض نقاط الضعف في مطارح الضريبة والرسوم على الإنفاق، إلا أن هذا القانون واجه بعض الصعوبات عند تطبيقه، لعدم تقيد الخاضعين له بمسك القيود المحاسبية والبيع كالعادة بدون فواتير، ونقص الوعي الضريبي ووجود تهرب ضريبي كبير، هذا بالإضافة إلى

⁴³ حافظ، مجدي: جريمة التهرب الجمركي، القاهرة، 1995، ص11.

⁴⁴ آغا، ريم يعقوب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1992، ص72.

معاناة ذوي الدخل المحدود من هذا القانون فالكثير من السلع التي شملها لا يمكن وصفها بالكمالية.

ألغى هذا القانون بموجب المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 المطبق حالياً تماشياً مع التطور المطلوب إحداثه في النظام الضريبي السوري، فتحول من رسم رفاهية إلى رسم إنفاق استهلاكي، حيث توسعت دائرة هذا الرسم وشملت سلعاً ذات أهمية بالنسبة لذوي الدخل المحدود دون مراعاة لوضعهم المادي بحسب مبدأ العدالة في التكاليف الضريبي، فأصبح هذا الرسم واجب الأداء عند وقوع عملية البيع أو تقديم الخدمة الخاضعة للرسم، وكيفما جرت العملية نقداً أو لأجل أو للاستهلاك الشخصي. ويوب في الموازنة العامة للدولة باسم رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي ضمن الضرائب المباشرة، دون أي مبرر علمي إلا أنه من الضرائب غير المباشرة. إن ما سبق ذكره يمثل الناحية التشريعية لهذه الرسوم، أما من الناحية التطبيقية فيمكن تتبع تطورها خلال فترة الدراسة بالرسم البياني التالي:



الشكل رقم 8 تطور حصيلة أهم الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك) خلال فترة الدراسة من الرسم البياني السابق المستخرج من الجدول رقم (6) الوارد في الملحق رقم (1) نلاحظ أن الرسوم الجمركية من أهم الضرائب والرسوم المفروضة على الإنفاق، حيث ازدادت حصيلة هذه الرسوم طيلة فترة الدراسة، وبلغت أعلاها في عام 2010 (28) مليار ليرة سورية وأدناها في عام 1990 (2) مليار ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (16.077%) أما حصيلة رسم الإنفاق الاستهلاكي فقد ازداد أيضاً طيلة فترة الدراسة وبلغ أعلاه في عام 2010 (40) مليار ليرة سورية ويعود السبب في ذلك إلى اكتشاف مطارح ضريبية جديدة من خلال رسم الإنفاق الاستهلاكي الصادر بالمرسوم رقم

61/ لعام 2004⁴⁵ لكن بشكل عام يمكن القول أن مساهمة رسم الإنفاق الاستهلاكي تبقى ضئيلة ولا تلعب دورها الحقيقي والمالي (جباية موارد إضافية) أو الاقتصادي أو الاجتماعي (توجيه الاستهلاك)، هذا ومن جهة أخرى نلاحظ تذبذب واضح في معدل نمو كل من الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي طيلة فترة الدراسة.

في نهاية هذا المبحث نكون قد وقفنا على واقع الإيرادات الضريبية في سورية، وتطور أهم الضرائب خلال فترة الدراسة من 1990-2010 لننتقل إلى الفصل التالي الذي يشرح الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم وأهم النقاط التي يمكن الوقوف عليها.

⁴⁵ وزارة المالية السورية، مجموعة التشريعات الضريبية، مرجع سابق، الجزء الثاني.

الفصل الثاني

دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم

المبحث الأول: مقالة في الاقتصاد السوري

تحليل القطاع الحقيقي

تحليل القطاع الخارجي

تحليل القطاع المالي

المبحث الثاني: الضرائب والتمهينات الاقتصادية الكلية

الضريبة والإنتاج

الضريبة والإستهلاك

الضريبة والإدخار والإستثمار

الضريبة والنمو الاقتصادي

أثر الضريبة على الأسعار والتضخم

الآثار الاجتماعية للضرائب

المبحث الأول: مقدمات من الإقتصاد السوري

سنحاول في هذا المبحث تقديم لمحة بسيطة عن الإقتصاد السوري على المستوى الكلي، والوقوف على سماته الرئيسية وذلك بتحليل كل من القطاع الحقيقي والخارجي والمالي.

1. تحليل القطاع الحقيقي

1-1- النمو الاقتصادي:

تركز الكتابات الاقتصادية الأكاديمية في تحديدها لمفهوم النمو على أنه الزيادة في الإنتاج أو الدخل القومي، كما تركز على تحليل النمو طويل الأجل، حيث يفترض في هذه الحالة أن الطلب كافٍ لشراء الكميات التي يمكن عرضها في الإقتصاد، يسمى هذا الافتراض بقانون ساي Say 's Law وفق هذا القانون، فإن كل عرض يخلق الطلب المقابل له، وبالتالي فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في الإقتصاد، ويأتي هذا التركيز على جانب العرض في أدبيات النمو الاقتصادي من أن البحث في النمو يهتم بتزايد قابلية الإقتصاد على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة مهما كان مصدر هذا التوفير (محلياً أو خارجياً).

عرف النمو الاقتصادي شابيرو 1995 بأنه "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج الناتج القومي الإجمالي الحقيقي real GNP (real Gross National Production)⁴⁶ ويعتبر شابيرو أن السبب في الأخذ بالأسعار الثابتة هو أن التغيرات في الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ناتجة عن التغيرات في كل من الأسعار والإنتاج ومن أجل ذلك فإنه إذا جرى تعريف النمو بأنه التوسع في الإنتاج وإذا ما جرى استخدام مؤشر الناتج القومي الإجمالي لقياس النمو فإنه يجب استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج المحسوب بالأسعار الجارية.* كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي)، أي الزيادة في حجم السلع والخدمات

⁴⁶ Shapiro, Edward: Macroeconomic Analysis, Thomson Learning, 1995, P29.

* تفضل الأدبيات الأمريكية استخدام مؤشر GNP بدلاً من GDP علماً أن الفرق بين المؤشرين هو:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross Domestic Product: عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GNP) فهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وفق سنة الأساس (أول سنة).

النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد.⁴⁷ من التعريف السابق نلاحظ أنه يركز على التغير الحقيقي وليس الاسمي في متوسط المستوى المعيشي للأفراد، وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد. ولهذا يبقى النمو الاقتصادي مجال اهتمام الباحثين والاقتصاديين.

وعرف الأمين (2002) النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن "الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية انخفضت معدلات النمو في الناتج القومي".⁴⁸

وعرف باحثشل (1999) النمو بأنه "الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي، وذلك في الأجل الطويل، ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة، بل الزيادات المضطربة في الدخل نمواً اقتصادياً"⁴⁹ ويشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان كي يحدث النمو الاقتصادي، فزيادة الدخل بنسب عالية ومستمرة لا تعد من قبيل النمو الاقتصادي إذا واكب ذلك زيادة أكبر من النمو الاقتصادي.

نلاحظ من التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي إشارتها جميعاً إلى الزيادة المضطربة في الناتج (أو الإنتاج)، وكذلك الإشارة إلى الزيادة الكمية دون الإشارة إلى التحسن في نوعية المنتجات، كما أن بعض هذه التعاريف قد أخذ بعين الاعتبار التزايد السكاني، فيما لم تشر الأخرى إلى ذلك، كما يلاحظ بأن جميعها قد أخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار لجهة التأكيد على ضرورة استبعاد أثر هذه التغيرات وصولاً إلى مؤشر يعكس الزيادات الكمية الحقيقية من الناتج (أو الإنتاج). إلا أننا في الحقيقة نستطيع أن نعرف النمو الاقتصادي بأنه: الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي GDP) ونوعيتها المعروضة في الاقتصاد من قبل مختلف

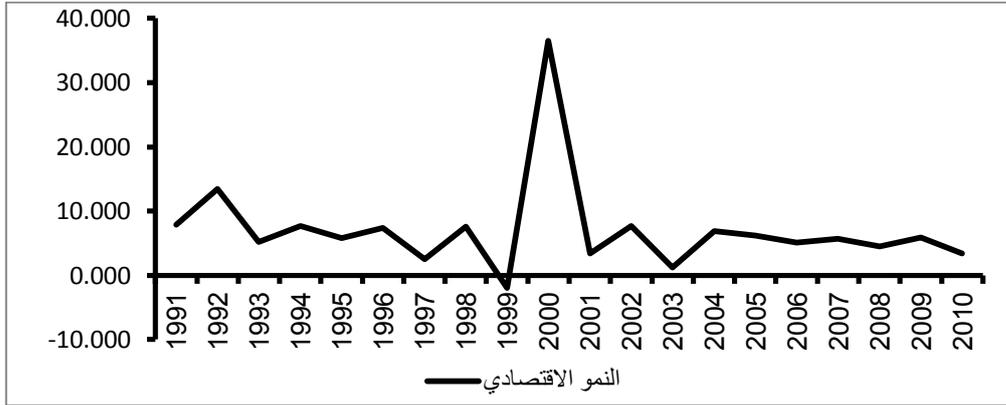
⁴⁷ Dunnett ,Andrew “ Understanding the Economy” 4th edition, Longman, 1998.

⁴⁸ الأمين، عبد الوهاب: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص371.

⁴⁹ باحثشل، أسامة محمد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص285.

القطاعات الاقتصادية، وقد جرت الإشارة في هذا التعريف إلى المسألة النوعية كي تعكس القدرة التنافسية لكل سلعة أو خدمة معروضة في الاقتصاد.

لدراسة النمو الاقتصادي في سورية نورد الرسم البياني التالي الذي يعتمد على الجدول رقم (7) الوارد في الملحق رقم (1)، وذلك خلال الفترة من 1990-2010



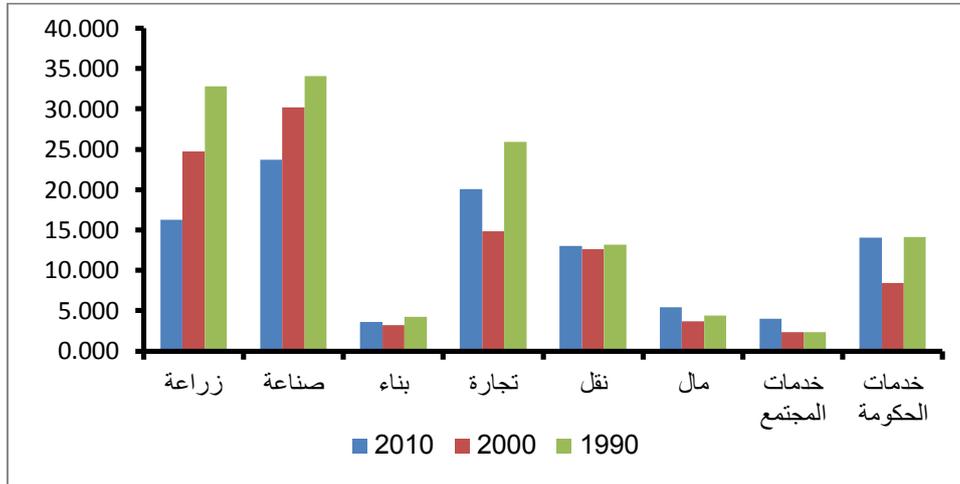
الشكل رقم 9 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)

من الرسم السابق نلاحظ تذبذب معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً وانخفاضاً، ويعود هذا لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف التي مرت بها سورية والمنطقة بشكل عام، ومنها ما يتصل بالأداء الاقتصادي السوري، إلا أنه من الواضح ارتفاع هذا المعدل في عام 2000 ارتفاعاً ملحوظاً يعود إلى التوسع الحاصل في الإنفاق العام وإلى زيادة الاستثمار الخاص التي ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، كما أنه من الواضح انخفاض هذا المعدل انخفاضاً ملحوظاً في عام 2001 نظراً لتراجع الاستثمار الخاص وعدم توافر المناخ الاستثماري المناسب هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت كتجميد الرواتب والأجور، وتخفيض الإنفاق الاستثماري، والقيود على التسليف، والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة، إلا أن معدلات النمو بعد ذلك العام بقيت دون المستوى المطلوب ويعود ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة، وانخفاض كفاءة الاستثمار، وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد، وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.⁵⁰

⁵⁰ هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي، سورية، 2005، ص 15.

1-2- معدل النمو القطاعي (التركيب الهيكلي القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة):

فيما يلي الرسم البياني الذي يبين القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة والمستخرج من الجدول رقم (8) الوارد في الملحق رقم (1)



الشكل رقم 10 التركيب الهيكلي القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة

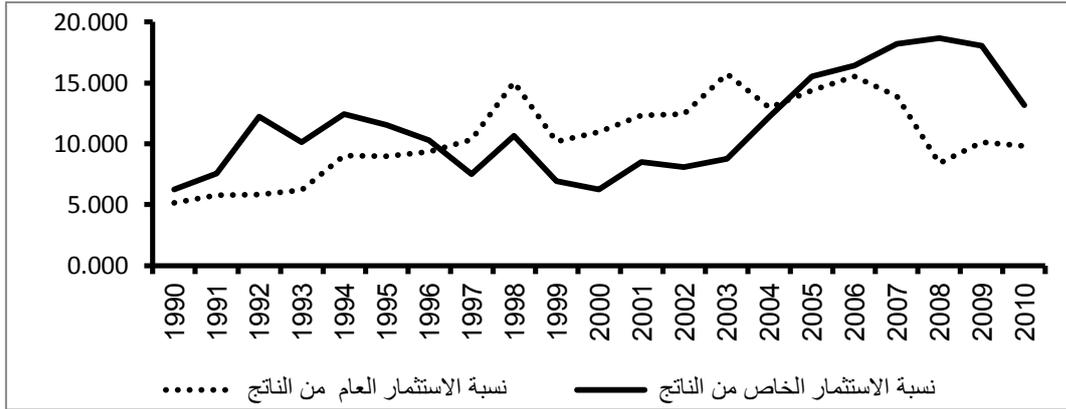
نلاحظ من خلال الرسم السابق أن الزراعة شكلت في عام 2010 ما نسبته (16.298%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (24.753%) في عام 2000 مقابل (32.772%) في عام 1990 مما يدل على تراجع الإنتاج الزراعي، نظراً لتأثره بعوامل خارجية كالأمطار والمناخ العام، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد شكلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (23.728%) في عام 2010 مقابل (30.147%) في عام 2000 مقابل (34.074%) في عام 1990، ما يدل على تراجع الإنتاج الصناعي نظراً لتأثره بعوامل خارجية كأسعار النفط مثلاً. بشكل عام يمكن القول بتراجع المرحلة التنموية للاقتصاد السوري، واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية، هذا وأن أحد أسباب تذبذب معدلات النمو يعود لتذبذب معدلات نمو كل من الإنتاج الزراعي والصناعي، كما يفسر تراجع قطاع التجارة في عام 2000 عن عام 1990 بسبب الركود الاقتصادي الذي بدأ في عام 1997، إلا أن هذا القطاع تنشط في عام 2010 بسبب تحسن الأداء الاقتصادي السوري والوضع العام في المنطقة، هذا وقد تزايد الوزن النسبي لقطاع الخدمات في عام 2010 قياساً إلى كل من عامي 2000 و 1990 نتيجة سياسات الحكومة الجديدة منذ عام 2001، والتي ركزت على زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات العامة. ويضاف إلى ذلك الحصة الضعيفة لقطاع المال والتأمين والذي

يعكس ضعف القطاع المالي في سورية، في حين بقي كل من قطاعي البناء والنقل في عام 2010 بنفس المستوى تقريباً مع عامي 2000 و 1990.

1-3- التركيب الهيكلي للاستثمار:

إن أحد مصادر النمو الاقتصادي هو الاستثمار ولهذا سنتوقف عنده قليلاً لتوضيحه، فالاستثمار أحد المؤشرات الدالة على نمو بلد من البلدان، يلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للدولة، ولهذا تسعى جميع الدول إلى زيادة الاستثمار والتراكم الرأسمالي، فمعدل نمو أي دولة يتحدد بدرجة كبيرة من خلال معدلات النمو السنوية لتراكم رأس المال، إلا أن نموه لا ينعكس بالضرورة على النمو الاقتصادي بنسبة ثابتة في جميع الأوقات بسبب التباين في عائد رأس المال أو ما يطلق عليه بالإنتاجية الحدية لرأس المال والتي تتفاوت وفق التطور الاقتصادي والتكنولوجي ومدى الانتفاع برأس المال وتوزعه القطاعي، وهنا يلعب النظام الضريبي دوراً مهماً في توزيع رأس المال على القطاعات الاقتصادية كالإعفاءات التي يقدمها لبعض هذه القطاعات، أو من خلال فرض الضرائب، والذي يمكن أن يحوّل رأس المال من هذه القطاعات إلى قطاعات أخرى، فالاستثمار مثلاً في دور السكن ووسائل النقل الخاصة، لا يسهم بنفس الدرجة والفاعلية في النمو الاقتصادي، كالاستثمار في الآلات والمعدات، كما يتباين العائد على الاستثمار بين القطاع الزراعي أو الصناعي أو القطاعات الخدمية والتجارية ولهذا فإنه يمكن للدولة أن تحدد اتجاهات نمو قطاعاتها من خلال أدواتها المختلفة لأن فرض ضريبة على قطاع اقتصادي معين سيؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمار في هذا القطاع وبالتالي انخفاض العائد من هذا الاستثمار، ما يؤدي في النهاية إلى انصراف رأس المال عن الاستثمار في هذا القطاع إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية.⁵¹ ولهذا انطلاقاً مما سبق يركز المحللون الاقتصاديون على الاستثمار كمؤشر لمراقبة النشاط الاقتصادي، ومعرفة اتجاهه نحو النمو أو التقلص، وفيما يلي الشكل البياني الذي يمثل نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص، علماً أن هذا الشكل مستخرج من الجدول رقم (9) الوارد في الملحق رقم (1)

⁵¹ رجال، عبد الحلیم: الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2009، ص131.



الشكل رقم 11 نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص

من الرسم البياني السابق يمكن القول أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من القطاعين العام والخاص لم تكن مستقرة بشكل عام خلال فترة الدراسة، ففي عام 1990 بلغت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج (5.128%) لتزداد عاماً بعد عام وتصل إلى (15.045%) في عام 1998 ولعل سبب الزيادة في هذه النسبة يمكن أن يرجع إلى الحاجة الماسة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (الكهرباء والنقل والاتصالات والري) والخدمات التي تتطلب استثمارات كبيرة يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، لتتخفف بعدها انخفاضاً حاداً وتعاود الزيادة من جديد وتصل في عام 2003 إلى (15.509%)، لتتخفف وتزداد وتتخفف وتزداد في الفترة اللاحقة وتصل في عام 2010 إلى نسبة (9.808%).

أما فيما يتعلق بنسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فلم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة كما سبق وذكرنا، ففي عام 1990 بلغت (6.271%) لترتفع في كل من عامي 1991 و1992 وتصل إلى (7.553%، 12.205%) على التوالي، ثم بدأت بالانخفاض عاماً بعد عام لتصل إلى (7.491%) في عام 1997، لتزداد وتتخفف في الأعوام التالية، ولعل السبب الرئيسي في انخفاض الاستثمار الخاص يتعلق بعدم توافر المناخ الاستثماري المشجع، إذ نلاحظ أن الاستثمار الخاص ارتفع في عام 1992 بعد صدور القانون رقم 10/ في عام 1991 إلا أنه عاد وتراجع بعد ذلك لأن صدور القانون كان من المفروض أن يترافق مع مجموعة من الإصلاحات لم يجري استكمالها، وبالتالي لم يتوافر المناخ الاستثماري اللازم لجذب المزيد من الاستثمارات، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية.

في الحقيقة إن مناخ الاستثمار هو مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لشركات الاستثمار العمل بطريقة منتجة تسمح بخلق فرص العمل والتوسع، علماً أن السياسات الحكومية لها تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة،⁵² وفق دراسة البنك الدولي لعام 2004، والتي تظهر مؤشرات المناخ الاستثماري في سورية، والدالة على البيئة غير الجاذبة للاستثمارات مقارنة مع دول المنطقة ولا يقتصر ذلك على الاستثمارات الأجنبية بل انعكس على عدم جذب الاستثمارات المحلية الخاصة، ويبين الجدول التالي استعراضاً لأهم المؤشرات، وهي تأسيس عمل وتنفيذ عقد وتسجيل الملكية والتمويل وحماية المستثمرين وتصفية منشأة وتوظيف وتسريح العمال. وتدل النتائج على أن النظام القضائي والوصول إلى التمويل وتعقيدات الإجراءات الإدارية وتكاليف توليد الكهرباء والبنية التحتية من أهم العوائق أمام المستثمرين في القطاع الخاص في سورية، وكما يظهر من دراسة البنك الدولي عن الحكم الرشيد فنلاحظ أن ترتيب سورية من حيث فعالية الحكومة هي 132 من 200 دولة، وفي حسن الأطر التنظيمية 200/163 وفي السيطرة على الفساد 200/104، ما يشير إلى ضرورة تفعيل الإدارة الحكومية، كشرط أساسي لتحسين المناخ الاستثماري.

الجدول رقم 3 في مقارنة سورية مع بعض الدول المجاورة لأهم مؤشرات الاستثمار

| العالم | سورية | الأردن | لبنان | المغرب | تركيا | دول المنطقة | دول الدخل المتوسط المنخفض | تونس | مصر | الجزائر | |
|--------|-------|--------|-------|--------|-------|-------------|---------------------------|------|-----|---------|--------------------|
| 51 | 47 | 36 | 46 | 11 | 9 | 39 | 50 | 14 | 43 | 26 | تأسيس عمل/ يوم |
| 388.3 | 672 | 342 | 721 | 240 | 330 | 413 | 425 | 27 | 410 | 457 | تنفيذ عقد/ يوم |
| 81.4 | 23 | 22 | 25 | 82 | 9 | 48 | 66 | 57 | 193 | 52 | تسجيل الملكية/ يوم |
| 3.2 | 4.1 | 4.3 | 4 | 1.8 | 2.9 | 3.7 | 3.4 | 1.3 | 4.2 | 3.5 | تصفية شركة / سنة |

المصدر: World development Report 2005, World Bank

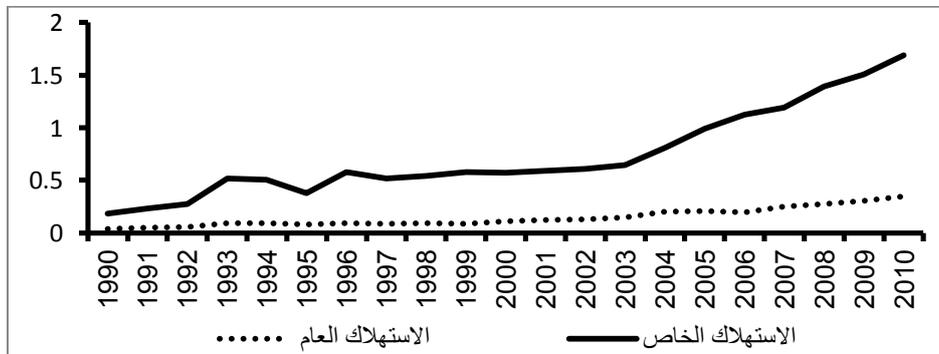
أما نقاط القوة التي يمكن أن يعول عليها في جذب المستثمرين تتمثل في الاستقرار السياسي والعمالة الرخيصة والموقع والمناخ الطبيعي المتميز والموارد الطبيعية والأسواق الخام وطبقة المحدثين.⁵³

⁵² World development Report 2005, A Better investment Climate for Everyone World Bank.

⁵³ SEBC "incentives of investment in Syria" 2003

1-4- التركيب الهيكلي للاستهلاك:

الاستهلاك هو العامل الأول المكون للطلب الكلي (الناتج المحلي أو الدخل)، ويقصد به كل ما يستهلكه المجتمع من دخله سواء استهلاك سلع معمرة (غسالة، براد...)، أم سلع غير معمرة (خضار، فواكه، ملابس...)، أم خدمات (خدمة الطبيب، الاتصالات، خدمات البنوك...)، ويعتبر الاستهلاك الصورة المكتملة للادخار مادام الدخل يوجه إلى الاستهلاك والادخار، حيث يؤثر الدخل على الاستهلاك والادخار وإن العلاقة بينهما علاقة طردية، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك وزاد الادخار، علماً أنه يوجد قدر من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل ويسمى بالاستهلاك الذاتي، أي أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل، لا بد له من الاستهلاك، ويحصل عليه إما عن طريق الاقتراض (الادخار السلبي) أو المساعدات الحكومية، هذا وإن مستوى العمالة والدخل القومي يتحددان بمستوى الإنفاق الكلي (الطلب الكلي الفعال)، الذي يتكون من الإنفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار، فإذا ما فرضت الدولة ضريبة جديدة أو رفعت سعر ضريبة سابقة على الدخل، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستقطاع الضريبي ويعني ذلك نقصاً في الدخل المتاح للإنفاق لدى الأفراد وبالتالي فإن نقص الدخل سيؤدي إلى نقص الاستهلاك، فإذا فرضنا أن الإنفاق الخاص والعام على الاستثمار بقيا على حالهما دون تغيير، فإن نقص الإنفاق الخاص على الاستهلاك، سيؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة والدخل القومي، إلا في الحالة التي يوجد فيها فجوة تضخمية قبل فرض الضريبة، فيؤدي نقص الإنفاق الخاص على الاستهلاك إلى سد هذه الفجوة، وإزالة الارتفاع التضخمي في الأسعار،⁵⁴ يبين الشكل التالي الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة استناداً إلى الجدول رقم (10) الوارد في الملحق رقم (1)



الشكل رقم 12 الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة

⁵⁴ الصباحي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، 1982، ص 136.

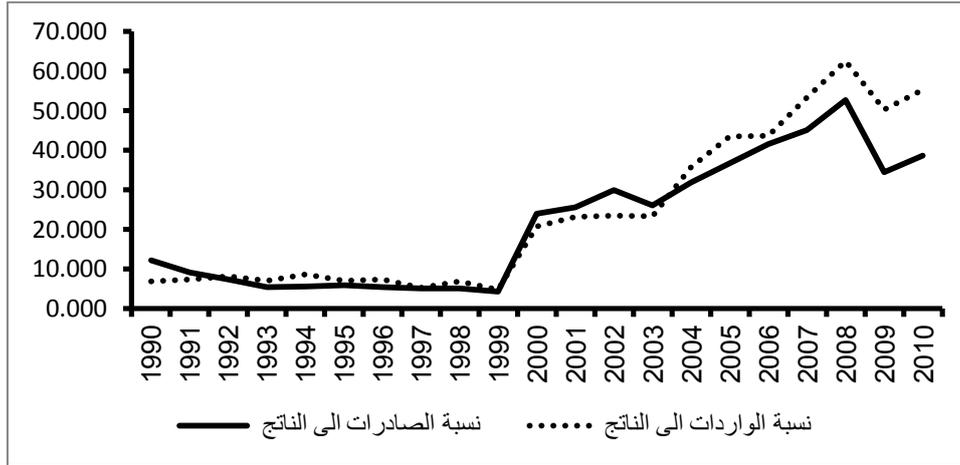
من الرسم البياني السابق نلاحظ نمو كل من الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة، فالاستهلاك الخاص بلغ في عام 1990 ما مقداره (18.439) مليون ليرة سورية، ليزداد عاماً بعد عام ويصل في عام 2010 بحجم قدره (169.148) مليون ليرة سورية، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة (73.450) مليون ليرة سورية، وشكل أكثر من (83%) بالمتوسط من إجمالي الاستهلاك، أما الاستهلاك العام فقد بلغ في عام 1990 ما مقداره (3.850) مليون ليرة سورية ليزداد عاماً بعد عام ويصل في عام 2010 بحجم قدره (34.606) مليون ليرة سورية، إذ بلغ متوسط الاستهلاك العام خلال فترة الدراسة (14.423) مليون ليرة سورية، وشكل أكثر من (16%) من إجمالي الاستهلاك بالمتوسط خلال فترة الدراسة.

2. تحليل القطاع الخارجي

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة لأي بلد، فهي تعد أحد الدعامات الأساسية للبناء الاقتصادي والدخل لقومي، وإن وزارة الاقتصاد والتجارة هي المسؤولة عن وضع سياسة التجارة الخارجية، بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة بما يضمن الانسجام بين سياسة التجارة والأهداف التنموية للاقتصاد الوطني. إن الهدف الرئيسي للتجارة الخارجية هو تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الصادرات والمستوردات، وتحديث القاعدة الإنتاجية المحلية من خلال زيادة القيمة المضافة في الإنتاج والتصنيع، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتطوير التبادل الاقتصادي مع الدول العربية والأجنبية، ولهذا سنتوقف عند كل من الصادرات والمستوردات لتوضيح ذلك.

2-1- الصادرات والمستوردات السلعية السورية:

لتوضيح الصادرات والمستوردات السلعية في سورية نورد الرسم البياني التالي استناداً إلى الجدول رقم (11) الوارد في الملحق رقم (1)، معتمدين في ذلك على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتحليل هيكل الميزان التجاري السلعي، وعليه فإن هناك اختلاف بسيط عن الأرقام الواردة في تحليل ميزان المدفوعات الصادر عن مصرف سورية المركزي بسبب سعر التثقيل ووجود بعض المواد والسلع المسجلة في ميزان المدفوعات، والتي لا يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتسجيلها مثل المنح والهبات ووقود السفن والطائرات والكهرباء والمياه والسلع المصادرة والذهب غير النقدي.



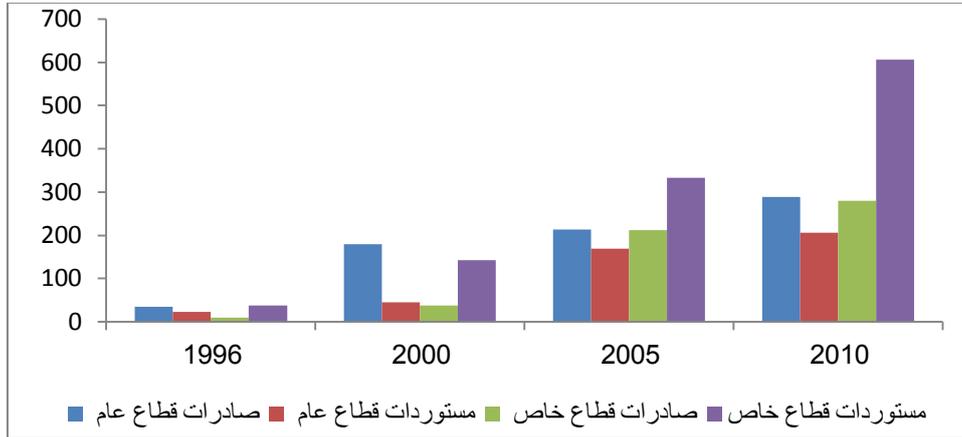
الشكل رقم 13 نسبة كل من الصادرات والمستوردات السلعية السورية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

نلاحظ من الرسم السابق، أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 بلغت خلال فترة الدراسة بالمتوسط (21.515%)، إلا أن هذه النسبة بلغت في الفترة الأولى (1990-1999) (6.537%) لترتفع في الفترة الثانية (2000-2010) (35.131%) بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات، أما السبب في انخفاض هذه النسبة في الفترة الأولى، فإنه يعود إلى انخفاض في أسعار النفط العالمية، وخاصة في عام 1999، والتي كان لها الدور الأكبر في انخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج (4.327%). بشكل عام يمكن القول أن حجم الصادرات السورية، قد تحسن بعد عام 1999 حيث ارتفعت من 38.88 مليار ليرة سورية في عام 1999 إلى 216.19 مليار ليرة سورية، وفي عام 2000 لتزداد في كل من عامي 2001 و2002 ويعود ذلك إلى زيادة الكميات المصدرة من الأغنام السورية وزيادة صادرات القطاع الخاص إلى العراق، إلا أنه في عام 2003 انخفضت بسبب توقف الصادرات إلى العراق. لكن بعد عام 2003 عاد وضع الصادرات للتحسن.

أما بالنسبة للمستوردات، فقد تحسن وضع المستوردات السورية في عام 2000، حيث ارتفعت من 43.01 مليار ليرة سورية في عام 1999 إلى 187.535 مليار ليرة سورية في عام 2000 لتزداد عاماً بعد عام، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، وزيادة نشاط القطاعات الإنتاجية.

2-2- الصادرات والمستوردات السلعية السورية حسب القطاعين العام والخاص:

لتوضيح واقع الصادرات والمستوردات بحسب القطاع نورد الرسم البياني التالي، استناداً إلى الجدول رقم (12) الوارد في الملحق رقم (1)، علماً أن البيانات الخاصة بالصادرات والمستوردات لكل من القطاعين العام والخاص غير متوافرة للأعوام (1990-1995) وفق مصدر هذه البيانات

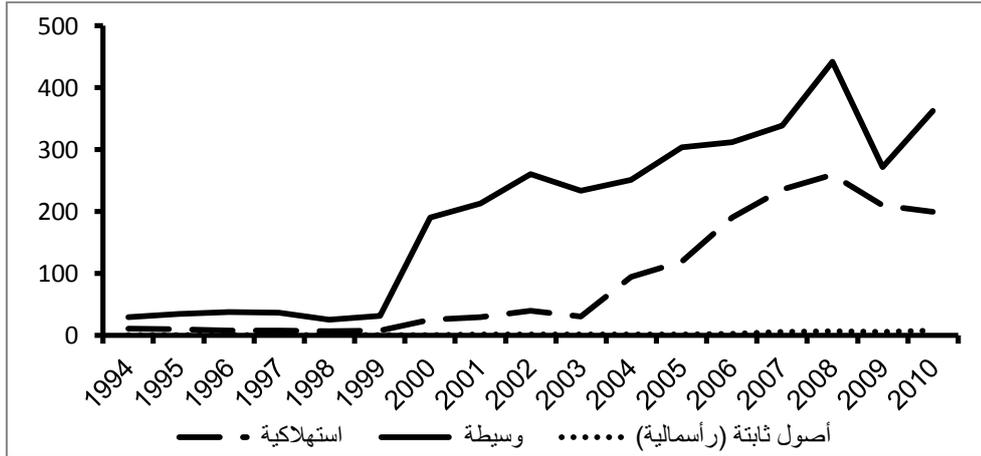


الشكل رقم 14 الصادرات والمستوردات السلعية السورية وفق القطاعين العام والخاص

من الشكل السابق، نلاحظ تحسن صادرات القطاع العام في عام 2000 قياساً إلى عام 1996، مع تحسن طفيف لهذه الصادرات في كل من الأعوام 2005 و 2010، إلا أن صادرات القطاع الخاص تحسنت في عام 2005 مع زيادة طفيفة في عام 2010، هذا من ناحية الصادرات، أما من ناحية المستوردات، فقد تحسنت مستوردات القطاع العام بشكل ملحوظ في كل من 2005 و 2010، إلا أن مستوردات القطاع الخاص يمكن القول عنها أنها تحسنت منذ عام 2000 وبدأ ذلك واضحاً في كل من عامي 2005 و 2010.

2-3- الصادرات والمستوردات السلعية السورية حسب نوع الاستخدام:

لتوضيح واقع الصادرات والمستوردات وفق نوع استخدام السلع، نورد الرسمين البيانيين رقم (15) و (16) استناداً إلى الجدولين (13) و (14) الواردين في الملحق رقم (1) علماً أن البيانات الخاصة بالصادرات والمستوردات السلعية وفق نوع الاستخدام غير متوافرة للأعوام (1990-1993) بحسب مصدر هذه البيانات

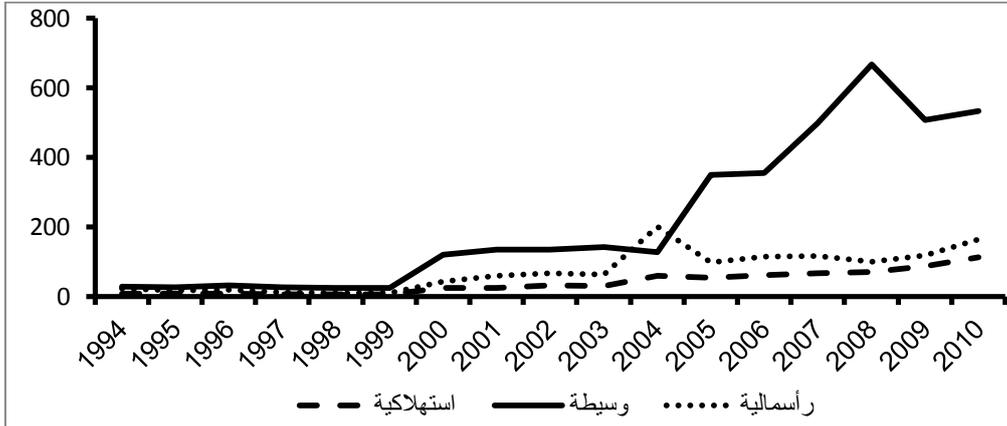


الشكل رقم 15 الصادرات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة

من الشكل السابق نلاحظ أن معظم الصادرات السورية تتركز على السلع الوسيطة بينما لا تزال الصادرات من السلع الرأسمالية النهائية منخفضة جداً ولا تشكل بالمتوسط أكثر من 0.5% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، والتي يقوم القطاع الخاص بتصديرها، حيث شكلت صادرات القطاع العام من سلع الاستهلاك الوسيط ما نسبته بالمتوسط 63.147%، لكن بالفترة الأولى (1994-1999) شكلت بالمتوسط ما نسبته 72.640%، أما في الفترة الثانية (2000-2010) فقد وصلت النسبة إلى 57.968%، بينما شكلت صادرات القطاع الخاص من تلك السلع ما نسبته بالمتوسط 11.624%، لكن بالفترة الأولى (1994-1999) شكلت بالمتوسط ما نسبته 6.523%، أما في الفترة الثانية (2000-2010) فقد وصلت النسبة إلى 14.407%. أما بالنسبة لسلع الاستهلاك النهائي فإن القطاع الخاص يقوم بتصدير القسم الأعظم منها، والتي تشكل ما نسبته بالمتوسط 24.349% من إجمالي الصادرات السورية، والتي تتركز في الأغذية والمنسوجات ولحم الضأن والخضار والفواكه.

أما بالنسبة للمستوردات حسب نوع الاستخدام فإن السلع الوسيطة تأتي في المرتبة الأولى، إذ تشكل ما نسبته بالمتوسط 60.846% من إجمالي المستوردات السورية خلال فترة الدراسة، لتأتي السلع الرأسمالية في المرتبة الثانية وبنسبة 26.044%، ثم سلع الاستهلاك النهائي ما نسبته 13.108%. حيث يقوم القطاع الخاص باستيراد القسم الأعظم من سلع الاستهلاك الوسيط، بما نسبته بالمتوسط 41.454% خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للأصول الرأسمالية فإن مستوردات القطاع الخاص بلغت بالمتوسط ما نسبته 16.600% خلال فترة الدراسة. بشكل عام يمكن القول أن صدور قانون

الاستثمار وتحرير التجارة، زادت مستوردات وصادرات القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال الفترة الأولى، إلا أنه مع بداية الفترة الثانية انخفضت مستوردات وصادرات القطاع الخاص والعام، وذلك بسبب أزمة الركود الاقتصادي وصعوبة توفير أسواق التصدير المناسبة. ولعل الشكل التالي يبين واقع المستوردات السلعية وفق نوع الاستخدام



الشكل رقم 16 المستوردات السلعية السورية وفق نوع الاستخدام خلال فترة الدراسة

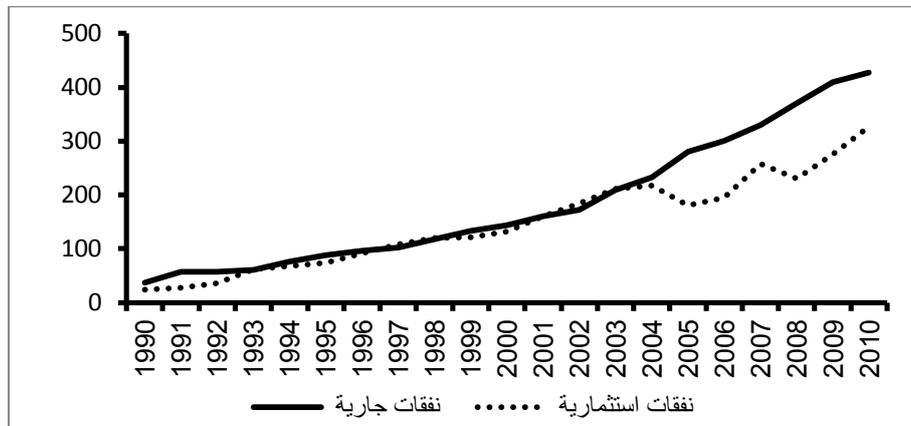
3. تحليل القطاع المالي

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية للسياسة المالية، والتي تعد أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهي تمثل حجم ونوع تدخل الدولة الاقتصادي وبالرغم من الجدل حول أثر السياسة المالية على النمو الطويل الأجل، إلا أن الكثير من الدراسات الحديثة تؤكد أثر السياسة المالية المتبعة على النمو الاقتصادي طويل الأجل⁵⁵ من خلال الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الإجمالي وإعادة توزيع الدخل. وتنقسم الموازنة العامة إلى:

- الإيرادات: والتي تحصل عليها الحكومة من الضرائب، وأرباح شركات القطاع العام، والأصول المملوكة من قبل الدولة، وتعرف أيضاً بأنها مساهمة إلزامية بدون مقابل مباشر، يجري فرضها على الأفراد، والممتلكات، والمؤسسات التجارية بغرض دعم الإنفاق العام.
- النفقات: وهي نفقات جارية واستثمارية تنفقها على المشاريع التنموية.

⁵⁵ TANZI vito & ZEE Howell, "Fiscal Policy and Long Run Growth", 1997 IMF.

ويعتبر أحد أهم أهداف السياسة المالية الكفاءة في استخدام الموارد ضمن الموازنة العامة، وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل لقومي وبما ينسجم مع السياسة الاقتصادية الكلية. في الحقيقة لقد جرى توضيح التركيب الهيكلي للإيرادات العامة في مبحث سابق "أنواع الضرائب" ولذلك سنتعرف الآن على التركيب الهيكلي للنفقات، حيث تتمثل عادة النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة في كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، ويقصد بالإنفاق الجاري الرواتب والأجور والإنفاق الإداري وفوائد الدين العام، أما الإنفاق الاستثماري فيقصد بها الإنفاق على المشاريع التنموية القائمة، أو التي يمكن أن يؤسس لها في البلد، هذا وتعتبر وزارة المالية مسؤولة عن الإنفاق الجاري، وهيئة تخطيط الدولة مسؤولة عن الإنفاق الاستثماري حيث توضع أرقامه بناءً على تقدير الإيرادات في وزارة المالية، مخالفة للمبدأ الاقتصادي في الإنفاق الاستثماري حيث من المفترض تحديد الاحتياجات أولاً، ثم تأمين مصادر الإيرادات، وتوزع الهيئة الاستثمارات على القطاعات وفق توجهات الخطة الخمسية. فيما يلي الرسم البياني الذي يبين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-2010 استناداً إلى الجدول رقم (15) الوارد في الملحق رقم (1)

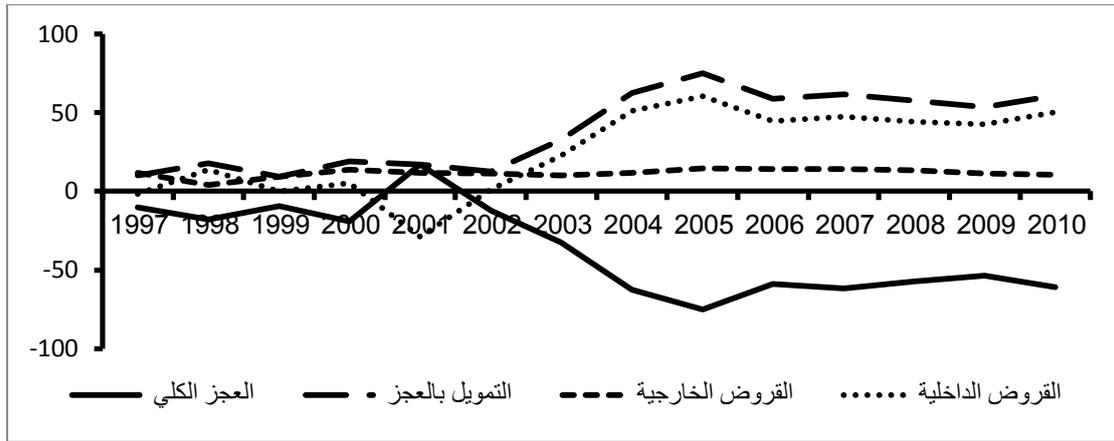


الشكل رقم 17 الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-2010

من الرسم البياني السابق نلاحظ انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري قياساً إلى حجم الإنفاق الجاري خلال الفترة 2004 ولغاية 2010 وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على تراجع دور الدولة في التدخل في الشأن الاقتصادي، علماً أنه خلال فترة الدراسة ازداد حجم كل من الإنفاق الجاري والاستثماري.

في الحقيقة عندما نتحدث عن الإيرادات والنفقات، فإنه لا بد من أن نتطرق في الحديث إلى العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يتحقق العجز المالي عندما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها العامة ما

يدفع إلى الاستعانة بالقروض أو الإصدار النقدي لتغطية هذه الزيادة في الإنفاق،⁵⁶ وانطلاقاً من ذلك فإن هدف الحكومة هو الإنفاق العام، وتقوم بتغطيته بالإيرادات العامة، لكن عندما تتجاوز النفقات هذه الإيرادات تقع الحكومة بالعجز، وقد وصفه الاقتصادي الأمريكي بينجامين فرانكلين بقوله "عندما نعيش حياة جيدة بمضاعفة ديوننا وبيع ممتلكاتنا، مثلما فعلت أمريكا فإنها ستضمن مستوى أدنى من المعيشة للأمريكيين الأفراد، وانخفاض نفوذ أمريكا وأهميتها في الشؤون العالمية"،⁵⁷ إذاً العجز المالي ناتج عن عجز الموارد العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة بنوعها الجارية والاستثمارية، لذلك تلجأ الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو التمويل بالعجز بغية إنجاز أهدافها الاقتصادية والاجتماعية العامة. ولمعرفة واقع العجز في الموازنة العامة للدولة في سورية، نورد الشكل التالي المستخرج من الجدول رقم (16) الوارد في الملحق رقم (1)، والذي يبين بشكل واضح العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، ومصادر تمويله، علماً أن البيانات الخاصة بالعجز غير متوفرة للأعوام (1997-1990) وفق مصدر هذه البيانات.



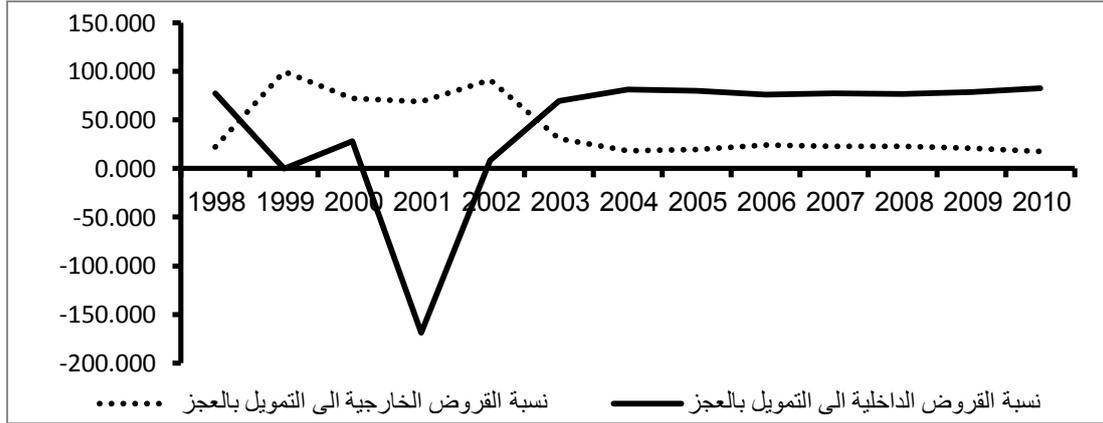
الشكل رقم 18 العجز في الموازنة العامة للدولة في سورية ومصادر التمويل

من الرسم البياني السابق نلاحظ وجود عجز في الميزان الكلي على كامل فترة الدراسة باستثناء عام 2001، فقد حقق فائضاً وصل إلى (17.094) مليون ليرة سورية، كما نلاحظ أن مصادر التمويل الخارجية لم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة (متذبذبة صعوداً وهبوطاً) ولكن بقيم متقاربة وهذا يؤكد سياسة الدولة الحذرة تجاه مصادر التمويل الخارجية الذي هو في الحقيقة جزء من العجز، كما نلاحظ من الجدول أن الدولة تعتمد بشكل متزايد على مصادر التمويل المحلي، ما سيقود إلى استنزاف هذه

⁵⁶ بركات، عبد الكريم صادق: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص398.

⁵⁷ سامولسون، بول- نورد هاوس، وليام: الاقتصاد، الدار الأهلية، مرجع سابق، 2001.

المصادر، وعدم الاحتفاظ بها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، التي قد تتعرض لها البلاد، بالإضافة إلى ذلك مصادر التمويل المحلية هي في الأساس نتيجة عدم إنفاق المبالغ المخصصة للاستثمار، وبالتالي عدم خلق المنافع التي كانت مرجوة من إقرار هذه النفقات. أما فيما يتعلق بنسبة كل من القروض الداخلية والخارجية إلى التمويل بالعجز فإن الرسم التالي يوضح ذلك والمستند في بنائه إلى الجدول رقم (16) الوارد في الملحق رقم (1)



الشكل رقم 19 نسبة كل من القروض الداخلية والخارجية إلى التمويل بالعجز

نلاحظ من الرسم السابق انخفاض نسبة القروض الخارجية إلى التمويل بالعجز بشكل واضح بعد عام 2002، لتصل إلى نسبة وقدرها (17.463%) في عام 2010، إلا أن نسبة القروض الداخلية إلى التمويل بالعجز فقد استقرت عند نسبة (79%) بعد عام 2003. في ختام هذا المبحث نكون قد وقفنا على واقع الاقتصاد السوري من عدة جوانب لننتقل بعدها إلى دراسة أهم الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم.

المبحث الثاني: الضرائب والمتغيرات الاقتصادية المحلية

اقتصرت دور الضريبة في الفكر التقليدي على تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات الدولة العامة إلى أن أصبح للضريبة أهداف اقتصادية واجتماعية، سبق لنا أن تعرضنا لها بشكل سريع في مبحث سابق، إلا أننا في هذا المبحث سنحاول توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الضرائب والرسوم في سورية، بهدف وضع المشرع المالي في صورة ما يجري بعد فرض الضريبة، لأن المشرع المالي وبالالتفاق مع الحكومة يحدد مطرح الضريبة، ومقدارها، وزمن تسديدها، ولا يهتم بشكل كامل بالآثار التي ستحدثها هذه الضريبة أو تلك، كتأثيرها على الإنتاج مثلاً أو الاستثمار، الاستهلاك، الأسعار... لذلك سنتوقف عند هذا الموضوع لتوضيحه.

1. الضريبة والإنتاج

قبل أن نوضح أثر الضريبة على الإنتاج، لا بد أن نوضح معنى الإنتاج في البداية، فقد اختلف معناه في الفكر الاقتصادي القديم عن معناه في الفكر الاقتصادي الحديث، إلى أن وصل إلى أنه يعنى بكل نشاط إنساني يؤدي إلى خلق المنافع، أو إلى زيادتها بقصد إشباع الحاجة الإنسانية، وعلى ذلك فإن الإنتاج يمكن أن يكون إنتاجاً مادياً أو إنتاجاً غير مادي، ويقصد بالإنتاج المادي كل عمل يؤدي إلى تغيير شكل المادة، كأن يصنع الإنسان الأثاث من الأخشاب والملابس من القطن والأحذية من الجلود. أما الإنتاج غير المادي فيقصد به الخدمات كالحاجة إلى العلاج، التعليم، التجارة... في الحقيقة تتمثل أهمية الإنتاج في كونه وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية، بالإضافة إلى كونه مصدر الدخل، فالدخول التي يحصل عليها الأفراد أيا كانت وظائفهم في المجتمع، مصدرها الأساسي هو الإنتاج، فأصحاب عناصر الإنتاج الذين قاموا بالعملية الإنتاجية، يحصلون على هذا الإنتاج كل وفق مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث تتمثل عناصر الإنتاج في كل مما يلي: العمل، الموارد الطبيعية (الأرض)، رأس المال، التنظيم.

يقصد بالعمل المجهود الجسمي أو الذهني الذي يقوم به الأفراد لإنتاج السلع والخدمات، ويجري قياس عنصر العمل من خلال عدد ساعات العمل، ويحصل العامل على أجر مقابل عمله الذي يتحدد بالساعات. أما الموارد الطبيعية (الأرض) فهي تحتوي على العديد من الموارد الطبيعية مثل الأرض الصالحة للزراعة، المعادن، المياه، البترول... وكل هذه الموارد الطبيعية يجري استخدامها في العملية

الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات، المختلفة بالتضافر مع عناصر الإنتاج الأخرى كالعامل، رأس المال، التنظيم. في حين يقصد برأس المال مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تستخدم في عملية الإنتاج، ورأس المال بهذا المعنى ينقسم إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول*، أما التنظيم فإنه يتمثل بشخص (أو مجموعة من الأشخاص) يؤلف بين عناصر الإنتاج، وذلك بهدف إنتاج مجموعة من السلع أو الخدمات، بحيث يتحمل غالباً مخاطر هذه العملية، وغالباً ما يكون الشخص المنظم هو صاحب المشروع ولذلك فهو الذي يتحمل مخاطر المشروع، وهو أيضاً الذي يحصل على الربح الذي يحققه هذا المشروع في حالة نجاحه.

في الحقيقة إن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على أي قطاع إنتاجي، ستؤثر على المنتج بالدرجة الأولى، والمستهلك بالدرجة الثانية، كما أن معدل الضريبة، ودرجة مرونة العرض والطلب يلعبان دوراً مهماً في تكيف المنتج مع الوضع الجديد بعد فرض الضريبة، فإما أن يتخذ قراره بزيادة الإنتاج أو بتخفيضه، لأن الضريبة أخلت بالتوازن القائم لذلك سيبحث في إجراء توازنات جديدة. لمعرفة تأثير الضريبة على الإنتاج سندرس أثر الضريبة على كل من دخل المنتج ونفقات الإنتاج.

1-1- الضريبة ودخل المنتج:

إن العالم الإيطالي Bantaleoni هو أول من تناول موضوع الضريبة ودخل المنتج في عام 1887 ومنذ ذلك الحين والعلماء في جدل لم ينتهوا منه إلى رأي قاطع، فالعمل الاقتصادي لا يُقدم عليه صاحبه ما دام لا يعود عليه بنفع ولا يتحمل المرء من الجهد إلا وفق المنفعة التي يستخلصها من عمله، ولهذا فإن العامل أو المنتج يقارن ويوازن بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة من الدخل، وبين مشقة المجهود الذي يبذله في هذا السبيل⁵⁸. وبعبارة أخرى فإن المنتج يعنى بتساوي المنفعة الحدية للسلعة المنتجة مع ذلك الجهد الحدي للعمل اللازم لإنتاج هذه السلعة" ومن ثم يتعين حدوث توازن بين المنفعة الحدية للدخل الذي يحصل عليه المنتج والجهد الحدي الذي يقوم به" لذلك فإن فرض ضريبة على دخل المنتج تؤثر بشكل مباشر على عمله ونكون أمام حالتين:

* رأس المال الثابت: ويتمثل في رأس المال الذي يستخدم في العملية الإنتاجية مرات عديدة دون أن يطرأ عليه تغيير مثل الآلات والمباني والعدد والطرق والمدارس والجامعات.

رأس المال المتداول: وهو رأس المال الذي لا يمكن أن يستخدم إلا مرة واحدة في العملية الإنتاجية ويدخل بعد ذلك في تركيب السلعة مثل المواد الأولية كالقطن والوقود.

⁵⁸ كنعان، علي: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص 107-110.

- الضريبة تثبط عزيمة المنتج: وفق هذه النظرية فإن المنتج (المكلف) الذي انخفض دخله بمقدار الضريبة (وخاصة ذات النسب العالية) سيتقاعس عن العمل، ولن يبذل المزيد من الجهد لزيادة الإنتاج، لأن المنفعة من الجهد تنقص كلما ازدادت مشقة العمل.
 - الضريبة تشد عزيمة المنتج: وفق هذه النظرية فإن المنتج (المكلف) الذي انخفض دخله بمقدار الضريبة يسعى من جديد لتعويض النقص الحاصل في دخله الصافي، فيضطر لشراء مواد أولية إضافية، ويد عاملة جديدة أو إضافية من أجل زيادة الإنتاج، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل الصافي للمنتج، لكن من الجدير بالذكر بأنه يجب أن تكون الزيادة في الضريبة طفيفة، لأنه بعد حد معين يفوق الجهد الذي يبذله المنتج المنفعة التي سيحصل عليها، وستكون النتيجة عكسية.
- إن قرار المنتج بزيادة الإنتاج أو تخفيضه، يدل على وجود أثر واضح للضريبة المفروضة، ويشترط للعمل بهاتين الحالتين أن تكون الضريبة إما مبلغاً محدداً على سلعة وليكن (50 ل.س) على كل سلعة ينتجها المنتج أو نسبة من السعر 5% مثلاً عندها يسعى المنتج لزيادة الإنتاج بهدف التعويض، أما إذا كانت الضريبة تصاعدية فإن مفعول هاتين الحالتين ينتهي لأنها سوف تظال كل ما سينتجه المنتج عند الزيادة، وبما أن الضرائب أصبحت تفرض بشكل تصاعدي على الدخل، وتفرض بشكل تصاعدي على السلع إذا كانت غير مباشرة، وتفرض كنسبة مئوية في حال ضريبة القيمة المضافة فإن المنتج لن يستطيع زيادة الإنتاج عند فرض ضريبة جديدة، كما لن يستطيع أي منتج الإخلال بالتوازن القائم بهذه السهولة، بل عليه إعادة دراسة الطاقة الإنتاجية للآلات وتوظيف عمال جدد (أي وريدي جديدة) وجميع هذه الإجراءات تحتاج للدراسة والمقارنة بين الأرباح الممكنة أو الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإن مرونة العرض والطلب، تلعب دوراً هاماً في اتخاذ قرار الزيادة، فإذا كانت السلعة تتمتع بمرونة الطلب، فإن المستهلكين سيتوجهون لسلع أخرى، وإذا كانت السلعة لا تتمتع بالعرض المرن فسيخسر المنتج لأن إنتاجه سوف يأتي دفعة واحدة. إلا أنه من الجدير بالذكر أنه قد يكون الهدف من فرض ضريبة جديدة على هذا القطاع هو الحد من تطوره أي فرضت عليه دون غيره من القطاعات الأخرى لذلك لا يستطيع المنتج زيادة الإنتاج لأنه سوف يقع في الخسارة حتماً استناداً لرغبة المشرع.⁵⁹

⁵⁹ كنعان، علي: الاقتصاد المالي، مرجع سابق، 2009، ص 109-110.

1-2- الضريبة ونفقات الإنتاج: تؤدي الضريبة في جميع الأحوال إلى ارتفاع الأسعار لذلك يجب التمييز بين حالتين:

• عدم الاحتكار (سيادة المنافسة الحرة): في هذه الحالة يتحدد السعر بفضل قوى السوق (العرض والطلب ودرجة مرونة كل منهما)، ولذلك فإن المنتج لا يستطيع التأثير على السعر في هذه الحالة، كما لا يستطيع تعويض ما دفعه من ضريبة عن طريق زيادة ثمن البيع عن المستوى السائد في السوق ولذلك في هذه الحالة يقع أثر الضريبة على الربح في النواحي التالية:

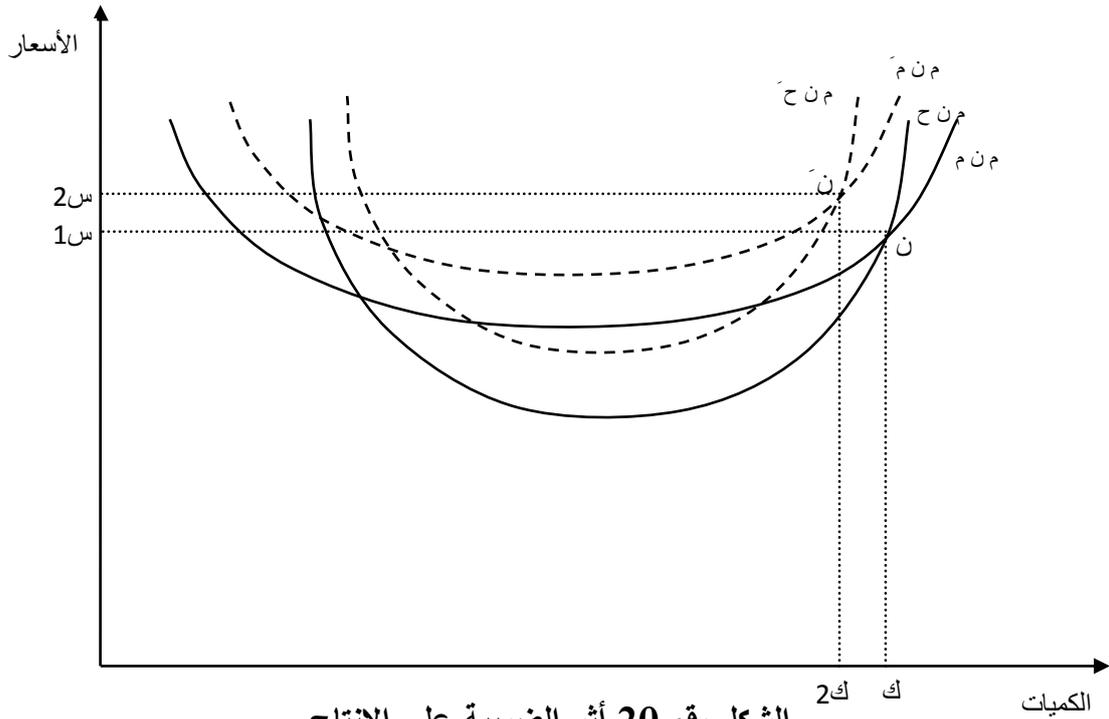
- ينقص الربح إذا كان المنتج يحقق ربح غير عادي نظراً لأن متوسط النفقة لديه أقل من المتوسط السائد في الصناعة.⁶⁰

- لا ربح ولا خسارة إذا كان المشروع يحقق أرباحاً عادية.

- خسارة إذا كان المشروع يحقق أرباحاً أقل من الأرباح العادية، وكان مقدار الضريبة يزيد على مقدار الربح.

ولهذا فإن فرض ضريبة جديدة على الإنتاج في ظل المنافسة الكاملة، يعني أن المنتج سوف يزيد الأسعار بمقدار الضريبة، وسوف تزداد النفقة المتوسطة والنفقة الحدية كما في الشكل التالي:

⁶⁰ الصباخي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام، نظرية المالية العامة والسياسات المالية، مرجع سابق، 1982، ص 132-143.



الشكل رقم 20 أثر الضريبة على الإنتاج

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن التوازن يتم في النقطة (ن) قبل فرض الضريبة وهي تمثل نقطة تقاطع منحنى النفقة المتوسطة (م ن م) مع منحنى النفقة الحدية (م ن ح)، وعند هذه النقطة يتشكل السعر فيكون (م س1) والكميات (م ك1)، لكن بعد فرض الضريبة سيرتفع مستوى كل من النفقة المتوسطة والحدية بمقدار الضريبة إلى المستوى (م ن م) و (م ن ح) ليتقاطعا في النقطة (ن ح) فترتفع الأسعار من (م س1) إلى (م س2) وتتناقص كميات الإنتاج من (م ك1) إلى (م ك2)، ولذلك من يحقق ربحاً عادياً تجعله الضريبة دون ربح أو خسارة، ومن يحقق ربحاً أعلى من الربح العادي يبقى لديه أرباح، إلا أن الضريبة تخفض من أرباحه، ومن لديه ربح أقل من الربح العادي سيكون لديه خسارة لذلك تتناقص كميات الإنتاج، وهذا بداية تشكل الاحتكار، فالتوازن في هذه المرحلة يجري عند مستوى متدنٍ من الضرائب.

- الاحتكار: إن كل منتج احتكاري في هذه الحالة يسعى بكل ما يملك من إمكانيات للوصول إلى أعلى درجات الربح، محددًا نقاط توازنه بين النفقة الحدية والنفقة المتوسطة، ولا يترك مجالاً لأي تدنٍ في الأرباح أي يعمل بكل طاقته وإمكانياته، لكن في حال فرضت الدولة ضرائب جديدة على المنتجين الاحتكاريين، فإننا أمام حالتين يحددهما مستوى الطلب على السلع التي فرضت عليها الضريبة:

- الطلب مرن على هذه السلع: في هذه الحالة فإن المستهلك سيتحول لاستهلاك سلع أخرى، أو قد ينقص من استهلاكه لهذه السلعة، لذلك يقبل المنتج في هذه الحالة استمرار الأسعار على ما كانت عليه قبل فرض الضريبة، ويتحمل الضريبة بالكامل، وتنخفض بذلك أرباحه بمقدار الضريبة.

- الطلب غير مرن على هذه السلع: في هذه الحالة فإن المستهلك لن يتمكن من التحول إلى سلع أخرى عند ارتفاع الأسعار، لذلك يقوم المنتج برفع السعر بمقدار الضريبة، وتبقى كميات الإنتاج على حالها، ويبقى التوازن قائماً على ما هو عليه قبل فرض الضريبة.

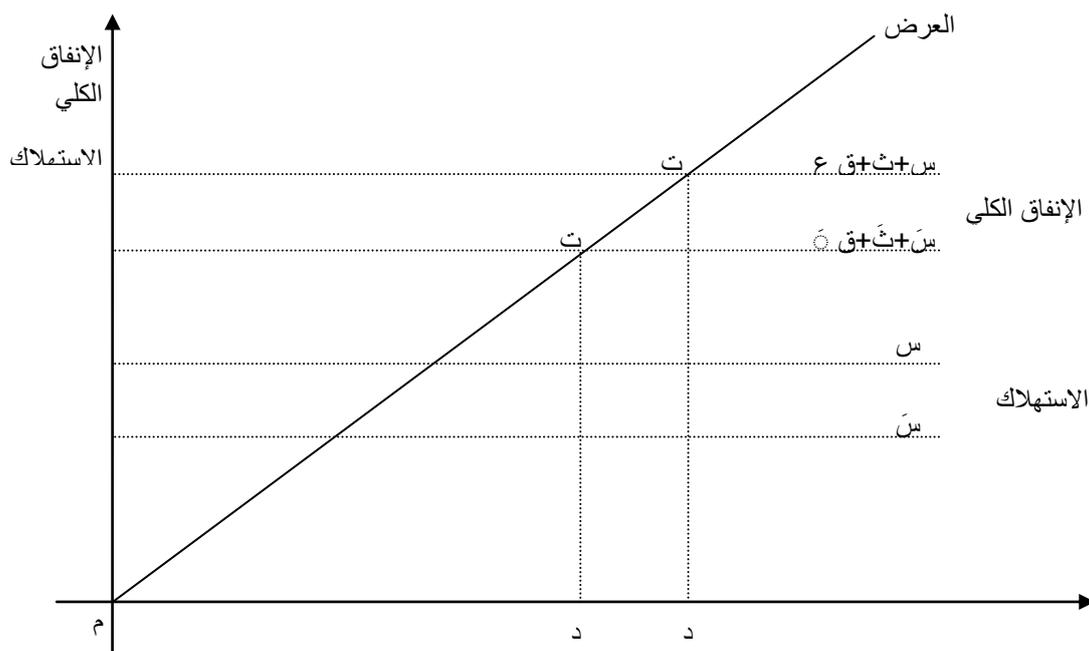
في هذه الحالة لا بد من الإشارة إلى أنه في حالة الاحتكار الصرف (منافسة القلة) فإن المنتج لا يرفع السعر بمقدار الضريبة بل يجد فرض الضرائب مناسبة لرفع أرباحه أيضاً، وتحصل هذه الحالة في الدول النامية عند رفع أسعار المحروقات أو ما شابه.

وينظر على الواقع السوري في دراسة أثر الضريبة على الإنتاج، يمكن القول أن حصيلة الضرائب غير المباشرة ازدادت خلال الفترة 1990-2010 بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (12.860%)، ويرجع هذا إلى الزيادات المستمرة في رفع أسعار المحروقات، والإسمنت، والأسمدة، والمشتقات النفطية الأخرى، ففي عام 2008 تضاعف سعر لتر المازوت الذي يشكل المادة الرئيسية في الصناعة السورية من (7.5 ل.س) إلى (25 ل.س) أي بنسبة حوالي 233%، ما أدى إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في الأسعار، أثرت على قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، فقد ارتفعت أسعار الخبز، المعجنات، الحلويات، أجور النقل، المواد الغذائية، مواد البناء المنتجات الزراعية وغيرها فانعكس الأمر سلباً على الاستهلاك أي أن الأفراد قد خفضوا من استهلاكهم من هذه السلع فالضريبة غير المباشرة التي فرضتها الدولة على المحروقات كمادة أولية، قد ساهمت برفع تكاليف الصناعة السورية، فلم يستطع الطلب استهلاك هذه السلع، فتراجع في مواجهة العرض وكانت بداية لمواجهة الركود الاقتصادي، وانخفاض الإنتاج وحدوث البطالة في صفوف العمال. هذا وإن المنتجين الذين قاموا بزيادة أسعار منتجاتهم نتيجة تقلبات الأسعار اعتبروا أنفسهم أنهم حققوا أرباحاً إضافية يمكن توظيفها من جديد، إما عن طريق توسيع المصنع، أو إدخال تكنولوجيا جديدة، لكنهم ونتيجة لنقص الطلب لم يطوروا إنتاجهم، واحتفظوا بالأرباح سائلة في صناديقهم أو في المصارف، مما أدى إلى

نقص آخر في الطلب، وبما أن العرض قد توقف عند حد سد الحاجات القائمة فقد ظهرت بوادر الركود الاقتصادي، وبما أن المستثمرين لم يوظفوا تلك الأرباح فقد ترتب على ذلك ظهور البطالة أيضاً، أي أن المنتجين قد ساهموا بشكل مباشر في نقص الطلب نتيجة امتصاص القوة الشرائية عن طريق رفع السعر، وساهموا في زيادة البطالة نتيجة تخفيض حجم الاستثمارات الإنتاجية، الأمر الذي سيجتنب عليه انخفاض مستوى الدخل. إن هذه الأرباح التي حققها المنتجون لم تكن في صالحهم من جهة، ولا في مصلحة المجتمع من جهة أخرى، لأنها أدت إلى حدوث الركود والبطالة في الاقتصاد السوري.

2. الضريبة والاستهلاك

لقد سبق ووضحنا في المبحث السابق التركيب الهيكلي للاستهلاك لننتقل الآن ونوضح أثر الضريبة على الاستهلاك من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم 21 أثر الضريبة على مستوى العمالة والدخل القومي والاستهلاك الكلي

يتبين لنا من الشكل السابق أن التوازن لمستوى العمالة والدخل القومي وقبل فرض الضريبة يجري عند النقطة (ت) نقطة تقاطع منحنى الإنفاق الكلي[♥] مع خط الزاوية 45 الممثل للعرض الكلي ويساوي م د، أما بعد فرض الضريبة فنلاحظ انخفاض حجم الاستهلاك الخاص بمقدار الضريبة من المنحنى (س) إلى المنحنى (س)، وعلى فرض بقاء الاستثمار الخاص والإنفاق العام على حالهما، فإن حجم

[♥] الإنفاق الكلي وهو عبارة عن الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق العام

الإنفاق الكلي سينخفض من (س + ث + ق ع) إلى (س + ث + ق ع)، أي أن منحنى الإنفاق الكلي الجديد سيتقاطع مع خط الزاوية 45 (العرض الكلي) في نقطة جديدة هي (ت)، حيث تشير هذه النقطة لانخفاض حجم الدخل وحجم العمالة من (م د) إلى (م د) ، لذلك يمكن القول أن زيادة حجم الضرائب ستؤثر على الاستهلاك كمتغير اقتصادي ويتأثر به كل مما يلي:

- انخفاض حجم الدخل القومي الصافي، الذي هو نتاج المنشآت والأفراد في الاقتصاد.
- انخفاض حجم العمالة، لأن انخفاض الاستهلاك سيؤدي لانخفاض الطلب، ومن ثم ينخفض العرض وتزداد البطالة.

- انخفاض حجم الإنفاق الكلي من النقطة ت إلى النقطة ت ليعبر عن تسريح العمال أيضاً.
- وبنظرة على الواقع السوري لأثر الضريبة على الاستهلاك الكلي، ومستوى الدخل، والعمالة نحلل أرقام الجدول رقم (17) الوارد في الملحق رقم (1)، إذ أن القاعدة تقول إذا كان النظام الضريبي يعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة فإن الضرائب تتبع في معدل نموها وتطورها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما إذا كان النظام الضريبي يعتمد على الضرائب غير المباشرة وخاصة على ضرائب الاستهلاك فإن الارتباط بزيادة الناتج يكون أقل درجة من الحالة الأولى، لكنه بشكل عام يجب أن ترتبط الضرائب بمعدل نمو الناتج لأنه يعبر عن الحالة الاقتصادية السائدة من الجدول المذكور نلاحظ تزايد حصيللة الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم عاماً بعد عام خلال فترة الدراسة، بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (13.902%)، في حين تزايد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي وسطي قدره (12.598%)، أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد نما بمعدل سنوي وسطي قدره (7.091%). إلا أنه ورغبة منا في الحصول على نتائج أكثر دقة قمنا بتقسيم فترة الدراسة الممتدة عشرين عاماً، إلى أربع فترات زمنية، مدة كل فترة خمس سنوات وذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 4 معدلات النمو السنوية الوسطية لكل من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة)

والاستهلاك مع إجمالي الضرائب والرسوم خلال فترات الدراسة

| الفترة (4) | الفترة (3) | الفترة (2) | الفترة (1) | البيان |
|------------|------------|------------|------------|--|
| 2010-2006 | 2005-2001 | 2000-1996 | 1995-1991 | |
| 9.217 | 16.337 | 12.109 | 17.947 | معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم |
| 13.311 | 10.910 | 9.800 | 16.373 | معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية |
| 4.91 | 11.133 | 10.380 | 7.991 | معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة |
| 19.256 | 7.212 | 9.368 | 3.537 | معدل نمو الاستهلاك |

المصدر: إعداد الباحثة

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية باستثناء الفترة الرابعة وقد كان الفرق على الشكل التالي:

1.574% للفترة الأولى، 2.309% للفترة الثانية، 5.427% للفترة الثالثة، 4.094%- للفترة الرابعة كما نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في جميع فترات الدراسة وقد كان الفرق على الشكل التالي:

9.956% للفترة الأولى، 1.729% للفترة الثانية، 5.204% للفترة الثالثة، 4.30% للفترة الرابعة ولعل مرد هذه الفروقات، يعود إلى احتمال تمويل الدولة لعجز الضرائب من خلال الاقتراض من المصرف المركزي، كما نلاحظ أن معدل النمو السنوي الوسطي لإجمالي الضرائب والرسوم كان أكبر من معدل النمو السنوي الوسطي للاستهلاك في جميع فترات الدراسة وقد كان الفرق على الشكل التالي:

14.41% للفترة الأولى، 2.741% للفترة الثانية، 9.125% للفترة الثالثة، 3.559% للفترة الرابعة بشكل عام يمكن القول أن معدل نمو الضرائب أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية والثابتة)، ولذلك يمكن أن نتساءل كيف تزداد الضرائب في وقت يلاحظ فيه تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؟؟

وبالعودة إلى الجدول رقم (4) يمكن أن نستنتج ما يلي:

• توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وطردية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، حيث بلغت (0.016) باحتمال ثقة قدره 0.95، وهي ليست ذات دلالة معنوية.

• توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث بلغت (-0.245) باحتمال ثقة قدره 0.95 وهي ليست ذات دلالة معنوية.

• توجد علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو الاستهلاك، حيث بلغت (-0.300) باحتمال ثقة قدره 0.95 وهي ليست ذات دلالة معنوية.

يلاحظ من خلال هذه العلاقات الثلاث عدم وجود أي علاقة بين معدل نمو الضرائب ومعدل نمو كل من الناتج والاستهلاك ويمكن تفسير عدم الارتباط نظراً لاعتماد النظام الضريبي السوري على ضرائب القطاع العام، أكثر من اعتماده على ضرائب القطاع الخاص.⁶¹

أما حول علاقة الضرائب بالاستهلاك الكلي، فيلاحظ أنه في عام 1990 كانت الضرائب تمثل (5.728%) من إجمالي الاستهلاك، لتزداد في عام 1991، ثم تتخفف في كل من عامي 1992 و 1993، لتزداد عاماً بعد عام وتصل إلى (15.255%) في عام 1998، ثم تتخفف في عام 1999، لتزداد في كل من الأعوام (2000، 2001، 2002، 2003)، ثم تتخفف في عام 2004، لتزداد في كل من عامي 2005 و 2006، ثم تتخفف في عام 2007، لتزداد في كل من عامي 2008 و 2009 وتصل إلى (21.275%)، وتتخفف في عام 2010 (13.665%)

بشكل عام يمكن القول أن هذه المعدلات منخفضة مقارنة مع الدول الأخرى، والنسبة العالية تتراوح بين (25%-35%)، لكن بما أن الاقتصاد السوري يمر بمرحلة ركود اقتصادي، لذلك تعتبر معدلات الضرائب للاستهلاك مرتفعة ويجب أن تتخفف إلى أقل من ذلك لتشجع على زيادة الاستهلاك بدلاً من أن تؤثر عليه.

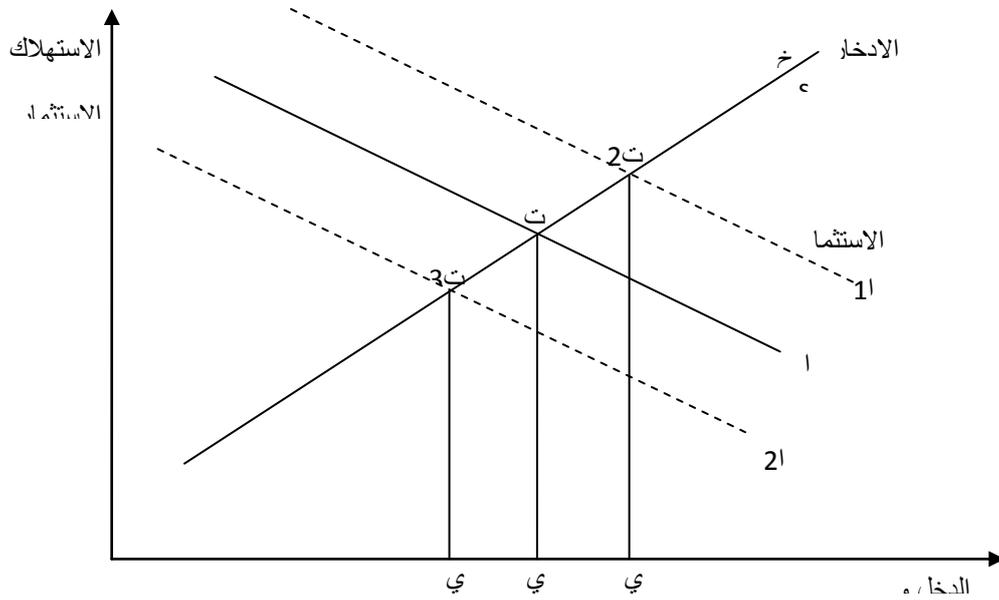
تبين هذه الدراسة أن العلاقة بين إجمالي الاستهلاك وإجمالي الضرائب هي علاقة قوية جداً وطردية، لكن في الحقيقة يفترض أن تكون العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة عكسية، ولعل السبب في كونها علاقة طردية، إما عدم دقة الإحصاءات الرسمية، أو عدم مرونة الاستهلاك تجاه الضريبة، فهناك

⁶¹ كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سابق، 2003، ص 69.

العديد من السلع والتي إذا فرضت ضريبة مرتفعة عليها فإن المواطن سيشتريها لكونها أساسية لاستمرار حياته.

3. الضريبة والادخار والاستثمار

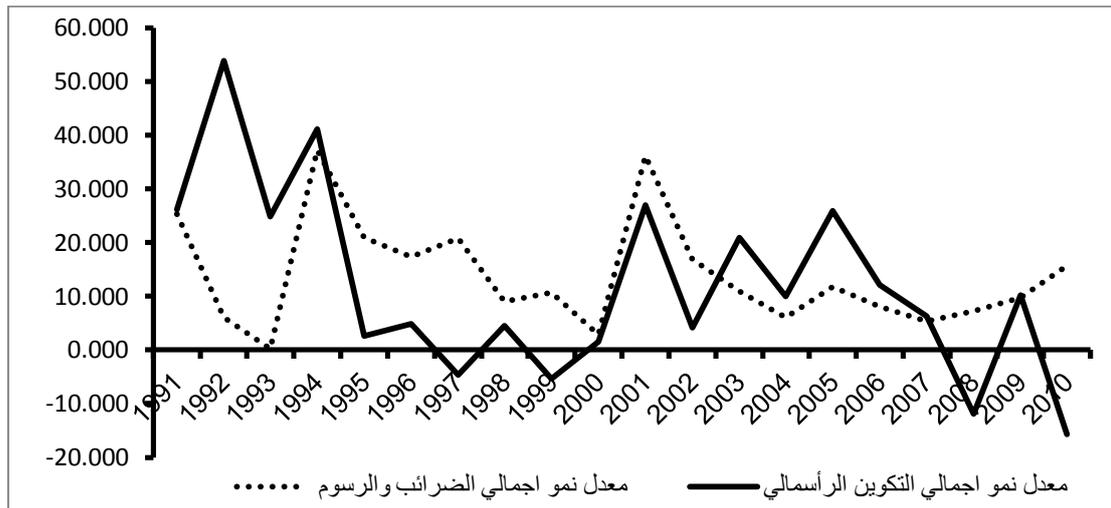
لقد سبق ووضحنا في المبحث السابق التركيب الهيكلي للاستثمار، والآن سنوضح أثر الضريبة في تنظيم عملية التراكم الرأسمالي، وتوجيه التوظيفات الرأسمالية نحو القطاعات الاقتصادية المرغوب في تنشيطها، ولتوضيح أثر الضريبة على كل من الادخار والاستثمار نورد الشكل البياني التالي:



الشكل رقم 22 العلاقة بين الضريبة والادخار والاستثمار

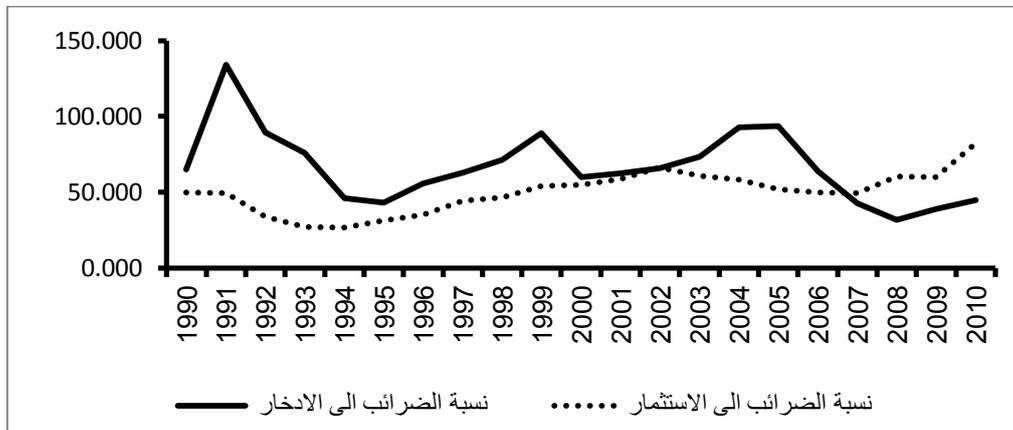
إن تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار يقابله مستوى محدد من الدخل حيث نفترض في هذه الحالة أن الادخار والاستثمار يؤثر بشكل مباشر على مستوى الدخل فإذا افترضنا أن المبالغ الاستثمارية تبلغ 20 مليار ليرة سورية فإن النقطة التي يتقاطع عندها منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار تكون النقطة ت₁ يقابلها كمية دخل تبلغ 330 مليار ليرة سورية، أما إذا زادت كمية المدخرات فإنه سيؤدي إلى زيادة كمية الاستثمار وبالتالي فإن المنحنين سيتقاطعان في النقطة ت₂ والتي يقابلها دخل يبلغ 360 مليار ليرة سورية، لكن في حال فرضت الدولة ضريبة جديدة أو رفعت سعر ضريبة مفروضة سابقاً فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض كمية المدخرات (كما سبق وذكرنا في الضريبة والاستهلاك) والتي بدورها ستؤدي إلى انخفاض كمية الاستثمار، فإذا فرضنا أن كمية المدخرات انخفضت إلى 15 مليار ليرة سورية فإن النقطة التي سيتقاطع عندها المنحنين هي النقطة

ت³ والتي يقابلها دخل يبلغ 320 مليار ليرة سورية، وبعبارة أخرى فإن الضريبة تؤثر بشكل مباشر على الادخار والذي بدوره يؤثر على الاستثمار. وبمنظرة على الواقع السوري نورد الرسم البياني التالي الذي يبين معدل نمو كل من إجمالي الضرائب وإجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة من عام 1991-2010 علماً أن هذا الرسم مستند إلى الجدول رقم (18) الوارد في الملحق رقم (1)



الشكل رقم 23 رسم توضيحي لمعدل نمو كل من إجمالي الضرائب وإجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة من الرسم البياني السابق نلاحظ عدم وجود الانسجام بين معدل نمو إجمالي الضرائب ومعدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي، والبيانات في الحقيقة تؤكد ذلك ففي عام 2010 حققت الضرائب معدل نمو وقدره (15.703%) في حين كان معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت (-15.676%) وهو أدنى معدل نمو له خلال فترة الدراسة، أما في عام 2008 فقد نمت الضرائب بمعدل قدره (7.260%)، في حين كان معدل نمو مجمل تكوين رأس المال الثابت سالباً (-11.907%)، وكذلك في عام 1999 فقد حققت الضرائب معدل نمو وقدره (10.627%)، في حين كان معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي (-5.380%) وهناك أعوام مماثلة لذلك، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن الإيرادات الضريبية ليس لها أي دور في تمويل الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ في أعوام أخرى أن مجمل تكوين رأس المال الثابت حقق معدلات نمو مرتفعة رغم انخفاض معدل نمو الضرائب، ففي عام 1992 حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت معدل نمو وقدره (53.808%) في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (6.090%)، أما في عام 2001 فقد حقق مجمل تكوين رأس المال الثابت معدل نمو وقدره (26.951%) في حين كان معدل نمو الضرائب في هذا العام (36.105%) وهناك أعوام مماثلة لذلك، ولهذا يمكن القول أن الضرائب لم تكن أداة فعالة في زيادة

معدل نمو الاستثمار، فنمو الاستثمار العام ينعكس في نمو الاقتصاد الوطني، وهناك مصادر عديدة لتمويل الاستثمار العام، مثل الإصدار النقدي الجديد، أو الاقتراض من المصرف المركزي، كما أن الدولة تحوّل فوائض القطاع العام إلى الخزينة العامة، ولا تمويل هذا القطاع بما يحتاج من آلات وعدد أو حتى رأس المال العامل، لذلك ينخفض الاستثمار العام، الذي يجب أن يبقى في تزايد مستمر، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص، بغية زيادة معدلات النمو الاقتصادي.⁶² بالإضافة إلى ذلك فإن نمو استثمارات القطاع العام لا يكفي لنمو الاقتصاد الوطني، فلا بد من التكامل في النمو بين كل من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى توافر عوامل أخرى، من جهة أخرى يمكن مناقشة الجدول رقم (18) الوارد في الملحق رقم (1) من خلال الرسم التالي:



الشكل رقم 24 نسبة الضرائب إلى كل من الادخار والاستثمار

من الرسم البياني السابق، نلاحظ أن نسبة الضرائب إلى الادخار لم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة، فمرة تزداد، ومرة تنخفض، حيث بلغت الضرائب نسبة 133% من حجم الادخار في عام 1991، ثم تراجعت لتصل إلى 43% في عام 1995، ثم أخذت بالتزايد حتى وصلت إلى 89% في عام 1999، ثم بدأت بالانخفاض لمدة عامين، لتزداد بعد ذلك في عام 2003 وتصل إلى نسبة 93% في عام 2005، ثم لتبدأ بالانخفاض ثم بالازدياد. ولعل السبب في انخفاض حجم الادخار في بعض السنوات هو حالة الجمود الاقتصادي في سورية، بالإضافة إلى خروج الرساميل والمدخرات من سورية، أما ارتفاع حجم الادخار فيعود إلى التركيز على تشجيع الاستثمار، نظراً لما له من أهمية

⁶² غندور، غسان فاروق: الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص143.

بالغة على النمو والتنمية في هذا البلد، ولعل العلاقة بين الضرائب والاستثمار أكثر وضوحاً حيث انخفضت الضرائب إلى الاستثمار في السنوات الأولى حتى عام 1994، وتصل إلى نسبة 26%، لتزداد بعد ذلك عاماً بعد عام، وتصل إلى 66% في عام 2002، ثم أخذت تتراوح زيادة ونقصاناً بشيء بسيط حتى عام 2007، لتزداد زيادة ملحوظة في عام 2008، وتستمر بالزيادة فيما بعد. في الحقيقة إن انخفاض حجم الاستثمار في بعض الأعوام، يعود إلى عدم توافر المناخ المناسب، وعدم توفر الخدمات اللازمة لتشجيع الاستثمار، لكن بشكل عام نستطيع القول أن العلاقة بين الضرائب والاستثمار خلال فترة زمنية محددة لا تظهر علاقة واضحة، لأن الدولة تشجع بعض الشركات بالإعفاءات، وتلتزم بعضها الآخر بدفع الضرائب، نظراً لخضوعها للضرائب بعد انتهاء فترة الإعفاء، لكنه بشكل عام يمكن القول بأن: الضرائب يمكن أن تتجاوز الاستثمار، لأنها تشكل نسبة كبيرة للنتائج المحلي، وكذلك الاستثمار يشكل نسبة كبيرة للنتائج المحلي، فقد تتساوى الضرائب مع الاستثمار وقد يسبق أحدهما الآخر، وذلك وفق ظروف الحالة الاقتصادية، لكنه في ظل ظروف الدول النامية وظروف سورية بشكل خاص، يمكن يتجاوز معدل نمو الاستثمارات معدل نمو الضرائب، بحيث يجب أن تصل الاستثمارات إلى 25% إلى 30% من الناتج، والضرائب يجب أن تصل إلى 20% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك للإقلاع عن حالة الركود. أما في حالات الزواج فيمكن للضرائب أن تتجاوز الاستثمار، بحيث يساهم ذلك في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.⁶³

4. الضريبة والنمو الاقتصادي

قبل أن نوضح أثر الضريبة على النمو الاقتصادي، لا بد أن نذكر أن النمو يختلف عن التنمية، فالنظريات الاقتصادية ميزت في الآونة الأخيرة بين النمو والتنمية، فالنمو هو "التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي".⁶⁴ أما التنمية فهي "مفهوم يشمل النمو، والتوزيع، والتغيرات الهيكلية، التي تستهدف تطوير مستوى الحياة للشطر الأعظم من عامة الناس". فالتنمية تتضمن تغييرات جذرية شاملة في الاقتصاد والمجتمع حيث تؤدي لتطوير العادات والتقاليد، وأنماط الإنتاج، والتوزيع، والتبادل

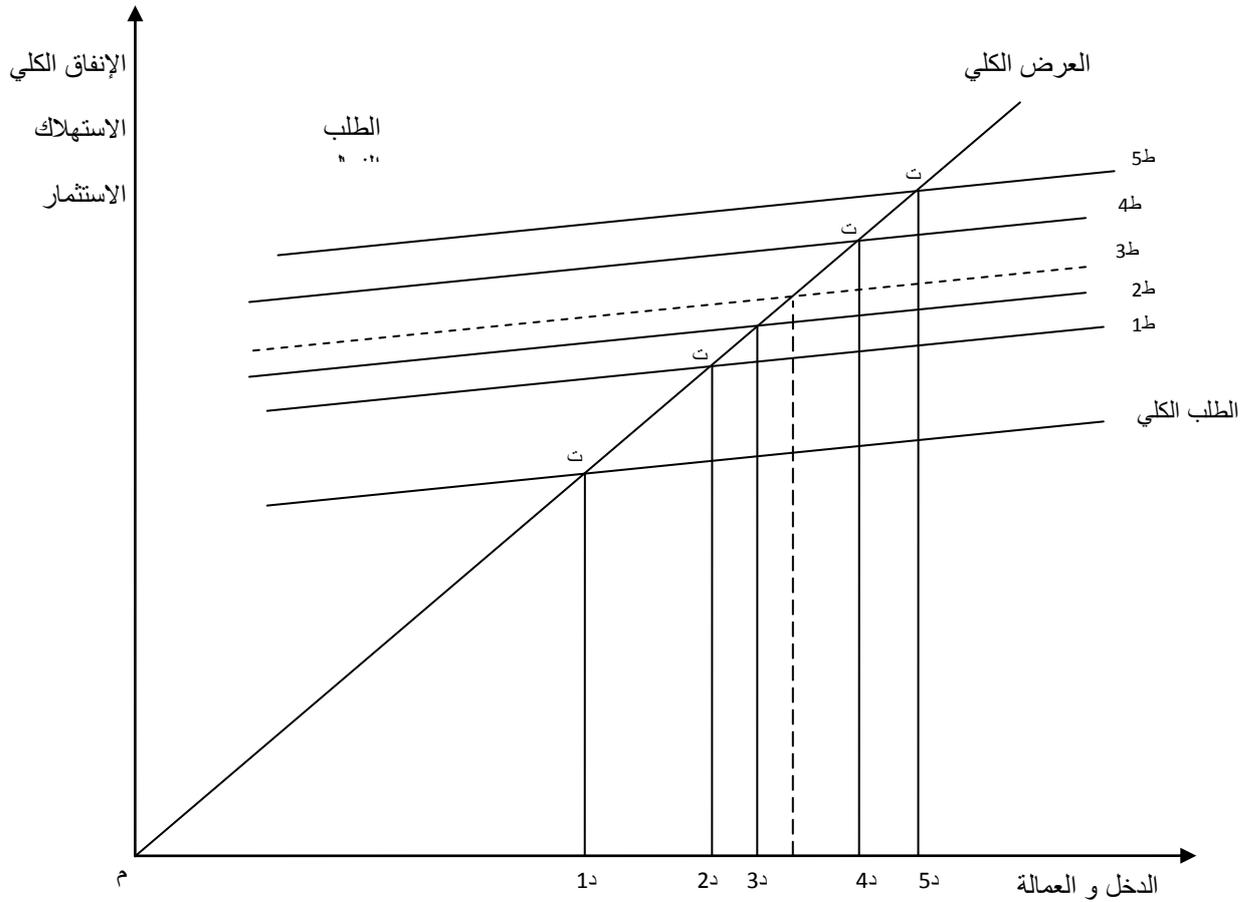
⁶³ كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، مرجع سابق، 2003، ص72-73.

⁶⁴ جوارثيني، جيمس: ريجارد استروب الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988، ص581..

في الاقتصاد الوطني. وبما أننا نناقش أثر الضريبة على النمو، فإننا سنبحث في مصادر النمو والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، فكلما زاد حجم الاستثمار في الآلات والتجهيزات كلما نما وتطور رأس المال المادي، وبالمقابل لا يمكن إدارة هذه الآلات وتشغيلها دون العمال والخبراء والمهندسين، لذلك يتوجب على الدولة زيادة حجم الإنفاق على الجامعات والمعاهد التقنية، والتأهيل والتدريب بهدف رفع سوية العمال.
- توفر المدخرات اللازمة للاستثمار، فالدول المتقدمة تتوفر لديها هذه الإمكانيات، في حين تعتمد الدول النامية على الاقتراض الخارجي، بهدف توفير المدخرات اللازمة للاستثمار الوطني.
- التخطيط الاستراتيجي: إن رسم خطة إستراتيجية للتنمية وتطوير البلاد تعتبر النقطة الأهم في الانطلاق إذ لا يمكن انجاز التنمية أو حتى النمو بدون تخطيط مسبق.
- دور متميز للدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخير دليل على ذلك ما فعلته دول جنوب شرق آسيا، حيث أخذت الدولة مكانة هامة، وباشرت بالاستثمار في البنى التحتية، وإقامة المصانع وتبعها القطاع الخاص، حيث انتقلت هذه الدول من دول فقيرة إلى دول غنية.
- إن توافر الموارد الطبيعية لا يعتبر شرطاً أو مصدراً هاماً للنمو لكنه إذا ما توافرت هذه الموارد فإنها تساعد على الاستثمار وتشجيع الإنتاج.

وفيما يلي الرسم البياني التالي لأثر الضريبة على النمو الاقتصادي



الشكل رقم 25 العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي

من الشكل السابق، نلاحظ أن الاستثمار يتقاطع مع العرض الكلي عند النقطة ت وبالتالي فإن م د₁ يمثل الإنتاج، ولكن عند تشجيع الاستثمار والتصدير، فذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبما أن الطلب يتزايد ليواجه العرض الجديد، فإن معدل النمو الاقتصادي يتزايد سنوياً حيث ازداد الإنتاج من م د₁ إلى م د₂، ولكن إذا قامت الدولة بفرض ضرائب جديدة، أو رفعت أسعار ضرائب مفروضة سابقاً، سواء أكانت ضرائب على الدخل أم ضرائب على السلع، فإن كل منتج أو جميع المنتجين وأصحاب الدخل سوف يعيدون حساباتهم، وسيكون الادخار أول ضحايا الضرائب، حيث سينخفض حجم الاستهلاك، وينخفض معه حجم الطلب الكلي. في الحقيقة إن أثر الضريبة على النمو الاقتصادي يكون كبيراً، لذلك يتوجب على الدولة عند فرض الضرائب، أو رفع أسعار الضرائب القائمة، أن تدرس آثار الضرائب، فإن كانت ايجابية يمكن رفع أسعار الضرائب، وإن كانت سلبية فيجب عدم رفع الضريبة. وقد سبق ووضحنا واقع النمو الاقتصادي السوري في المبحث السابق.

5. أثار الضريبة على الأسعار والتضخم

لاشك أن التضخم أصبح معروفاً لدى الكثير منا على أنه ظاهرة اقتصادية مألوفة تتمثل في فقدان العملة لقوتها الشرائية، لكن إميل جام عرف التضخم على أنه يمثل "حركة صعودية للأسعار، تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"⁶⁵ أما المدرسة الكينزية، فقد عرفت التضخم على أنه: زيادة في الطلب الكلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية، التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها، عند مستوى التشغيل الكامل، ما يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.⁶⁶

واستناداً إلى التعريفين السابقين، يمكن القول أن التضخم ينتج عن الأسباب التالية:

5-1- الأسباب النقدية: تعد الأسباب النقدية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التضخم وتتجلى في النقاط التالية:

• زيادة الإصدار النقدي لتلبية طلب الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة، ما يؤدي لارتفاع الأسعار

• سرعة التداول النقدي: تنشأ هذه الحالة عندما يتفاعل المستثمرون بقدوم حالة الازدهار، فيخرجون مدخراتهم ويوظفونها في الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل، وزيادة الطلب الكلي.

• توسع المصارف في الإقراض: فالقروض الممنوحة تتحول إلى طلب استثماري أو استهلاكي فيزداد الطلب الكلي، وبما أن العرض غير قادر على تلبية احتياجات الطلب، فإن الأسعار ترتفع في هذه الحالة.

5-2- الأسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية في عاملين أساسيين:

• زيادة حجم الإنفاق الجاري: لأن زيادة حجم الإنفاق الاستثماري، سيؤدي لزيادة العرض، بينما زيادة حجم الإنفاق الجاري، سيؤدي لزيادة حجم الطلب، ما يؤدي لارتفاع الأسعار.

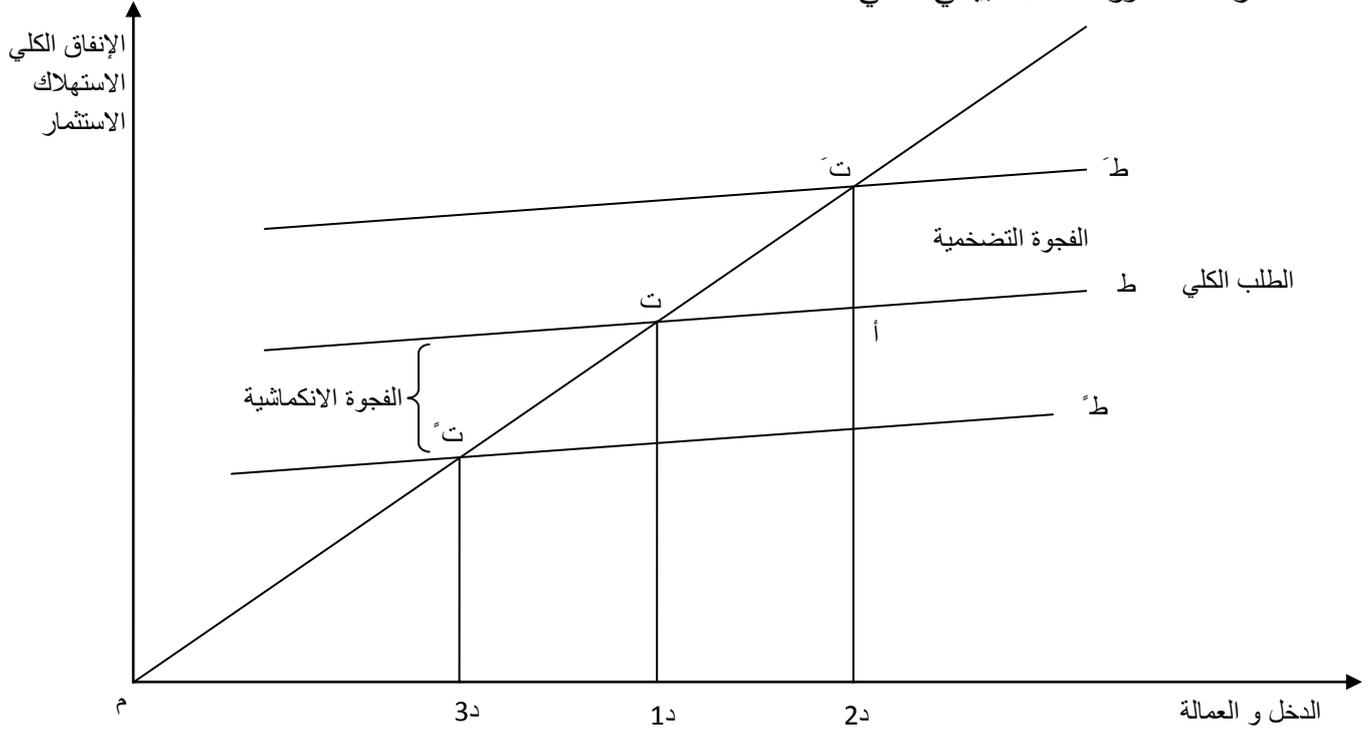
• الأسباب الهيكلية: إن عدم التوازن بين العرض والطلب، يؤدي للعديد من الأمراض الاقتصادية، فإذا ازداد الطلب لسبب ما، فإن العرض يتوجب عليه الزيادة لمواجهة الطلب، لكن هناك أموراً عديدة تمنع العرض من الزيادة، مثل عدم وجود الآلات، أو العمالة الماهرة،

⁶⁵ عوض الله، زينب حسين: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص247.

⁶⁶ شرف، كمال: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، 1993، ص206.

أو المواد الأولية، حيث يقف المستثمرون عاجزين عن تحقيق الزيادة في العرض (الإنتاج) لذلك ترتفع الأسعار.

إن ما سبق ذكره تمثل أسباب التضخم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هو دور الضرائب في هذه الحالة؟ هل ترفع الدولة معدلات الضرائب أم تخفضها؟ وما هو أثرها على التضخم؟ لمعرفة ذلك نورد الشكل البياني التالي:



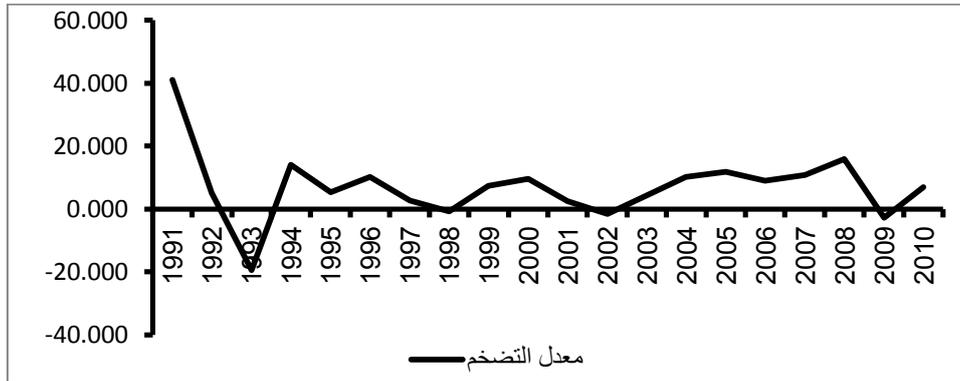
الشكل رقم 26 العلاقة بين الضريبة والأسعار والتضخم

من الشكل السابق، نجد أن المستوى التوازني للدخل يتحدد عند النقطة ت، نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي التي تُحدد الدخل عند 1د، وإن أي مستوى يفوق 1د سيدفع المنظمين لزيادة الإنتاج، فإن لم يستطع المنتجون زيادة الإنتاج، سوف تظهر الفجوة التضخمية المتمثلة بالمستقيم (ت أ) ومقدارها سيعادل الزيادة بين الطلب الأول والثاني، أما إذا انخفض حجم الطلب عن نقطة التوازن ت فإن الدخل سينخفض إلى 3د، وسوف تظهر الفجوة الانكماشية، ومقدارها أيضاً سيعادل الزيادة بين الطلب الأول والثاني.

في الحقيقة إن أحد أسباب التضخم هو زيادة الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الدخل، في حين أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل، وحصول فجوة انكماشية، ولهذا بما أن الضريبة متغير اقتصادي تابع للدخل، يجب أن تتحرك باتجاهات متوازنة، تدعم وتؤكد توجهات الدولة

لمعالجة حالة معينة، أما إذا كانت توجهات الضريبة بدون هدف، فإنها إما أن تؤدي للانكماش إذا كانت مرتفعة، أو تؤدي للتضخم إذا كانت منخفضة.

وبنظرة على الواقع السوري نورد الرسم البياني التالي والمستخرج من الجدول رقم (19) الوارد في الملحق رقم (1)



الشكل رقم 27 معدل التضخم خلال فترة الدراسة

من الرسم البياني السابق نلاحظ أن معدل التضخم في سورية أخذ ارتفاعاً وانخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل التضخم بالمتوسط خلال فترة الدراسة (7.170%)، إلا أنه في هذه الأعوام 1993-2002-2009، كان معدل التضخم سالباً، وهذا يدل على أن أسعار سنة الأساس أعلى بكثير من أسعارها الجارية، خاصة أسعار النفط، فقد بلغ في عام 1991 (41.065%) لينخفض انخفاضاً ملحوظاً في كل من عامي 1992 و 1993 ليصل إلى (5.119%) و (19.462%) على التوالي، ثم يعاود الارتفاع والانخفاض في الأعوام المتتالية، لكن ما نستطيع قوله أن معدل التضخم المقبول والمعقول والمتوقع وجوده يكون صغير المقدار وقد لا يتجاوز نصفاً في المائة أو واحداً في المائة في العام، عندما يكون الوضع الاقتصادي للبلد سليماً وصحيحاً، علماً بأن تضخماً في حدود 1-2% لا يمكن اعتباره نذير سوء، ولكن في حالة تجاوز معدل التضخم لهذا المعدل فإن هذا يعني وجود خلل اقتصادي كبير، وهذا ما نلاحظه في كثير من الأعوام خلال فترة الدراسة، إذ تعالج الحكومة العجز في ميزانيتها بطباعة مزيد من الأوراق النقدية، وهذا يرفع الأسعار لأن النقود المتوافرة هي قيمة السلع والبضائع الموجودة، فكلما زاد النقد بدون زيادة في كمية البضائع سيكون ارتفاع الأسعار أمراً لا مفر منه.

6. الآثار الاجتماعية للضرائب

تؤثر الضريبة على الطبقات الاجتماعية في أي مجتمع، لكونها تؤثر على الدخل والاستهلاك وتخفيض الادخار، ولذلك تسعى جميع الدول قبل فرض الضرائب غير المباشرة إلى التعرف على مستويات الدخل ومستويات الأسعار فإذا كانت مستويات الدخل مرتفعة كما في الدول المتقدمة يعتمدون لفرض هذه الضرائب، وبالمقابل إذا كانت الدخل متدنية، تلجأ الحكومات للضرائب المباشرة، إلا أنه وبشكل عام كل مجتمع يحتوي على طبقتين أساسيتين (الفقراء والأغنياء) وفي الحالات التي يظهر فيها الرواج والازدهار الاقتصادي، ويزداد الدخل القومي تستفيد بعض أفراد الطبقة الفقيرة فتظهر الطبقة الوسطى، والتي تضم عادة الشريحة المثقفة من كبار الموظفين والمعلمين والأطباء والمهندسين وكافة أفراد المهن الفكرية، لكن الركود يعصف ثانية بأفراد هذه الطبقة فيهبط القسم الأعظم كطبقة الفقراء، ويبقى قسم منها في عداد الطبقة الوسطى، وعلى كل حال فإن وجود طبقة وسطى مرهون بعدالة توزيع الدخل، أما الطبقة الفقيرة فتضم العمال وذوي الدخل المحدود وصغار الفلاحين والفقراء والعاطلين عن العمل وغيرها. بينما تضم طبقة الأغنياء التجار والصناعيين والحرفيين على اختلاف درجاتهم وأرباب المهن الفكرية والعلمية وغيرهم.

وبنظرة على الواقع السوري يمكن أن نعتمد على مقياس لورانز (مقياس التمرکز) فيما إذا كان توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع السوري، حيث يفيدنا في تحديد درجة تمركز الموارد أو الدخل أو الملكيات عند فئة من الناس دون الفئات الأخرى، استناداً إلى المقارنة بين التوزيع الفعلي للظاهرة المدروسة من جهة، والتوزيع المثالي من جهة أخرى، فهو منحنى يجري رسمه في مثلث قائم الزاوية، ومتساوي الأضلاع في مربع ضلعه واحد صحيح، يمثل محوره الأفقي النسب التجميعية للسكان من الأفقر إلى الأغنى بينما يمثل محوره العمودي النسب التجميعية للدخل، أما وتر هذا المثلث فيمثل العدالة الكاملة، إذ كلما ابتعد منحنى لورانز عن الخط العادل كلما كان توزيع الدخل غير عادل، وكلما اقترب من منتصف الزاوية القائمة كلما كان توزيع الدخل القومي أكثر عدالة. وبالرجوع إلى المكتب المركزي للإحصاء، للحصول على البيانات المطلوبة لرسم منحنى لورانز، تبين أن المكتب يعتمد في رسم منحنى لورانز على مسح دخل ونفقات الأسرة، إذ يجري رسمه باستخدام أسلوب الإنفاق، بدل الدخل لأن بيانات الإنفاق أقرب إلى الدقة والمصدقية من بيانات الدخل ولهذا سنقوم برسم هذا المنحنى بحسب بيانات دخل ونفقات الأسرة لعام 2009 كما في الجدول التالي:

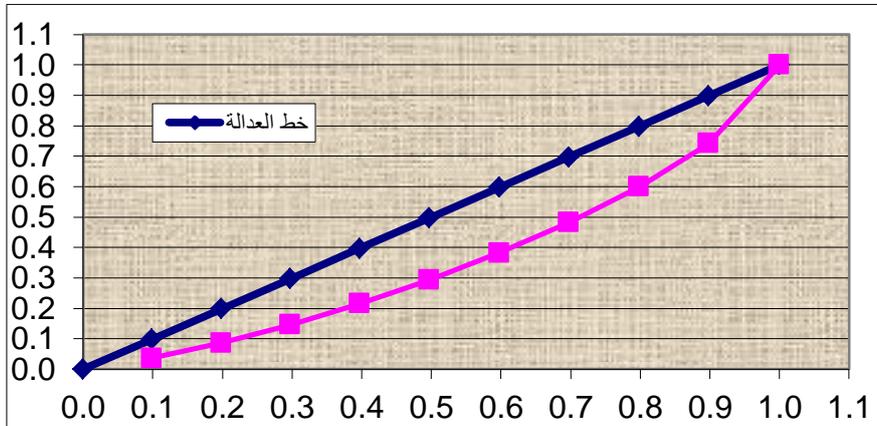
الجدول رقم 5 التوزيع النسبي التراكمي للأسر والإنفاق التراكمي لهذه الأسر

| التوزيع النسبي التراكمي للأسر | الإنفاق التراكمي للأسر |
|-------------------------------|------------------------|
| أدنى من 10% | 4% |
| أدنى من 20% | 9% |
| أدنى من 30% | 15% |
| أدنى من 40% | 22% |
| أدنى من 50% | 29% |
| أدنى من 60% | 38% |
| أدنى من 70% | 48% |
| أدنى من 80% | 60% |
| أدنى من 90% | 74% |
| 100% | 100% |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول: أدنى من 30% من الأسر ينفقون 15% من الدخل القومي، أدنى من 40% من الأسر ينفقون 22% من الدخل القومي، أدنى من 50% من الأسر ينفقون 29% من الدخل القومي، أدنى من 60% من السكان ينفقون 38% من الدخل القومي، أدنى من 70% من السكان ينفقون 48%، أدنى من 80% من السكان ينفقون 60%، أدنى من 90% من السكان ينفقون 74% من الدخل القومي

وبتمثيل التوزيع النسبي التراكمي للسكان على المحور الأفقي والإنفاق التراكمي للأسر على المحور العمودي نحصل على ما يسمى بمنحنى لورانتز.



الشكل رقم 28 منحنى لورانتز لإنفاق الأسر 2009

لقد بلغ معامل جيني (مؤشر عدالة التوزيع) الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء في عام 1997 (34%) ليرتفع في عام 2004 إلى (37.2%)، ما يدل على تراجع كبير في عدالة توزيع الدخل القومي في سورية، وخاصة أن هذا المعامل قد اقترب من حد الخطورة المحدد عالمياً بعتبة 40%، أي أن التطورات التي حدثت خلال هذه الفترة لم تكن في صالح الفقراء، إلا أنه في عام 2007 تحسن الوضع المعاشي للمواطن السوري، لينخفض معامل جيني إلى 30%، ويبقى بالنسبة نفسها لعام 2009.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول وبشكل عام أن حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي تزايدت خلال فترة الدراسة، ولكنها تزايدت بشكل ملحوظ بعد عام 2005، ولعل السبب في ذلك الزيادات المتتالية للرواتب والأجور، وزيادة قوة العمل، كما تزايدت الأرباح أيضاً ويمكن تفسير معدل النمو العالي للأرباح قياساً إلى معدل نمو الرواتب والأجور قبل عام 2005، بأن الدولة أعطت الأرباح حريات واسعة دون تحديد، وإذا قامت بتحديد الربح فإنها لا تستطيع مراقبة التنفيذ على أرض الواقع، نظراً للصعوبات الفنية والاجتماعية وغيرها، وهذا يعني أن الأرباح تحصل على حصة كبيرة من الدخل القومي على حساب الأجور. من ناحية أخرى إن حصة الأجر المتدنية تساهم في خلق طلب منخفض لا يستطيع مواجهة العرض الوفير بهدف المساهمة في تشجيع الإنتاج، هذا بالإضافة إلى أن الضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل مباشر على ذوي الدخل المحدود، حيث بلغت ما مقداره (54.807) مليار ليرة سورية في عام 2010، وأن العبء الضريبي غير المباشر بلغ أعلاه في عام 1996 بنسبة (3.077%) وهذا يدل على أن إعادة توزيع الدخل لم تحقق الأهداف المنشودة في المرحلة الماضية للأسباب التالية:

- تثبيت الرواتب والأجور منذ عام 1994، مما أدى لإطلاق العنان للأرباح.
- زيادة حجم الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة أدى لزيادة الضغوط على ذوي الدخل المحدود.
- عدم توافر المناخ المناسب للاستثمار، أدى إلى هجرة الرساميل إلى خارج سورية، ونقص السيولة، تراجع مستوى التشغيل وظهور الركود الاقتصادي وزيادة أعداد العاطلين عن العمل، وتوقف بعض المنشآت الخاصة عن العمل.

• عدم تطور الأنظمة والتشريعات المالية، وخاصة الضريبية منها ما دفع السلطات المالية لزيادة العبء على الضرائب غير المباشرة، لذلك وقع العبء على ذوي الدخل المحدود.⁶⁷ لكن ما نستطيع قوله أنه بعد عام 1996 جرى السيطرة على هذه المشكلة إلى حد ما، فقد حدثت العديد من الزيادات للرواتب والأجور، كما ازداد حجم اليد العاملة (قوة العمل)، وجرى التخفيف من حجم الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، بالإضافة إلى تنشيط الاستثمار في سورية في كل من القطاعين العام والخاص، وتطور الأنظمة والتشريعات المالية والضريبية، وهذا ما جعل العبء الضريبي غير المباشر يتناقص تدريجياً ليصل في عام 2010 إلى (1.963%).

في ختام هذا الفصل نكون قد وقفنا على وصف مفصل لواقع الاقتصاد السوري، مع عرض لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب والرسوم في سورية، لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثالث الذي سنحاول من خلاله توضيح مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ومفهوم نماذج التوازن العام، كأحدى أهم الأدوات لتقويم السياسات الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

⁶⁷ كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي، مرجع سابق، 2003، ص 67.

الفصل الثالث

مصنوفة المحاسبة الاجتماعية ونماذج التوازن العام

المبحث الأول: مصنوفة المحاسبة الاجتماعية

مفهوم مصنوفة المحاسبة الاجتماعية

كيفية بناء مصنوفة المحاسبة الاجتماعية

آلة تطبيقية لبناء مصنوفة محاسبة اجتماعية

المبحث الثاني: نماذج التوازن العام CGE

مفهوم التوازن العام

نماذج التوازن العام (CGE Models)

آلة بسيطة من لغة GAMS

المبحث الأول: مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

بعد أن تطرقنا في كل من الفصل الأول والثاني إلى دراسة واقع النظام الضريبي السوري، ودراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم، سنتعرف في هذا المبحث على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، التي تعد الأساس في بناء نماذج التوازن العام، وإحدى أهم الأساليب التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

1. مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

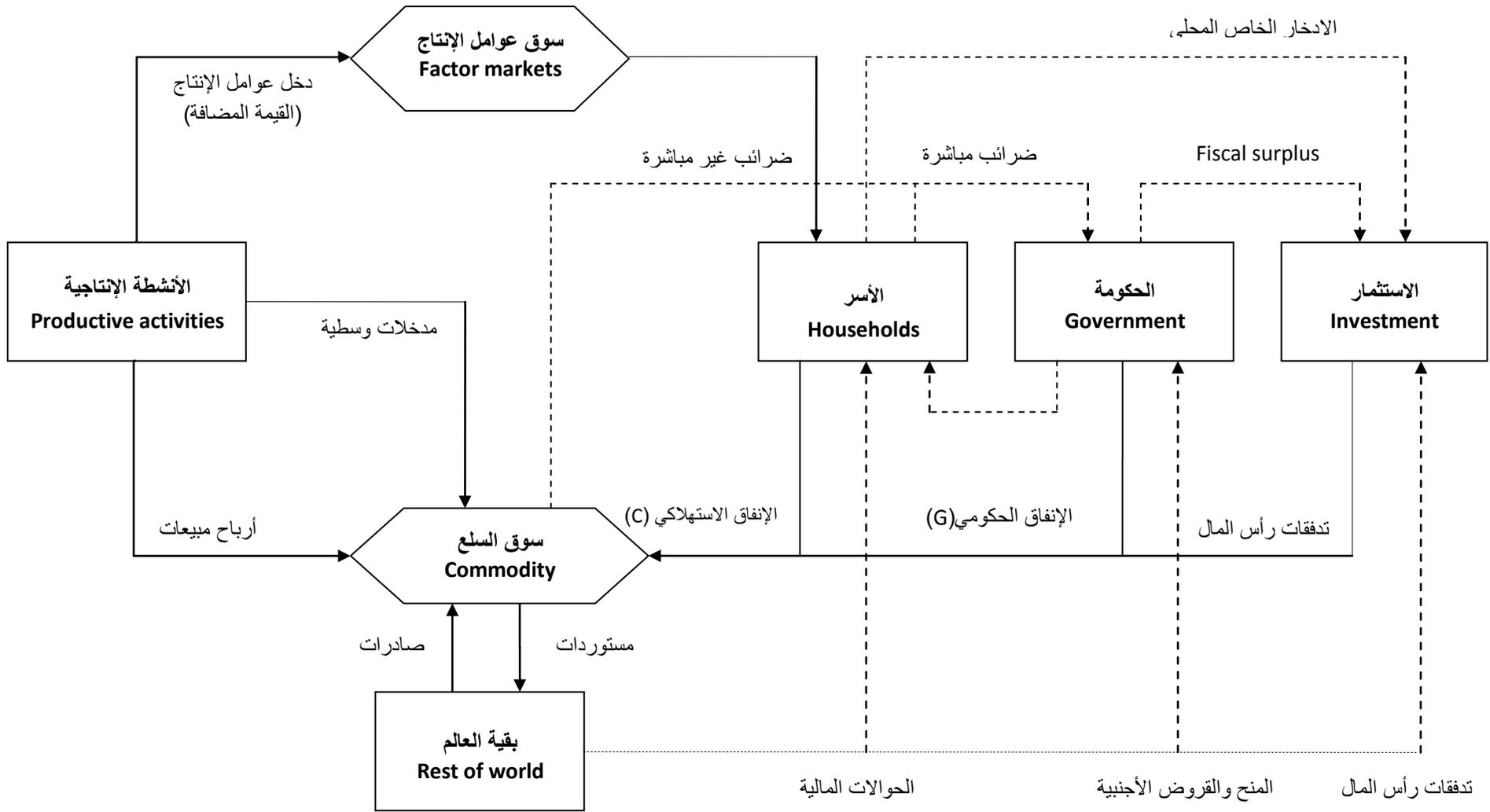
يعود الفضل في استخدام هذه المصفوفة إلى ريتشارد ستون، الحائز على جائزة نوبل في المملكة المتحدة عام 1962 عندما استخدمها في مشروعه حول "نموذج كمبردج للنمو"، ثم تبع ذلك العديد من التطبيقات حول الاقتصاد الإيراني Pyatt في عام 1970 واقتصاد سيريلانكا وبوتسوانا 1994، Pyatt. أما على المستوى العربي فهناك تطبيقات حول الاقتصاد الكويتي ضمن نماذج التوازن العام (KISRI، 1980)، وهناك تطبيقات المصفوفة بهدف مسارات المتوسطة الأجل للاقتصاد الكويتي Khorshid 1990، الحسابات الاجتماعية للاقتصاد العربي (EGYPT1) لتقويم آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي، وهناك تجربة تونس لتقويم نتائج السياسات التجارية السعوية (Bousselmi and Others 1989)، ومصفوفة المحاسبة الاجتماعية للمغرب لعامي 1984 و 1985.⁶⁸

إن الاقتصاد القومي في الحقيقة ما هو إلا عبارة عن علاقات متبادلة ما بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وبقية أنحاء العالم، ويمكن ترتيب هذه الأنشطة أو القطاعات على شكل جدول من التدفقات يطلق عليه مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM): Social Accounting Matrix التي يمكن النظر إليها على أنها نظام محاسبي شامل وموسع لتمثيل الاقتصاد القومي في سنة ما. لتتعرف على هذه المصفوفة بشكل مفصل، سنتعرف أولاً على مخطط التدفق الدائري الذي يصور الاقتصاد،

⁶⁸ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/26_C28-1.pdf

حيث يلتقط كل التحويلات والمعاملات بين القطاعات والمؤسسات والشكل رقم (29) يبين مخطط التدفق الدائري لاقتصاد دولة.⁶⁹

⁶⁹ Breisinger C, Thomas M, and Thurlow J: Social Accounting Matrices and Multiplier Analysis (An Introduction with Exercises), International Food Policy Research Institute, 2009, p1-3.



الشكل رقم 29 مخطط التدفق الدائري لاقتصاد دولة ما.

من الشكل السابق، يتبين لنا أن الأنشطة الإنتاجية Productive activities تشتري العمل والأرض ومدخلات رأس المال من سوق عوامل الإنتاج Factor markets، والمدخلات الوسيطة من سوق السلع Commodity market، لتستخدم في تقديم إنتاج وخدمات جيدة، تستكمل من خلال الاستيراد (M) ثم البيع في سوق السلع إلى الأسر (C) والحكومة (G) والمستثمرين (I) والأجانب بمثابة الصادرات (E).

في هذا المخطط، نفقات كل مؤسسة تصبح مدخلات لمؤسسة أخرى، فمثلاً تشتري الأسر والحكومة السلع، لتكون دخولاً للمنتجين وذلك لاستكمال عمليات الإنتاج، كما تشكل التحويلات بين المؤسسات، مثل الضرائب والادخار ضمان التدفق الدائري للإيرادات، بالإضافة إلى ذلك كل الإيرادات والنفقات المتدفقة تكون مسجلة في حسابات لأجل، ولا يوجد تسربات من النظام. يمثل الجدول التالي الهيكل الأساسي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية وفيها يجري تعيين أرقام إلى كل من الإيرادات والنفقات في المخطط السابق، فكل الصناديق في هذا المخطط تكون في حساب، ويمثل كل حساب بصف وعمود في هذه المصفوفة، الصف هو مقبوضات (دخول) الحساب أما العمود فهو مدفوعات (إنفاق) هذا الحساب، حيث يجري تدفق الأموال من حساب العمود إلى حساب السطر فمثلاً يعرض مخطط التدفق الدائري الاستهلاك الخاص كتدفق الأموال من الأسر إلى سوق السلع، يدخل الاستهلاك في مصفوفة SAM في عمود الأسر وسطر السلع لأن المبدأ الذي تقوم عليه مصفوفة SAM هو القيد المحاسبي المزدوج، وهذا يتطلب لكل حساب في SAM، كما أن إجمالي الإيرادات يجب أن يساوي إجمالي النفقات، وهذا يعني إجمالي العمود يجب أن يساوي إجمالي السطر، مع ملاحظة أن الصفوف توضح جانب العرض في حين توضح الأعمدة جانب الطلب.⁷⁰

⁷⁰ Lofgren, Hans, Rebecca, & et als....., A Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS, International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2002, p(3).

الجدول رقم 6 الهيكل الأساسي لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية

| | الأنشطة الإنتاجية C1 | السلع C2 | عوامل الإنتاج C3 | الأسر C4 | الحكومة C5 | الادخار والاستثمار C6 | بقية العالم C7 | الإجمالي |
|--------------------------|-------------------------|--|---------------------------------|--------------------|----------------------|------------------------------|------------------------|------------------------------|
| الأنشطة الإنتاجية R1 | | العرض المحلي | | | | | | إيرادات النشاط الإنتاجي |
| السلع R2 | المدخلات الوسيطة | | | استهلاك الأسر | الإنفاق الحكومي | الطلب على الاستثمار | صادرات | إجمالي الطلب |
| عوامل الإنتاج R3 | القيمة المضافة | | | | | | | إجمالي إيرادات عوامل الإنتاج |
| الأسر R4 | | | مدفوعات عوامل الإنتاج إلى الأسر | | التحويلات الاجتماعية | | التحويلات الأجنبية | إجمالي إيرادات الأسر |
| الحكومة R5 | | ضرائب المبيعات والرسوم الجمركية على الواردات | | ضرائب مباشرة | | | القروض والمنح الأجنبية | إيرادات الحكومة |
| الادخار والاستثمار R6 | | | | ادخار خاص | الفائض المالي | | ميزان الحساب الجاري | إجمالي الادخار |
| بقية العالم R7 | | مستوردات | | | التحويلات الجارية | | | تدفق النقد الأجنبي |
| الإجمالي | إجمالي المخرجات | إجمالي العرض | إجمالي إنفاق عوامل الإنتاج | إجمالي إنفاق الأسر | الإنفاق الحكومي | إجمالي الإنفاق على الاستثمار | تدفق النقد الأجنبي | |

المصدر: Breisinger C, Thomas M, and Thurlow J: Social Accounting Matrices and Multiplier Analysis(An Introduction with Exercises), International Food Policy Research Institute, 2009, p2

وبإلقاء الضوء على هذه المصنوفة نجد أنها تشمل ستة أنواع من الحسابات هي:

الأنشطة الإنتاجية Production Activities، السلع Commodities، عوامل الإنتاج Production Factors، المؤسسات (الأسر، الحكومة) Institutions، الإيداع والإستثمار Saving، التعامل مع العالم الخارجي Rest of the world أو External

• الأنشطة الإنتاجية Production Activities والسلع Commodities:

تميز هذه المصنوفة بين الأنشطة الإنتاجية والسلع، فالأنشطة الإنتاجية هي الكيانات المنتجة للبضائع والخدمات، أما السلع فهي البضائع والخدمات المنتجة عن طريق الأنشطة الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى أن الأنشطة الإنتاجية والسلع حسابين منفصلين، لأنه في بعض الأحيان ينتج النشاط أكثر من نوع من السلع، وبالمثل يمكن أن تكون السلع منتجة من قبل أكثر من نشاط، فمثلاً نشاط الألبان ينتج السلع من الجبن واللبن في حين تكون هذه السلع (الجبن واللبن) منتجة من قبل أنشطة أخرى متعددة صغيرة أو كبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة لنشاط الذرة يمكن أن تكون منتجة إما في مزارع صغيرة أو واسعة.

في حساب النشاط تكون القيم عادة مقاسه بأسعار الإنتاج (أسعار المنتجات الزراعية أو الصناعية)، هذا وإن الأنشطة الإنتاجية تنتج البضائع والخدمات عن طريق الجمع بين عوامل الإنتاج مع المدخلات الوسيطة، ويكون معروفاً في عمود النشاط، حيث تدفع الأنشطة الإنتاجية عوامل الإنتاج (الأجور، الإيجارات، الأرباح)، والتي تتولد خلال عمليات الإنتاج (القيمة المضافة)، والتي تظهر في عمود الأنشطة الإنتاجية وسطر عوامل الإنتاج (R3-C1)، وبالمثل الطلب الوسيط يكون مدفوعاً من قبل الأنشطة الإنتاجية إلى السلع (R2-C1)، إضافة إلى ذلك فإن القيمة المضافة والطلب الوسيط يعطي إجمالي الناتج (إجمالي المخرجات)، كما يتكون حساب الأنشطة الإنتاجية من المبيعات السلعية للسوق المحلي والخارجي في الصف.

أما حساب السلع فيمثل متجراً كبيراً يقوم بشراء السلع من الأنشطة الإنتاجية المحلية والأجنبية على طول العمود (R1-C2)، (R5-C2)، (R7-C2)، وبيعيها للقطاعات الاستهلاكية على عرض الصف، ويمثل هذا الحساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جانب الإنفاق، وهذا يعني أن القيم في حساب السلع تكون مقاسه بأسعار السوق، بمعنى آخر عند قراءة حساب السلع عمودياً، فإنه يمثل

مساهمة كل نشاط إنتاجي محلي في العرض السلعي ومساهمة الواردات في هذا العرض، كما تشير أيضاً إلى متغيرين آخرين هما:

- الهامش التجاري (تقاطع صف السلع مع عمود السلع) الذي يمثل الفارق ما بين السعر المستلم من المنتج، والسعر المدفوع من المشتري (مساهمة تجارة الجملة والمفرق)، كما يمثل هذا الهامش أيضاً، تكاليف النقل من المنتج إلى المشتري، وما يرتبط بها من تكاليف مثل التأمين وبالشكل الذي يعكس تكاليف نقل المنتجات من المنتج (أو من الحدود في حالة السلع المستوردة) إلى المشتري.
- الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات.

يشير حساب السلع على مستوى العمود إلى مجموع العرض المتاح من السلع مقيماً بالأسعار المدفوعة (أسعار المشتريين)، أما حساب السلع على مستوى الصف فإنه يشير إلى هيكل استخدام السلع (مجموع الاستخدام يجب أن يساوي مجموع العرض). يعكس "حساب السلع" الحساب الصفري في نظام الحسابات القومية (O Account).

تشير القراءة العمودية لحساب "الأنشطة الإنتاجية" إلى مكونات تكلفة الإنتاج، أما القراءة على مستوى الصف فإنها تشير إلى قيمة عرض النشاط (الصناعة) من كل سلعة، كما سبق وذكرنا فإن عدد من الكيانات الاقتصادية تشتري السلع، فالأنشطة الإنتاجية تشتري السلع لتستخدمها كمدخلات وسيطة لأجل الإنتاج (R2-C1) والأسر تشتري السلع لأجل الاستهلاك (R2-C4)، والحكومة أيضاً تشتري السلع لأجل الإنفاق (R2-C5)، بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال أو الاستثمار (R2-C6) وطلب التصدير (R2-C7)، جميع هذه المصادر تشكل الطلب على السلع، لتكون حسابات عمود وسطر السلع، هذا وإن العرض الإجمالي للسلع يختلف باختلاف الاستخدام أو الطلب .

إن المصفوفة التي تتكون من نشاط واحد ونوع واحد من السلع يطلق عليها مصفوفة Macro SAM، إلا أنه بالعموم، تتألف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من عدد من النشاطات والسلع المختلفة، فمثلاً النشاطات قد تكون مقسمة إلى زراعة، صناعة، وخدمات، وهناك حاجة إلى المعلومات لبناء التفاصيل في حسابات النشاط والسلع، التي عادة ما تكون موجودة في الحسابات الوطنية للدولة، وجدول المدخلات والمخرجات.

• المؤسسات المحلية **Institutions** وعوامل الإنتاج **Production Factors**:

تختلف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية عن مصفوفة المدخلات والمخرجات (الحسابات القومية التقليدية)، ليس فقط لأنها تتبع تدفقات الإيرادات والنفقات من النشاطات والسلع، ولكنها تحتوي أيضاً على معلومات كاملة عن حسابات لمؤسسة مختلفة مثل الأسرة والحكومة. بمعنى أنها لا تقتصر على بيانات توليد الدخل واستخداماته، بل تشمل أيضاً توزيع الدخل على المؤسسات (قطاعات عائلية وشركات وحكومة)⁷¹ والأسر عادة ما يكونون المالكين (الأصحاب) النهائيين لعوامل الإنتاج، ولهذا فإنهم يحصلون على الدخل من عوامل الإنتاج (مساهمتهم في العمل)، خلال عمليات الإنتاج (R4-C3)، كما يحصلون على تحويلات اجتماعية من الحكومة (R4-C5)، وتحويلات من بقية العالم (الضمان الاجتماعي والتقاعد)، (R4-C7)، مثل تلقي تحويلات من أعضاء عائلة عاملة في الخارج، يمثل ما سبق ذكره إيرادات الأسر، أما إنفاقها فإنه يتمثل في دفع ضرائب مباشرة إلى الحكومة (R5-C4)، وشراء السلع (R2-C4)، وما تبقى من الدخل يكون ادخاراً أو (ادخاراً سلبياً)، إذا النفقات تجاوزت الإيرادات (R6-C4).

تتلقى الحكومة تحويلات المدفوعات من بقية العالم (R5-C7)، كالمناح الأجنبية والقروض، بالإضافة إلى كل من ضرائب الدخل المختلفة، لتحديد إجمالي الإيرادات الحكومية، حيث تستخدم الحكومة الإيرادات لأجل الإنفاق الحكومي (R2-C5)، بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية إلى الأسر (R4-C5)، وإلى بقية العالم (R7-C5)، الاختلاف بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية يكون الفائض المالي (أو العجز)، إذا كانت النفقات تتجاوز الإيرادات (R6-C5).

• الادخار والاستثمار **Investment Saving** والحساب الأجنبي **Rest of the world**

إن حساب الاستثمار، أو ما يطلق عليه إجمالي تكوين رأس المال، والذي يشمل التغيرات في الأوراق المالية، أو المخزونات، فإنه يجب أن يساوي إجمالي الادخار، والذي يتكون من الادخار الخاص (R6-C4) والادخار العام (R6-C5)، هذا وإن الاختلاف بين إجمالي الادخار المحلي وإجمالي الطلب على الاستثمار، يكون إجمالي تدفقات رأس المال من الخارج (R6-C7)، أي تشمل مقبوضات حساب الادخار والاستثمار على مدخرات الأسر والشركات، الحكومات والفوائض الخارجية، وتتمثل المنصرفات في الإنفاق على الاستثمار. أما حساب التعامل مع باقي العالم، فتتمثل مقبوضاته

⁷¹ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/26_C28-1.pdf

على المداخل من حساب السلع، عوامل الإنتاج والتحويلات الجارية، ونفقاته تتمثل في الصرف على الصادرات، عوامل الإنتاج والتحويلات، ويمثل الفرق بين المقبوضات والنفقات صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج.

تؤمن عادة بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية من حسابات الدخل القومي، جداول المدخلات والمخرجات، بيانات التعداد، المسوحات الأسرية، المالية العامة وإحصائيات التجارة الخارجية، حيث يتضمن نظام الأمم المتحدة للمحاسبة القومية إرشادات وتوجيهات خاصة بإنشاء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، هذا وإن وضع هذه البيانات ضمن إطار العمل في هذه المصفوفة يكشف دائماً، وبشكل تقريبي عن تناقضات بين الإيرادات والنفقات لكل حساب، علماً أنه قد لا يكون الإنفاق الحكومي في مجال الحسابات القومية نفسه في ميزانية الحكومة، هناك عدد من تقنيات التقدير ليتحقق توازن المصفوفة، أو التوفيق بين الإنفاق والدخل، وعادة التقدير الإجمالي بشكل عام هو الأسلوب المفضل.

تبنى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لدولة ما باستخدام البيانات لدى هذه الدولة لعام معين، حيث يجري أولاً بناء مصفوفة Macro-SAM وذلك في ورقة عمل تعد باستخدام برنامج EXCEL، وأنه عادة من الأسهل القيام بإدخال البيانات من اليسار إلى اليمين، علماً أنه يجب تحقيق التوازن في حساب النشاطات الإنتاجية، لننتقل بعد ذلك إلى حساب السلع، ثم إلى الحساب الذي يليه، حتى نصل إلى حساب بقية العالم. بالإضافة إلى ذلك تحسب تلقائياً مجاميع كل من الصف والعمود كما يحسب أيضاً الاختلاف بين إجمالي العمود وإجمالي الصف، والتي ينبغي أن تساعد في تحديد ما فقد من إدخالات في بناء هذه المصفوفة، لننتقل إلى أوراق عمل أخرى في برنامج EXCEL لبناء مصفوفة SAM الأكثر تفصيلاً في كل حساب: الأنشطة الإنتاجية، السلع، الأسر... الخ، إلا أننا هنا سنلتزم من حيث توضيح مفهوم هذه المصفوفة مع الجدول رقم (1) وسناقش كل إدخال من إدخالات المصفوفة:

- **القيمة المضافة:** ونقصد بها الأرباح المتلقاة من عوامل الإنتاج، مثل الأجور والرواتب المدفوعة إلى العمل، والأرباح المدفوعة إلى رأس المال، حيث يطلق على إجمالي القيمة المضافة بالنتائج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج، وعادة ما يجري العثور على معلومات عن الناتج المحلي الإجمالي لمختلف القطاعات في الحسابات القومية، كما يجري عادة تقسيم إجمالي القيمة المضافة إلى مكونات العمل ورأس المال.

- **الطلب الوسيط:** وهو عبارة عن السلع والخدمات المستخدمة في عمليات الإنتاج، وهو رقم واحد في هذه المصنوفة، غير أن مصنوفة SAM الأكثر تفصيلاً، تقسم الأنشطة الإنتاجية والسلع إلى تفصيلات أخرى، وهذا سيكشف عن الاختلافات في تقنيات الإنتاج في جميع أنحاء القطاعات فمثلاً ستظهر القطاعات التي تستخدم المزيد من الوقود لكل وحدة من قيمة الناتج، هذه المعلومات مفيدة عند تحديد آثار السياسات والصدمات الخارجية على الاقتصاد.
- **توزيع إيرادات عوامل الإنتاج:** وتدفع إلى الحساب الإجمالي للأسر، إلا أن حساب الأسر يمكن أن يقسم إلى مجموعات مختلفة مثل أسرة ريفية وأسرة حضرية، حيث تتيح لنا هذه المعلومات تقويم آثار التوزيع من السياسات، فمثلاً قد تبين من مصنوفة سام أن الأسر ذات الدخل المنخفض تعتمد على أرباح العمل أكثر من الأسر ذات الدخل المرتفع، ثم أن السياسات من شأنها زيادة الإنتاج في القطاعات كثيفة العمل.
- إن توزيع إيرادات عوامل الإنتاج هو القسم الأهم في مصنوفة ماكرو SAM، هناك أيضاً مدفوعات عوامل الإنتاج إلى حساب الأسر، فمثلاً يجوز أن يدفع جزء من أرباح رأس المال إلى المستثمرين الأجانب (مثل التعدين والإيجارات)، أو إلى الحكومة (مثل الدولة، المشاريع المملوكة).
- **الاستهلاك الخاص:** تستخدم الأسر معظم إيراداتها في شراء السلع لأجل الاستهلاك، حيث أن مصنوفة Macro SAM تحتوي على إدخال وحيد، وإن معظم مصنوفات Macro SAM تصنف الاستهلاك الخاص عبر سلع مختلفة ومجموعات أسر، لأن أنماط استهلاك الأسر تختلف خصوصاً عبر فئات الدخل. فمثلاً الأسر الفقيرة عادة ما تنفق القسم الأكبر من دخلها على الغذاء أكثر من الأسر الثرية ولهذا فإن التغيير في المعروض من المواد الغذائية سيؤثر على الأسر الفقيرة أكثر، هذه الاختلافات يمكن أن تؤثر على آثار التوزيع للسياسات والصدمات الخارجية.
- **الإنفاق الحكومي:** يتكون إجمالي الامتصاص في الاقتصاد من الاستهلاك الخاص والإنفاق العام، أما الطلب على الاستثمار، فإنه يتكون من إجمالي تكوين رأس المال العام والخاص معاً، مثل الإنفاق على الطرق والمدارس والبيوت السكنية، حيث يستند أساساً على السلع الأساسية مثل الإسمنت وخدمات التشييد.

- **التجارة الأجنبية:** تأتي المعلومات عن أرباح التصدير ومدفوعات الاستيراد من ثلاثة مصادر: الحسابات الوطنية، وميزان المدفوعات الذي يقدم التقديرات الإجمالية للتجارة العالمية في السلع والخدمات.
- **ضرائب الحكومة:** تتكون الإيرادات العامة للحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتشمل الضرائب الشخصية (أن تدفع كما تكسب)، وضرائب الشركات المفروضة على المؤسسات المحلية مثل الأسر والشركات لأننا لا نميز بين الأسر والشركات. تظهر الضرائب المباشرة قيمة واحدة في مصفوفة ماكرو سام لدولة ما. وبالمثل لا نميز بين مختلف الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع مثل ضرائب الصادرات والمبيعات وتعريفات الاستيراد.
- **التحويلات النقدية والاجتماعية:** تتلقى الأسر تحويلات من الحكومة، ومن بقية العالم، حيث تتضمن تحويلات الحكومة: مدفوعات الضمان الاجتماعي، والمعاش العام، أما الإيرادات الأجنبية فإنها تتضمن عادة التحويلات النقدية من أعضاء العائلة الذين يعيشون ويعملون في الخارج، وعلى العكس ربما تحول الأسر أيضاً إيرادات إلى أعضاء العائلة الذين يعيشون ويعملون في الخارج في مصفوفة Macro SAM، يمكن أن ينعكس هذا على أنه إدخال إيجابي في الخلية (بقية العالم، الأسر)، أو قد يكون إضافة سلبية إلى الخلية (الأسر، بقية العالم).
- **المنح والقروض والفائدة على الدين الأجنبي:** تتلقى العديد من الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض المنح والقروض من شركات التنمية والمؤسسات المالية الأجنبية، لتغطية الإنفاق الحكومي واستثمار رأس المال، حيث يوجد مدفوعات مباشرة من باقي العالم إلى الحكومة، وعلى العكس، فإن الدين الخارجي يتطلب مدفوعات الفائدة والتي هي مدفوعات ايجابية من الحكومة إلى بقية العالم.
- **الادخار الأجنبي والمحلي:** إن الفرق بين الإيرادات والنفقات هو عبارة عن الفائض المالي أو العجز، وهذه المعلومات تكون موثقة في ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات، لكن المعلومات حول الادخار الخاص المحلي نادراً ما تسجل في المجموعات (الدول) النامية، ولذلك فادخار الأسرة يكون غالباً علاج مثل المتبقي عند توازن مصفوفة Macro SAM

2. كيفية بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

كما سبق وذكرنا، فإن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تشكل أداة هامة كقاعدة بيانات اقتصادية، وأداة لضبط العلاقات الاقتصادية، وإطاراً لبيان دور جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد القومي، فهي الأساس لبناء النموذج التوازني العام القابل للحساب (CGE)، كما أن هذه المصفوفة تشكل عرضاً لنظام الحسابات القومية وتبين الصلات القائمة بين جداول العرض والاستخدام وحسابات القطاعات القومية، لذلك فإن الأساس الذي تبنى عليه المصفوفة هو جداول العرض والاستخدام. سنحاول أن نتعرف على كيفية بناء هذه الجداول كأساس لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وفق الخطوات التالية:

- يجري بناء جدول العرض بسعر المنتج والسعر الأساسي، حيث أن سعر المنتج يتمثل في تكلفة السلعة مضافاً إليها الضرائب على الإنتاج والضرائب على المنتجات، أما السعر الأساسي فهو عبارة عن سعر المنتج مطروحاً منه الضرائب ومضافاً إليه الإعانات.
 - يجري بناء جدول الاستخدام بأسعار المشتري، علماً أن سعر المشتري يتمثل في سعر المنتج مضافاً إليه هوامش النقل وهوامش التجارة.
 - يجري الاستعانة بجدول تخصص الاستخدام للانتقال من أسعار المشتري إلى أسعار المنتجين وهي:
 - جدول الاستخدام بأسعار المشتري.
 - جدول هوامش النقل: ويبين توزيع هوامش النقل وفق السلع والأنشطة للاستخدام.
 - جدول هوامش التجارة: ويبين توزيع هوامش التجارة وفق السلع والأنشطة للاستخدام.
 - جدول استخدام المستوردات: ويبين توزيع الاستيراد وفق الاستخدام (وسيط، رأسمالي، نهائي) وفق السلع والأنشطة.
 - جدول الضرائب على الإنتاج ويبين توزيع الضرائب وفق السلع والأنشطة.
 - جدول الضرائب على المنتجات ويبين توزيع الضرائب وفق السلع والأنشطة.
 - جدول الإعانات ويبين توزيع الإعانات وفق السلع والأنشطة.
 - يجري الاستعانة بنتائج مسح كل من قوة العمل ودخل ونفقات الأسرة.
- بشكل عام تؤمن جداول العرض والاستخدام تحليلاً مفصلاً لعملية إنتاج واستعمال السلع والخدمات (المنتجات)، والدخل المتولد عن ذلك الإنتاج، فهي تعطينا إطاراً للتحقق من اتساق إحصاءات تدفقات

السلع والخدمات، التي يجري الحصول عليها من أنواع مختلفة تماماً من المصادر الإحصائية، والدراسات الاستقصائية الصناعية، واستبيانات نفقات الأسر المعيشية، والدراسات الاستقصائية الاستثمارية وإحصاءات التجارة الخارجية، وما أشبه ذلك. كما تعطينا أداة تحليلية لقيم تدفقات هذه السلع والخدمات، هذا ويشار إلى جداول العرض والاستخدام بعبارات مثل جداول المدخلات والمخرجات المستطيلة، وجداول الصنع والاستخدام، وعرض السلع وتصريفها... الخ

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه استغرق بناء جداول العرض والاستخدام لعام 2007، في مديرية الحسابات القومية بالمكتب المركزي للإحصاء من أجل بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، لذلك العام أكثر من سنة بفريق عمل حقيقي يتجاوز خمسة عشر شخصاً مع العلم، هناك بعض الملاحظات حول نقاط الضعف في هذه الجداول، والتي سيجري العمل على تلافيتها من خلال تطوير بعض المسوحات التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء، أو تنفيذ بعض المسوحات الجديدة.⁷² والآن وبعد أن جرى بناء جداول العرض والاستخدام، يجري تحويل هذه الجداول إلى جداول مدخلات ومخرجات متناظرة.

بشكل عام إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي تمثيل جدولي للحسابات القومية لدولة ما، حيث تبين التدفقات المالية التي تحدث في اقتصاد معين، ويمكن أن تتضمن تدفقات أخرى غير المتعلقة بالحسابات القومية، كما أنه يمكن إعدادها لأقاليم أو تكتلات جغرافية أكبر من نطاق الدولة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للحسابات القومية، مع العلم أن هذه المصفوفة تشير إلى سنة أساس محددة، تقوم بتوفير صورة استاتيكية ثابتة للأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة.

لفهم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وتبسيطها، وفهم أساسياتها، نفترض وجود اقتصاد يتكون مما يلي: قطاعين إنتاجيين هما الزراعة AGR والصناعة MAN، عاملين للإنتاج هما العمل LAB ورأس المال CAP، نوعين من الأسر: حضرية HH-U وريفية HH-R، والجدول التالي يبين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لهذا الاقتصاد في سنة ما:

⁷² المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، السيد المدير.

الجدول رقم 7 مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لاقتصاد بلد ما في سنة ما

| | | AGR-A | MAN-A | AGR-C | MAN-C | LAB | CAP | HH-U | HH-R | TOT |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-----|-----|------|------|-----|
| حساب النشاط الإنتاجي | AGR-A | * | | | | | | | | |
| | MAN-A | | | | | | | | | |
| حساب السلع | AGR-C | | | | | | | | | |
| | MAN-C | | | | | | | | | |
| حساب عوامل الإنتاج | LAB | | | | | | | | | |
| | CAP | | | | | | | | | |
| حساب المؤسسات | HH-U | | | | | | | | | |
| | HH-R | | | | | | | | | |
| إجمالي العمود | TOT | | | * | | | | | | |

المصدر: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/26_C28-1.pdf

يوجد في هذه المصفوفة الحسابات التالية:

- حساب النشاط الإنتاجي، ويتكون من AGR-A و MAN-A
- حساب السلع، ويتكون من سلعتين AGR-C و MAN-C
- حساب عوامل الإنتاج، ويتكون من العاملين العمل LAB ورأس المال CAP
- حساب المؤسسات، ويتكون من الأسر الحضرية HH-U والأسر الريفية HH-R

إذاً مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي مصفوفة مربعة مع الحسابات نفسها في الأعمدة والصفوف. إن التفصيل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعتمد على الغرض منها، فعندما يكون الغرض من هذه المصفوفة اجتماعي، فإن القطاع الأسري مقسم إلى عدة فئات في أغلب المصفوفات، وهكذا يختلف التفصيل بحسب الغرض، بمعنى أن الهدف من بحثنا هذا هو استخدام نماذج التوازن العام في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية، ولهذا فإن التفصيل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعتمد على قطاع الضرائب بحيث نقسم هذا القطاع إلى عدة فئات.

* كل خلية من هذه المصفوفة تبين المبلغ المدفوع من حساب العمود إلى حساب الصف
 * إجمالي العمود=إجمالي السطر

3. حالة تطبيقية لبناء مصفوفة محاسبة اجتماعية

سنحاول في هذه الفقرة بناء مصفوفة محاسبة اجتماعية على سبيل التدريب بغض النظر عن السنة والدولة، فلتكن لدينا البيانات التالية علماً أن القيم الواردة هي بمليارات الليرات:

الجدول رقم 8 بيانات الحسابات الوطنية

| البيان | القيمة |
|--|---------|
| الاستهلاك العائلي | 9285.1 |
| الاستهلاك الحكومي | 1744.4 |
| الاستثمار الخاص | 1861.3 |
| الاستثمار العام | 553.0 |
| الصادرات | 1540.7 |
| الواردات | 3305.7 |
| الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق | 11678.8 |
| الضرائب غير المباشرة | 1080 |
| الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج | 10598.8 |

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

ولدينا جدول ميزانية الحكومة

الجدول رقم 9 جدول ميزانية الحكومة

| المبلغ | الإيرادات | المبلغ | النفقات |
|--------|-----------------------------|--------|------------------------------|
| 164.5 | تحويلات من المؤسسات المحلية | 1744.4 | الاستهلاك العام |
| 1017.8 | تحويلات من باقي العالم | 775.8 | تحويلات إلى المؤسسات المحلية |
| 318.7 | ضرائب مباشرة | 52.8 | تحويلات إلى باقي العالم |
| 357.6 | ضرائب غير مباشرة | | |
| 722.4 | ضرائب استيراد | | |
| 2581 | المجموع | 2573 | المجموع |
| 8 | الادخار الحكومي | | |

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

⁷³ دورة تدريبية في وزارة المالية بإشراف الخبير هانس لوفكرين، صندوق البنك الدولي، 2010

ولدينا جدول يتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات

الجدول رقم 10 الحساب الجاري لميزان المدفوعات

| المبلغ | تدفق النقد الأجنبي الخارج | المبلغ | تدفق النقد الأجنبي الداخل |
|--------|--|--------|---------------------------|
| 3305.7 | واردات | 1540.7 | الصادرات |
| 238.4 | دخل عوامل الإنتاج | 468 | تحويلات إلى الأسر |
| 4.8 | تحويلات من الأسر | 1017.8 | تحويلات إلى الحكومة |
| 52.8 | تحويلات من الحكومة | | |
| 3601.7 | المجموع | 3026.5 | المجموع |
| 575.2 | العجز في الحساب الجاري (الادخار الأجنبي) | | |

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

والآن بإمكاننا بناء مصفوفة Macro SAM وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 11 بناء مصفوفة Macro SAM

| | act | com | fac | hhd | gov | row | tax-dom | tax-imp | sav-inv | total |
|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--------|---------|---------|---------|---------|
| act | | 10956.4 | | | | | | | | 10956.4 |
| com | | | | 9285.1 | 1744.4 | 1540.7 | | | 2414.3 | 14984.5 |
| fac | 10598.8 | | | | | | | | | 10598.8 |
| hhd | | | 10360.4 | | 775.8 | 468.0 | | | | 11604.2 |
| gov | | | | 164.5 | | 1017.8 | 676.3 | 722.4 | | 2581.0 |
| row | | 3305.7 | 238.4 | 4.8 | 52.8 | | | | | 3601.7 |
| tax-dom | 357.6 | | | 318.7 | | | | | | 676.3 |
| tax-imp | | 722.4 | | | | | | | | 722.4 |
| sav-inv | | | | 1831.1 | 8.0 | 575.2 | | | | 2414.3 |
| total | 10956.4 | 14984.5 | 10598.8 | 11604.2 | 2581.0 | 3601.7 | 676.3 | 722.4 | 2414.3 | |

المصدر: دورة تدريبية في وزارة المالية 2010

تتألف هذه المصفوفة من الحسابات التالية: الأنشطة الإنتاجية act، السلع com، عوامل الإنتاج fac، الأسر hhd، الحكومة gov، العالم الخارجي row، ضرائب غير مباشرة tax-dom، ضرائب استيراد tax-imp، الادخار والاستثمار sav-inv

- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأنشطة الإنتاجية مع سطر حساب دخل عوامل الإنتاج بالنواتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج (10598.8) أو ما يسمى بالقيمة المضافة.
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأنشطة الإنتاجية مع سطر حساب الضرائب غير المباشرة بالضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل الأنشطة الإنتاجية (357.6)

- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب السلع مع سطر حساب الأنشطة الإنتاجية، بالنتائج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج مضافاً إليه الضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل الأنشطة الإنتاجية $(10956.4 = 357.6 + 10598.8)$
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب السلع مع سطر حساب العالم الخارجي بالواردات (3305.7)
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب السلع مع سطر حساب ضرائب الاستيراد، بالرسوم الجمركية (722.4) .
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب دخل عوامل الإنتاج مع سطر حساب الأسر، بالنتائج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج مطروحاً منه دخل عوامل الإنتاج $(10360.4 = 238.4 - 10598.8)$
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب دخل عوامل الإنتاج مع سطر حساب العالم الخارجي، بدخل عوامل الإنتاج (238.4)
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب السلع بالاستهلاك العائلي (9285.1)
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب الحكومة بالتحويلات من المؤسسات المحلية إلى الحكومة (164.5)
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب العالم الخارجي، بالتحويلات من المؤسسات المحلية إلى العالم الخارجي (4.8)
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب الضرائب المحلية، بالضرائب المباشرة المدفوعة من قبل الأسر (318.7)
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع سطر حساب الادخار - الاستثمار، بالادخار العائلي وبحسب بهذه الطريقة:
الادخار (الاستثمار) العائلي = إجمالي الاستثمار (العام + الخاص) مطروحاً منه مجموع كل من الادخار الحكومي والادخار الأجنبي وعلى هذا الأساس فإن الادخار العائلي = $-2414.3 - 1831.1 = (575.2 + 8)$
- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب السلع، بالاستهلاك العام (1744.4)

- تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب الأسر، بالتحويلات الحكومية إلى الأسر (775.8)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب العالم الخارجي، بالتحويلات الحكومية إلى العالم الخارجي (52.8)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الحكومة مع سطر حساب الادخار-الاستثمار، بالادخار الحكومي (8)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب السلع، بالصادرات (1540.7)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب الأسر، بتحويلات العالم الخارجي إلى الأسر (468)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب الحكومة، بتحويلات العالم الخارجي إلى الحكومة (1017.8)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع سطر حساب الادخار/الاستثمار، بالادخار الأجنبي (575.2)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الضرائب المحلية مع سطر حساب الحكومة، بالضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة إلى الحكومة (676.3)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب ضرائب الاستيراد مع سطر حساب الحكومة، بالرسوم الجمركية المدفوعة إلى الحكومة (722.4)
 - تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الادخار/الاستثمار مع سطر حساب السلع، بإجمالي تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاع العام والخاص (2414.3 = 553 + 1861.3)
- وبذلك نكون قد أكملنا بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وهي مصفوفة متوازنة أصلاً، وقد اخترناها فقط للوقوف على كيفية بناء هذه المصفوفة، ولكن بشكل عام عندما تكون المصفوفة غير متوازنة، فإنه يجري عادة اختيار عنصر موازن في العمود كالاستثمار مثلاً، وعنصر موازن في السطر كالادخار مثلاً.

في ختام هذا المبحث نكون قد وقفنا على مفهوم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وكيفية بنائها، لنبدأ بعد ذلك بالتعرف على مفهوم نماذج التوازن العام، الأداة الهامة في بناء سيناريوهات جديدة، تتسجم مع الغرض من بناء المصفوفة.

المبحث الثاني: نماذج التوازن العام CGE

بعد أن تعرفنا على مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في المبحث السابق، سنتعرف في هذا المبحث على نماذج التوازن العام، والتي شاع استخدامها (CGE Models) نتيجة التطورات التقنية والمعلوماتية من قبل الحكومات ومن قبل المؤسسات لتقويم السياسات الاقتصادية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز المواضيع التي تناولتها نماذج التوازن العام، هي قضايا الإصلاح الضريبي، والشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية والبيئية، وقضايا التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي المتوازن، هذا وإن استخدام نماذج التوازن العام الحاسوبية، تعتبر من الأساليب التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، فالتوازن العام هو الحالة التي تعكس الأداء الأمثل للوحدات الاقتصادية وللإقتصاد ككل، في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة، ولهذا سنستخدم هذه النماذج في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية، ولكن بداية سنتعرف على مفهوم التوازن العام.

1. مفهوم التوازن العام

قبل أن نتحدث عن نماذج التوازن العام وتطورها، علينا أن نتوقف قليلاً عند مفهوم التوازن العام، الذي يعد مبدأً قديماً في الاقتصاد، ويقصد به تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة المدروسة، ولعل أهمية هذا المبدأ ترجع إلى أنه يساعد في علاج مشكلة الموارد المحدودة لإنتاج كل ما يحتاجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات، ولهذا فإن المشكلة الخاصة بكيفية إشباع المطالب والاحتياجات اللانهائية لأفراد المجتمع بموارده المتاحة والمحدودة، جعلت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الموارد والاحتياجات ضرورة لا غنى عنها، وفي التوازن الاقتصادي يتساوى حجم الإيرادات مع حجم النفقات، حيث يزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن، بشقيه العام والجزئي، والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي، ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام، ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن، فقد نجدهم يتناولون نوع التوازن المطلوب بطرق مختلفة، ومن ثمة وسائل تحقيقه، إلا أن المتفق عليه أن التوازن بشكل عام يعرف: بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

• التوازن هو: الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توافرت شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، من الممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله، إلى أن تستحدث عوامل مضادة، تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.⁷⁴

• هناك من يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه، مع عدم وجود أي حاجز بالابتعاد سيظل كما هو، ما لم يحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك، ومن ثمة يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي.⁷⁵

ويمكن أن نفسر ذلك: بأنه في النظرية الاقتصادية، تجري دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية، كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب ... وتجري دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهذه الظواهر، وكل متغير يأخذ قيمة مختلفة تتغير صعوداً أو هبوطاً، وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لا نهائي من المتغيرات والمسببات، وإذا لم يتواجد ما يغيّر هذه المؤثرات والعوامل، التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير، فإن هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية التوازنية، الدخل التوازني... الخ، فالسعر التوازني مثلاً هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين، وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن.

في الحقيقة يعرف التوازن على أنه الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً، طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها.⁷⁶ انطلاقاً من هذا التعريف يتضح لنا أن التوازن يركز على حالة التشغيل الكامل، أي صفة الثبات معتمداً في ذلك على الفكر التقليدي، الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات، التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم

⁷⁴ مبارك، حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، مكتبة الانجلو مصرية، ص51.

⁷⁵ إبراهيم، نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000، ص22.

⁷⁶ أرلوند، دانيال: تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص141.

الاختلال، حيث عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام، ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي. بشكل عام يتحقق التوازن على المستوى الوطني، عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش، بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة.

1-1- أشكال التوازن:

لقد أخذ التوازن أشكالاً مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة، والهدف المنشود من جهة أخرى، ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي:

1-1-1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي: يستند التوازن الجزئي في أساسه على فكرة التوازن على المستوى الجزئي، أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، فتوازن الفرد يتحقق عند تساوي ما يستهلكه الفرد مع ما ينتجه، أما توازن المؤسسة فيتحقق عندما تتساوى إيراداتها مع نفقاتها، هذا ما يتعلق بالتوازن الجزئي، أما التوازن الكلي فهو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، أي انعدام صافي التدفقات، وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني، والتأثيرات المتبادلة فيما بينها. يتحقق التوازن الكلي بالرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية، شريطة أن يتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات، حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق، التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخماً.⁷⁷

1-1-2- التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل: يقصد بالتوازن قصير الأجل، الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغيير على الأقل في الزمن القصير، مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات، ما يؤدي إلى اختلال

⁷⁷ صقر، أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص115.

التوازن السلعي والتدفقي الكامل، أي أن التوازن في المدى القصير، يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير، لضآلتها نسبياً مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع. أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل، فيتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة، بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها.⁷⁸ ومنه فالمحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار، في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائماً عن ادخار الأمس⁷⁹

1-1-3- التوازن الساكن والتوازن الحركي: يقصد بالتوازن الساكن تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة، أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم، لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بمرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه. لم يهتم هذا النوع من التوازن بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد، بل على العكس من ذلك قد تتحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد، ما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة،⁸⁰ ونظراً للانتقادات التي وجهت للنوع الأول، جرى استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي، حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدم هذا المفهوم (الحركي) إذا ما توافرت له الظروف والعوامل المناسبة، ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد، بأثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول.⁸¹

1-1-4- التوازن الناقص والتوازن الكامل: ويقصد بالتوازن الناقص: التوازن الذي يسبق الوصول إلى التشغيل الكامل، بمعنى أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج العاطلة، وهذا ما ركز عليه كينز حيث قسم التشغيل إلى مستويات، واعتبر التشغيل الكامل هو أحد هذه المستويات، وهو من الصعوبة بمكان تحقيقه، وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات، التي تهدف دائماً إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج، والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك، والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني. وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على

⁷⁸ حجبر، مبارك: التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص132.

⁷⁹ الحبيب، فايز إبراهيم: نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص78.

⁸⁰ ابدجمان، ما يكل: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1988، ص29.

⁸¹ صقر، أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص31.

تخصيص الموارد عن طريق التنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين، تجنباً لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة، لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات، بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

في الحقيقة إن تحقيق التوازن الاقتصادي هو أحد أهم أهداف السياسة المالية، ولتوضيح آلية التوازن، فإننا نستطيع القول أنه عندما تزداد الأسعار عن المستوى التوازني، فإن الإنفاق الكلي سينخفض، ما يؤدي لظهور فائض في العرض (ركود)، وبالمقابل عندما تنخفض الأسعار عن المستوى التوازني، فإن الإنفاق الكلي سيزداد، ويظهر فائض في الطلب (تضخم)، وهكذا ينتقل الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة أخرى لأنه لا يوجد توازن في عالم اليوم أكثر من دورة قصيرة الأجل (سنة تقريباً)، أو من خلال الدورة القصيرة (ثلاث سنوات).

1-2- السباسة المالية والتوازن الاقتصادي:

في الحقيقة تستطيع السياسة المالية بما تملكه من أدوات أن تؤثر على العرض والطلب الكليين، فمن خلال الإنفاق العام تؤثر على العرض، ومن خلال الضرائب تؤثر على الطلب، وذلك كما يلي:

1-2-1- الإنفاق العام: ويتألف من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، فكلما زاد الإنفاق بشكل عام يزداد الإنفاق الكلي، ويزداد الطلب الكلي في الاقتصاد، وفي حال زيادة الإنفاق الجاري هذا يعني زيادة الدخل، فإذا كان العرض منخفضاً، سيحصل التضخم وإذا كان العرض أكبر من الطلب سيؤدي الإنفاق الجاري إلى تحريك الطلب، ولذلك يحصل التوازن. أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فإنه يتضمن شراء السلع والمواد وإقامة المصانع، وعلى الدولة زيادة الإنفاق الاستثماري عندما يكون العرض منخفضاً، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى التوازن.

إذاً يجب على الدولة دراسة حالة الاقتصاد واختيار الحل الأفضل: إنفاق حكومي جاري أم إنفاق حكومي استثماري.

1-2-2- الضرائب: وهي الأداة المالية الهامة لإعادة توزيع الدخل، فكلما زاد حجم الضرائب تزداد العدالة الضريبية، والعدالة الاجتماعية، وخاصة في حالات الضرائب المباشرة، أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن ذلك يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، لذلك على الدولة استخدام الضريبة لتحقيق الإنصاف الاجتماعي، أي التركيز على الضرائب المباشرة، في إعادة توزيع الدخل وبالتالي تشجع الطلب، ما يؤدي لزيادة الإنتاج وحصول الرواج الاقتصادي.

في الحقيقة على الدولة النظر أولاً إلى حالة الاقتصاد الوطني، هل هناك توازن بين العرض والطلب؟

هل العرض أكبر من الطلب؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن من خلال الإنفاق العام والضرائب؟

• إذا كان العرض أكبر من الطلب، فإن الاقتصاد يكون أمام حالة الركود وهنا على الدولة تشجيع وتحفيز الطلب وذلك من خلال النقاط التالية:

- زيادة حجم الإنفاق الجاري، الذي يتضمن زيادة الأجور للعاملين والصيانة، وشراء السلع والمواد وغيرها.

- تخفيض الضرائب، لأنها تؤثر على الدخل، فتزداد الدخل بمقدار هذا الانخفاض، فيزداد الطلب الكلي.

• إذا كان الطلب أكبر من العرض فإن الاقتصاد في حالة رواج (تضخم)، وهنا على الدولة تشجيع العرض وذلك من خلال النقاط التالية:

- تخفيض حجم الإنفاق العام وخاصة الجاري، بحيث يؤدي ذلك لتراجع طلب الحكومة على السلع والخدمات وأعمال الصيانة.

- زيادة الضرائب لتخفيض حجم الأرباح والمداخيل، فيؤدي ذلك لتخفيض الطلب الكلي

إن زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام سيؤثران على الدخل، فينخفض مقابل العرض فيحصل التوازن الاقتصادي الكلي.

2. نماذج التوازن العام (CGE Models)

بعد أن تعرفنا على مفهوم التوازن العام، وأنه حالة من التوازن في الاقتصاد، تعرف بوجود متجهة (Vector) للأسعار النسبية، ونظام توظيف للسلع، ومدخلات الإنتاج في الاقتصاد، بحيث تتحقق أمثلية القرار لكل الوحدات الاقتصادية في ظل قيود الموارد والتقنيات المتاحة.⁸² سنتعرف على نماذج التوازن العام، ستكون البداية في التعرف على أهم النماذج الاقتصادية المستخدمة في تحليل السياسات الاقتصادية على مدى التاريخ نذكر منها:⁸³

⁸² بابكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، جسر التنمية، المجلد3، الإصدار 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

2004، صفحة 6-8.

⁸³ <http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=48&year=2003&iframe=true&width=100%&height=100%>

2-1- النماذج الاقتصادية المستخدمة في تحليل السياسات الاقتصادية:

2-1-1- التحليل باستخدام جداول المدخلات والمخرجات:

يعد التحليل باستخدام هذه الجداول من أسهل الطرق المستخدمة في التخطيط وتوظيف الموارد، فهذه الجداول لها أهمية متعددة الجوانب، فهي تمثل أولاً جزءاً في الحسابات القومية، حيث توفر أسلوباً للتأكد من تقديرات الدخل القومي بطرق الإنتاج، والإنفاق، والدخل، وتمثل ثانياً أسلوباً لعرض هيكل الاقتصاد القومي وتشابكات مختلف السلع والصناعات المختلفة، وما يمثله عرض هذا الهيكل من أهمية في مجال دراسة هيكل تكاليف إنتاج مختلف السلع على شكل تكاليف متمثلة في المواد الأولية (طلب وسيط)، أو تكاليف متمثلة في شراء عوامل الإنتاج (القيمة المضافة). كما يوضح هذا الهيكل خريطة توزيع الإنتاج ما بين (استهلاك بقية الصناعات من إنتاج الصناعة المعنية على شكل مواد أولية)، والطلب النهائي (استهلاك خاص، وحكومي، واستثمار خاص وحكومي، وصادرات، وواردات، وتغير في المخزون. وتمثل جداول المدخلات والمخرجات، ثالثاً، أداة للتنبؤ بالطلب النهائي والإنتاج لمختلف الصناعات المتمثلة بالجدول، من خلال افتراضات معينة، هي :

- فرض التجانس Homogeneity أي أن يكون لكل قطاع في الجدول ناتج واحد، وهيكل واحد من المدخلات، كما أنه لا توجد إمكانية للإحلال ما بين المدخلات أو نواتج مختلف القطاعات.
- فرض التناسب Proportionality أي أن مدخلات قطاع معين هي دالة خطية في ناتج ذلك القطاع.
- فرض الإضافة Additivity استبعاد العلاقات التبادلية الخارجية بين القطاعات، ما عدا تلك التي تحدد من داخل الجدول.

ترجع فكرة جداول المدخلات/المخرجات، أو التشابك الصناعي، إلى محاولة كوزناي F.Quesnay في تركيب "الجدول الاقتصادي" عام 1758، حيث اعتبر هذا الجدول من أهم إنجازات مدرسة الفيزوقراط (إحدى المدارس التاريخية في علم الاقتصاد، التي تؤمن بأن مصدر القيمة يأتي من الزراعة). أما انتشار هذه الجداول فيرجع إلى الاقتصادي الروسي المولد والأمريكي الجنسية واسيلي ليونتييف Wassily Leontief عند نشر العمل الرائد " هيكل الاقتصاد الأمريكي 1919-1939" عام 1941، حيث قام بتطوير فكرة كوزناي، من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية، لتركيب جدول مدخلات - مخرجات للاقتصاد الأمريكي (1919-1939). ومنذ ذلك الحين ولا زالت

الإسهامات التحليلية والتنبؤية جارية للاستفادة من إمكانيات هذا الجدول. فكافة الدول المتقدمة تقريباً تصدر جداولها الخاصة بها كل سنتين أو ثلاث سنوات، مثل الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأستراليا، واليابان، بالإضافة إلى العديد من البلدان النامية مثل كوريا، والفلبين، وأندونيسيا، وماليزيا، والصين، وجنوب أفريقيا، وأوغنده... أما البلدان العربية فتقوم العديد منها بإصدار الجدول، ولكن بفترات متباعدة قد تبلغ خمس سنوات أو أكثر، مثل جمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، والجمهورية الجزائرية، ودولة الكويت، والبحرين، والعراق، وسورية، والسودان، واليمن... أما على المستوى الدولي فهناك جمعية دولية للمدخلات- المخرجات، مقرها فيينا - النمسا، أنشأت عام 1988، تضم في عضويتها (15) مؤسسة دولية، ومئات من الأعضاء على مستوياتهم الشخصية، كما أن هناك مؤتمراً سنوياً تعقده الجمعية في أحد البلدان المتقدمة أو النامية، يتناول آخر المساهمات النظرية والتطبيقية في أساليب هذه الجداول.⁸⁴

بشكل عام تعتمد جداول المدخلات والمخرجات على حساب المضاعفات (Multipliers) للقطاعات المختلفة، لتقويم درجات التشابك القطاعي في الاقتصاد. إلا أن أهم نقاط ضعف هذه الطريقة تتمثل في افتراضها العلاقة الخطية بين المتغيرات الاقتصادية وخلوها من عناصر الأمثلية (Optimization) في صنع القرار للوحدات الاقتصادية.

2-1-2- التحليل باستخدام الاقتصاد القياسي:

يعتمد التحليل باستخدام الاقتصاد القياسي على قياس العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، والمشاهدات المتعددة والنظرية الإحصائية. فالاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد، ويهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدماً في ذلك: النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية، الأساليب الإحصائية (الطرق الإحصائية). وذلك بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى.

كما يمكن اعتبار الاقتصاد القياسي على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، وذلك من خلال توظيف محتوى النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية على الظواهر

⁸⁴ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2003/47_C6-1.pdf

الاقتصادية في أرض الواقع. ومن هنا تبرز أهميته القوي لكل طالب أو باحث اقتصادي، فلا تخلو دراسة أو بحث من تطبيقات الاقتصاد القياسي. بشكل عام تمتاز النماذج الهيكلية (Structural Models) في الاقتصاد القياسي بالدقة وإتباعها النظرية الاقتصادية، ولكن يعوقها عملياً توافر البيانات التفصيلية، إلا أنه في المقابل تمتاز النماذج المنقوصة (Reduced Models) في الاقتصاد القياسي بمتطلباتها الأقل للبيانات وقدراتها في التنبؤ، ولكن يعيبها من ناحية تحليل السياسات افتقادها الأسس النظرية (انتقادات لوكس).

2-1-3- التحليل الاقتصادي التجميعي: يشتمل هذا التحليل على النماذج التجميعية، التي تعنى بفهم العلاقة بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد كالكثلة النقدية، التضخم، الاستثمار والادخار اعتماداً على النظرية الاقتصادية (Real Business Cycle Models) أو البيئة التجريبية (Kenynesian Models). إن التحليل الاقتصادي التجميعي مفيد في التحليل النوعي للسياسات الاقتصادية، ولكنه ضعيف في التحليل الكمي.

2-1-4- التحليل المحاسبي: يستخدم التحليل المحاسبي لتحليل وتقويم جدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في حساب التكلفة والمنافع للمشروع. لكن ما يعيب التحليل المحاسبي أنه لا يصلح لتقويم المشروعات الكبيرة ذات الآثار الجانبية على قطاعات الاقتصاد الأخرى.

2-1-5- نماذج التوازن العام (CGE Models): تعتبر نماذج التوازن العام من أحدث طرق التحليل الاقتصادي الشامل والتي بدأت مؤخراً في الانتشار بفضل توافر قواعد البيانات والتطورات التي شهدتها الحاسبات الآلية وبرمجيات البرمجة الرياضية (Programming Software Mathematical)، وكنتيجة لهذه التطورات أصبحت نماذج التوازن العام (CGE) Computable General Equilibrium تستخدم بصورة روتينية في أوساط المؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتقويم السياسات الاقتصادية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان، ولعل أهم المواضيع الحديثة التي تناولتها نماذج التوازن العام قضايا الإصلاح الضريبي، الشراكات والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، البيئة وقضايا التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن.

يستند التحليل باستخدام هذا النوع من النماذج إلى السلوك الأمثل لوحدة القرار الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية للتوازن العام كما سبق وذكرنا، حيث يستخدم بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting Matrix- SAM). هذا وإن التحليل باستخدام نماذج التوازن العام الحاسوبية،

يحتوي على توصيف تفصيلي للتقنيات الإنتاجية، سلوك المستهلك وتفصيلاته، الموارد المتاحة والمتطلبات، وتوصيف سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل باستخدام هذه النماذج ملائم لتحليل السياسات الاقتصادية والتخطيط وبناء سيناريوهات بديلة لحل المشكلة.

في الحقيقة يتحدد هدف نموذج التوازن العام استناداً إلى الهدف المرجو من بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، فعندما يكون الهدف من بناء مصفوفة SAM، اجتماعي فإن الهدف من بناء نموذج التوازن العام هو اجتماعي أيضاً، يقسم فيه القطاع الأسري إلى عدة فئات، والأمر ذاته بالنسبة لدراستنا فالهدف من بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هو دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية، وعلى هذا الأساس فإن هدف بناء نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة هو يرمي إلى هدف المصفوفة نفسه.

تكمن أهمية نماذج التوازن العام في كونها واحدة من الطرق الكمية الأكثر دقة لتقويم تأثير الصدمات على الاقتصاد، فهي أداة مفيدة جداً من أجل تصميم السياسة المراد اتباعها وفق الغرض المرجو الوصول إليه، بمعنى آخر إن نماذج التوازن العام تعيد تركيب الاقتصاد للدولة بطريقة أخرى، كما تعيد النظر في طبيعة الصفقات التجارية التي تجري بين حسابات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (الأنشطة الإنتاجية، الأسر، الحكومة...)

على أية حال فتحليل نموذج CGE بالمقارنة مع تقنيات أخرى متوافرة فإنها تأخذ المجموعة الأوسع للتأثير الاقتصادي المشتق من الصدمة أو تطبيقات الإصلاح لسياسة محددة، بمعنى آخر إنها الخيار الأفضل إذا كان سؤال الباحث يتضمن تحليل التأثيرات المسببة للصدمة. بشكل عام يمكن أن نجل أهمية نماذج التوازن العام في النقاط التالية:⁸⁵

- أداة قوية وفعالة لأخذ التنبؤات حول سلوك الاقتصاديات الوطنية المعقدة.
- أداة هامة لتقويم النتائج الاقتصادية المحتملة للتدخلات السياسية المختلفة، كتخفيض العملة، زيادة في دعم المواد الغذائية... الخ.
- تسمح للاقتصادي بتنفيذ المحاكاة لسيناريوهات اقتصادية كلية مختلفة.

⁸⁵ A Regional Computable General Equilibrium Analysis of Property Tax Rate Caps and a Sales Tax Rate Increase in Indiana *Public Finance Review* July 1, 2013 41: 446-472

- نماذج CGE تمثل الفرصة لإجراء تجارب ضمن الاقتصاد، فهي توفر قاعدة هامة يسترشد بها صناع القرار.

في الحقيقة إن نماذج التوازن العام هي نماذج تطبيقية في نقطتين:

- تستند على قاعدة بيانات اقتصادية من أجل اقتصاد وطني معين.
 - تصمم لتحاكي السلوك للاقتصاد النموذجي المشكل والسماح بالتنبؤ لذلك الاقتصاد.
- على الرغم من أن نماذج CGE تستخدم تحليل الاقتصاد القياسي إلا أنها ليست نماذج اقتصادية قياسية، فهي لم تصمم لمعرفة النظام السببي من خلال التحليل الإحصائي لبيانات السلسلة الزمنية، وإنما هي تستند على آليات الاقتصاد الكلي، حيث توظف لتقصي المشكلات الاقتصادية الكلية التقليدية كالتأثيرات للنظام الضريبي، التضخم، السعر... الخ.

تعد نماذج التوازن العام جسر للاقتصاد الكلي والجزئي، وتستخدم قوانين الاقتصاد الجزئي في جوهرها، لتمثيل أنظمة العرض والطلب، وتحاكي نظام الاقتصاد ككل، ويعبر عن النموذج بمجموعة من المعادلات والبارامترات المصممة لتمثيل شروط التوازن لاقتصاد السوق، حيث يوصف رياضياً⁸⁶ بثلاثة مجموعات من المعادلات هي: معادلات تعظيم الأرباح للمنشأة، معادلات تعظيم الرفاه للمستهلكين، معادلات توازن العرض والطلب في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.

لتوضيح نموذج التوازن العام رياضياً نورد المثال التالي: ففي اقتصاد مغلق يشتمل على إنتاج واستهلاك سلعتين هما X و Y باستخدام عاملي الإنتاج L و K يمكن توصيف نموذج التوازن العام رياضياً من خلال المعادلات التالية:

- معادلات تعظيم الأرباح للمنشأة (Maximization Profit) وتنتج من حل:

$$\text{MAX}_{y,l,k} \pi_y(P) \quad \text{s.t.} \quad Y=F(L_y, K_y)$$

$$\text{MAX}_{x,l,k} \pi_x(P) \quad \text{s.t.} \quad Y=G(L_x, K_x)$$

حيث π هو الربح، P متجهة الأسعار، L العمل، K رأس المال، F و G تقنيات إنتاجية

- معادلات تعظيم الرفاه للمستهلكين (Maximization Welfare) وتنتج من حل:

$$\text{MAX}_{x,y} U_i(x,y) \quad \text{s.t.} \quad M_i \geq P_x x_i + P_y y_i \quad \forall i$$

حيث أن x، y مقادير الاستهلاك، i مجموعة المستهلكين، M دخل المستهلك، U دالة الرفاه.

⁸⁶ بايكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، مرجع سابق، 2004، صفحة 2-3.

• معادلات قيود النظام (System Constraints):

○ توازن سوق العمل: $I_x + I_y = L$

○ توازن سوق رأس المال: $K_x + K_y = K$

○ توازن سوق السلعة X: $\sum_i x_i = X$

○ توازن سوق السلعة Y: $\sum_i y_i = Y$

أما نموذج التوازن العام الحاسوبي، فهو تطبيق رقمي لنظرية التوازن العام على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ويتضمن السمات التالية:⁸⁷

- توصيف التقنيات الإنتاجية وتفضيلات المستهلكين.
- توصيف سلوك الامتلية لوحدة القرار في الاقتصاد كالأُسرة، الشركات، الحكومات، والشركاء في التجارة الخارجية.
- توصيف الموارد واستخداماتها.
- توصيف المعادلات والطريقة المتبعة لحل النموذج.

يصمم نموذج التوازن العام في الغالب لدراسة موضوع محدد، وتبعاً لطبيعة الموضوع يتحدد نوع، شكل، ودرجة تفاصيل النموذج، فهناك الخيار بين النموذج الإستاتيكي والديناميكي، النموذج ذو القطاع الواحد، والنموذج متعدد القطاعات، النموذج ذو وحدة القرار الواحدة، والنموذج متعدد وحدات القرار، وبين نموذج الاقتصاد الواحد والنموذج متعدد الاقتصاديات.

تستخدم الدوال الرياضية لتمثيل التقنيات وتفضيلات المستهلكين في نموذج التوازن العام، وتعتبر دالة مرونة الإحلال الثابتة (CES) أكثر أنواع الدوال استخداماً، وذلك لشموليتها بحيث يمكنها تمثيل مدى واسع من مرونة الإحلال، متضمنة في ذلك دوال الكوب دوغلاس واليونيتف والدوال الخطية، فمثلاً لإنتاج السلعة باستخدام مدخلي الإنتاج K , L يمكن توصيف تقنية مرونة الإحلال الثابتة رياضياً بالعلاقة

$$Y = \delta (\beta L^P + \gamma K^P)^{1/P}$$

حيث أن δ يمثل معامل الكفاءة التكنولوجية، β و γ نصيب المدخلين في التكلفة وحيث P تحدد المرونة الاحلالية بين L و K حسب قانون المرونة الاحلالية:

⁸⁷ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2003/48_C5-1.pdf

$$\sigma = \frac{1}{1-P}$$

وتستخدم طرق البرمجة الرياضية في حل نماذج التوازن العام الحاسوبية، كالبرمجة غير الخطية، الأنظمة غير الخطية المقيدة، والبرمجة التكاملية المختلطة، ويعتبر برنامج (GAMS: General Algebraic Modeling System) ذو الإصدار 23.5 من أكثر برمجيات الحاسب الآلي استخداماً في بناء وحل نماذج التوازن العام الحاسوبية، وذلك لما يمتاز به من مقدرة كبيرة في معالجة البيانات وعلى احتوائه على أقوى برمجيات الأمثلية، حيث يحتوي هذا البرنامج على ملفين أساسيين هما: الملف ذو الامتداد gms ويحتوي على البيانات ومعالجة النموذج، والملف ذو الامتداد lst ويحتوي على النتائج، أما ملف gms فيكتبه المنذج، وهو من النوع TEXT. وأما الملف lst فينتجه GAMS بعد تنفيذ النموذج وهو أيضاً من النوع TEXT.

2-2- تعريف مراحل بناء وحل نموذج التوازن العام:⁸⁸

- يمكن تعريف مراحل بناء وحل نموذج التوازن العام بالمراحل التالية:
- يشمل تعريف النموذج إعلان وتحديد المتغيرات والمعادلات المختلفة التي تمثل أنواع الحسابات المختلفة في SAM.
 - تشمل معلمة (Parameterization) النموذج تعبير معالم النموذج من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وتحديد المرونات المختلفة في النموذج.
 - تتضمن مرحلة حل النموذج: تحديد خوارزمية الحل (Algorithm)، إسناد القيم المبدئية للمتغيرات، تكرار (Replication) قيم المصفوفة، كحل مبدئي للنموذج، أو ما يعرف بمحاكاة الواقع، حل النموذج للسياسة أو الصدمة المستهدفة (CounterFactual)، ثم استخلاص النتائج والتقارير.

في الحقيقة يجري تحديد وتعريف كيانات النموذج وفق ما يلي:

- تتكون الكيانات المعرفة للنموذج من المجموعات، المعالم أو الثوابت والمتغيرات.
 - تعرف المجموعات الأنشطة، السلع، عوامل الإنتاج والمؤسسات في المصفوفة.
 - تشمل المعالم الكميات المحسوبة من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لتعبير النموذج.
 - تشمل المتغيرات الكميات التي يقوم بحسابها النموذج بناءً على حل المعادلات.
- يمكن كتابة نموذج توازن عام وحله باستخدام GAMS وفق الإرشادات التنظيمية التالية:

⁸⁸ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2003/48_C5-3.pdf

- لتسهيل معالجة بيانات المصفوفة في **GAMS**، يفضل تعريف مجموعة شاملة، تضم كل حسابات المصفوفة، واستخدام الأمر **TABLE** لإدخال بيانات المصفوفة.
 - استعمل الأمر **ALIAS** في **GAMS** لتسهيل فلترة البيانات في المصفوفة، وذلك بالرمز للمجموعة بأكثر من اسم واحد.
 - تعامل التدفقات الاسمية في المصفوفة ككميات، وعليه تكون الأسعار مساوية للواحد الصحيح في سنة الأساس.
 - يمكن أن تجري عملية إدخال البيانات، وتعيير معالم النموذج قبل أو بعد تعريف معادلات النموذج.
 - هنالك طريقتين لحل النموذج كنظام لمعادلات آنية غير خطية هما: الأولى حل النموذج كمسألة أمثلية، بإضافة متغير وهمي (مزيف) لمعادلة الدخل، ومن ثم تقليل هذا المتغير باستخدام البرمجيات **MINOS** أو **CONOPT**، والثانية حل النموذج كمسألة توازنية باستخدام البرمجيات **PATH** أو **MILES**، هذا وسنتبع الطريقة الأولى في حل نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة.
 - في إطار طريقة تكوين النموذج كمسألة توازنية هنالك طريقتان للحل:
 - تعرف الأولى بالنظام غير الخطي المقيد (**CNS**)، وفيها يشمل النموذج كل المعادلات التي تمثل حسابات المصفوفة.
 - وتعرف الثانية بالنظام التكاملي المختلط (**MCP**)، وفيه يشمل النموذج فقط نصف المعادلات، التي تمثل حسابات المصفوفة، وذلك باستخدام نظرية الازدواجية. ويمكن كتابة النموذج بشكل مبسط في هذه الحالة باستخدام برمجيات **MPSGE**. هذا وسنتبع الطريقة الأولى في تكوين النموذج الخاص بهذه الدراسة كمسألة توازنية.
- فيما يلي القواعد الأساسية لموازنة التجميعات الاقتصادية، واللازمة لبناء نموذج التوازن العام والذي يتبع تقليدياً هيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية وسلوك الأمثلية. تتمثل هذه القواعد بما يلي:⁸⁹

❖ أسواق الإنتاج والعوامل:

- يفترض في المنتج تعظيم الأرباح تحت ظروف التقنيات المتاحة.

⁸⁹ بابكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جسر التنمية، المجلد3، الإصدار 35، 2004، صفحة 6-8.

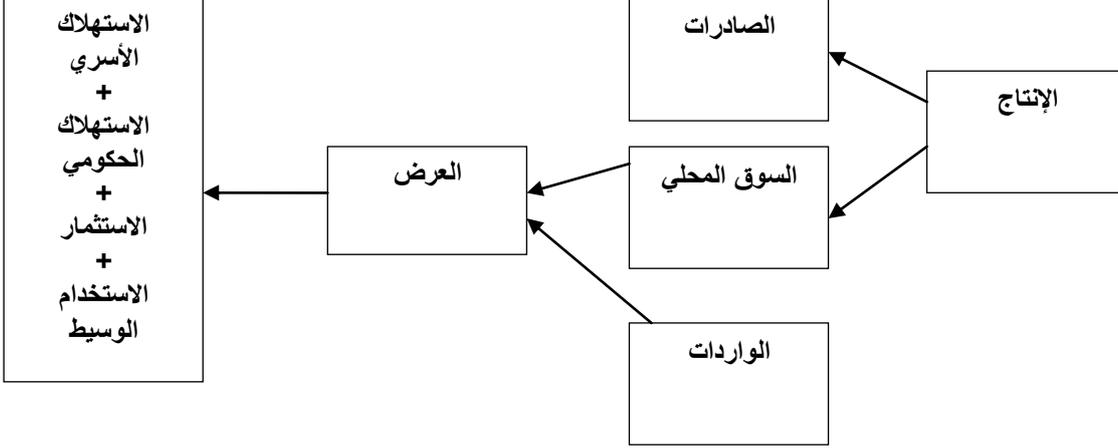
- تعرف الأرباح بقيمة الإنتاج ناقصاً تكلفة عوامل الإنتاج والسلع الوسيطة، وتمثل التقنيات في النموذج باستخدام دوال CES التطبيقية (Nested).
- تحسب قيمة الإنتاج وفق أسعار المنتج، وتستخدم عوامل الإنتاج حتى نقطة تساوي قيمة الإنتاج الحدي للعامل بسعره في السوق.
- هنالك عدد من قواعد الإقفال لتحقيق تساوي العرض والطلب في أسواق عوامل الإنتاج، أشهرها التوظيف الكامل للعوامل بتحرير أسعارها، أو تحديد أسعار العوامل خارج النموذج، والقبول بتوظيف غير كامل للعوامل.

❖ المؤسسات:

- تشمل المؤسسات الأسر، الشركات والحكومات وتعرف في نمذجة الـ CGE أيضاً بلفظ الوكلاء (Agents).
- تهدف الأسرة إلى تعظيم الرفاه تحت قيد الميزانية، حيث يأتي دخل الأسرة من مبيعات خدمات عوامل الإنتاج والتحويلات أو الدخول غير المنظورة، وتصرف دخلها على الاستهلاك، والضرائب المباشرة وغير المباشرة والمدفوعات غير المنظورة، ويقفل الحساب باعتبار الادخار هو المتبقي.
- يغطي الاستهلاك السلع المتاجر فيها بسعر السوق (أي يشمل الضرائب وتكاليف المعاملات)، وغير المتاجر فيها بحسب تكلفة الإنتاج وتستخدم دالة Stone Geary أو الـ CES لتمثيله رياضياً في النموذج.
- تعامل الشركات بطريقة شبيهة للأسر في النموذج غير أنها لا تشارك في الاستهلاك.
- يشمل دخل الحكومة الضرائب والتحويلات، وتتفق على بنود السلع، الدعومات والمساعدات، وعادة ما تحسب الضرائب كنسب مئوية في الـ CGE.
- يقفل الحساب الحكومي في النموذج غالباً بتثبيت الإنفاق الحكومي الحقيقي، والرسوم الضريبية، وتحرير عجز الموازنة أو الادخار الحكومي.
- أما حساب العالم الخارجي (ROW) فيعامل في نموذج الـ CGE بتثبيت المدفوعات غير المنظورة بوحدة العملة الأجنبية، وقفل الحساب في العادة بتثبيت عجز الحساب الجاري، وتعويم سعر صرف العملة الوطنية، أو تثبيت سعر الصرف وتحرير عجز الحساب الجاري.

❖ أسواق السلع:

- يمثل الشكل أدناه الميزان السلعي في نموذج الـ CGE:



الشكل رقم 30 الميزان السلعي في نموذج CGE

- يتوزع الإنتاج المحلي بين الصادرات والمبيعات للسوق المحلي في نموذج التوازن العام، وفق مرونة التحويل (Transformation Elasticity) بين السوق المحلي والسوق الخارجي.
- افتراضية الاقتصاد الصغير المنفتح، تعني المرونة غير المحدودة للطلب العالمي للصادرات، والعرض العالمي للواردات، بحيث يمكن بيع أو شراء أي مقدار من السلع في الأسواق العالمية عند الأسعار العالمية المحددة.
- يمثل سعر الصادر السعر العالمي بالعملة الوطنية، مضافاً إليه الرسوم الضريبية، وتكاليف التوزيع، ويمثل سعر المنتج في السوق المحلي، السعر الذي يدفعه المستهلك ناقصاً الرسوم الضريبية وتكاليف التوزيع.
- يتكون إجمالي عرض السلعة في السوق المحلي من الإنتاج للسوق المحلي والواردات، ويمثل في نموذج الـ CGE بدالة الـ CES، بافتراض عدم التجانس بين الإنتاج المحلي والواردات أو ما يعرف بفرضية آرمنغتون.
- يمثل السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة المستوردة بالسعر العالمي، مضافاً إليه الرسوم الجمركية وتكاليف النقل والتوزيع.

❖ إقفال النموذج Model Closure:

- إضافة إلى حسابي الموازنة الحكومية والحساب الجاري، يجب موازنة حساب المدخرات والاستثمار، وهناك عدد من القواعد المستخدمة لإغلاق هذا الحساب أهمها:
- تثبيت الاستثمار وتحرير معدلات الادخار لاستيفاء توازن الحساب.
- تثبيت معدلات الادخار وتحرير معدلات الاستثمار.
- يعتمد الاختيار بين الطرق المختلفة لإغلاق النموذج على طبيعة الدراسة وأهدافها، فمثلاً لنموذج التوازن العام الاستاتيكي، يعتبر الجمع بين تثبيت عجز الحساب الجاري، تثبيت الاستثمار وتثبيت الإنفاق الحكومي الحقيقي ملائماً، إذا كان الغرض من الدراسة هو مقارنة أثر عدد من السياسات على معدل الرفاه، بينما إذا كان الغرض من الدراسة، هو استقراء الآثار المترتبة على معدل الرفاه من جراء صدمات اقتصادية متوقعة أو تغيير في سياسة اقتصادية معينة فإنه من المفضل اختيار مزيج الإغلاق الأقرب إلى الواقع في الحالات المعنية.

3. لمحة بسيطة عن لغة GAMS⁹⁰

- هناك مجموعة من الإرشادات يجب الالتزام بها عند كتابة برنامج بلغة GAMS:
- ليس هنالك قيود محددة لترتيب الجمل اللغوية في GAMS، سوى أنه يجب مراعاة عدم استخدام الكيان (الثوابت، المجموعات، المتغيرات والمعادلات) قبل الإعلان عنه.
 - بالرغم أنه مسموح في GAMS من ناحية لغوية وضع الجملة الأمرية في عدد من الأسطر أو أن يحتوي السطر الواحد على أكثر من جملة واحدة، إلا أنه يوصى للمبتدئ أن يضع كل جملة أمرية في سطر واحد، وأن يختتمها بعلامة الوقف (;).
 - لا تتأثر لغة GAMS بطبيعة كتابة الأحرف الإنجليزية من حيث أنها (Capital) أو (Small) أو خليط من النوعين.
 - يوفر GAMS عدد من الوسائل لتوثيق النموذج داخلياً، منها وصف الكيان بعد ذكر اسمه في نفس السطر ومنها استخدام العلامة (*) في بداية السطر المراد استخدامه لتوثيق الخطوة التالية.
 - يحتوي تعريف الكيان في GAMS على خطوتين:

⁹⁰ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2003/48_GAMS1.pdf

- الأولى: الإعلان عن الكيان بتسميته.

- الثانية: إسناد قيمة أو تعريف للكيان.

مع ملاحظة أن الإعلان والإسناد للكيان بالنسبة للمعادلات يجري في جملتين منفصلتين، وأما للكيانات الأخرى كالمجموعات، الثوابت والمتغيرات فيمكن دمج أو فصل عمليتي الإعلان والإسناد.

• يجب أن تبدأ أسماء الكيانات بحرف يتبعه أي خليط من الأحرف والأرقام على ألا يتجاوز العدد الكلي 10.

3-1-1- أجزاء النموذج:

3-1-1- المجموعات SETS:

تمثل المجموعات SETS إحدى المكونات الأساسية في لغة GAMS وتبدأ بالمصطلح SET أو SETS يليه ذكر اسم المجموعة ثم عناصر المجموعة بين العلامتين "/" و"/" وتستخدم علامة الفاصلة (,) للفصل بين عناصر المجموعة أو، أن تكون العناصر في أسطر منفصلة فمثلاً:

SET S /a, b, c/;

أو على الشكل التالي:

```
SETS (SAM accounts and other items)
/
ag agricultural sector
nanon-agricultural sector
l labor
k capital
u urban household
r ruralhousehold
tot total account in SAM
/
```

يسمح بوصف اسم وعناصر المجموعة على نفس السطر كما في المثال السابق.

بالنسبة لنص وصف أي عنصر من عناصر المجموعة يمكن أن يحتوي على فراغات وأقواس ولكن يجب ألا يحتوي على العلامات (/، ؛) إلا أن تكون مضمنة بين العلامتين " " ، أيضاً يجب ألا يتجاوز طول النص على (80) خانة.

يسمح GAMS بإعلان وتعريف أكثر من مجموعة واحدة باستخدام الأمر SET أو SETS مرة واحدة فقط وفي هذه الحالة يجب فصل المجموعات بحيث تبدأ كل مجموعة في سطر جديد أو بعلامة الفصل (,) ما عدا المجموعة الأخيرة التي يجب أن تختتم بعلامة الوقف (;) كما في المثال:

SET

S Sectors /a, b, c/
R Regions /R1, R2/;

بالإضافة إلى المجموعات الأساسية يسمح GAMS بإعلان وتعريف المجموعات الفرعية

(Subset) كما في المثال:

SETS

ab (s) /a, b/,
c(s) /c/;

هناك نوع آخر من المجموعات في GAMS هي المجموعات التجميعية، التي يتكون العنصر الواحد فيها من مجموعة عناصر، تنتمي لمجموعات أخرى، ويجري ربطها في داخل المجموعة التجميعية بالعلامة (.) كما في المثال:

SET RS (R,S) / R1.a, R1.b, R1.c, R2.a, R2.b, R2.C / ;

والتي تصح كتابتها أيضاً على الشكل:

SET RS (R,S) / R1.(a, b, c), R2.(a, b, c) / ;

أو الشكل التجميعي:

SET RS (R,S) / (R1, R2).(a, b, c) / ;

لإيجاد أكثر من مجموعة واحدة تضم نفس العناصر، يستخدم GAMS المصطلح ALIAS كما في المثال:

ALIAS (S,SS) ;

والتي توجد مجموعة جديدة هي SS تشتمل على نفس العناصر في المجموعة المعرفة S، والجدير بالذكر أن إيجاد مثل هذه المجموعة، يفيد كثيراً في معالجة بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية في نماذج الـ CGE.

3-1-2- إدخال البيانات وإسناد القيم: وتشتمل على الأوامر التالية:

(TABLE, SCALAR, PARAMETER)

• الأمر PARAMETER: يستخدم في تعريف وإسناد القيم البيانية في GAMS، كما في المثال

التالي:

```
PARAMETER Y(R) Regional Income
/ R1 100,
R2 200/ ;
```

ويسمح بالفصل بين إعلان PARAMETER وإسناد القيمة لهذا الـ PARAMETER كما في المثال التالي:

```
PARAMETER Y(R) Regional Income;
Y(" R1") = 100;
Y(" R2") = 200;
```

حيث تستخدم (" ") في GAMS فقط لعناصر المجموعة

- الأمر SCALAR: ويستخدم أيضاً في تعريف وإسناد القيم البيانية مثل PARAMETER ولكن فقط للثابت ذو القيمة الواحدة كما في المثال:

```
SCALARS
RHO Discount rate / 0.05 / ,
IRR Internal Rate of Return ,
DEP Depreciation Rate / 0.07 / ;
```

حيث جرى إعلان وإسناد قيم لكل من RHO و DEP، أما الثابت IRR فقد تم الإعلان عنه ويمكن إسناد قيمة له (0.10) عبر التعبير الاسنادي:

```
IRR = 0.10 ;
```

- الأمر TABLE: يستخدم في تعريف وإسناد القيم البيانية للمصفوفات، ويمتاز بملائمته لنقل بيانات المصفوفة مباشرة من برنامج EXCEL، ويأخذ الأمر والإسناد الشكل التالي:

```
TABLE Output (R, S) Sectoral output by region
a b c
R1 10 40 50,
R2 25 100 75;
```

حيث أن: عناصر المجموعة الثانية في الأعمدة، وعناصر المجموعة الأولى في الأسطر، يليها قيم المصفوفة حسب ترتيب الأسطر والأعمدة، وتختتم بالعلامة (;) كما في باقي أوامر GAMS.

- معالجة البيانات: وتشتمل على: (الإسناد، الأمر DISPLAY، التعابير الرياضية البسيطة، العمليات المنطقية والاستثناء في GAMS).

- الإسناد: تعتبر عملية الإسناد من أهم أدوات المعالجة في GAMS ويمكن استخدامها مع المجموعات، الثوابت، المتغيرات والمعادلات، حيث يستخدم GAMS الرموز الرياضية المعروفة لعمليات الجمع +، الطرح -، الضرب *، القسمة / وكمثال

```
SCALAR X / 1.5 / ;
X = 1.2 ;
X = (X + 2) / 3 ;
```

- الأمر DISPLAY: يستخدم هذا الأمر لعرض قيم الثوابت ، المجموعات والمتغيرات ضمن ملف النتائج (lst) ويأخذ الشكل:

```
DISPLAY identifier1, identifier2,... "text', ... " ;
```

حيث أن identifier هو اسم الكيان المراد عرض قيمه ويكتب بدون الأقواس أو النطاق. أما text فهو أي عنصر يراد إظهاره في النتائج ويجب أن يضم العلامتين (" ") ، أما إذا كان الكيان متغيراً فيجب إلحاق إحدى أنواع القيم L ، .UP ، .LO أو m. باسم الكيان في الأمر.

- التعابير الرياضية البسيطة: يمكن شرحها بالنقاط التالية:

- إضافة لعمليات الجمع، الطرح، الضرب والقسمة، يمكن تنفيذ العمليات الأسية باستخدام النجمتين (**) كما في المثال:

```
X = 5 + 4 * 3 ** 2 ;
```

ويتبع GAMS العرف الرياضي في تنفيذ العمليات الحسابية وفق الترتيب: العمليات الأسية، عمليات الضرب والقسمة، ثم عمليات الجمع والطرح، ويمكن تغيير الترتيب باستخدام الأقواس. مثلاً للتعبير:

```
X = (5 + 4) * 3 ** 2 ;
```

يقوم GAMS بتنفيذ عملية الجمع أولاً.

- يتيح GAMS استخدام عدد من العمليات المفهومة كالجمع، الضرب وإيجاد القيمة العليا والدنيا على مستوى المجموعة، أو المجموعات التي تتمدد فيها قيم الكيان. ففي عملية الجمع المفهومة GAMS المصطلح SUM كما يوضحه المثال:

```
PARAMETER TOTR (R) Total regional output;
TOTR (R) = SUM (S, Output (R, S)) ;
```

حيث يجري الجمع على مستوى المجموعة S للمصفوفة Output. وفي عملية الضرب يستخدم GAMS المصطلح PROD ويجري الضرب على مستوى المجموعة، كما في المثال: دالة كوب دوغلاس:

```
Output = PROD (I, input (I) ** share (I)) ;
```

حيث input المدخلات و share نصيب المدخل في التكلفة و I مجموعة المدخلات.

أما لإيجاد أقل قيمة على مستوى المجموعة، فيستخدم المصطلح SMIN وإيجاد أكبر قيمة يستخدم المصطلح SMAX كما في المثال التالي:

PARAMETER

Minout (R) minimum sectoral output
 Maxout (R) maximum sectoral output;
 Minout (R) = SMIN (S, output (R, S));
 Maxout (R) = SMAX (S, output (R, S));

- يحتوي GAMS أيضاً على مجموعة من الدوال الرياضية المعروفة، كدوال اللوغاريتم، الجذر التربيعي، جيب الزاوية وجيب التمام، وغيرها من الدوال. فمثلاً لحساب اللوغاريتم الطبيعي يستخدم المصطلح LOG:

$X(I) = \text{LOG}(Y(I))$;

ولحساب جيب التمام يستخدم المصطلح COS:

$X(I) = \text{COS}(Y(I))$;

• **العمليات المنطقية والاستثناء في GAMS :**

- تستخدم المصطلحات المنطقية بصفة رئيسية لمعالجة المعادلات في GAMS وأهمها: LT أقل من، LE أقل من أو يساوي، EQ يساوي، NE لا يساوي، GE أكبر من أو يساوي، GT أكبر من، NOT لا، OR أو.

- تعتبر علامة الدولار (\$) أهم أدوات الاستثناء في GAMS وتستخدم بشكل كبير في نماذج الـ CGE للتحكم في فهرسة وإسناد البيانات من القاعدة البيانية لمعالم النموذج، وللتدليل على قوة هذه الأداة نأخذ المثال:

SCALAR X, Y;
 $X = 1$; $Y = 2$;

والإسنادين:

$X = 2 \text{ \$ } (Y \text{ LT } 1.5)$;
 $X \text{ \$ } (Y \text{ LT } 1.5) = 2$;

فرغم من تشابه الإسنادين (نتيجة التعبير المنطقي (البولياني)) إلا أن نتيجة الاستثناء في الإسناد الأول هو $X = 0$ ، بينما في الاستثناء الثاني هو $X = 1$ لذلك فوضع الاستثناء في أي من طرفي الإسناد مهم للغاية.

3-1-3 المتغيرات VARIABLES :

• يشير المتغير في لغة GAMS للكيان الذي لا يمكن معرفة قيمته الحالة، الا بعد حل النموذج.

- يشابه المتغير الكيانات الأخرى في GAMS، من حيث وجوب وكيفية الإعلان، ويختلف عنها في أن له أربع قيم هي: القيمة الحالية، القيمة العليا، القيمة الدنيا، والقيمة الحدية أو الظلية.
- يتم الإعلان عن المتغير في GAMS باستخدام المصطلح VARIABLE أو VARIABLES ويسمح بوصف المتغيرات، وكذلك الإعلان عن أكثر من متغير واحد، باستخدام المصطلح مرة واحدة كما في المثال:

```
VARIABLES
K (T) Capital stock
C (T) Consumption
I (T) Investment
Utility Utility measure;
```

- أيضاً يمكن إعلان المتغير بأنه موجب باستخدام المصطلح VARIABLE POSITIVE بدل المصطلح VARIABLE.
- أما لعرض قيم المتغير فيجب تحديد نوع القيمة باستخدام الملحق L، LO، أو UP. أو m مثلاً

```
DISPLAY X.L;
```

لعرض القيمة الحالية أو كبديل يمكن إسناد قيمة المتغير لثابت باستخدام PARAMETER ومن ثم عرض الثابت في ملف النتائج (Ist). أي مثلاً:

```
PARAMETER ABSORB (T) Total Absorption;
ABSORB (T) = C.L (T) + I.L (T);
DISPLAY ABSORB;
```

3-1-4- المعادلات : EQUATIONS

- يعلن عن المعادلات في GAMS باستخدام المصطلح EQUATION أو EQUATIONS كما في المثال:

```
EQUATIONS
Cost Total cost equation
Q (T) Production function;
```

ولإسناد المعادلة يستخدم GAMS الرمز (..) أمام اسم المعادلة يليه التعبير الإسنادي كما في المثال:

```
Q (T) .. Output (T) = E = PROD (I, Input (I, T)** SHARE (I));
```

حيث يستخدم كما أسلفنا الرموز المنطقية في الإسناد.

3-1-5- الإعلان عن النموذج وحله:

• **تعريف النموذج Model Statement:** يستخدم المصطلح MODEL لتعريف المعادلات الداخلة في تكوين النموذج، وتحتوي الجملة التعريفية للنموذج في GAMS على مصطلح MODEL، يليه اسم النموذج ووصفه ثم أسماء المعادلات بين علامتين "/"، ويستخدم المصطلح ALL في حالة احتواء النموذج على كل المعادلات التي جرى تعريفها بالمصطلح EQUATIONS كما في المثال:

```
MODEL TRANSPORT A transportation model / ALL / ;
```

• **تصنيف النماذج في GAMS:** تحتوي مكتبة GAMS على عدد من برمجيات الأمثلية، ويستخدم GAMS المصطلحات التالية، لتعريف نوع البرمجية المراد استخدامها لحل النموذج:

البرمجة الخطية LP

البرمجة غير الخطية NLP

البرمجة التكاملية المختلطة MCP

3-2- حل النموذج:

- لحل النموذج في GAMS يستخدم المصطلح SOLVE، يليه اسم النموذج، ثم المصطلح USING ثم نوع النموذج يليه الكلمة maximizing أو minimizing، ثم اسم المتغير المستهدف للأمثلية. ومثال على ذلك:

```
SOLVE Transport USING LP maximizing obj;
```

- للتحكم في عملية حل النموذج، يمكن استخدام عدد من الخيارات التي يتيحها GAMS مثل تحديد عدد التكرارات لحل النموذج، باستعمال المصطلح ITERLIM وتحديد أقصى زمن لحل النموذج باستعمال المصطلح RESLIM.

في ختام هذا الفصل نكون قد تعرفنا على مفهوم التوازن العام، والنماذج الخاصة بهذا النوع، مع عرضٍ بسيطٍ للغة GAMS، لننتقل بعدها إلى القسم العملي، وبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لهدف البحث لعام 2009، بالإضافة إلى بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري.

الباب الثاني: الدراسة العملية

الفصل الأول

بناء مصفوفة المراسلة الاجتماعية الملائمة لأهداف البحث

الفصل الثاني

بناء نموذج التوازن الملائم للنظام الضريبي السوري

الفصل الأول

بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الملائمة لأهداف البحث

انطلاقاً من أن أحد أهداف هذا البحث في دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم فقد جرى بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد السوري لعام 2009، كمرحلة أولى لبناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري، وقد اختير عام 2009 عاماً لبناء هذه المصفوفة لعدة أسباب يمكن أن نجملها بما يلي:

- عام حديث للدراسة عند التسجيل على هذا البحث في قسم الإحصاء التطبيقي، كلية الاقتصاد.
- عام مكتمل البيانات لبناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية
- عام مستقر لا يحمل في طياته أزمات داخلية أو خارجية

هذا وقد سبق توضيح مفهوم مصفوفة SAM في باب الدراسة النظرية، فهي مصفوفة مربعة تتضمن صفاً وعموداً لكل حساب من الحسابات التالية: الأنشطة الإنتاجية، السلع، عوامل الإنتاج، المؤسسات، العالم الخارجي، الادخار والاستثمار بحيث يشير الصف إلى دخل القطاع في حين يشير العمود إلى إنفاق القطاع مع ضرورة مساواة مجموع الصف مع مجموع العمود، ويعتمد تحديد عدد القطاعات أو الحسابات في المصفوفة على الهدف من تركيب المصفوفة، وبما أن الهدف من تركيب المصفوفة في هذه الدراسة كما سبق وذكرنا، هو معرفة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية: أثر الضريبة على كل من الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، النمو الاقتصادي، الأسعار والتضخم، الآثار الاجتماعية للضرائب، فإننا سنفصل في الضرائب والرسوم لتكون: ضرائب ورسوم مباشرة، ضرائب ورسوم غير مباشرة، رسوم جمركية، كما جرى تقسيم حساب الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة التالية: زراعة AGR، صناعة استخراجية EXI، صناعة تحويلية MAI، كهرباء ومياه ELW، إنشاءات وتشبيد CON، خدمات الإنتاج PRS، خدمات مختلفة باستثناء الحكومة DSE، خدمات الحكومة العامة GGS. إذاً المصفوفة مكونة من ثماني أنشطة إنتاجية (الكيانات المنتجة للبضائع والخدمات)، وبناءً على ذلك فإن النشاط الزراعي يهتم بإنتاج مخرجات من السلع الزراعية، سواء سلع وسيطة تستخدم في الأنشطة الإنتاجية الأخرى، أم نهائية تستهلكها الأسر، أما نشاط الصناعة الاستخراجية،

فإنه يهتم بالصناعة التي تعتمد على المواد المستخرجة من باطن الأرض كالبتترول ومشتقاته، ونشاط الصناعة التحويلية فيمكن تعريفه على أنه كل صناعة ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، أما نشاط الكهرباء والمياه فمن الواضح أنه يهتم بالكهرباء والمياه، وكذلك الإنشاءات والتشييد فإنها تهتم بتشديد الأبنية أو تأسيس البنية التحتية لمكان ما، أما خدمات الإنتاج فإنها تجمع بين كل من نشاط التجارة ونشاط النقل ونشاط المال والتأمين والعقارات، حيث يهتم نشاط التجارة بتداول السلع والخدمات بقصد الربح، أما نشاط النقل فإنه يهتم بكل من النقل البري والبحري والجوي، أما نشاط التأمين والمال والعقارات فهو النشاط الذي يهتم بتوفير التأمين على الحياة وضد الحوادث والمرض والحريق وغير ذلك، وهو النشاط الذي يعمل أساساً في الوساطة المالية والعقارية، أما خدمات الحكومة العامة، فهي الخدمات المقدمة من قبل الحكومة حصراً، في حين الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة، فهي جميع الخدمات الأخرى بدون الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، كالخدمات الاجتماعية والخدمات المنزلية.

استناداً إلى ما سبق ذكره فإنه سيكون لدينا ثمان أنواع من السلع تشابه أنواع الأنشطة الإنتاجية وهي سلع زراعية AGR، سلع صناعة استخراجية EXI، سلع صناعة تحويلية MAI، سلع خاصة بالكهرباء والمياه ELW، سلع خاصة بالإنشاءات والتشييد CON، سلع خاصة بخدمات الإنتاج PRS، سلع خاصة بخدمات مختلفة باستثناء الحكومة العامة DSE، سلع خاصة بخدمات الحكومة العامة GGS.

لننتقل بعد ذلك لدراسة عوامل الإنتاج،⁹¹ والتي تتكون من تعويضات العاملين LAB، اهتلاك رأس المال الثابت DFC، فائض التشغيل OSP، ويقصد بتعويضات العاملين مجموع المبالغ المالية المستحقة الدفع من قبل رب العمل في مشروع ما إلى المستخدمين فيه، مقابل عمل يؤديه هؤلاء المستخدمون خلال الفترة المحاسبية المعينة.⁹² أما اهتلاك رأس المال الثابت فيقصد به مقدار ما تنفقه الأنشطة الإنتاجية من مبالغ مالية على صيانة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، أثناء الفترة المحاسبية المعينة، نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف العرضي العادي.⁹³ أما فائض التشغيل

⁹¹ مسترشدين بعوامل الإنتاج الواردة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2007 المبينة من قبل هيئة تخطيط الدولة (مصفوفة غير منشورة)
⁹² لجنة الجماعات الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية، منشورات الأمم المتحدة، 1993، ص 164.

⁹³ لجنة الجماعات الأوروبية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص 147.

فيقصد به مقدار الفائض أو العجز المتحقق من الإنتاج، قبل أن تؤخذ في الحسبان أي فوائد أو إيجارات أو ما شابه ذلك، من مصاريف مماثلة تدفع على أصول مالية أو أصول ملموسة غير منتجة يفترضها أو يستأجرها المشروع، أو أي فوائد أو إيجارات أو إيرادات من الأصول المالية الملموسة غير المنتجة التي يمتلكها المشروع.⁹⁴

فيما يتعلق بالمؤسسات فقد اشتملت على كل من الأسر HOH والحكومة GOV، وتعرف الأسرة على أنها مجموعة صغيرة من الأشخاص، يشتركون في السكن، ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثروتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية، يتألف معظمها من الإسكان والغذاء.⁹⁵ أما الوحدات الحكومية، فيمكن توصيفها على أنها أنواع فريدة من الكيانات القانونية، تنشأ بعمليات سياسية، ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة، والوظائف الرئيسية للحكومة هي: أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو لفرادى الأسر المعيشية وتمويل توفيرها من الضرائب أو الإيرادات الأخرى، وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل والاشتغال بالإنتاج غير السوقي.⁹⁶ يقصد بالضرائب المباشرة DTT الضرائب التي تفرض على رأس مال المكلف أو دخله بشكل مباشر، مع مراعاة مقدراته التكاليفية، أما الضرائب غير المباشرة IDT، فيقصد بها الضرائب التي تفرض على استعمالات الدخل، هذا وإن الرسوم الجمركية TRF تندرج ضمن الضرائب غير المباشرة، وهي عبارة عن رسوم تفرض على المستوردات بمعدلات تختلف وفق نوع السلعة، وذلك وفق ما جاء في هذه الدراسة.

فيما يلي دراسة العلاقة بين حسابات المصنوفة الواردة في الملحق رقم (3):

1. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف السلع، الاستهلاك الوسيط المتبادل بين مختلف هذه الأنشطة ويقصد به قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمداخلات لعملية إنتاج، باستثناء الأصول الثابتة، التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت، والسلع والخدمات قد تحول أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج،⁹⁷ ونظراً لعدم توافر بيانات الاستهلاك الوسيط لعام 2009 فقد جرى الاعتماد على مصنوفة المعاملات الفنية لعام 2007 التي حسبت

⁹⁴ لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص174

⁹⁵ لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص105

⁹⁶ لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص101

⁹⁷ لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية)، صندوق النقد الدولي، وآخرون: نظام الحسابات القومية 1993، ص143

من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لهذا العام المبنية من قبل هيئة تخطيط الدولة، مع ضرورة الإشارة إلى أنها مصفوفة غير منشورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد بناء المصفوفة على جداول العرض والاستخدام، ويقصد بجدول العرض والاستخدام، جداول مفصلة للعرض والاستخدام على هيئة مصفوفات، تقيد كيفية تخصيص مختلف أنواع المواد من السلع والخدمات المصنعة محلياً، والمستوردة بين مختلف الاستخدامات الوسيطة والنهائية، بما في ذلك الصادرات، وتوفر هذه الجداول المعلومات الأساسية اللازمة لاستنباط جداول مفصلة للمدخلات والمخرجات التي تستعمل على نطاق واسع لأغراض التحليلات والإسقاطات الاقتصادية، ولهذا فمن الصعوبة بمكان بناءها بمفردي، حيث احتاج بناء هذه الجداول في المكتب المركزي للإحصاء لأكثر من سنة بفريق عمل حقيقي يتجاوز خمسة عشر شخصاً، بالإضافة إلى ذلك لم نتمكن من الاعتماد على هذه الجداول فهي جداول غير منشورة ولا يحق للمكتب نشرها فمزال العمل قائماً مع الجهة المشاركة في المشروع (وكالة جايجا اليابانية)، لذلك اجتهدنا في هذه الحالة وخاصة أن عام 2009 ليس ببعيد عن عام 2007، وإن المستوى التقني والتكنولوجي في عام 2009 لم يتغير كثيراً عن عام 2007 ولهذا جرى الاعتماد على مصفوفة المعاملات الفنية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2007 بعد أن ضاقت الخيارات أمامنا في تأمين بيانات الاستهلاك الوسيط لعام 2009.

الجدول رقم 12 مصفوفة المعاملات الفنية بالنسب المئوية لعام 2007

| | | حساب الأنشطة الإنتاجية | | | | | | | |
|------------|-----------------------------------|------------------------|-----------------|---------------|------------------|--------------------|---------------|-----------------------------------|----------------------|
| | | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | الكهرباء والمياه | الإنشاءات والتشييد | خدمات الإنتاج | الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
| حساب السلع | زراعة | 15.03 | 0.00 | 25.33 | 0.00 | 0.00 | 0.60 | 0.34 | 0.00 |
| | صناعة استخراجية | 0.26 | 0.12 | 12.70 | 0.00 | 4.41 | 14.33 | 0.00 | 0.00 |
| | صناعة تحويلية | 17.99 | 29.64 | 32.84 | 26.07 | 26.83 | 20.36 | 6.20 | 2.63 |
| | الكهرباء والمياه | 2.93 | 0.38 | 1.21 | 0.00 | 0.31 | 1.30 | 2.60 | 0.54 |
| | الإنشاءات والتشييد | 0.44 | 0.16 | 0.51 | 0.00 | 1.28 | 1.79 | 2.85 | 0.00 |
| | خدمات الإنتاج | 5.39 | 4.97 | 10.48 | 29.88 | 3.22 | 13.43 | 15.37 | 11.20 |
| | الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة | 1.21 | 0.14 | 2.18 | 0.64 | 0.23 | 1.02 | 1.82 | 0.16 |
| | خدمات الحكومة العامة | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| | المجموع | 43.26 | 35.41 | 85.25 | 97.26 | 36.29 | 52.83 | 29.17 | 14.54 |

المصدر: هيئة التخطيط والتعاون الدولي

وبالاعتماد على العلاقة الاقتصادية القائلة:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية = الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر المنتج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط
فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع كل من تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت
وفائض التشغيل والضرائب غير المباشرة والإعانات، والجدول التالي يبين الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج
لعام 2009

الجدول رقم 13 الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج لعام 2009 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | بناء وتشبيد | خدمات الإنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|--------------------------------|-------------|--------------------|------------------|-----------------|-------------|------------------|--|----------------------------|
| الإنتاج الإجمالي بسر المنتج | 782,207,000 | 507,006,000 | 794,479,000 | 280,861,000 | 216,325,000 | 1,280,327,000 | 123,430,000 | 306,829,000 |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010 ومديرية الحسابات القومية

ويغرض التوضيح أكثر، سنحاول، وبناءً على ما سبق حساب الاستهلاك الوسيط لقطاع الزراعة من قطاع الزراعة نفسه، علماً أن تعويضات العاملين لهذا القطاع تبلغ (485,960,390) ألف ل.س، اهتلاك رأس المال الثابت (11,725,000) ألف ل.س، فائض التشغيل (72,491,610) ألف ل.س، الضرائب غير المباشرة (349,000) ألف ل.س، الإعانات (-16,788,000) ألف ل.س.
نحسب أولاً الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لقطاع الزراعة = مجموع كل من تعويضات العاملين واهتلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل والضرائب غير المباشرة والإعانات، بالنتيجة نحصل على أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة يساوي (553,738,000) ألف ل.س
الآن نطرح من الإنتاج الإجمالي لقطاع الزراعة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع، لنحصل على (228,469,000) ألف ل.س. ثم نضرب هذا الناتج بالمعامل الفني الخاص بالاستهلاك الوسيط لقطاع الزراعة من قطاع الزراعة لعام 2007 فنجد: $(228,469,000) * (0.347379745) = 79,365,503$ ألف ليرة سورية وبنفس الطريقة تم حساب الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية لباقي القطاعات وفق ما يلي:

♥ نسبة المعامل الفني لقطاع الزراعة من قطاع الزراعة مقسومة على مجموع المعاملات الفنية لقطاع الزراعة أي 43.26/15.03.

الجدول رقم 14 الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 (بآلاف ل.س.)

| | | حساب الأنشطة الإنتاجية | | | | | | | |
|------------|-----------------------------------|------------------------|-----------------|---------------|------------------|--------------------|---------------|-----------------------------------|----------------------|
| | | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | الكهرباء والمياه | الإتشاءات والتشييد | خدمات الإنتاج | الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
| حساب السلع | زراعة | 79,365,503 | 571 | 122,516,734 | 0 | 0 | 2,708,760 | 699,288 | 0 |
| | صناعة استخراجية | 1,364,483 | 112,226 | 67,959,131 | 192 | 16,212,470 | 59,258,089 | 0 | 0 |
| | صناعة تحويلية | 95,019,884 | 27,215,875 | 355,087,902 | 91,813,891 | 98,605,691 | 87,197,284 | 12,722,257 | 10,817,183 |
| | الكهرباء والمياه | 15,496,666 | 346,903 | 13,200,253 | 68,564 | 1,149,542 | 6,168,941 | 5,324,264 | 2,214,209 |
| | الإتشاءات والتشييد | 2,338,322 | 149,140 | 5,541,130 | 1,120 | 4,698,664 | 12,737,859 | 5,835,073 | 0 |
| | خدمات الإنتاج | 28,476,014 | 4,563,950 | 103,774,619 | 166,901,012 | 11,846,631 | 78,207,291 | 31,523,470 | 45,994,636 |
| | الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة | 6,408,128 | 126,334 | 39,164,230 | 7,441,221 | 848,001 | 5,113,775 | 3,725,648 | 669,972 |
| | خدمات الحكومة العامة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحثة

لأسباب تتعلق بعدم انسجام بعض البيانات لبعض القطاعات عند تشغيل برنامج نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة، فقد عمدنا إلى دمج كل من القطاعات التالية: صناعة استخراجية، صناعة تحويلية، كهرباء ومياه، إنشاءات وتشبيد في قطاع واحد باسم (قطاعات إنتاجية أخرى)، كما جرى دمج كل من القطاعات: خدمات إنتاج، خدمات مختلفة باستثناء الحكومة، خدمات الحكومة العامة في قطاع واحد باسم (خدمات)، لنحصل على جدول الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009.

الجدول رقم 15 الاستهلاك الوسيط المتبادل بين الأنشطة الإنتاجية بعد الدمج (بالآلاف ل.س.)

| | | حساب الأنشطة الإنتاجية | | |
|------------|---------------------|------------------------|---------------------|-------------|
| | | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
| حساب السلع | زراعة | 79,365,503 | 122,517,305 | 3,408,049 |
| | قطاعات إنتاجية أخرى | 114,219,355 | 682,162,695 | 202,275,159 |
| | خدمات | 34,884,142 | 334,665,999 | 165,234,792 |

المصدر: إعداد الباحثة.

2. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف تعويضات العاملين، بمقدار ما تنفقه الأنشطة الإنتاجية من تعويضات للعاملين، لديها لإنتاج منتجاتها، وقد جرى الحصول على تعويضات العاملين، استناداً إلى مسح قوة العمل لعام 2009، الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء، إذ جرى الاعتماد على متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر بعمر (15 سنة فأكثر)، وفق النشاط الاقتصادي، والجنس، والقطاع، بالإضافة إلى عدد هؤلاء المشتغلين، وفق ما ذكرنا، وبذلك حصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم 16 طريقة حساب تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009

| | الأجر السنوي للمشتغلين الذكور | الأجر السنوي للمشتغلين الإناث | إجمالي الأجر السنوي للمشتغلين بالليرة السورية | الأجر السنوي للمشتغلين بالآلاف الليرات السورية |
|-----------------------------------|-------------------------------|-------------------------------|---|--|
| زراعة | 478,766,577,346.42 | 7,193,812,552.52 | 485,960,389,898.94 | 485,960,389.90 |
| صناعة استخراجية | 5,990,276,869.88 | 148,302,932.58 | 6,138,579,802.46 | 6,138,579.80 |
| صناعة تحويلية | 82,642,737,077.87 | 4,314,351,974.27 | 86,957,089,052.14 | 86,957,089.05 |
| الكهرباء والمياه | 9,440,140,659.13 | 766,845,347.99 | 10,206,986,007.11 | 10,206,986.01 |
| الإشاءات والتشييد | 19,060,744,672.24 | 678,299,647.66 | 19,739,044,319.91 | 19,739,044.32 |
| خدمات الإنتاج | 231,618,724,922.05 | 8,262,874,790.98 | 239,881,599,713.02 | 239,881,599.71 |
| الخدمات المختلفة باستثناء الحكومة | 784,639,838,003.88 | 19,682,272,053.58 | 804,322,110,057.46 | 804,322,110.06 |
| خدمات الحكومة العامة | 888,249,945,132.80 | 70,398,607,754.55 | 958,648,552,887.35 | 958,648,552.89 |
| المجموع | 2,500,408,984,684.27 | 111,445,367,054.12 | 2,611,854,351,738.39 | 2,611,854,351.74 |

المصدر: مسح قوة العمل لعام 2009 وإعداد الباحثة

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إجمالي تعويضات العاملين في قطاع الزراعة لعام 2009 والبالغة (485,960,389.90) ألف ليرة سورية بعد التقريب تتوزع على كل من قطاع الزراعة (462,136,567.54) ألف ل.س، وقطاع صيد الأسماك (23,823,822.36) ألف ل.س، كما أن إجمالي تعويضات العاملين في قطاع خدمات الإنتاج، بلغت (239,881,599.71) ألف ليرة سورية، تتوزع على كل من التجارة والفنادق والمطاعم، والنقل والوساطة المالية والوساطة العقارية وفق الترتيب: (146,525,112.78)، (21,708,557.91)، (18,547,116.72)، (36,655,371.03)، (16,445,441.27)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد بلغت تعويضات العاملين لقطاع خدمات مختلفة باستثناء الحكومة ما مقداره (804,322,110.06) ألف ليرة سورية، تتوزع على كل من الخدمات الاجتماعية والخدمات المنزلية، والمنظمات الدولية وفق الترتيب التالي: (20,403,940.07)، (530,853,454.11)، (253,064,715.87) ألف ل.س، أما بالنسبة لخدمات الحكومة العامة، فقد بلغت تعويضات العاملين في هذا القطاع ما مقداره (958,648,552.89) ألف ل.س، توزعت على كل من الإدارة العامة للدفاع، والتعليم، والصحة، وفق التالي: (82,292,832.61)، (68,920,219.41)، (807,435,500.87) ألف ل.س.

لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض كما سبق وذكرنا، فإن تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم 17 تعويضات العاملين وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|------------------|-------------|---------------------|---------------|
| تعويضات العاملين | 485,960,390 | 123,041,699 | 2,002,852,263 |

المصدر: إعداد الباحثة.

3. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف اهتلاك رأس المال الثابت، مقدار ما تنفقه الأنشطة الإنتاجية من مبالغ مالية على صيانة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية المحددة، نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف العرضي العادي، والجدول التالي يعرض حجم هذا الاهتلاك لعام 2009 وفق كل نشاط إنتاجي

الجدول رقم 18 اهتلاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل.س.)

| المجموع | خدمات الحكومة العامة | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات إنتاج | إنشاءات وتشييد | كهرباء ومياه | صناعة تحويلية | صناعة استخراجية | زراعة | البيان |
|-------------|----------------------------|--|----------------|-------------------|-----------------|------------------|--------------------|------------|----------------------------|
| 101,101,000 | 3,548,000 | 2,093,000 | 27,088,000 | 1,088,000 | 15,193,000 | 19,834,000 | 20,532,000 | 11,725,000 | اهتلاك رأس المال الثابت |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2009 ومديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء.

علماً أن خدمات الإنتاج والبالغة (27,088,000) ألف ل.س، تتوزع على كل من التجارة والنقل والمال والتأمين وفق التالي: (8,666,000)، (15,496,000)، (2,926,000) ألف ل.س. لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض كما سبق وذكرنا، فإن الجدول التالي يبين اهتلاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009

الجدول رقم 19 اهتلاك رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س.)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|-------------------------|------------|---------------------|------------|
| اهتلاك رأس المال الثابت | 11,725,000 | 56,647,000 | 32,729,000 |

المصدر: إعداد الباحثة.

4. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف فائض التشغيل، بمقدار الفائض أو العجز المتحقق من الإنتاج، قبل أن تؤخذ في الحسبان أية فوائد أو إيجارات أو ما شابه ذلك من مصاريف مماثلة تدفع علي أصول مالية أو أصول ملموسة غير منتجة، يقترضها أو يستأجرها المشروع، أو أية فوائد أو إيجارات أو إيرادات من الأصول المالية الملموسة غير المنتجة التي يمتلكها المشروع.

الجدول رقم 20 فائض التشغيل وفق النشاط الإنتاجي لعام 2009 (المبالغ بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشديد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة | المجموع |
|--------------|------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|---------------|
| فائض التشغيل | 72,491,610 | 447,757,420 | 28,858,911 | 105,014 | 57,762,956 | 676,837,400 | -214,396,371 | 71,216,843 | 1,140,360,783 |

المصدر: إعداد الباحثة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فائض التشغيل يحسب بالشكل التالي:
فائض التشغيل لكل نشاط إنتاجي لعام 2009 = الإنتاج الإجمالي مطروحاً منه كل من (تعويضات العاملين + اهتلاك رأس المال الثابت + الاستهلاك الوسيط + ضرائب غير مباشرة + الإعانات).

بعد الحساب نجد أن فائض التشغيل لقطاع الزراعة بلغ ما مقداره (72,491,610) ألف ل.س. ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض كما سبق وذكرنا، فإن الجدول التالي يبين فائض التشغيل، وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

الجدول رقم 21 فائض التشغيل وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|--------------|------------|---------------------|-------------|
| فائض التشغيل | 72,491,610 | 534,211,301 | 533,657,872 |

المصدر: إعداد الباحثة.

5. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف الضرائب غير المباشرة (ضرائب على الإنتاج + ضرائب أخرى)، مقدار ما تتفقه الأنشطة الإنتاجية من ضرائب لإنتاج منتجاتها، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 22 الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (المبالغ بالآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشييد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة | المجموع |
|------------------|---------|--------------------|------------------|-----------------|-------------------|----------------|-------------------------------------|----------------------------|-------------|
| ضرائب غير مباشرة | 349,000 | 63,000 | 5,428,000 | 4,609,000 | 4,374,000 | 131,392,000 | 784,000 | 3,129,000 | 150,128,000 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ولمّا أن الضرائب غير المباشرة على خدمات الإنتاج، والتي بلغت بالمجموع (131,392,000) ألف ل.س تتوزع على كل مما يلي: تجارة (92,924,000) ألف ل.س، نقل (29,138,000) ألف ل.س، مال وتأمين (9,330,000) ألف ل.س.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض كما سبق وذكرنا، فإن الجدول التالي يبين الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:

الجدول رقم 23 الضرائب غير المباشرة المفروضة على كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بالآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|------------------|---------|---------------------|-------------|
| ضرائب غير مباشرة | 349,000 | 14,474,000 | 135,305,000 |

المصدر: إعداد الباحثة.

6. تمثل نقطة تقاطع عمود الأنشطة الإنتاجية مع صف الإعانات، مقدار ما ينفقه كل نشاط إنتاجي من الإعانات المقدمة إليه من قبل الحكومة لإنتاج منتجاته، لذلك سنوزع هذه الإعانات على الأنشطة الإنتاجية، وفق ما هو وارد في المكتب المركزي للإحصاء وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 24 الإعانات المقدمة وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل. س)

| البيان | زراعة ⌘ | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|----------|-------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|
| الإعانات | -16,788,000 | 0 | -53,570,000 | -15,479,000 | 0 | -46,264,000 | 0 | 0 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، هيئة تخطيط الدولة

إن الإعانة المقدمة من قبل الحكومة إلى القطاع الزراعي ⌘ تتوزع بين كل من صندوق الدعم الزراعي، والدعم لحلج الأقطان، ووفق هيئة تخطيط الدولة، فقد بلغ حجم الإعانة المقدمة إلى قطاع الزراعة لعام 2009 ما مقداره (16,788,000) ألف ل.س، منها (7,735,000) ألف ل.س لدعم حلج الأقطان، والباقي خاص بصندوق الدعم الزراعي، هذا من وجهة نظر هيئة تخطيط الدولة، أما المكتب المركزي للإحصاء فيقول أن الإعانة المقدمة إلى حلج الأقطان وفق مبدأ الاستحقاق (5,580,000) ألف ل.س، ولا يتوافر لديهم رقم لصندوق الدعم الزراعي، لذلك جرى الاعتماد في بناء هذه المصفوفة على الرقم الصادر عن هيئة تخطيط الدولة، أما الإعانة المقدمة إلى قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت بالمجمل (53,570,000) ألف ل.س منها (33,005,000) ألف ل.س، إعانة مقدمة إلى مصافي النفطية، أما الدعم المقدم إلى قطاع الكهرباء فقد بلغ (15,479,000) ألف ل.س، في حين بلغ الدعم المقدم إلى قطاع التجارة كمحروقات (45,392,000) ألف ل.س، وقطاع النقل (872,000) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن الدعم المقدم إلى قطاع خدمات الإنتاج يبلغ بالمجمل (46,264,000) ألف ل.س.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين الإعانات وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:

الجدول رقم 25 الإعانات وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|----------|-------------|---------------------|-------------|
| الإعانات | -16,788,000 | -69,049,000 | -46,264,000 |

المصدر: إعداد الباحثة.

7. تمثل نقطة تقاطع عمود السلع مع صف الأنشطة الإنتاجية، بالعرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية، وعلى هذا الأساس يتبين لنا ما يلي:

الجدول رقم 26 العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|---|-------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|---------------|-------------------------------|----------------------|
| العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية | 782,207,000 | 507,006,000 | 794,479,000 | 280,861,000 | 216,325,000 | 1,280,327,000 | 652,632,739 | 1,096,238,396 |

المصدر: إعداد الباحثة.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية، وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:

الجدول رقم 27 العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|---|-------------|---------------------|---------------|
| العرض الإجمالي للسلع في السوق المحلية والخارجية | 782,207,000 | 1,798,671,000 | 3,029,198,135 |

المصدر: إعداد الباحثة.

8. تمثل نقطة تقاطع عمود السلع مع صف الرسوم الجمركية، مقدار الرسوم الجمركية المفروضة على كل نوع من أنواع السلع، وقد جرى الاجتهاد في حساب الرسوم الجمركية لعام 2009، مستعينين بنسبة الرسوم الجمركية في كل قطاع، لعام 2007، ولعل السبب في إتباع هذه الطريقة، هو صعوبة تأمين الرسوم الجمركية المفروضة على كل قطاع، رغم بذل أقصى الجهود.

الجدول رقم 28 نسبة الرسوم الجمركية في كل قطاع لعام 2007

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|----------------------|-------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|
| نسبة الرسوم الجمركية | 0.046862326 | 0.002235025 | 0.703582158 | 0.005956444 | 0 | 0.241364047 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحثة.

وعلى هذا الأساس تحسب الرسوم الجمركية في عام 2009 وفق كل قطاع بالشكل التالي علماً أن الرسوم الجمركية في عام 2009 بلغت ما مقدارها (32,386,264) ألف ليرة سورية، وفق وزارة المالية:

الرسوم الجمركية لنشاط إنتاجي ما في عام 2009 = (نسبة الرسوم الجمركية في هذا النشاط لعام

2007) * (إجمالي الرسوم الجمركية في عام 2009)

بعد الحساب، نجد أن الرسوم الجمركية لقطاع الزراعة مثلاً بلغت ما مقدارها (1,517,696) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن الرسوم الجمركية في عام 2009، وفق كل قطاع يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 29 الرسوم الجمركية المفروضة على السلع في كل قطاع لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|-----------------|-----------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|
| الرسوم الجمركية | 1,517,696 | 72,384 | 22,786,398 | 192,907 | 0 | 7,816,880 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحثة

لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض فإن الجدول التالي يبين الرسوم الجمركية بحسب كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج:

الجدول رقم 30 الرسوم الجمركية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|-----------------|-----------|---------------------|-----------|
| الرسوم الجمركية | 1,517,696 | 23,051,689 | 7,816,880 |

المصدر: إعداد الباحثة

9. تمثل نقطة تقاطع عمود السلع مع صف العالم الخارجي قيمة المستوردات بحسب كل نوع من السلع والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 31 المستوردات وفق نوع السلع مقدر بآلاف الليرات السورية

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|------------|------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|
| المستوردات | 77,827,348 | 9,933,033 | 623,316,965 | 3,131,719 | 0 | 0 | 6,528 | 0 |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010

علماً أن المستوردات لقطاع الزراعة والبالغة (77,827,348) ألف ل.س، تتوزع إلى زراعة وصيد الأسماك وفق الترتيب: (77,764,756)، (62,592) ألف ل.س، بالإضافة إلى أن الأنشطة الترفيهية، صنفت تحت نشاط "خدمات مختلفة باستثناء الحكومة". ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين المستوردات وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

الجدول رقم 32 المستوردات وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|------------|------------|---------------------|-------|
| المستوردات | 77,827,348 | 636,381,717 | 6,528 |

المصدر: إعداد الباحثة.

10. تمثل نقطة تقاطع عمود تعويضات العاملين مع صف الأسر (القطاع العائلي)، تعويضات العاملين للقطاع العائلي، وقد بلغت قيمتها ما مقداره (2,611,854,352) ألف ليرة سورية، علماً أنها تتضمن تعويضات العاملين في المنظمات الدولية (العالم الخارجي)، لأن هذه التعويضات موجهة إلى الأسر المقيمة داخل البلد، ولذلك وضعنا مبلغ إجمالي تعويضات العاملين في حساب الأسر.

11. تمثل نقطة تقاطع عمود اهتلاك رأس المال الثابت مع صف الأسر (القطاع العائلي)، مقدار ما تقتطعه الأسر من اهتلاك لرأس المال الثابت، ونظراً لعدم توافر هذا الرقم بشكل مباشر، فقد جرى حسابه كنسبة من اهتلاك رأس المال الثابت لعام 2007، أما نقطة تقاطع عمود اهتلاك رأس

المال الثابت مع الحكومة، فتمثل مقدار ما تقتطعه الحكومة من هذا الاهتلاك، ووفق مصفوفة 2007، فقد شكل اهتلاك رأس المال الثابت إلى القطاع العائلي، نسبة تصل إلى (0.87772622)، في حين تصل نسبة اهتلاك رأس المال الثابت إلى الحكومة حوالي (0.12227377)، ووفق مديرية الحسابات القومية للمكتب المركزي للإحصاء، تبين أن مجموع اهتلاك رأس المال الثابت الموزع وفق الأنشطة الإنتاجية (101,101,000) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن اهتلاك رأس المال الثابت الممنوح إلى القطاع العائلي يصل إلى (88,738,999) ألف ل.س، أما اهتلاك رأس المال الثابت الممنوح إلى الحكومة فإنه يصل إلى (12,362,001) ألف ل.س.

12. تمثل نقطة تقاطع عمود فائض التشغيل مع صف الأسر (القطاع العائلي) مقدار ما تحصل عليه الأسر من هذا الفائض، وقد بلغت نسبة هذا الفائض وفق مصفوفة عام 2007 (0.93) من إجمالي فائض التشغيل لعام 2007، في حين بلغت نسبة الفائض الموجه للحكومة (0.07)، علماً أن تحويلات الأسر إلى العالم الخارجي تتضمن فائض التشغيل، ووفق البيانات التي توافرت لدينا جرى حساب فائض التشغيل لعام 2009، إذ بلغ مجموع فائض التشغيل الموزع على الأنشطة الإنتاجية (1,140,360,783) ألف ل.س، وعلى هذا الأساس فإن حجم فائض التشغيل الخاص بالأسر يصل إلى (1,060,535,528) ألف ل.س، أما فائض التشغيل الخاص بالحكومة فإنه يصل إلى (79,825,255) ألف ل.س.

13. تمثل نقطة تقاطع عمود حساب الأسر مع صف حساب السلع، الاستهلاك النهائي وقد جرى حسابه بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، والجدول التالي يبين حجم الاستهلاك النهائي للأسر من كل نوع من أنواع السلع.

الجدول رقم 33 الاستهلاك النهائي للأسر وفق نوع السلع مقدر بالآلاف الليرات السورية

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|-------------------------|-------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|
| الاستهلاك النهائي للأسر | 150,100,357 | 0 | 466,663,390 | 14,310,567 | 0 | 797,225,362 | 77,450,131 | 2,829,193 |

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

لكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين الاستهلاك النهائي للأسر، وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج

الجدول رقم 34 الاستهلاك النهائي للأسر وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|-------------------------|-------------|---------------------|-------------|
| الاستهلاك النهائي للأسر | 150,100,357 | 480,973,957 | 877,504,686 |

المصدر: إعداد الباحثة.

14. تمثل نقطة تقاطع عمود الأسر مع صف العالم الخارجي، بمقدار التحويلات الجارية من الأسر إلى العالم الخارجي، وقد بلغت هذه التحويلات وفق ميزان المدفوعات لعام 2009 (47,644,000) ألف ل.س، بعد أن جرى اعتبار القطاعات الأخرى تمثل القطاع العائلي.

15. تمثل نقطة تقاطع عمود الأسر مع صف الضرائب المباشرة، مقدار ما تدفعه الأسر من ضرائب مباشرة للحكومة، ووفق الموازنة العامة للدولة لعام 2009 فقد بلغت ما مقداره (195,941,000) ألف ل.س.

16. تمثل نقطة تقاطع عمود الأسر مع صف الاستثمار، مقدار ما تدخره الأسر لأجل الاستثمار، وبما أن الادخار هو عبارة عن الفرق بين إجمالي دخل الأسر وإجمالي إنفاقهم، فإن ادخار الأسر يمكن أن يحسب وفق ما يلي:

إجمالي دخل الأسر = مجموع تعويضات عوامل الإنتاج + تحويلات كل من الحكومة والعالم الخارجي للأسر.

في الحقيقة، إن مبلغ تعويضات العاملين محسوب لدينا، أما فيما يتعلق بتحويلات العالم الخارجي للأسر فقد بلغ وفق هيئة تخطيط الدولة لعام 2009 (494,000) ألف ل.س، أما بالنسبة لتحويلات الحكومة إلى الأسر فيمكن أن نقول فيها: بلغ إجمالي ما تقدمه الحكومة إلى الأسر وفق وزارة المالية كمصدر معتمد لهذه البيانات (8,789,000) ألف ل.س، منها (6,329,000) ألف ل.س مخصصة لتأمين مادة السكر، و(2,460,000) ألف ل.س مخصصة لتأمين مادة الرز. وبما أننا لا نعرف إن كان هناك تحويلات حكومية أخرى للأسر غير السكر والرز فقد اجتهدنا في حساب حجم هذه التحويلات من مسح دخل ونفقات الأسرة وفق ما يلي: بلغت نسبة التحويلات الحكومية للأسر وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009 (0.07) من إجمالي دخل الأسرة

بالشهر وعلى هذا الأساس يمكن استنتاج مبلغ التحويلات الحكومية للأسر، علماً أن متوسط دخل

الأسرة بالشهر وفق هذا المسح هو (20,058.20) ل.س

تحويلات الحكومة للأسرة في الشهر = $0.07 * 20,058.20 = 1404.07$ ل.س.

تحويلات الحكومة للأسرة بالسنة = $12 * 1404.07 = 16848.888$ ل.س

على اعتبار أن عدد الأسر وفق مسح دخل ونفقات الأسر لعام 2009 هو (4,000,000) أسرة

في سورية فإن تحويلات الحكومة للأسر في السنة =

$4,000,000 * 16848.888 = 67,395,552,000$ ل.س = $67,395,552$ ألف ل.س

وبناءً على ما سبق، فإن دخل الأسر الإجمالي يبلغ ما مقداره (3,829,018,431) ألف ل.س. أما

إجمالي إنفاق الأسر، فإنه يتمثل في مجموع الاستهلاك النهائي للأسر من مختلف السلع، مضافاً

له الضرائب المباشرة، وتحويلات الأسر إلى العالم الخارجي.

وعلى هذا فإن إنفاق الأسر الإجمالي يبلغ ما مقداره (1,752,164,000) ألف ل.س.

وبناءً على ما تقدم فإن ادخار الأسر يبلغ ما مقداره (2,076,854,431) ألف ل.س.

17. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف السلع (خدمات الحكومة العامة)، بالاستهلاك العام،

وقد بلغ في عام 2009 وفق المجموعة الإحصائية لعام 2010 (301,815,000) ألف ل.س.

18. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف الأسر بالتحويلات من قبل الحكومة إلى الأسر، وقد

بلغت هذه التحويلات وفق ما ذكر قبل قليل ما مقداره (67,395,552) ألف ل.س

19. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف العالم الخارجي، بالتحويلات من قبل الحكومة إلى

العالم الخارجي، وقد بلغ إجمالي ما تقدمه الحكومة إلى العالم الخارجي وفق ميزان المدفوعات

لعام 2009 (1,963,000) ألف ل.س.

20. تمثل نقطة تقاطع عمود حساب العالم الخارجي مع صف السلع، بالصادرات وفق القطاع،

ومصدر هذه البيانات، هو المجموعة الإحصائية لعام 2010.

الجدول رقم 35 الصادرات السورية وفق القطاع لعام 2009 مقدرة بآلاف ل.س.

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة |
|----------|------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|
| الصادرات | 69,547,048 | 139,148,148 | 235,665,293 | 3,909,862 | 0 | 0 | 59,910 | 40,000,000 |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010.

علماً أن قطاع الزراعة يشمل قطاعين: قطاع الزراعة والصيد والحراجه (69,522,365) ألف ل.س، وقطاع صيد الأسماك (24,683) ألف ل.س، أما بالنسبة لقطاع خدمات الإنتاج، فلم يرد سوى نشاط تجارة الجملة وهي (0)، علماً أنه جرى تصنيف أنشطة ترفيهية وثقافية ورياضية تحت نشاط خدمات مختلفة باستثناء الحكومة (59,910) ألف ل.س، كما جرى تصنيف أقسام أخرى تحت قطاع خدمات الحكومة العامة (40,000,000) ألف ل.س.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين الصادرات السورية وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

الجدول رقم 36 الصادرات السورية وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س).

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|------------------|------------|---------------------|------------|
| الصادرات السورية | 69,547,048 | 378,723,303 | 40,059,910 |

المصدر: إعداد الباحثة.

21. تمثل نقطة تقاطع عمود الحكومة مع صف الاستثمار مقدار ما تدخره الحكومة لأجل الاستثمار، وبما أن الادخار هو عبارة عن الفرق بين إجمالي دخل الحكومة وإجمالي إنفاقها، فإن ادخار الحكومة يمكن أن يحسب وفق ما يلي:

إجمالي دخل الحكومة = مجموع تعويضات عوامل الإنتاج + تحويلات العالم الخارجي للحكومة + ضرائب مباشرة + رسوم جمركية + ضرائب غير مباشرة + الإعانات.

وعلى هذا فإن دخل الحكومة الإجمالي يبلغ ما مقداره (338,791,520) ألف ل.س.

أما إجمالي إنفاق الحكومة، فإنه يتمثل في الاستهلاك النهائي للحكومة، مضافاً له تحويلات الحكومة لكل من الأسر والعالم الخارجي.

- وعلى هذا فإن إنفاق الحكومة الإجمالي يبلغ ما مقداره (371,173,552) ألف ل.س.
وبناءً على ما سبق فإن ادخار الحكومة يبلغ ما مقداره (-32,382,032) ألف ل.س.
22. تمثل نقطة تقاطع عمود العالم الخارجي مع صف الأسر، بمقدار التحويلات الجارية من العالم الخارجي إلى الأسر وقد بلغت وفق هيئة تخطيط الدولة لعام 2009 ما مقداره (494,000) ألف ل.س.
23. تمثل نقطة تقاطع عمود العالم الخارجي مع صف الحكومة بالتحويلات الجارية من العالم الخارجي إلى الحكومة، وقد بلغت وفق ميزان المدفوعات لعام 2009 ما مقداره (250,000) ألف ل.س.
24. تمثل نقطة تقاطع عمود العالم الخارجي مع صف الاستثمار، مقدار الاستثمار الأجنبي (الادخار)، وبما أن الادخار هو عبارة عن الفرق بين إجمالي دخل العالم الخارجي وإجمالي إنفاقه فإن ادخار العالم الخارجي يمكن أن يحسب وفق ما يلي:
إجمالي دخل العالم الخارجي = مجموع المستوردات من مختلف السلع + تحويلات كل من الأسر والحكومة للعالم الخارجي.
- وعلى هذا فإن دخل العالم الخارجي الإجمالي يبلغ ما مقداره (763,822,593) ألف ل.س.
أما إجمالي إنفاق العالم الخارجي، فإنه يتمثل في الصادرات من مختلف السلع، مضافاً لها تحويلات العالم الخارجي لكل من الأسر والحكومة.
- وعلى هذا فإن إنفاق العالم الخارجي الإجمالي يبلغ ما مقداره (489,074,261) ألف ل.س.
وبناءً على ما سبق فإن ادخار العالم الخارجي يبلغ ما مقداره (274,748,332) ألف ل.س.
25. تمثل نقطة تقاطع عمود الضرائب المباشرة مع صف الحكومة مقدار ما تم تحصيله من الضرائب المباشرة، وقد بلغ إجمالي الضرائب المباشرة بحسب الموازنة العامة للدولة لعام 2009 (195,941,000) ألف ل.س.
26. تمثل نقطة تقاطع عمود الضرائب غير المباشرة مع صف الحكومة، مقدار ما جرى تحصيله من الضرائب غير المباشرة، وقد بلغ إجمالي الضرائب غير المباشرة، وفق مديرية الحسابات القومية في المكتب المركزي للإحصاء لعام 2009 (150,128,000) ألف ل.س.

27. تمثل نقطة تقاطع عمود الرسوم الجمركية مع صف الحكومة، مقدار ما جرى تحصيله من الرسوم الجمركية، وقد بلغ إجمالي الرسوم الجمركية وفق طريقة حسابنا للرسوم الجمركية في عام 2009 (32,386,264) ألف ل.س.

28. تمثل نقطة تقاطع عمود الإعانات مع صف الحكومة، بمقدار ما تدفعه الحكومة لقاء تقديم إعانات للأنشطة الإنتاجية المختلفة، وقد بلغ مجموع الإعانات المقدمة من قبل الحكومة في عام 2009 لمختلف الأنشطة الإنتاجية (-132,101,000) ألف ل.س.

29. تمثل نقطة تقاطع عمود الاستثمار مع صف السلع، بإجمالي التكوين الرأسمالي، وقد اعتبر عنصر موازن في المصفوفة، لذلك وانطلاقاً من ضرورة مساواة مجموع العمود مع مجموع الصف، فقد حسب الاستثمار في كل سلعة على أنه الفرق بين المجموع الكلي للعمود مطروحاً منه كل من (الصادرات، والاستهلاك النهائي، والاستهلاك الوسيط)، وبغرض التوضيح أكثر نورد المثال التالي وليكن لقطاع الزراعة مثلاً:

المجموع الكلي لعمود السلع الزراعية = 782,207,000 ألف ل.س.

علماً أن الصادرات الزراعية تبلغ (69,547,048) ألف ل.س، والاستهلاك النهائي للأسر من السلع الزراعية يبلغ (150,100,357) ألف ل.س، أما الاستهلاك الوسيط الخاص بقطاع الزراعة فقد بلغ ما مقداره (205,290,857) ألف ل.س.

وعلى هذا الأساس فإن حجم الاستثمار في السلع الزراعية يكون (436,613,782) ألف ل.س.

وبنفس الطريقة يمكن حساب الاستثمار لباقي السلع المختلفة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 37 إجمالي تكوين رأس المال وفق كل نوع من السلع لعام 2009 (بالآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | صناعة استخراجية | صناعة تحويلية | كهرباء ومياه | إنشاءات وتشبيد | خدمات إنتاج | خدمات مختلفة باستثناء الحكومة | خدمات الحكومة العامة | المجموع |
|-------------------------------|-------------|-----------------|---------------|--------------|----------------|-------------|-------------------------------|----------------------|---------------|
| إجمالي تكوين رأس المال الثابت | 436,613,782 | 232,956,677 | -40,226,288 | 221,995,855 | 185,023,692 | 19,630,894 | 511,631,916 | 751,594,203 | 2,319,220,731 |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2010 ومديرية الحسابات القومية.

وعلى هذا الأساس يتوزع إجمالي الاستثمار البالغ (2,319,220,731) ألف ل.س بين الأسر والحكومة والعالم الخارجي.

ولكن بما أنه جرى دمج عدد من القطاعات مع بعضها البعض، فإن الجدول التالي يبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي لعام 2009 بعد الدمج.

الجدول رقم 38 إجمالي تكوين رأس المال الثابت وفق كل نشاط إنتاجي بعد الدمج لعام 2009 (بآلاف ل.س)

| البيان | زراعة | قطاعات إنتاجية أخرى | خدمات |
|-------------------------------|-------------|---------------------|---------------|
| إجمالي تكوين رأس المال الثابت | 436,613,782 | 599,749,935 | 1,282,857,014 |

المصدر: إعداد الباحثة.

إن بناء المصفوفة السابقة لا معنى له عند بناء نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة، دون تحقيق شرط التوازن بين الطلب والعرض، فمن أحد شروط بناء نماذج التوازن العام، هو أن الطلب يساوي العرض، واستناداً إلى ذلك جرى العمل على توازن المصفوفة التي جرى بناؤها باعتماد عنصر موازن في السطر "الاستثمار" وعنصر موازن في العمود "الادخار" علماً أنه جرى اللجوء إلى مصادر عديدة لتأمين البيانات اللازمة لبناء هذه المصفوفة، واستشارة العديد من الخبراء الاقتصاديين في بناء وتوازن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

والآن وبعد أن جرى بناء هذه المصفوفة وتحقق توازنها بين العرض والطلب، يمكن أن نبدأ بكتابة نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري، باستخدام برنامج GAMS، بغية التوصل إلى عدد من النتائج، التي يمكن أن ترفع من كفاءة النظام الضريبي السوري.

الفصل الثاني

بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري

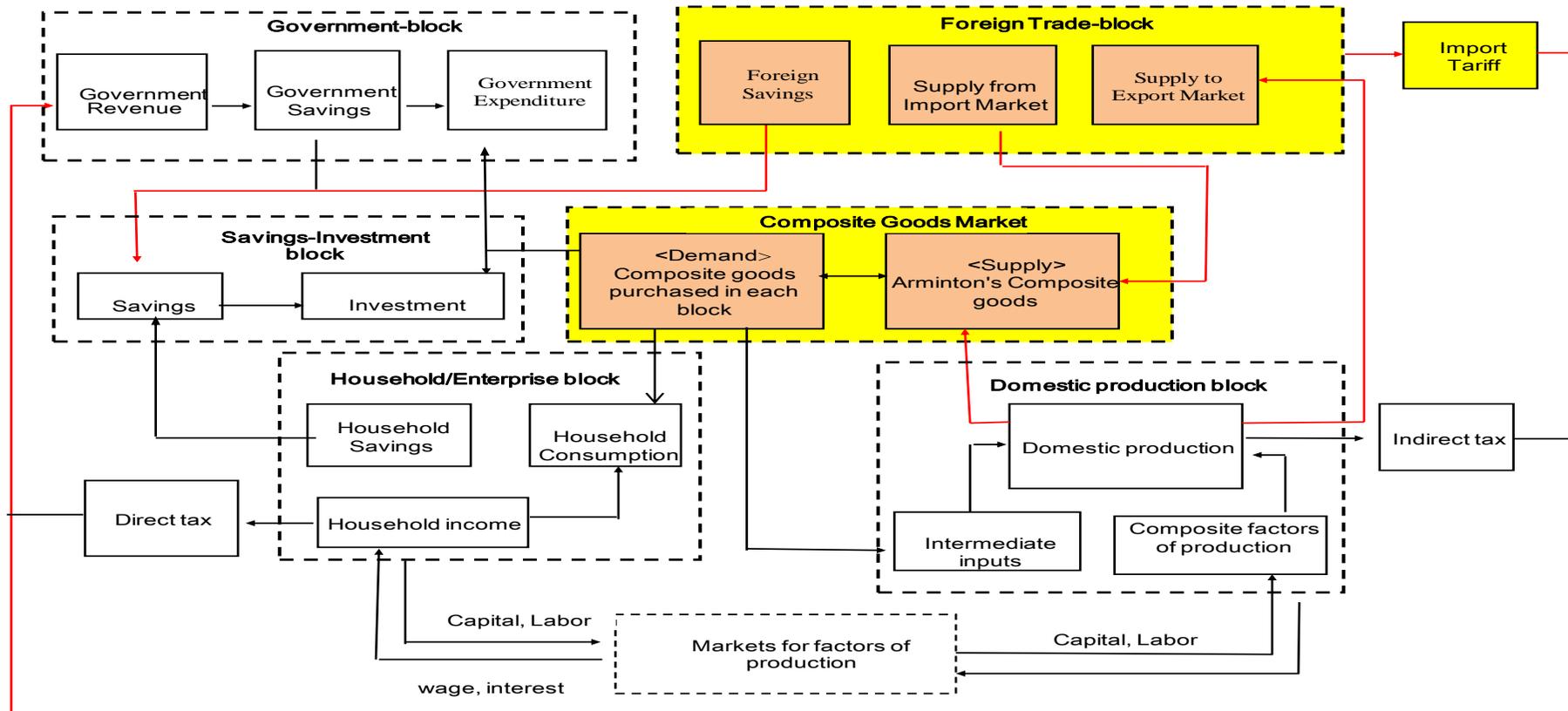
بعد أن قمنا ببناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009، وتحقق توازنها، نستطيع الآن أن نبدأ ببناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري باستخدام برنامج GAMS، ذو الإصدار 23.5 كما سبق وذكرنا، مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من الفرضيات أولها: أن الاقتصاد السوري المدروس. اقتصاد مفتوح له علاقات تجارية مع العالم الخارجي، ولهذا سيكون هناك واردات وصادرات، ورسوم جمركية على الواردات، وادخار أجنبي، وثانيها يوجد استهلاك وسيط Intermediate Consumption مستخدم في العملية الإنتاجية، أما ثالثها فيوجد ادخار واستثمار investment وقطاع حكومي Government، حيث تقوم الحكومة بجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم الجمركية، وتنفق مما تحصل عليه من أرباح وضرائب، ورابعها الاقتصاد مكون من ثلاثة عوامل إنتاج (العمل، اهتلاك رأس المال الثابت، فائض التشغيل)، وخامسها يوجد قطاع عائلي واحد Household.

يختص نموذج التوازن العام الخاص بهذه الدراسة نموذج استاتيكي بدراسة عام 2009 فقط، ويتكون من ثلاث سلع، بعد أن جرى دمج بعض القطاعات مع بعضها، حيث يتم إنتاج كل سلعة وفق القطاع الملائم لها (زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات)، على افتراض أن العرض والطلب على السلع يتوازن وفق آلية تغير سعري مرنة، وفي ظل سوق منافسة كاملة.

وفق نموذج التوازن العام المبني في هذه الدراسة، يمكن أن نوضح هيكل الاقتصاد السوري وفق المخطط التالي: ونبدأ من سوق عوامل الإنتاج Market for factors of production حيث الطلب على عوامل الإنتاج: العمل Labor، استهلاك رأس المال الثابت Depreciation of fixed capital، فائض التشغيل Operation Surplus، وإن مجموع هذه العوامل تشكل مع المدخلات الوسيطة Intermediate Inputs، الإنتاج المحلي Domestic Production، وهذا يشكل الكتلة الأولى (كتلة الإنتاج المحلي) Domestic Production block. إن جزءاً من كتلة الإنتاج المحلي

يشكل مع المستوردات من العالم الخارجي Supply from Import Market العرض <Supply> (Armington's Composite goods) علماً أن الجزء الآخر من الإنتاج المحلي، يحوّل إلى التصدير إلى العالم الخارجي Supply to Export Market، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة تفرض ضرائب غير مباشرة على الإنتاج Indirect tax on Production، كما تفرض رسوم جمركية على كل من المستوردات Import Tariff. تشكل كل من الصادرات والمستوردات والادخار الأجنبي Foreign Saving بكتلة التجارة الأجنبية Foreign Trade- block علماً أن إجمالي الادخار، يتكون من كل من الادخار الأجنبي، وادخار الحكومة Government Saving، وادخار الأسر Household Saving، وإن هذا الادخار يحول إلى استثمار بطبيعة الحال Investment. بالإضافة إلى ذلك يشكل إنفاق الأسر Household Consumption، مع إنفاق الحكومة Government Consumption والطلب على المدخلات الوسيطة Intermediate Inputs بالطلب الكلي <Demand> (Composite goods purchased in block)، والذي من المفترض أن يتساوى مع العرض الكلي، الذي سبق وجرى توضيحه <Supply> (Armington's) Composite goods علماً أن دخل الأسر Household Income، يتأتى من تعويضات عوامل الإنتاج كرواتب وأجور Wages، ونسبة من استهلاك رأس المال الثابت، ونسبة من فائض التشغيل Interest، حيث تفرض الحكومة ضرائب مباشرة Direct tax على هذا الدخل، ويشكل هذا النوع من الضرائب، إلى جانب كل من الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية دخل الحكومة Government Revenue

هيكل الإقتصاد وفق النموذج وآلية التوازن



الشكل رقم 31 هيكل الاقتصاد وفق النموذج وآلية التوازن⁹⁸

⁹⁸ JOMAA, Khaled Abdul Rahman: Impact of Tariff Reduction in Agricultural Products and Food Industry on Urban and Rural Households in Syria: Computable General Equilibrium Analysis, the Graduate School of Life and Environmental Sciences, the University of Tsukuba, 2012, p55.

في الحقيقة إن بناء نموذج توازن عام، يعتمد بالأساس على بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية SAM كقاعدة بيانات تفصيلية مع تحقق لشرط توازنها، وقد سبق توضيح مفهوم هذه المصفوفة، وآلية بنائها بشكل نظري وعملي. لكن قبل أن نبدأ ببناء النموذج، فإنه من الضروري التعرف على متغيرات هذا النموذج الداخلية والخارجية والعلاقات المتعلقة بكل متغير من هذه المتغيرات:

1. المتغيرات الداخلية:

- $F_{h,j}$ عامل الإنتاج المستخدم من قبل القطاع j . بمعنى تقاطع سطر عامل الإنتاج h مع عمود النشاط الإنتاجي j في مصفوفة SAM.
- Y_j مجموع عوامل الإنتاج (العمل واهتلاك رأس المال وفائض التشغيل) المستخدمة من قبل القطاع j .
- $X_{i,j}$ مقدار الاستهلاك الوسيط المستخدم من قبل القطاع j من السلعة i . أي تقاطع سطر السلع مع عمود النشاط الإنتاجي.
- Z_j المخرجات من كل قطاع j وهي عبارة عن ناتج جمع (مجموع الاستهلاك الوسيط المستخدم من قبل القطاع j من السلعة i مع مجموع عوامل الإنتاج المستخدمة من قبل القطاع j).
- X_i^p إنفاق الأسر من السلعة i أي تقاطع سطر السلع مع عمود الأسر
- X_i^g إنفاق الحكومة من السلعة i أي تقاطع سطر السلع مع عمود الحكومة.
- X_i^p الطلب على الاستثمار وهو عبارة عن نقطة تقاطع سطر السلع مع عمود الاستثمار.
- E_i الصادرات وهي عبارة عن تقاطع سطر السلع مع عمود العالم الخارجي.
- M_i المستوردات وهي عبارة عن تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود السلع.
- Q_i السلعة المركبة آرمنيغتون ويعبر عنها بمجموع كل من إنفاق الأسر والحكومة. والاستثمار ومجموع الاستهلاك الوسيط لكل قطاع إنتاجي j من السلعة i .
- D_i السلعة المحلية سنتوقف عندها بعد أن ننتهي من توضيح المتغيرات الخارجية وما بقي من المتغيرات الداخلية.
- S^p ادخار الأسر وهو عبارة عن تقاطع سطر الاستثمار مع عمود الأسر.
- S^g ادخار الحكومة وهو عبارة عن تقاطع سطر الاستثمار مع عمود الحكومة.
- T^d ضرائب مباشرة وهي عبارة عن تقاطع سطر الضرائب المباشرة مع عمود السلع.

- T_j^z ضرائب غير مباشرة على القطاع z وهي عبارة عن تقاطع سطر الضرائب غير المباشرة مع عمود الأنشطة الإنتاجية z .
- T_j^q الإعانات المقدمة من قبل الحكومة إلى القطاع z .
- T_i^m الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات من السلع بمعنى تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود السلع.
- YI إجمالي دخل الأسر، Y^g إجمالي دخل الحكومة سنتوقف عندهما بعد أن ننتهي من توضيح المتغيرات الخارجية وما بقي من المتغيرات الداخلية.
- P_h^f سعر عامل الإنتاج h .
- P_j^y سعر عامل الإنتاج المركب في القطاع z .
- P_j^z سعر المخرجات لكل قطاع إنتاجي z .
- P_i^q سعر السلعة المركبة i (سلعة آرمينغتون).
- P_i^e سعر السلعة المصدرة i بالعملة المحلية.
- P_i^m سعر السلعة المستوردة i .
- P_i^d سعر السلعة المحلية i .
- ε سعر الصرف.

أما فيما يتعلق بسعر كل مما يلي: عامل الإنتاج h ، وعامل الإنتاج المركب في القطاع z والمخرجات من السلعة المحلية، السلعة المركبة، السلعة المصدرة، السلعة المستوردة، السلعة المحلية، سعر الصرف فإننا سنفترضها جميعاً تساوي الواحد الصحيح.

- **WALRASO** متغير وهمي، يعبر عن اختلال التوازن (يجب أن يساوي الصفر في حالة التوازن) وذلك تحضيراً لدالة الهدف في النموذج.

2. المتغيرات الخارجية:

- FF_h حصة الأسر من تعويضات كل عامل من عوامل الإنتاج h ، أي تقاطع سطر الأسر مع عمود عوامل الإنتاج h
- FG_h حصة الحكومة من تعويضات كل عامل من عوامل الإنتاج h ، أي تقاطع سطر الحكومة مع عمود عوامل الإنتاج h

- $trf_{u,v}$ التحويلات التي تجري بين كل من الأسر والحكومة والعالم الخارجي، وتنتزع على خمسة أنواع من التحويلات:

- $trf_{HOH,EXT}$ تحويلات من الأسر إلى العالم الخارجي، وهي عبارة عن تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود الأسر.

- $trf_{GOV,EXT}$ تحويلات من الحكومة إلى العالم الخارجي، وهي عبارة عن تقاطع سطر العالم الخارجي مع عمود الحكومة.

- $trf_{GOV,HOH}$ تحويلات من الحكومة إلى الأسر، وهي عبارة عن تقاطع سطر الأسر مع عمود الحكومة

- $trf_{EXT,HOH}$ تحويلات من العالم الخارجي إلى الأسر، وهي عبارة عن تقاطع سطر الأسر مع عمود العالم الخارجي.

- $trf_{EXT,GOV}$ تحويلات من العالم الخارجي إلى الحكومة وهو عبارة عن تقاطع سطر الحكومة مع عمود العالم الخارجي.

- S^f الادخار الأجنبي بالدولار الأمريكي، وهو عبارة تقاطع سطر الاستثمار مع عمود العالم الخارجي مقسومة على سعر الصرف.

الآن أصبح بإمكاننا عرض العلاقة الخاصة بكل من إجمالي دخل الأسر والحكومة:

- YI إجمالي دخل الأسر، وهو عبارة عن مجموع تعويضات عوامل الإنتاج وتحويلات كل من الحكومة والعالم الخارجي إلى الأسر ويتمثل هذا بالعلاقة:

$$YI = \sum_h P_h^f FF_h + trf_{HOH.GOV} + trf_{HOH.EXT}/\varepsilon$$

- Y^g إجمالي دخل الحكومة: وهو عبارة عن حاصل جمع كل من (تعويضات عوامل الإنتاج، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسوم الجمركية، الإعانات، التحويلات من العالم الخارجي) ويعبر عن ذلك بالعلاقة:

$$Y^g = \sum_h P_h^f FG_h + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon + T^d + \sum_j T_j^z + \sum_j T_j^q + \sum_j T_j^m$$

- P_i^{we} سعر الصادرات بالدولار الأمريكي ونفترض مسبقاً أنه يساوي الواحد.

- P_i^{wm} سعر المستوردات بالدولار الأمريكي ونفترض مسبقاً أنه يساوي الواحد.

- معدل الضرائب غير المباشرة ويحسب بقسمة الضرائب غير المباشرة على حجم إنتاج القطاع τ_j^z وذلك بالعلاقة التالية:

$$\tau_j^z = T_j^z / Z_j$$

- معدل الرسوم الجمركية بالحالة الأساسية ويحسب بقسمة الرسوم الجمركية على المستوردات بشرط ان تكون المستوردات لا تساوي الصفر والعلاقة التالية توضح ذلك:

$$\tau_i^m = T_i^m / M_i$$

- معدل الرسوم الجمركية وتساوي معدل الرسوم الجمركية بالحالة الأساسية.
- معدل الإعانات الخاصة بالقطاع τ_j^q وهو عبارة عن حاصل قسمة الإعانات الممنوحة لكل قطاع إنتاجي τ_j^q على السلعة المركبة آرمينغتون والعلاقة التالية تعبر عن ذلك:

$$\tau_j^q = T_j^q / Q_j$$

- معدل الضرائب المباشرة الخاصة بالأسر ويحسب من العلاقة التالية:

$$\tau^d = T^d / \left(\sum_h P_h^f FF_h + trf_{HOH.GOV} + trf_{HOH.EXT} / \varepsilon \right)$$

أما بالنسبة إلى D_i السلعة المحلية ونعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$D_i = (1 + \tau_j^z) * Z_j - E_i$$

إن نواتج هذه العلاقات مبنية على القيم الأساسية الواردة في المصفوفة SAM ولهذا نسب لكل متغير من هذه المتغيرات 0.

ننتقل الآن إلى مرحلة المعايرة Calibration مرحلة أساسية في بناء نموذج التوازن العام والتي يقصد بها بشكل عام التحقق من صحة العلاقات والتدقيق في النتائج المستخرجة، في هذه المرحلة من الضروري التعريف بالمرونة الداخلة في بناء النموذج:

- σ_i مرونة الإحلال⁹⁹ (السلعة المحلية أو المستوردة)

⁹⁹ تعرف مرونة الإحلال على أنها: التغير النسبي في نسب عناصر الإنتاج إلى التغير النسبي في الأسعار النسبية لهذه العناصر

تتخصر قيمة "مرونة الإحلال (σ)" عادة بين الصفر ، ومالا نهاية لمنحنيات سواء الإنتاج المحدبة.

كلما كبرت قيمة (σ) كلما ازدادت درجة الإحلال بين عنصري الإنتاج. $X2, X1$ مثلاً

إذا بلغت قيمة (σ) مالا نهاية فإن الإحلال بين الموارد يكون كامل.

إذا كانت قيمة (σ) مساوية للصفر فإنه لا يوجد إحلال بين عناصر الإنتاج على الإطلاق.

قيمة (σ) تتباين من نقطة إلى أخرى على المسطح الإنتاجي وفي هذه الحالة فإننا نكون أمام دالة إنتاج تتسم بـ تغير قيمة مرونة الإنتاج (VES).

- $\psi(i) \varphi_i$ مرونة التحول (التحويل) السلعة المحلية أو المصدرة).
- η_i معلمة خاصة بمرونة الإحلال
- ϕ_i معلمة خاصة بمرونة التحول

علماء أننا نفترض مسبقاً أن قيمة كل من σ_i و φ_i تساوي 2

أما المعلمة الخاصة بمرونة الإحلال η_i فتحسب من العلاقة التالية:

$$\eta_i = (\sigma_i - 1) / \sigma_i;$$

في حين أن المعلمة الخاصة بمرونة التحول تحسب من العلاقة التالية:

$$\phi_i = (\varphi_i + 1) / \varphi_i;$$

لنبدأ بعدها بتعريف المعاملات التي يمكن معايرتها وهي على الشكل التالي:

- $\alpha(i) \delta_i$ معلمة داخلية في تابع المنفعة
- $\beta(h, j) \beta_{h,j}$ معلمة داخلية في تابع الإنتاج
- b_j معلمة قياس في تابع الإنتاج في المرحلة الثانية.
- $ax_{i,j}$ المدخلات الوسيطة بحسب كل سطر وعمود
- ay_j عامل الإنتاج المركب الداخل والذي يتطلبه المعامل
- μ_i الإنفاق الحكومي الداخل
- $\lambda(i) \lambda_i$ الطلب على الاستثمار الداخل
- δm_i معلمة داخلية في دالة آرمينغتون
- δd_i معلمة داخلية في دالة آرمينغتون
- $\gamma(i) \gamma_i$ معلمة داخلية في دالة آرمينغتون
- ξd_i معلمة داخلية في دالة التحويلات
- ξe_i معلمة داخلية في دالة التحويلات

إذا كانت قيمة (σ) ثابتة لبعض الدوال فإن هذه الدوال يطلق عليها دوال الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة (CES) إذا كانت قيمة مرونة الإحلال ثابتة و تساوي الوحدة فإننا أمام دالة إنتاج كوب دوجلاس (Cobb-Douglas (C-D). قيمة معامل مرونة إحلال الموارد (σ) يمكن أن تحدد العلاقة بين عنصري الإنتاج X_2, X_1 في العملية الإنتاجية. إذا كانت قيمة معامل مرونة الإحلال موجبة فإن العنصرين X_2, X_1 هما عنصريين إحلاليين Substitute إذا كانت قيمة معامل مرونة الإحلال سالبة فإن X_2, X_1 مكملان بشكل عام إذا كان معامل مرونة الإحلال أكبر من الواحد الصحيح يعتبر الطلب مرناً.

• θ_i معلمة داخلية في دالة التحويلات

• SS^P الميل الحدي لادخار الأسر

• SS^G الميل الحدي لادخار الحكومة

ننتقل الآن إلى مرحلة بناء المعادلات الخاصة بهذا النموذج:

1. الإنتاج المحلي: في هذه المرحلة يتم صياغة دالة تعظيم الربح للقطاع الإنتاجي J ، وفي هذا

النموذج جرى التعبير عن ذلك بصياغة متغير وهمي WALRAS يعبر عن دالة الهدف بحيث

يساوي الصفر في حال تعظيم الربح.

$$WALRAS_0 = 0$$

$$obj \dots \quad WALRAS_{QR} = e = WALRAS * WALRAS ;$$

وذلك ضمن حدود قيد الإنتاج التقني انطلاقاً من أن الكمية المتاحة من عوامل الإنتاج محدودة ونادرة

$$Y_j = b_j \prod_h F_{h,j}^{\beta_{h,j}}$$

تتمثل المعادلات الخاصة بمرحلة الإنتاج بما يلي:

• دالة الطلب على عوامل الإنتاج:

$$F_{h,j} = \frac{\beta_{h,j} \cdot P_j^y}{P_h^f} Y_j$$

• دالة الطلب على المدخلات الوسيطة:

$$X_{i,j} = a x_{i,j} Z_j$$

• دالة الطلب على عوامل الإنتاج المركبة:

$$Y_j = a y_j Z_j$$

• دالة تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج النهائي:

$$P_j^z = a y_j P_j^y + \sum_i a x_{i,j} P_i^q$$

2. سلوك الحكومة: ضمن سلوك الحكومة هناك مجموعة من المعادلات وهي دالة الربح من

الضرائب المباشرة، دالة الربح من الضرائب غير المباشرة، دالة الربح من الرسوم الجمركية، دالة

الإعانات الممنوحة من قبل الحكومة، دالة طلب الحكومة وذلك وفق ما يلي:

• دالة الربح من الضرائب المباشرة

$$T^d = \tau^d \left(\sum_h P_h^f FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon \right)$$

• دالة الربح من الضرائب غير المباشرة

$$T_j^z = \tau_j^z P_j^z Z_j$$

• دالة الربح من الرسوم الجمركية

$$T_i^m = \tau_i^m P_i^m M_i$$

• دالة الإعانات الممنوحة من قبل الحكومة

$$T_j^q = \tau_j^q P_j^q Q_j$$

• دالة طلب الحكومة:

$$X_i^g = \frac{\mu_i}{(1 - \tau_j^q) P_j^q} \left(T^d + \sum_j T_j^z + \sum_j T_j^q + \sum_i T_i^m + \sum_h P_h^f FG_h \right) \\ \left(trf_{(GOV,EXT)}/\varepsilon - S_g - trf_{(HOH,GOV)} - trf_{(EXT,GOV)} \cdot \varepsilon \right)$$

3. الاستثمار: يتمثل الاستثمار بالمعادلة التالية:

$$X_i^v = \frac{\lambda_i}{(1 - \tau_j^q) P_j^q} (S^p + S^g + S^f \cdot \varepsilon)$$

4. إنفاق الأسر: ويتمثل بالمعادلة التالية:

$$X_i^p = \frac{\alpha_i}{(1 - \tau_j^q) P_j^q} \left(\sum_h P_h^f FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon - S^p - T^d - trf_{EXT,HOH} \cdot \varepsilon \right)$$

5. دخل الأسر: ويتمثل بالمعادلة التالية:

$$YI = \sum_h P_h^f FF_h + trf_{HOH,GOV} + trf_{HOH,EXT}/\varepsilon$$

6. دخل الحكومة: ويتمثل بالمعادلة التالية:

$$Y^g = T^d + \sum_j T_j^z + \sum_j T_j^q + \sum_i T_i^m + \sum_h P_h^f FG_h + trf_{GOV,EXT}/\varepsilon$$

7. الادخار: تتمثل معادلات الادخار في ادخار الأسر والحكومة:

- ادخار الأسر: ويمثل بالعلاقة التالية:

$$S^p = SS^p \left(\sum_h P_h^f FF_h + \text{trf}_{\text{HOH,GOV}} + \text{trf}_{\text{HOH,EXT}}/\varepsilon \right)$$

- ادخار الحكومة: ويمثل بالعلاقة التالية:

$$S^g = SS^g \left(T^d + \sum_j T_j^z + \sum_j T_j^q + \sum_i T_i^m + \sum_h P_h^f FG_h + \text{trf}_{\text{GOV,EXT}}/\varepsilon \right)$$

8. التجارة الدولية: وتتمثل معادلات التجارة الدولية بكل من معادلة سعر التصدير العالمي ومعادلة

سعر الاستيراد العالمي والمعادلة الخاصة بميزان المدفوعات.

- معادلة سعر التصدير العالمي: وتتمثل بالعلاقة التالية:

$$P_i^e = \varepsilon \cdot P_i^{we}$$

- معادلة سعر الاستيراد العالمي: وتتمثل بالعلاقة التالية:

$$P_i^m = \varepsilon \cdot P_i^{wm}$$

- المعادلة الخاصة بميزان المدفوعات: وتتمثل بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \sum_i P_i^{we} E_i + \text{trf}_{\text{HOH,EXT}}/\varepsilon + \text{trf}_{\text{GOV,EXT}}/\varepsilon + S^f \\ = \sum_i P_i^{wm} M_i + \text{trf}_{\text{EXT,HOH}} \cdot \varepsilon + \text{trf}_{\text{EXT,GOV}} \cdot \varepsilon \end{aligned}$$

9. آرمينغتون: المعادلات التي تتعلق بها هي:

- دالة آرمينغتون:

$$Q_i = \gamma_i (\delta m_i M_i^{\eta_i} + \delta d_i D_i^{\eta_i})^{\frac{1}{\eta_i}}$$

- دالة الطلب على المستوردات:

$$M_i = \left[\frac{\gamma_i^{\eta_i} \delta m_i P_i^q}{(1 + \tau_i^m) P_i^m} \right]^{\frac{1}{1-\eta_i}} Q_i$$

- دالة الطلب على السلع المحلية:

$$D_i = \left[\frac{\gamma_i^{n_i} \delta d_i P_i^q}{P_i^d} \right]^{\frac{1}{1-n_i}} Q_i$$

10. دالة التحويلات: المعادلات التي تتعلق بها هي:

- دالة التحويلات: وتتمثل بالعلاقة التالية:

$$Z_i = \theta_i \left(\xi e_i E_i^{\phi_i} + \xi d_i D_i^{\phi_i} \right)^{\frac{1}{\phi_i}}$$

- دالة العرض الخاصة بالصادرات: وتتمثل بالعلاقة التالية:

$$E_i = \left[\frac{\theta_i^{\phi_i} \xi e_i (1 + \tau_i^z) P_i^z}{P_i^e} \right]^{\frac{1}{1-\phi_i}} Z_i$$

- دالة العرض الخاصة بالسلع المحلية:

$$D_i = \left[\frac{\theta_i^{\phi_i} \xi d_i (1 + \tau_i^z) P_i^z}{P_i^d} \right]^{\frac{1}{1-\phi_i}} Z_i$$

11. شرط توازن السوق: المعادلات التي تتعلق بها هي:

- توازن سوق السلع:

$$Q_i = X_i^p + X_i^g + X_i^v + \sum_j X_{i,j}$$

- توازن سوق عوامل الإنتاج:

$$\sum_j F_{h,j} = FF_h + FG_h$$

- توازن السوق بالنسبة لأسعار العرض والطلب على السلع

$$\begin{aligned} & \sum_i P_i^{we} E_i + \text{trf}_{\text{HOH,EXT}}/\varepsilon + \text{trf}_{\text{GOV,EXT}}/\varepsilon + S^f \\ & = \sum_i P_i^{\text{wm}} M_i + \text{trf}_{\text{EXT,HOH}} \cdot \varepsilon + \text{trf}_{\text{EXT,GOV}} \cdot \varepsilon \end{aligned}$$

أما الآن فإننا ننتقل إلى تهيئة المتغيرات حيث نقوم بإسناد قيمة كل متغير من المتغيرات الداخلية الناتجة من العلاقات الرياضية السابقة إلى المتغيرات الأساسية الواردة في المصفوفة، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة مساواتها للصفر، كما نقوم بتعيين الحدود الدنيا لعدد من المتغيرات الداخلية، مع ضرورة الإشارة إلى أنه من الممكن أن يتراوح ادخار كل من الأسر والحكومة بين السلب والإيجاب، كما لا بد من الإشارة إلى ضرورة إسناد قيم صغيرة جداً إلى بعض المتغيرات بهدف تجنب القسمة على صفر.

لننتقل بعد ذلك إلى مرحلة numeraire والتي نحدد فيها ما يلي:

$$pf.f \times ("LAB") = 1 ;$$

وهي تعبر عن العنصر الموازن لننتقل بعد ذلك إلى تعريف وحل النموذج باستخدام البرمجة غير الخطية ولعل مبررات اعتمادها في حل هذا النموذج هو أن التعابير الرياضية الواردة في بناء هذا النموذج هي تعابير غير خطية.

ننتقل بعدها إلى تشغيل المحاكاة:

- تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات
- تخفيض الضرائب المباشرة على الأسر
- تخفيض الضرائب غير المباشرة على الأنشطة الإنتاجية

وينتهي النموذج

والآن وبعد أن تم بناء نموذج التوازن العام الملائم للنظام الضريبي السوري يمكن أن نستخلص أهم النتائج التي تم التوصل إليها لنقدم بعدها مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن ترفع من كفاءة النظام الضريبي السوري.

نتائج الدراسة

تقسم نتائج هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: يتعلق بالآثار المترتبة على متغيرات الدراسة من جراء تخفيض معدل الضرائب المباشرة
 - القسم الثاني: يتعلق بالآثار المترتبة على متغيرات الدراسة من جراء تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة.
 - القسم الثالث: يتعلق بالآثار المترتبة على متغيرات الدراسة من جراء تخفيض معدل الرسوم الجمركية
- والآن نبدأ بشرح نتائج كل قسم على حدى

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى عند تخفيض معدل الضرائب المباشرة:

بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 بلغ معدل الضرائب المباشرة (0.051) وبهدف دراسة اثر التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة سنخفض معدل الضرائب المباشرة إلى (0.0025) أي بنسبة 4.9% لنحصل على النتائج التالية:

1. زيادة في فائض التشغيل بنسبة (2.995%) في قطاع الزراعة وبنسبة (2.827%) في قطاعات إنتاجية أخرى، في حين كانت هناك خسارة في قطاع الخدمات بنسبة (3.237-%)، أما فيما يتعلق بالعمل فقد ازداد في قطاع الزراعة بنسبة (4.875%) وفي قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (4.703%)، في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (1.472-%)، أما بالنسبة للاهلاك رأس المال الثابت فقد زاد في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (2.093%) وبنسبة (1.927%) على التوالي، في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (4.085-%)، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على تحسن عوامل الإنتاج في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى عند تخفيض معدل الضرائب المباشرة.

2. زيادة حجم الاستهلاك الوسيط في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى في حين انخفض في قطاع الخدمات، ففي قطاع الزراعة زاد حجم الاستهلاك الوسيط من جميع القطاعات ما نسبته (4.576%)، أما في قطاعات إنتاجية أخرى فقد زاد حجم الاستهلاك الوسيط من جميع القطاعات أيضاً ما نسبته (3.076%) أما في قطاع الخدمات فقد انخفض حجم الاستهلاك

- الوسيط من جميع القطاعات بنسبة (1.875%-) وهذا يعكس بشكل أولي تحسن الإنتاج في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.
3. زيادة في حجم الإنتاج المحلي في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (4.576%)، (3.076%) على التوالي في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (1.875%-)
4. زيادة حجم إنفاق الأسر في جميع القطاعات وفق النسب التالية: (12.576%) لقطاع الزراعة، (11.996%) لقطاعات إنتاجية أخرى، (12.502%) لقطاع الخدمات، وهذا ما يؤكد على أن تخفيض معدل الضرائب المباشرة سيؤدي إلى تحسين إنفاق الأسر.
5. انخفاض حجم الإنفاق الحكومي بنسبة (68.497%-)، وانخفاضه هذا شيء طبيعي، لأن معدل الضرائب المباشرة قد انخفض وبالتالي حجم الضرائب المباشرة انخفض والذي يشكل أحد الإيرادات الأساسية للحكومة.
6. زيادة في حجم الاستثمار في جميع القطاعات وفق النسب التالية: (2.597%) لقطاع الزراعة، (2.069%) لقطاعات إنتاجية أخرى، (2.531%) لقطاع الخدمات، وهذا يدل على أن تخفيض معدل الضرائب المباشرة له أثر إيجابي على الاستثمار.
7. زيادة في حجم الصادرات في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: (3.762%)، (0.948%) على التوالي في حين انخفضت الصادرات السورية في قطاع الخدمات بنسبة (2.746%-)
8. زيادة حجم المستوردات في كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، في حين انخفض في قطاع الخدمات وذلك وفق ما يلي: (5.552%)، (6.350%)، (0.972%-) على التوالي. وهذا يدل على أن تخفيض معدل الضرائب المباشرة كان له أثر إيجابياً على كل من الصادرات والمستوردات في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.
9. زيادة في حجم السلعة المركبة Armington في كل من قطاع الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي: (4.741%)، (4.450%) على التوالي، في حين انخفضت في قطاع الخدمات بنسبة (1.861%-) وهذا ما يؤكد ما سبق الزيادة في حجم كل من الإنتاج المحلي والمستوردات في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

10. زيادة في حجم السلعة المحلية من كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي: (4.653%)، (3.614%) في حين انخفضت في قطاع الخدمات بنسبة (1.863%-)
11. مع تخفيض معدل الضرائب المباشرة نلاحظ زيادة سعر مجموع عوامل الإنتاج في قطاع الزراعة بنسبة (0.286%)، وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (1.579%)، وقطاع الخدمات بنسبة (0.411%). أما فيما يتعلق بسعر الإنتاج المحلي فقد زاد بنسبة (0.391) لقطاع الزراعة وبنسبة (1.048%) لقطاعات إنتاجية أخرى وبنسبة (0.447%) لقطاع الخدمات، أما فيما يتعلق بسعر الصادرات وسعر الواردات فلم يحدث أي تغيير عليهما في جميع القطاعات. أما فيما يتعلق بسعر السلعة المحلية فقد زاد بنسبة (0.429) لقطاع الزراعة وبنسبة (1.312%) لقطاعات إنتاجية أخرى وبنسبة (0.453%) لقطاع الخدمات. أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلم يحدث أي تغيير عليه مع خفض معدل الضرائب المباشرة.
12. انخفضت الضرائب المباشرة بنسبة (95.087%-)، كما زادت الضرائب غير المباشرة بنسبة (4.985%) لقطاع الزراعة وبنسبة (4.157%) لقطاعات إنتاجية أخرى، في حين انخفضت بنسبة (1.436%-) في قطاع الخدمات، في حين زادت الرسوم الجمركية بنسبة (5.552%) لقطاع الزراعة وبنسبة (6.350%) لقطاعات إنتاجية أخرى، في حين انخفضت في قطاع الخدمات بنسبة (0.972%-)
13. زاد ادخار الأسر بنسبة (0.568%) وهذا يؤكد قبول الفرضية الأولى رغم أن الزيادة في ادخار الأسر زيادة بسيطة.
14. انخفض ادخار الحكومة بنسبة تصل إلى (55.582%-)
15. فيما يتعلق بمستوى المنفعة فقد بلغ في الحالة الأساسية (696.799) ألف ل.س، لكن عند تخفيض معدل الضرائب المباشرة زاد هذا المستوى ليصل إلى (784.806)، هذا من جهة ومن جهة ثانية بلغ إنفاق الأسر في الحالة الأساسية (1729.563) لكن عند تخفيض هذا المعدل زاد إنفاق الأسر بنسبة تصل إلى (1948.009) ألف ل.س، وعلى هذا فإن التغيير في مستوى الإنفاق بلغ (218.447) ألف ل.س.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية عند تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة:

بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 بلغ معدل الضرائب غير المباشرة (0.000436989) في قطاع الزراعة، (0.008) في قطاعات إنتاجية أخرى، (0.046) في قطاع الخدمات، وبالمتوسط بلغ معدل الضرائب غير المباشرة ما مقداره (0.018).

بهدف دراسة اثر التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة من جانب معدل الضرائب غير المباشرة سنخفض هذا المعدل ليصل إلى (0.001125) أي بنسبة (6.25%) ونحصل على النتائج التالية:

1. زيادة في فائض التشغيل في قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (2.746%)، في حين كانت هناك خسارة في كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بنسبة (1.030%)، (2.609%) على التوالي، أما فيما يتعلق بالعمل فقد زاد في قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (4.910%) وفي قطاع الزراعة بنسبة (1.054%)، في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (0.557%)، أما بالنسبة للاهلاك رأس المال الثابت فقد زاد في قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (2.159%) وانخفض في كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بنسبة (1.595%)، (3.165%) على التوالي. وهذا يدل على أن تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة كان له أثراً ايجابياً على عوامل الإنتاج في قطاعات إنتاجية أخرى أكثر من قطاعي الزراعة والخدمات.

2. زيادة حجم الاستهلاك الوسيط في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى من جميع القطاعات بنسبة تصل إلى (0.732%) و (3.069%) على التوالي، في حين انخفض في قطاع الخدمات من جميع القطاعات أيضاً بنسبة تصل إلى (1.021%) وهذا مؤشر على زيادة حجم الإنتاج في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

3. زيادة حجم الإنتاج المحلي في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة تصل إلى (0.732%)، (3.069%)، في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (1.021%)، وهذا ما يجعلنا نقبل بالفرضية التي تقول أن تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة سيؤدي إلى تحسين الإنتاج ليس في جميع القطاعات وإنما في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى.

4. زيادة حجم إنفاق الأسر في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.693%)، (1.637%)، (5.122%).

5. انخفاض حجم الإنفاق الحكومي بنسبة تصل إلى (48.419%).

6. زيادة حجم الاستثمار في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.083%)، (1.021%)، (4.485%) وهذا يدل على أن تخفيض معدل الضرائب المباشرة حسن في مستوى الاستثمار للدولة.
7. زيادة حجم الصادرات السورية في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.787%)، (5.356%)، (7.830%).
8. زيادة حجم المستوردات في قطاع الزراعة بنسبة بسيطة (0.667%) في حين انخفض في كل من قطاعات إنتاجية أخرى وقطاع الخدمات وفق ما يلي على التوالي: (-0.312%)، (-9.363%).
9. زيادة حجم السلعة المركبة Armington في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (0.721%)، (1.621%) في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة (-1.162%).
10. زيادة حجم السلعة المحلية في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (0.727%)، (2.483%) في حين انخفض في قطاع الخدمات بنسبة تصل إلى (-1.140%).
11. مع تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة فإننا نلاحظ زيادة سعر مجموع عوامل الإنتاج في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.320%)، (1.786%)، (0.468%)، أما فيما يتعلق بسعر الإنتاج المحلي فقد انخفض في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (-0.096%)، (-0.431%)، في حين زاد في قطاع الخدمات (0.105%)، أما فيما يتعلق بسعر الصادرات وسعر الواردات فلم يحدث أي تغيير عليهما في جميع القطاعات. أما فيما يتعلق بسعر السلعة المحلية فقد انخفض في جميع القطاعات: زراعة، قطاعات إنتاجية أخرى، خدمات وفق ما يلي على التوالي: (-0.030%)، (-1.373%)، (-4.249%)، أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلم يحدث أي تغيير عليه مع تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة.
12. زادت الضرائب المباشرة بنسبة (0.646%) أما الضرائب غير المباشرة فقد زادت بنسبة (159.079%) في قطاع الزراعة، في حين انخفضت في كل من قطاعات إنتاجية أخرى وقطاع

الخدمات وفق ما يلي على التوالي: (85.218-%)، (97.578-%)، في حين زادت الرسوم الجمركية بنسبة (0.667%) لقطاع الزراعة، وانخفضت في كل من قطاعات إنتاجية أخرى وقطاع الخدمات وفق ما يلي على التوالي: (0.312-%)، (9.363-%).

13. زاد ادخار الأسر بنسبة (0.646%).

14. انخفاض ادخار الحكومة بنسبة تصل إلى (41.149-%)

15. فيما يتعلق بمستوى المنفعة فقد بلغ في الحالة الأساسية (696.799) ألف ل.س ولكن عند تخفيض معدل الضرائب غير المباشرة زاد هذا المستوى ليصل إلى (713.203) ألف ل.س، هذا من جهة ومن جهة ثانية بلغ إنفاق الأسر في الحالة الأساسية (1729.563) ألف ل.س ولكن عند تخفيض هذا المعدل زاد إنفاق الأسر ليصل إلى (1770.280) ألف ل.س، وعلى هذا فإن التغيير في مستوى الإنفاق وصل إلى (62.604) ألف ل.س.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة عند تخفيض معدل الرسوم الجمركية:

بناءً على بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2009 بلغ معدل الرسوم الجمركية (0.020) في قطاع الزراعة، (0.036) في قطاعات إنتاجية أخرى، (1197.439) في قطاع الخدمات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن معدل الرسوم الجمركية في قطاع الخدمات يدل وبوضوح على أن هناك خطأ ما في بيانات الاستيراد لقطاع الخدمات ربما يعود إلى خطأ في الجمع أو التقدير أو الصدف أو الحظ وربما يكون خطأ عشوائياً، ولهذا سنستبعد هذه القيمة من الدراسة ونقتصر على دراسة أثر تخفيض معدل الرسوم الجمركية على كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى من أجل الوصول إلى نتائج أكثر منطقية.

بلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية لكل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى ما مقداره (0.028)، وبهدف دراسة اثر التغيرات الحاصلة في متغيرات الدراسة سنخفض هذا المعدل ليصل إلى (0.00175) أي بنسبة (6.25%) ونحصل على النتائج التالية:

1. زيادة في فائض التشغيل بنسبة (69.289%) في قطاع الزراعة وبنسبة (61.078%) في قطاعات إنتاجية أخرى، أما فيما يتعلق بالعمل فقد ازداد في قطاع الزراعة بنسبة (174.522%) وفي قطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (161.207%)، أما بالنسبة للاهلاك رأس المال الثابت فقد

زاد في كل من قطاع الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (41.762%)، (34.886%) على التوالي.

2. زيادة في حجم الاستهلاك الوسيط في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى، ففي قطاع الزراعة زاد حجم الاستهلاك الوسيط من القطاع نفسه وقطاعات إنتاجية أخرى ما نسبته (154.672%)، أما في قطاعات إنتاجية أخرى فقد زاد حجم الاستهلاك الوسيط من القطاع نفسه وقطاع الزراعة ما نسبته (72.626%).

3. زيادة في حجم الإنتاج المحلي في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (154.672%)، (72.626%) على التوالي.

4. زيادة في حجم إنفاق الأسر في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق النسب التالية: (16.284%)، (13.317%).

5. فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة لا تنفق إلا على قطاع الخدمات ولكن بسبب الخطأ الوارد في البيانات لقطاع الخدمات تم استبعاد قطاع الخدمات من الدراسة في حالة تخفيض معدل الرسوم الجمركية، ولهذا لا نستطيع كيف سيكون الإنفاق الحكومي عند تخفيض هذا المعدل.

6. زيادة في حجم الاستثمار في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وفق ما يلي على التوالي: (234.880%)، (226.335%).

7. زيادة في حجم الصادرات من كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي على التوالي: (137.989%)، (46.395%).

8. زيادة في حجم المستوردات من كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: (185.742%)، (134.135%) على التوالي.

9. زيادة في حجم السلعة المركبة Armington في كل من قطاعي الزراعة وقطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق النسب التالية: (159.058%)، (95.121%) على التوالي.

10. زيادة في حجم السلعة المحلية من كل من قطاعي الزراعة، قطاعات إنتاجية أخرى وذلك وفق ما يلي: (156.234%)، (78.979%).

11. عند تخفيض معدل الرسوم الجمركية فإننا نلاحظ زيادة سعر مجموع عوامل الإنتاج في قطاع الزراعة بنسبة (7.794%)، وقطاعات إنتاجية أخرى بنسبة (51.314%)، أما فيما يتعلق بسعر الإنتاج المحلي فقد زاد بنسبة (3.446%) لقطاع الزراعة وبنسبة (8.590%) لقطاعات إنتاجية أخرى، أما فيما يتعلق بسعر الصادرات وسعر الواردات فلم يحدث أي تغيير عليهما في جميع القطاعات. أما فيما يتعلق بسعر السلعة المحلية فقد زاد بنسبة (3.762%) لقطاع الزراعة وبنسبة (10.570%) لقطاعات إنتاجية أخرى. أما فيما يتعلق بسعر الصرف فلم يحدث أي تغيير عليه مع تخفيض معدل الرسوم الجمركية.
12. مع تخفيض معدل الرسوم الجمركية زادت الضرائب المباشرة بنسبة (19.388%)، كما زادت الضرائب غير المباشرة بنسبة (163.448%) لقطاع الزراعة وبنسبة (87.454%) لقطاعات إنتاجية أخرى. أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية فقد انخفضت في قطاع الزراعة بنسبة (74.358%) وبنسبة (88.689%).
13. زيادة ادخار الأسر بنسبة (19.388%).
14. انخفاض ادخار الحكومة بنسبة تصل إلى (37.859%).
15. فيما يتعلق بمستوى المنفعة فقد بلغ في الحالة الأساسية (696.799) ألف ل.س لكن مع خفض معدل الرسوم الجمركية زاد هذا المستوى بنسبة تصل إلى (1865.979) ألف ل.س، هذا من جهة ومن جهة ثانية بلغ إنفاق الأسر في الحالة الأساسية (1729.563) ألف ل.س لكن مع خفض معدل الرسوم الجمركية زاد إنفاق الأسر بنسبة تصل إلى (4631.645) ألف ل.س، وعلى هذا فإن التغيير في مستوى الإنفاق بلغ (2902.083) ألف ل.س.
- في الحقيقة إن نموذج التوازن العام المبني في هذه الدراسة أداة برمجية هامة تحاكي واقع الاقتصاد السوري وذلك بتخفيض أو زيادة معدل الضرائب المباشرة أو معدل الضرائب غير المباشرة أو معدل الرسوم الجمركية كل على حدى أو بتعديل اثنين منهم أو بتعديل الثلاثة في آن واحد وذلك بحسب ما يرغب متخذ القرار في دراسته وصولاً لأهم النتائج التي يود معرفتها.

المقترحات والتوصيات

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها نضع بعض المقترحات والتوصيات بهدف التقليل من الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي العام ونجمل أهم التوصيات بما يلي:

1. يجب أن يكون دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي داعماً للعرض أو الطلب كما يلي:

- في حال انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي بمقدار معين يجب على السياسة المالية تخفيض الضرائب بهذا المقدار لكي يحصل التوازن.
 - في حال نقص الطلب عن العرض بمقدار محدد يجب على الدولة زيادة الإنفاق الكلي بمقدار النقص عن طريقة زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب ليحصل التوازن.
2. فيما يتعلق بالسياسة المالية ودورها في معالجة التضخم ينبغي على الدولة القيام بالإجراءات التالية:

- زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة على الدخل
- تخفيض حجم الإنفاق العام
- إطفاء القروض العامة من خلال حصيلة الضرائب العامة أو تكوين احتياطي إذا لم يكن هناك قروض مستحقة على الخزينة العامة.

3. ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة واقع الحصيلة من الإيرادات الضريبية ولدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب والرسوم استناداً إلى بيانات قطع حسابات الموازنة العامة للدولة فهي بيانات أقرب للدقة والمصدقية من البيانات المالية الأخرى المتوفرة.

4. تنمية الوعي الضريبي للمكلفين من خلال الاتصال المباشر معهم وإقامة الندوات وإصدار النشرات الدولية ودليل الضرائب واستخدام وسائل الإعلام كأداة لتوجيه الخطاب الإعلامي الضريبي للمكلفين.

5. محاولة إيجاد طريقة لنقل العبء الضريبي من أصحاب الدخل المحدود إلى أصحاب الدخل اللامحدود من خلال دراسة رسم الإنفاق الاستهلاكي بحيث يفرض على المواد بنسب متفاوتة، فالمواد التي يستهلكها الأغنياء تكون نسبة الرسم عليها عالية، وهذا الأمر غاية في السهولة من

- الناحية الفنية، ففي جميع وزارات المالية في العالم توجد قوائم ودراسات اجتماعية اقتصادية تحدد لكل مادة من هي الفئات الاجتماعية التي تستهلكها.
6. الاستمرار في تبسيط الإجراءات والشفافية والحد من الروتين، وبنفس الوقت الاستمرار في تدريب العاملين في الدوائر المالية للعمل على تقديم أفضل الخدمات للإخوة المواطنين بأفضل وأسهل الطرق.
7. يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية القوية.
8. من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.
9. تشجيع القطاع الخاص للانخراط أكثر في النشاطات الاستثمارية المنتجة مما يسمح بزيادة الإيرادات الضريبية المحصلة كما يسهم بدوره الفعال في تحسين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب في المجتمع السوري.
10. تنفيذ مسح إحصائية جديدة أو تطوير المسوح الإحصائية القائمة بهدف تأمين بيانات أكثر تفصيلاً تتمتع بالدقة والموضوعية، لأن بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يعتمد على قاعدة بيانات تفصيلية بكل اقتصاد الدولة.
11. توحيد مبدأ العمل بين وزارة المالية والمكتب المركزي للإحصاء في تصنيف البيانات وفي البيانات نفسها، فالمكتب المركزي للإحصاء يعتمد مبدأ الاستحقاق، أما وزارة المالية فإنها تعتمد المبدأ النقدي.

الملحق

الملحق رقم (1): التصاريح

الجدول رقم (1): تطور الإيرادات العامة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998-2010) (المبالغ بمليارات ل.س)

| العام | الناتج المحلي الإجمالي | الإيرادات العامة | إيرادات متعلقة بالنفط | إيرادات ضريبية غير نفطية | إيرادات غير ضريبية غير نفطية | نسبة 2 إلى 1 | نسبة 3 إلى 2 | نسبة 4 إلى 3 | نسبة 5 إلى 4 |
|-------|------------------------|------------------|-----------------------|--------------------------|------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| 1998 | 790.4 | 204.453 | 85.075 | 82.337 | 37.041 | 25.867 | 41.611 | 40.272 | 18.117 |
| 1999 | 819.1 | 216.839 | 88.078 | 93.259 | 35.502 | 26.473 | 40.619 | 43.008 | 16.373 |
| 2000 | 903.9 | 245.574 | 111.485 | 88.801 | 45.288 | 27.168 | 45.398 | 36.161 | 18.442 |
| 2001 | 974 | 305.286 | 176.743 | 92.06 | 36.483 | 31.344 | 57.894 | 30.155 | 11.950 |
| 2002 | 1016.5 | 301.658 | 140.647 | 116.008 | 45.003 | 29.676 | 46.625 | 38.457 | 14.919 |
| 2003 | 1074.2 | 320.939 | 161.09 | 117.62 | 42.229 | 29.877 | 50.193 | 36.649 | 13.158 |
| 2004 | 1266.9 | 342.465 | 141.15 | 145.405 | 55.91 | 27.032 | 41.216 | 42.458 | 16.326 |
| 2005 | 1506.4 | 356.290 | 106.153 | 160.256 | 89.881 | 23.652 | 29.794 | 44.979 | 25.227 |
| 2006 | 1726.4 | 434.865 | 126.987 | 196.332 | 111.546 | 25.189 | 29.201 | 45.148 | 25.651 |
| 2007 | 2020.8 | 458.571 | 99.634 | 221.424 | 137.513 | 22.693 | 21.727 | 48.286 | 29.987 |
| 2008 | 2448.1 | 490.904 | 131.361 | 258.048 | 101.495 | 20.052 | 26.759 | 52.566 | 20.675 |
| 2009 | 2520.7 | 600.830 | 128.229 | 290.157 | 182.444 | 23.836 | 21.342 | 48.293 | 30.365 |
| 2010 | 2791.8 | 634.425 | 196.102 | 261.621 | 176.702 | 22.724 | 30.910 | 41.237 | 27.852 |

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (2): تطور بنود الإيرادات الضريبية غير النفطية خلال الفترة (1998-2010) (المبالغ بمليارات ل.س)

| العام | إيرادات ضريبية غير نفطية | ضرائب على الدخل والأرباح | رسوم | التجارة الخارجية | ضرائب أخرى | نسبة 2 إلى 1 | نسبة 3 إلى 2 | نسبة 4 إلى 3 | نسبة 5 إلى 4 |
|-------|--------------------------|--------------------------|--------|------------------|------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| 1998 | 82.337 | 33.450 | 12.593 | 17.994 | 18.300 | 40.626 | 15.294 | 21.854 | 22.226 |
| 1999 | 93.259 | 40.407 | 14.120 | 17.331 | 21.401 | 43.328 | 15.141 | 18.584 | 22.948 |
| 2000 | 88.801 | 43.912 | 12.557 | 14.708 | 17.624 | 49.450 | 14.141 | 16.563 | 19.847 |
| 2001 | 92.060 | 34.336 | 14.444 | 20.444 | 22.836 | 37.297 | 15.690 | 22.207 | 24.806 |
| 2002 | 116.008 | 42.148 | 5.855 | 25.312 | 42.693 | 36.332 | 5.047 | 21.819 | 36.802 |
| 2003 | 117.620 | 38.726 | 3.821 | 28.787 | 46.286 | 32.925 | 3.249 | 24.475 | 39.352 |
| 2004 | 145.405 | 59.073 | 3.379 | 31.327 | 51.626 | 40.627 | 2.324 | 21.545 | 35.505 |
| 2005 | 160.256 | 59.290 | 4.494 | 30.664 | 65.808 | 36.997 | 2.804 | 19.134 | 41.064 |
| 2006 | 196.332 | 65.022 | 6.566 | 32.877 | 91.867 | 33.118 | 3.344 | 16.746 | 46.792 |
| 2007 | 221.424 | 74.212 | 9.145 | 33.405 | 104.662 | 33.516 | 4.130 | 15.086 | 47.268 |
| 2008 | 258.048 | 88.639 | 16.610 | 33.112 | 119.687 | 34.350 | 6.437 | 12.832 | 46.382 |
| 2009 | 290.157 | 126.087 | 8.640 | 37.118 | 118.312 | 43.455 | 2.978 | 12.792 | 40.775 |
| 2010 | 261.621 | 81.379 | 10.129 | 40.904 | 129.209 | 31.105 | 3.871 | 15.634 | 49.387 |

المصدر: النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (3): تتبع تطور أنواع الضرائب والرسوم وفق التصنيف الأول خلال فترة الدراسة

المبالغ بمليارات الليرات السورية

| العام | ضرائب مباشرة (1) | معدل النمو (1) | نسبة (1) إلى (3) | العبء الضريبي المباشر (1) | ضرائب غير مباشرة (2) | معدل النمو (2) | نسبة (2) إلى (3) | العبء الضريبي غير المباشر (2) | إجمالي الضرائب والرسوم (3) | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية |
|-------|------------------|----------------|------------------|---------------------------|----------------------|----------------|------------------|-------------------------------|----------------------------|---|
| 1990 | 16.429 | - | 74.262 | 6.123 | 5.694 | - | 25.738 | 2.122 | 22.123 | 268.328 |
| 1991 | 20.837 | 26.831 | 75.170 | 6.688 | 6.883 | 20.882 | 24.830 | 2.209 | 27.720 | 311.564 |
| 1992 | 21.873 | 4.972 | 74.377 | 5.886 | 7.535 | 9.476 | 25.623 | 2.028 | 29.4082 | 371.63 |
| 1993 | 20.243 | -7.452 | 68.647 | 4.893 | 9.246 | 22.699 | 31.353 | 2.235 | 29.4886 | 413.755 |
| 1994 | 27.987 | 38.255 | 69.179 | 5.530 | 12.469 | 34.864 | 30.821 | 2.464 | 40.456 | 506.101 |
| 1995 | 31.611 | 12.949 | 64.640 | 5.536 | 17.292 | 38.680 | 35.360 | 3.029 | 48.903 | 570.975 |
| 1996 | 36.11 | 14.232 | 62.941 | 5.227 | 21.261 | 22.953 | 37.059 | 3.077 | 57.371 | 690.857 |
| 1997 | 48.143 | 33.323 | 69.474 | 6.457 | 21.153 | -0.508 | 30.526 | 2.837 | 69.296 | 745.569 |
| 1998 | 52.646 | 9.353 | 69.715 | 6.660 | 22.87 | 8.117 | 30.285 | 2.893 | 75.516 | 790.444 |
| 1999 | 59.282 | 12.605 | 70.962 | 7.238 | 24.259 | 6.073 | 29.038 | 2.962 | 83.541 | 819.092 |
| 2000 | 64.914 | 9.500 | 75.558 | 7.176 | 20.999 | -13.438 | 24.442 | 2.321 | 85.913 | 904.622 |
| 2001 | 91.362 | 40.743 | 78.133 | 9.380 | 25.57 | 21.768 | 21.867 | 2.625 | 116.932 | 974.008 |
| 2002 | 112.707 | 23.363 | 82.503 | 11.025 | 23.902 | -6.523 | 17.497 | 2.338 | 136.609 | 1022.303 |
| 2003 | 123.301 | 9.400 | 81.356 | 11.479 | 28.257 | 18.220 | 18.644 | 2.631 | 151.558 | 1074.163 |
| 2004 | 126.772 | 2.815 | 78.843 | 10.007 | 34.018 | 20.388 | 21.157 | 2.685 | 160.79 | 1266.891 |
| 2005 | 140.29 | 10.663 | 78.099 | 9.313 | 39.34 | 15.645 | 21.901 | 2.611 | 179.63 | 1506.44 |
| 2006 | 159.47 | 13.672 | 82.194 | 9.353 | 34.547 | -12.184 | 17.806 | 2.026 | 194.017 | 1704.974 |
| 2007 | 168.27 | 5.518 | 82.313 | 8.339 | 36.157 | 4.660 | 17.687 | 1.792 | 204.427 | 2017.825 |
| 2008 | 176.471 | 4.874 | 80.482 | 7.217 | 42.797 | 18.364 | 19.518 | 1.750 | 219.268 | 2445.06 |
| 2009 | 195.941 | 11.033 | 81.425 | 7.778 | 44.699 | 4.444 | 18.575 | 1.774 | 240.64 | 2519.151 |
| 2010 | 223.621 | 14.127 | 80.316 | 8 | 54.807 | 22.613 | 19.684 | 1.963 | 278.428 | 2791.775 |

المصدر: أرقام من الموازنة العامة للدولة للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (4): تتبع تطور الضرائب المفروضة على الدخل خلال فترة الدراسة (بمليارات ل.س.)

| العام | الضرائب على الدخل (1) | معدل نمو (1) | إجمالي الضرائب (2) | نسبة (1) إلى (2) | ضريبة دخل المهن (3) | معدل النمو (3) | ضريبة الرواتب (4) | معدل النمو (4) | ضريبة ريع الأموال المتداولة (5) | معدل النمو (5) | ضريبة العقار (6) | معدل النمو (6) |
|-------|-----------------------|--------------|--------------------|------------------|---------------------|----------------|-------------------|----------------|---------------------------------|----------------|------------------|----------------|
| 1990 | 14.518 | - | 22.123 | 65.624 | 11.9 | - | 1.848 | - | 0.12 | - | 0.65 | - |
| 1991 | 18.79 | 29.426 | 27.720 | 67.785 | 16.15 | 35.714 | 1.775 | -3.950 | 0.1 | -16.667 | 0.765 | 17.692 |
| 1992 | 19.68 | 4.737 | 29.4082 | 66.920 | 16.4 | 1.548 | 2.375 | 33.803 | 0.105 | 5 | 0.8 | 4.575 |
| 1993 | 17.84 | -9.350 | 29.4886 | 60.498 | 14.4 | -12.195 | 2.5 | 5.263 | 0.115 | 9.524 | 0.825 | 3.125 |
| 1994 | 24.945 | 39.826 | 40.456 | 61.660 | 20.35 | 41.319 | 3.68 | 47.2 | 0.115 | 0 | 0.8 | -3.030 |
| 1995 | 27.365 | 9.701 | 48.903 | 55.958 | 22.5 | 10.565 | 3.85 | 4.620 | 0.115 | 0 | 0.9 | 12.5 |
| 1996 | 31.315 | 14.434 | 57.371 | 54.583 | 25.9 | 15.111 | 4.3 | 11.688 | 0.115 | 0 | 1 | 11.111 |
| 1997 | 42.925 | 37.075 | 69.296 | 61.944 | 37.15 | 43.436 | 4.5 | 4.651 | 0.175 | 52.173 | 1.1 | 10 |
| 1998 | 46.6 | 8.561 | 75.516 | 61.709 | 40.15 | 8.075 | 5.1 | 13.333 | 0.2 | 14.286 | 1.15 | 4.545 |
| 1999 | 53.875 | 15.612 | 83.541 | 64.489 | 47.15 | 17.435 | 5.2 | 1.961 | 0.225 | 12.5 | 1.3 | 13.043 |
| 2000 | 59.3 | 10.070 | 85.913 | 69.023 | 52.45 | 11.241 | 5.5 | 5.769 | 0.25 | 11.111 | 1.1 | -15.385 |
| 2001 | 84.25 | 42.074 | 116.932 | 72.050 | 76.45 | 45.758 | 6.4 | 16.364 | 0.25 | 0 | 1.15 | 4.545 |
| 2002 | 103.65 | 23.027 | 136.609 | 75.873 | 94.8 | 24.003 | 7.25 | 13.281 | 0.26 | 4 | 1.34 | 16.522 |
| 2003 | 114.7 | 10.661 | 151.558 | 75.681 | 105 | 10.759 | 8 | 10.345 | 0.3 | 15.385 | 1.4 | 4.478 |
| 2004 | 117.015 | 2.018 | 160.79 | 72.775 | 112.3 | 6.952 | 3 | -62.5 | 0.25 | -16.667 | 1.465 | 4.643 |
| 2005 | 121.1 | 3.491 | 179.63 | 67.416 | 114 | 1.514 | 6 | 100 | 0.3 | 20 | 0.8 | -45.393 |
| 2006 | 134.1 | 10.735 | 194.017 | 69.118 | 126 | 10.526 | 6 | 0 | 0.6 | 100 | 1.5 | 87.5 |
| 2007 | 133.3 | -0.597 | 204.427 | 65.207 | 125 | -0.794 | 6.3 | 5 | 0.5 | -16.667 | 1.5 | 0 |
| 2008 | 129 | -3.226 | 219.268 | 58.832 | 119.5 | -4.4 | 7 | 11.11 | 0.85 | 70 | 1.65 | 10 |
| 2009 | 144.13 | 11.729 | 240.64 | 59.894 | 133.63 | 11.824 | 8 | 14.286 | 0.85 | 0 | 1.65 | 0 |
| 2010 | 157.2 | 9.068 | 278.428 | 56.460 | 144.700 | 8.284 | 9 | 12.500 | 1.5 | 76.471 | 2 | 21.212 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+ النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (5): دراسة تتبع تطور الضرائب على رأس المال (الثروة) خلال فترة الدراسة (بمليارات ل.س.)

| العام | الضرائب على رأس المال (1) | معدل نمو (1) | إجمالي الضرائب (2) | نسبة (1) إلى (2) | ضريبة العرصات (3) | معدل النمو (3) | رسوم السيارات (4) | معدل النمو (4) | ضريبة المواشي (5) | معدل النمو (5) | رسوم التركبات (6) | معدل النمو (6) | رسم الفراغ (7) | معدل النمو (7) |
|-------|---------------------------|--------------|--------------------|------------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|-------------------|----------------|----------------|----------------|
| 1990 | 1.05 | | 22.123 | 4.746 | 0.05 | - | 0.55 | - | 0.025 | - | 0.15 | - | 0.275 | - |
| 1991 | 1.055 | 0.476 | 27.720 | 3.806 | 0.035 | -30 | 0.55 | 0 | 0.025 | 0 | 0.17 | 13.333 | 0.275 | 0 |
| 1992 | 1.135 | 7.583 | 29.408 | 3.859 | 0.04 | 14.286 | 0.6 | 9.091 | 0.025 | 0 | 0.17 | 0 | 0.3 | 9.091 |
| 1993 | 1.185 | 4.405 | 29.489 | 4.019 | 0.04 | 0 | 0.65 | 8.333 | 0.025 | 0 | 0.17 | 0 | 0.3 | 0 |
| 1994 | 1.345 | 13.502 | 40.456 | 3.325 | 0.04 | 0 | 0.75 | 15.385 | 0.025 | 0 | 0.18 | 5.882 | 0.35 | 16.667 |
| 1995 | 1.96 | 45.725 | 48.903 | 4.008 | 0.045 | 12.5 | 1.2 | 60 | 0.015 | -40 | 0.25 | 38.889 | 0.45 | 28.571 |
| 1996 | 2.46 | 25.510 | 57.371 | 4.288 | 0.045 | 0 | 1.5 | 25 | 0.015 | 0 | 0.4 | 60 | 0.5 | 11.111 |
| 1997 | 2.519 | 2.398 | 69.296 | 3.635 | 0.045 | 0 | 1.5 | 0 | 0.015 | 0 | 0.459 | 14.75 | 0.5 | 0 |
| 1998 | 2.735 | 8.575 | 75.516 | 3.622 | 0.035 | -22.222 | 1.65 | 10 | 0.02 | 33.333 | 0.48 | 4.575 | 0.55 | 10 |
| 1999 | 2.63 | -3.839 | 83.541 | 3.148 | 0.035 | 0 | 1.8 | 9.091 | 0.02 | 0 | 0.275 | -42.708 | 0.5 | -9.091 |
| 2000 | 2.705 | 2.852 | 85.913 | 3.149 | 0.035 | 0 | 1.9 | 5.556 | 0.02 | 0 | 0.25 | -9.091 | 0.5 | 0 |
| 2001 | 3.465 | 28.096 | 116.932 | 2.963 | 0.035 | 0 | 2.475 | 30.263 | 0.02 | 0 | 0.4 | 60 | 0.535 | 7 |
| 2002 | 3.784 | 9.206 | 136.609 | 2.770 | 0.03 | -14.286 | 2.5 | 1.010 | 0.014 | -30 | 0.6 | 50 | 0.64 | 19.626 |
| 2003 | 4.205 | 11.126 | 151.558 | 2.775 | 0.03 | 0 | 3 | 20 | 0.01 | -28.571 | 0.5 | -16.667 | 0.665 | 3.906 |
| 2004 | 4.205 | 0 | 160.79 | 2.615 | 0.03 | 0 | 3 | 0 | 0.01 | 0 | 0.5 | 0 | 0.665 | 0 |
| 2005 | 5.5 | 30.797 | 179.63 | 3.062 | 0 | -100 | 4.5 | 50 | 0.1 | 900 | 0 | -100 | 0.9 | 35.338 |
| 2006 | 7.9 | 43.636 | 194.017 | 4.072 | 0 | #DIV/0! | 6 | 33.333 | 0.2 | 100 | 0.2 | #DIV/0! | 1.5 | 66.667 |
| 2007 | 7.94 | 0.506 | 204.427 | 3.884 | 0.04 | #DIV/0! | 6 | 0 | 0.2 | 0 | 0.2 | 0 | 1.5 | 0 |
| 2008 | 8.6 | 8.312 | 219.268 | 3.922 | 0.05 | 25 | 6.5 | 8.333 | 0.15 | -25 | 0.1 | -50 | 1.8 | 20 |
| 2009 | 10.48 | 21.860 | 240.64 | 4.355 | 0.05 | 0 | 8 | 23.077 | 0.03 | -80 | 0.1 | 0 | 2.3 | 27.778 |
| 2010 | 16.18 | 54.389 | 278.428 | 5.811 | 0.05 | 0 | 13 | 62.500 | 0.03 | 0 | 0.1 | 0 | 3 | 30.435 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (6): تتبع تطور أهم الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك) خلال فترة الدراسة (بمليارات ل.س.)

| العام | الضرائب على الإنفاق (1) | معدل نمو (1) | إجمالي الضرائب والرسوم (2) | نسبة (1) إلى (2) | الرسوم الجمركية (3) | معدل النمو (3) | رسم الإنفاق الاستهلاكي (4) | معدل النمو (4) |
|-------|-------------------------|--------------|----------------------------|------------------|---------------------|----------------|----------------------------|----------------|
| 1990 | 6.555 | | 22.123 | 29.629 | 2 | - | 0.375 | - |
| 1991 | 7.875 | 20.137 | 27.720 | 28.409 | 2.440 | 22 | 0.45 | 20 |
| 1992 | 8.5932 | 9.117 | 29.4082 | 29.220 | 2.5 | 2.459 | 0.475 | 5.556 |
| 1993 | 10.464 | 21.774 | 29.4886 | 35.484 | 3.485 | 39.4 | 0.55 | 15.789 |
| 1994 | 14.166 | 35.378 | 40.456 | 35.016 | 5.19 | 48.924 | 0.728 | 32.364 |
| 1995 | 19.578 | 38.204 | 48.903 | 40.034 | 6.723 | 29.538 | 0.975 | 33.929 |
| 1996 | 23.596 | 20.523 | 57.371 | 41.129 | 10 | 48.743 | 1 | 2.564 |
| 1997 | 23.852 | 1.085 | 69.296 | 34.420 | 10.1 | 1 | 1.2 | 20.000 |
| 1998 | 26.181 | 9.764 | 75.516 | 34.669 | 11.5 | 13.861 | 1 | -16.667 |
| 1999 | 27.036 | 3.266 | 83.541 | 32.363 | 11.1 | -3.478 | 1.15 | 15.000 |
| 2000 | 23.908 | -11.570 | 85.913 | 27.828 | 10.17 | -8.378 | 1.182 | 2.783 |
| 2001 | 29.217 | 22.206 | 116.932 | 24.986 | 12.5 | 22.911 | 1.5 | 26.904 |
| 2002 | 29.175 | -0.144 | 136.609 | 21.357 | 10.8 | -13.600 | 2.9 | 93.333 |
| 2003 | 32.653 | 11.921 | 151.558 | 21.545 | 15.375 | 42.361 | 2 | -31.034 |
| 2004 | 39.57 | 21.183 | 160.79 | 24.610 | 18.816 | 22.380 | 3 | 50.000 |
| 2005 | 53.03 | 34.016 | 179.63 | 29.522 | 20.603 | 9.497 | 13 | 333.333 |
| 2006 | 52.017 | -1.910 | 194.017 | 26.811 | 15 | -27.195 | 15 | 15.385 |
| 2007 | 63.187 | 21.474 | 204.427 | 30.909 | 16 | 6.667 | 23.27 | 55.133 |
| 2008 | 81.668 | 29.248 | 219.268 | 37.246 | 23 | 43.750 | 33 | 41.813 |
| 2009 | 86.03 | 5.341 | 240.64 | 35.750 | 25 | 8.696 | 32 | -3.030 |
| 2010 | 105.048 | 22.106 | 278.428 | 37.729 | 28 | 12 | 40 | 25 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (7): النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2010)

| معدل النمو الاقتصادي | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | العام |
|----------------------|---|-------|
| - | 389.469 | 1990 |
| 7.901 | 420.242 | 1991 |
| 13.470 | 476.85 | 1992 |
| 5.179 | 501.546 | 1993 |
| 7.653 | 539.929 | 1994 |
| 5.750 | 570.975 | 1995 |
| 7.342 | 612.896 | 1996 |
| 2.489 | 628.148 | 1997 |
| 7.600 | 675.888 | 1998 |
| -1.996 | 662.396 | 1999 |
| 36.466 | 903.944 | 2000 |
| 3.370 | 934.409 | 2001 |
| 7.708 | 1006.431 | 2002 |
| 1.220 | 1018.708 | 2003 |
| 6.903 | 1089.027 | 2004 |
| 6.215 | 1156.714 | 2005 |
| 5.046 | 1215.082 | 2006 |
| 5.675 | 1284.035 | 2007 |
| 4.477 | 1341.516 | 2008 |
| 5.912 | 1420.833 | 2009 |
| 3.440 | 1469.703 | 2010 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول رقم (8): التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة بحسب القطاعات

| العام | الناتج المحلي الإجمالي | الزراعة | صناعة وتعديين | بناء وتشبيد | تجارة الجملة والمفرق | النقل والمواصلات | المال والتأمين | خدمات المجتمع | خدمات حكومية |
|-------|------------------------|---------|---------------|-------------|----------------------|------------------|----------------|---------------|--------------|
| 1990 | 389.469 | 127.635 | 132.707 | 16.478 | 100.781 | 51.379 | 17.123 | 9.168 | 55.112 |
| 1991 | 420.242 | 123.819 | 53.392 | 17.299 | 104.115 | 41.113 | 17.369 | 9.491 | 53.499 |
| 1992 | 476.85 | 146.003 | 59.952 | 17.787 | 127.065 | 42.408 | 21.369 | 10.251 | 51.857 |
| 1993 | 659.197 | 160.438 | 176.706 | 20928 | 137.913 | 61.281 | 26.097 | 12.118 | 63.501 |
| 1994 | 706.745 | 170.243 | 184.215 | 22.176 | 153.391 | 75.193 | 27.511 | 12.891 | 60.9 |
| 1995 | 756.404 | 177.215 | 209.17 | 25.724 | 157.149 | 84.212 | 28.387 | 12.076 | 62.225 |
| 1996 | 830.726 | 203.09 | 255.333 | 28.244 | 150.299 | 90.295 | 26.938 | 12.071 | 64.184 |
| 1997 | 872.461 | 197.218 | 295.593 | 29.701 | 142.59 | 99.902 | 28.972 | 14.383 | 63.804 |
| 1998 | 631.66 | 241.172 | 307.138 | 29.861 | 143.921 | 99.398 | 29.561 | 15.562 | 64.706 |
| 1999 | 898.552 | 204.771 | 296.658 | 28.348 | 145.962 | 107.994 | 35.037 | 16.872 | 62.681 |
| 2000 | 904.622 | 223.749 | 272.514 | 28.898 | 134.453 | 113.851 | 33.126 | 21.195 | 76.392 |
| 2001 | 950.245 | 241.896 | 275.152 | 28.789 | 149.005 | 121.516 | 31.78 | 22.725 | 78.867 |
| 2002 | 1006.431 | 261.008 | 264.984 | 28.919 | 168.492 | 132.53 | 33.473 | 27.235 | 89.225 |
| 2003 | 1018.708 | 254.078 | 248.905 | 39.048 | 163.857 | 147.419 | 38.913 | 27.53 | 98.387 |
| 2004 | 1089.027 | 246.27 | 295.369 | 40.476 | 194.632 | 114.484 | 41.965 | 27.562 | 117.658 |
| 2005 | 1156.714 | 265.504 | 286.529 | 47.55 | 233.945 | 125.464 | 50.722 | 31.259 | 120.803 |
| 2006 | 1215.082 | 292.457 | 288.14 | 52.726 | 222.23 | 136.902 | 57.551 | 35.635 | 128.699 |
| 2007 | 1284.035 | 252.856 | 299.061 | 53.096 | 249.817 | 152.564 | 69.909 | 39.647 | 165.836 |
| 2008 | 1341.516 | 234.872 | 310.654 | 48.797 | 289.807 | 167.247 | 72.798 | 49.474 | 167.391 |
| 2009 | 1420.833 | 265.048 | 321.505 | 51.399 | 294.887 | 174.988 | 75.364 | 53.927 | 187.676 |
| 2010 | 1469.703 | 239.527 | 348.729 | 53.443 | 295.061 | 190.829 | 79.672 | 58.78 | 206.887 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول رقم (9): مجمل تكوين رأس المال الثابت في كل من القطاع العام والخاص (بمليارات ل.س.)

| نسبة الاستثمار الخاص من الناتج | الاستثمار الخاص | نسبة الاستثمار العام من الناتج | الاستثمار العام | الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 | العام |
|-----------------------------------|-----------------|-----------------------------------|-----------------|---|-------|
| 6.271 | 24.423 | 5.128 | 19.972 | 389.469 | 1990 |
| 7.553 | 31.739 | 5.771 | 24.253 | 420.242 | 1991 |
| 12.205 | 58.199 | 5.855 | 27.921 | 476.85 | 1992 |
| 10.122 | 66.722 | 6.181 | 40.744 | 659.197 | 1993 |
| 12.438 | 87.902 | 9.016 | 63.72 | 706.745 | 1994 |
| 11.557 | 87.42 | 9.001 | 68.084 | 756.404 | 1995 |
| 10.309 | 85.639 | 9.322 | 77.437 | 830.726 | 1996 |
| 7.491 | 65.356 | 10.328 | 90.108 | 872.461 | 1997 |
| 10.672 | 67.412 | 15.045 | 95.034 | 631.66 | 1998 |
| 6.925 | 62.222 | 10.181 | 91.484 | 898.552 | 1999 |
| 6.275 | 56.761 | 10.980 | 99.331 | 904.622 | 2000 |
| 8.527 | 81.023 | 12.327 | 117.137 | 950.245 | 2001 |
| 8.071 | 81.225 | 12.439 | 125.192 | 1006.431 | 2002 |
| 8.791 | 89.551 | 15.719 | 160.13 | 1018.708 | 2003 |
| 12.228 | 133.17 | 12.978 | 141.33 | 1089.027 | 2004 |
| 15.525 | 179.582 | 14.365 | 166.162 | 1156.714 | 2005 |
| 16.403 | 199.307 | 15.509 | 188.448 | 1215.082 | 2006 |
| 18.210 | 233.819 | 13.887 | 178.317 | 1284.035 | 2007 |
| 18.660 | 250.326 | 8.404 | 112.739 | 1341.516 | 2008 |
| 18.041 | 256.33 | 10.122 | 143.82 | 1420.833 | 2009 |
| 13.150 | 193.268 | 9.808 | 144.154 | 1469.703 | 2010 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول رقم (10): الاستهلاك العام والخاص خلال فترة الدراسة (بملايين ل.س.)

| نسبة 2 إلى الإجمالي | نسبة 1 إلى الإجمالي | إجمالي الاستهلاك | الاستهلاك الخاص 2 | الاستهلاك العام 1 | العام |
|------------------------|------------------------|---------------------|----------------------|-------------------|-------|
| 82.727 | 17.273 | 22.289 | 18.439 | 3.850 | 1990 |
| 82.974 | 17.026 | 27.946 | 23.188 | 4.758 | 1991 |
| 83.651 | 16.349 | 32.779 | 27.420 | 5.359 | 1992 |
| 85.096 | 14.904 | 60.903 | 51.826 | 9.077 | 1993 |
| 84.896 | 15.104 | 59.321 | 50.361 | 8.960 | 1994 |
| 83.137 | 16.863 | 45.484 | 37.814 | 7.670 | 1995 |
| 86.158 | 13.842 | 67.014 | 57.738 | 9.276 | 1996 |
| 85.844 | 14.156 | 60.040 | 51.541 | 8.499 | 1997 |
| 85.969 | 14.031 | 63.089 | 54.237 | 8.852 | 1998 |
| 86.894 | 13.106 | 66.273 | 57.587 | 8.686 | 1999 |
| 83.631 | 16.369 | 68.568 | 57.344 | 11.224 | 2000 |
| 82.304 | 17.696 | 71.897 | 59.174 | 12.723 | 2001 |
| 82.906 | 17.094 | 73.003 | 60.524 | 12.479 | 2002 |
| 81.710 | 18.290 | 78.768 | 64.361 | 14.407 | 2003 |
| 80.366 | 19.634 | 100.794 | 81.004 | 19.790 | 2004 |
| 82.777 | 17.223 | 119.975 | 99.312 | 20.663 | 2005 |
| 85.205 | 14.795 | 131.761 | 112.267 | 19.494 | 2006 |
| 82.763 | 17.237 | 144.053 | 119.223 | 24.830 | 2007 |
| 83.499 | 16.501 | 166.581 | 139.093 | 27.488 | 2008 |
| 83.329 | 16.671 | 181.040 | 150.858 | 30.182 | 2009 |
| 83.016 | 16.984 | 203.754 | 169.148 | 34.606 | 2010 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (11): الصادرات والمستوردات السلعية السورية (بمليارات ل.س)

| نسبة المستوردات إلى الناتج | نسبة الصادرات إلى الناتج | معدل نمو الناتج | الناتج المحلي الإجمالي | المستوردات | معدل نمو الصادرات | الصادرات | العام |
|----------------------------|--------------------------|-----------------|------------------------|------------|-------------------|----------|-------|
| 6.916 | 12.140 | - | 389.469 | 26.936 | - | 47.282 | 1990 |
| 7.392 | 9.162 | 16.113 | 420.242 | 31.066 | -18.565 | 38.504 | 1991 |
| 8.216 | 7.281 | 19.279 | 476.850 | 39.178 | -9.828 | 34.72 | 1992 |
| 7.049 | 5.358 | 11.335 | 659.197 | 46.469 | 1.722 | 35.318 | 1993 |
| 8.684 | 5.634 | 22.319 | 706.745 | 61.374 | 12.741 | 39.818 | 1994 |
| 6.988 | 5.891 | 12.818 | 756.404 | 52.856 | 11.914 | 44.562 | 1995 |
| 7.269 | 5.403 | 20.996 | 830.726 | 60.385 | 0.729 | 44.887 | 1996 |
| 5.182 | 5.038 | 7.919 | 872.461 | 45.211 | -2.081 | 43.953 | 1997 |
| 6.922 | 5.136 | 6.019 | 631.660 | 43.724 | -26.187 | 32.443 | 1998 |
| 4.787 | 4.327 | 3.624 | 898.552 | 43.01 | 19.841 | 38.88 | 1999 |
| 20.731 | 23.898 | 10.442 | 904.622 | 187.535 | 456.044 | 216.19 | 2000 |
| 23.230 | 25.591 | 5.043 | 950.245 | 220.744 | 12.484 | 243.179 | 2001 |
| 23.425 | 29.963 | 5.913 | 1006.431 | 235.754 | 24.005 | 301.553 | 2002 |
| 23.242 | 26.017 | 6.730 | 1018.708 | 236.768 | -12.109 | 265.039 | 2003 |
| 35.721 | 31.787 | 17.942 | 1089.027 | 389.006 | 30.609 | 346.166 | 2004 |
| 43.431 | 36.681 | 18.908 | 1156.714 | 502.369 | 22.571 | 424.3 | 2005 |
| 43.727 | 41.562 | 13.179 | 1215.082 | 531.324 | 19.022 | 505.012 | 2006 |
| 53.313 | 45.095 | 18.349 | 1284.035 | 684.557 | 14.657 | 579.034 | 2007 |
| 62.572 | 52.761 | 21.173 | 1341.516 | 839.419 | 22.238 | 707.798 | 2008 |
| 50.267 | 34.369 | 3.030 | 1420.833 | 714.216 | -31.007 | 488.33 | 2009 |
| 55.263 | 38.720 | 10.822 | 1469.703 | 812.209 | 16.533 | 569.064 | 2010 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (12): الصادرات والمستوردات السلعية السورية حسب القطاعين العام والخاص (بمليارات ل.س)

| العام | صادرات قطاع عام | مستوردات قطاع عام | صادرات قطاع خاص | مستوردات قطاع خاص |
|-------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| 1996 | 34.717 | 23.354 | 10.17 | 37.031 |
| 1997 | 34.746 | 13.841 | 9.207 | 31.37 |
| 1998 | 23.328 | 11.041 | 9.115 | 32.684 |
| 1999 | 23.3277 | 11.0412 | 9.1148 | 32.6837 |
| 2000 | 178.975 | 45.654 | 37.215 | 141.881 |
| 2001 | 202.01 | 47.433 | 41.139 | 172.515 |
| 2002 | 244.771 | 67.093 | 71.1484 | 168.6613 |
| 2003 | 210.0345 | 55.4538 | 55.0044 | 181.3145 |
| 2004 | 184.0359 | 77.035 | 64.9783 | 249.9837 |
| 2005 | 212.93 | 169.265 | 211.37 | 333.104 |
| 2006 | 226.093 | 207.519 | 278918 | 323.805 |
| 2007 | 245.567 | 286.2094 | 333.476 | 398.347 |
| 2008 | 283.441 | 291.472 | 424.357 | 547.947 |
| 2009 | 180.3881 | 106.6182 | 307.9421 | 607.5974 |
| 2010 | 288.6108 | 205.7387 | 280.4527 | 606.47 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول رقم (13): الصادرات السلعية السورية بحسب القطاع ونوع استخدام السلع (بمليارات ل.س)

| العام | الصادرات حسب نوع الاستخدام بمليارات الليرات السورية | | | | قطاع عام | قطاع خاص | | | | الإجمالي | قطاع عام | | | قطاع خاص | | | نسبة 1 | نسبة 2 | نسبة 3 |
|-------|---|----------|--------|-----------|----------|----------|---------|-----------|----------|----------|----------|-----------|--------|----------|--------|----------|--------|--------|--------|
| | إجمالي الصادرات | رأسمالية | وسيطه | استهلاكية | | رأسمالية | وسيطه | استهلاكية | رأسمالية | | وسيطه | استهلاكية | نسبة 1 | نسبة 2 | نسبة 3 | رأسمالية | | | |
| 1994 | 39.818 | 0.241 | 28.857 | 10.72 | 1.195 | 0.013 | 25.648 | 0.476 | 0.605 | 72.472 | 26.922 | 39.818 | 0.241 | 28.857 | 10.72 | 1994 | 0.573 | 8.059 | 25.727 |
| 1995 | 44.562 | 0.353 | 34.746 | 9.463 | 0.325 | 0.003 | 31.727 | 0.145 | 0.792 | 77.972 | 21.236 | 44.562 | 0.353 | 34.746 | 9.463 | 1995 | 0.785 | 6.775 | 20.910 |
| 1996 | 44.887 | 0.082 | 37.346 | 7.459 | 0.278 | 0 | 34.592 | 0.125 | 0.183 | 83.200 | 16.617 | 44.887 | 0.082 | 37.346 | 7.459 | 1996 | 0.183 | 6.135 | 16.339 |
| 1997 | 43.953 | 0.081 | 36.429 | 7.443 | 1.133 | 0.001 | 34.247 | 0.498 | 0.184 | 82.882 | 16.934 | 43.953 | 0.081 | 36.429 | 7.443 | 1997 | 0.182 | 4.964 | 15.801 |
| 1998 | 32.443 | 0.086 | 25.396 | 6.961 | 0.293 | 0.002 | 23.231 | 0.095 | 0.265 | 78.279 | 21.456 | 32.443 | 0.086 | 25.396 | 6.961 | 1998 | 0.259 | 6.673 | 21.163 |
| 1999 | 38.88 | 0.09 | 31.173 | 7.617 | 0.103 | 0.002 | 28.633 | 0.04 | 0.231 | 80.177 | 19.591 | 38.88 | 0.09 | 31.173 | 7.617 | 1999 | 0.226 | 6.533 | 19.488 |
| 2000 | 216.19 | 0.507 | 190.58 | 25.106 | 0.057 | 0.02 | 178.832 | 0.124 | 0.235 | 88.153 | 11.613 | 216.19 | 0.507 | 190.58 | 25.106 | 2000 | 0.225 | 5.433 | 11.556 |
| 2001 | 243.179 | 0.969 | 212.45 | 29.728 | 0.123 | 0.1 | 201.611 | 0.299 | 0.398 | 87.364 | 12.225 | 243.179 | 0.969 | 212.45 | 29.728 | 2001 | 0.357 | 4.458 | 12.102 |
| 2002 | 301.553 | 1.923 | 260.24 | 39.395 | 0.124 | 0.081 | 229.95 | 0.374 | 0.638 | 86.298 | 13.064 | 301.553 | 1.923 | 260.24 | 39.395 | 2002 | 0.611 | 10.043 | 12.940 |
| 2003 | 265.039 | 1.258 | 233.71 | 30.069 | 0.271 | 0.032 | 209.285 | 0.718 | 0.475 | 88.180 | 11.345 | 265.039 | 1.258 | 233.71 | 30.069 | 2003 | 0.463 | 9.216 | 11.074 |
| 2004 | 346.166 | 1.512 | 250.81 | 93.848 | 0.189 | 0.037 | 183.346 | 0.653 | 0.437 | 72.453 | 27.111 | 346.166 | 1.512 | 250.81 | 93.848 | 2004 | 0.426 | 19.488 | 26.922 |
| 2005 | 424.3 | 1.758 | 303.91 | 118.64 | 0.071 | 0.177 | 212.451 | 0.301 | 0.414 | 71.626 | 27.960 | 424.3 | 1.758 | 303.91 | 118.64 | 2005 | 0.373 | 21.555 | 27.889 |
| 2006 | 505.012 | 2.757 | 311.91 | 190.34 | 0.109 | 0.041 | 225.502 | 0.551 | 0.546 | 61.763 | 37.691 | 505.012 | 2.757 | 311.91 | 190.34 | 2006 | 0.538 | 17.110 | 37.582 |
| 2007 | 579.034 | 5.184 | 338.3 | 235.55 | 0.650 | 0.028 | 241.773 | 3.766 | 0.895 | 58.425 | 40.679 | 579.034 | 5.184 | 338.3 | 235.55 | 2007 | 0.890 | 16.671 | 40.029 |
| 2008 | 707.798 | 6.361 | 442.33 | 259.11 | 0.073 | 0.04 | 282.883 | 0.518 | 0.899 | 62.494 | 36.608 | 707.798 | 6.361 | 442.33 | 259.11 | 2008 | 0.893 | 22.527 | 36.534 |
| 2009 | 488.33 | 6.034 | 272.24 | 210.06 | 0.086 | 0.009 | 179.958 | 0.421 | 1.236 | 55.748 | 43.016 | 488.33 | 6.034 | 272.24 | 210.06 | 2009 | 1.234 | 18.897 | 42.930 |
| 2010 | 569.064 | 7.889 | 362.03 | 199.14 | 0.041 | 0.761 | 287.618 | 0.232 | 1.386 | 63.619 | 34.995 | 569.064 | 7.889 | 362.03 | 199.14 | 2010 | 1.253 | 13.076 | 34.954 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (14): المستوردات السلعية السورية بحسب القطاع ونوع استخدام السلع (بمليارات ل.س.)

| | | | قطاع خاص | | | | | | قطاع عام | | | الإجمالي | | | المستوردات حسب نوع الاستخدام بمليارات الليرات السورية | | | | |
|---------|---------|---------|----------|--------|-----------|---------|---------|---------|----------|--------|-----------|----------|--------|--------|---|----------|--------|-----------|-------|
| نسبة/3خ | نسبة/2خ | نسبة/1خ | رأسمالية | وسيطه | استهلاكية | نسبة/3ع | نسبة/2ع | نسبة/1ع | رأسمالية | وسيطه | استهلاكية | نسبة 3 | نسبة 2 | نسبة 1 | إجمالي المستوردات | رأسمالية | وسيطه | استهلاكية | العام |
| 19.790 | 30.723 | 11.891 | 12.146 | 18.856 | 7.298 | 18.961 | 15.886 | 2.749 | 11.637 | 9.75 | 1.687 | 38.751 | 46.609 | 14.596 | 61.374 | 23.783 | 28.606 | 8.958 | 1994 |
| 18.897 | 34.696 | 11.764 | 9.988 | 18.339 | 6.218 | 14.362 | 17.200 | 3.082 | 7.591 | 9.091 | 1.629 | 33.258 | 51.896 | 14.846 | 52.856 | 17.579 | 27.43 | 7.847 | 1995 |
| 15.951 | 34.807 | 10.567 | 9.632 | 21.018 | 6.381 | 15.928 | 20.156 | 2.592 | 9.618 | 12.171 | 1.565 | 31.879 | 54.962 | 13.159 | 60.385 | 19.25 | 33.189 | 7.946 | 1996 |
| 14.868 | 41.669 | 12.849 | 6.722 | 18.839 | 5.809 | 10.599 | 18.228 | 1.787 | 4.792 | 8.241 | 0.808 | 25.467 | 59.897 | 14.636 | 45.211 | 11.514 | 27.08 | 6.617 | 1997 |
| 16.705 | 44.982 | 13.064 | 7.304 | 19.668 | 5.712 | 8.817 | 13.825 | 2.610 | 3.855 | 6.045 | 1.141 | 25.521 | 58.808 | 15.673 | 43.724 | 11.159 | 25.713 | 6.853 | 1998 |
| 16.733 | 49.179 | 14.720 | 7.197 | 21.152 | 6.331 | 7.442 | 9.960 | 1.965 | 3.201 | 4.284 | 0.845 | 24.176 | 59.140 | 16.684 | 43.01 | 10.398 | 25.436 | 7.176 | 1999 |
| 14.264 | 50.019 | 11.373 | 26.75 | 93.803 | 21.328 | 8.402 | 14.425 | 1.517 | 15.757 | 27.052 | 2.845 | 22.666 | 64.444 | 12.890 | 187.54 | 42.507 | 120.86 | 24.173 | 2000 |
| 19.462 | 49.097 | 9.953 | 42.962 | 108.38 | 21.971 | 7.837 | 12.283 | 1.369 | 17.299 | 27.113 | 3.021 | 27.299 | 61.379 | 11.322 | 220.74 | 60.261 | 135.49 | 24.992 | 2001 |
| 17.599 | 42.837 | 11.105 | 41.49 | 100.99 | 26.18 | 10.630 | 14.861 | 2.968 | 25.061 | 35.035 | 6.997 | 28.229 | 57.698 | 14.073 | 235.75 | 66.551 | 136.03 | 33.177 | 2002 |
| 17.789 | 47.918 | 10.872 | 42.119 | 113.45 | 25.741 | 8.986 | 12.601 | 1.835 | 21.275 | 29.834 | 4.345 | 26.775 | 60.518 | 12.707 | 236.77 | 63.394 | 143.29 | 30.086 | 2003 |
| 39.848 | 18.289 | 13.836 | 155.01 | 71.147 | 53.824 | 11.866 | 6.520 | 1.417 | 46.16 | 25.363 | 5.512 | 51.715 | 33.032 | 15.253 | 389.01 | 201.17 | 128.5 | 59.336 | 2004 |
| 15.102 | 41.198 | 10.007 | 75.866 | 206.97 | 50.273 | 4.368 | 28.494 | 0.832 | 21.942 | 143.14 | 4.179 | 19.469 | 69.692 | 10.839 | 502.37 | 97.807 | 350.11 | 54.452 | 2005 |
| 15.322 | 35.645 | 9.976 | 81.412 | 189.39 | 53.003 | 6.170 | 31.244 | 1.642 | 32.784 | 166.01 | 8.726 | 21.493 | 66.889 | 11.618 | 531.32 | 114.2 | 355.4 | 61.729 | 2006 |
| 13.011 | 36.538 | 8.642 | 89.066 | 250.12 | 59.161 | 4.119 | 36.380 | 1.310 | 28.194 | 249.04 | 8.971 | 17.129 | 72.918 | 9.953 | 684.56 | 117.26 | 499.17 | 68.132 | 2007 |
| 11.036 | 46.276 | 7.965 | 92.64 | 388.45 | 66.861 | 0.954 | 33.366 | 0.403 | 8.011 | 280.08 | 3.384 | 11.991 | 79.641 | 8.368 | 839.42 | 100.65 | 668.52 | 70.245 | 2008 |
| 15.811 | 57.180 | 12.080 | 112.93 | 408.39 | 86.279 | 0.897 | 13.910 | 0.121 | 6.406 | 99.345 | 0.867 | 16.708 | 71.090 | 12.202 | 714.22 | 119.33 | 507.74 | 87.146 | 2009 |
| 0.018 | 43.661 | 13.134 | 0.145 | 354.62 | 106.68 | 2.347 | 22.100 | 0.884 | 19.061 | 179.5 | 7.178 | 20.221 | 65.761 | 14.018 | 812.21 | 164.24 | 534.12 | 113.86 | 2010 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة+النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (15): الإنفاق الجاري والاستثماري خلال الفترة 1990-2010 (بمليارات ل.س.)

| العام | نفقات جارية | نفقات استثمارية |
|-------|-------------|-----------------|
| 1990 | 37.575 | 24.3 |
| 1991 | 57.513 | 27.177 |
| 1992 | 56.792 | 36.25 |
| 1993 | 61.268 | 61.749 |
| 1994 | 76.197 | 67.964 |
| 1995 | 87.94 | 74.099 |
| 1996 | 96.577 | 91.473 |
| 1997 | 102.425 | 108.7 |
| 1998 | 117.7 | 119.6 |
| 1999 | 133.5 | 121.8 |
| 2000 | 143.4 | 132 |
| 2001 | 161 | 161 |
| 2002 | 172.389 | 184 |
| 2003 | 209 | 211 |
| 2004 | 232.5 | 217 |
| 2005 | 280 | 180 |
| 2006 | 300 | 195 |
| 2007 | 330 | 258 |
| 2008 | 370 | 230 |
| 2009 | 410 | 275 |
| 2010 | 427 | 327 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الجدول رقم (16): توزيع تمويل العجز بين المصادر المحلية والخارجية (بملايين ل.س.)

| العام | العجز الكلي | التمويل بالعجز (1) | القروض الخارجية (2) | القروض الداخلية (3) | نسبة (2) إلى (1) | نسبة (3) إلى (1) |
|-------|-------------|--------------------|---------------------|---------------------|------------------|------------------|
| 1998 | -18 | 17.9 | 4 | 13.9 | 22.346 | 77.654 |
| 1999 | -9.218 | 9.218 | 9.2 | 0.018 | 99.805 | 0.195 |
| 2000 | -19.174 | 19.174 | 13.8 | 5.374 | 71.972 | 28.028 |
| 2001 | 17.094 | 17.094 | 11.8 | -28.894 | 69.030 | -169.030 |
| 2002 | -12.392 | 12.392 | 11.336 | 1.057 | 91.478 | 8.530 |
| 2003 | -32.712 | 32.712 | 10.047 | 22.665 | 30.713 | 69.287 |
| 2004 | -62.68 | 62.68 | 11.572 | 51.108 | 18.462 | 81.538 |
| 2005 | -75.112 | 75.112 | 14.769 | 60.343 | 19.663 | 80.337 |
| 2006 | -58.835 | 58.835 | 14.159 | 44.675 | 24.066 | 75.933 |
| 2007 | -61.701 | 61.701 | 14.119 | 47.582 | 22.883 | 77.117 |
| 2008 | -57.49 | 57.49 | 13.195 | 44.294 | 22.952 | 77.046 |
| 2009 | -53.742 | 53.742 | 11.285 | 42.457 | 20.998 | 79.002 |
| 2010 | -60.957 | 60.957 | 10.645 | 50.312 | 17.463 | 82.537 |

المصدر: النشرات الإحصائية الربعية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة

الجدول رقم(17): دراسة أثر الضريبة على الاستهلاك الكلي ومستوى الدخل والعمالة خلال الفترة 1990-2009 (بمليارات ل.س)

| العام | إجمالي الضرائب والرسوم (1) | معدل نمو الضرائب والرسوم | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (3) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | الاستهلاك الكلي (2) | معدل نمو الاستهلاك الكلي | الضرائب/ الاستهلاك |
|-------|----------------------------|--------------------------|---|--|---|--|---------------------|--------------------------|--------------------|
| 1990 | 22.123 | - | 268.328 | - | 389.469 | - | 386.208 | - | 5.728 |
| 1991 | 27.720 | 25.299 | 311.564 | 16.113 | 420.242 | 7.901 | 396.028 | 2.543 | 7.000 |
| 1992 | 29.408 | 6.090 | 371.630 | 19.279 | 476.850 | 13.470 | 446.509 | 12.747 | 6.586 |
| 1993 | 29.489 | 0.273 | 413.755 | 11.335 | 501.546 | 5.179 | 451.970 | 1.223 | 6.525 |
| 1994 | 40.456 | 37.192 | 506.101 | 22.319 | 539.929 | 7.653 | 426.431 | -5.651 | 9.487 |
| 1995 | 48.903 | 20.879 | 570.975 | 12.818 | 570.975 | 5.750 | 455.532 | 6.824 | 10.735 |
| 1996 | 57.371 | 17.316 | 690.857 | 20.996 | 612.896 | 7.342 | 471.474 | 3.500 | 12.168 |
| 1997 | 69.296 | 20.786 | 745.569 | 7.919 | 628.148 | 2.489 | 469.207 | -0.481 | 14.769 |
| 1998 | 75.516 | 8.976 | 790.444 | 6.019 | 675.888 | 7.600 | 495.028 | 5.503 | 15.255 |
| 1999 | 83.541 | 10.627 | 819.092 | 3.624 | 662.396 | -1.996 | 683.954 | 38.165 | 12.214 |
| 2000 | 85.913 | 2.839 | 904.622 | 10.442 | 903.944 | 36.466 | 685.005 | 0.154 | 12.542 |
| 2001 | 116.932 | 36.105 | 950.245 | 5.043 | 934.409 | 3.370 | 694.236 | 1.348 | 16.843 |
| 2002 | 136.609 | 16.828 | 1006.431 | 5.913 | 1006.431 | 7.708 | 719.767 | 3.678 | 18.980 |
| 2003 | 151.558 | 10.943 | 1074.163 | 6.730 | 1018.708 | 1.220 | 773.391 | 7.450 | 19.597 |
| 2004 | 160.79 | 6.091 | 1266.891 | 17.942 | 1089.027 | 6.903 | 866.553 | 12.046 | 18.555 |
| 2005 | 179.63 | 11.717 | 1506.440 | 18.908 | 1156.714 | 6.215 | 966.553 | 11.540 | 18.585 |
| 2006 | 194.017 | 8.009 | 1704.974 | 13.179 | 1215.082 | 5.046 | 993.163 | 2.753 | 19.535 |
| 2007 | 204.427 | 5.366 | 2017.825 | 18.349 | 1284.035 | 5.675 | 1048.341 | 5.556 | 19.500 |
| 2008 | 219.268 | 7.260 | 2445.060 | 21.173 | 1341.516 | 4.477 | 1057.211 | 0.846 | 20.740 |
| 2009 | 240.64 | 9.747 | 2519.151 | 3.030 | 1420.833 | 5.912 | 1131.091 | 6.988 | 21.275 |
| 2010 | 278.428 | 15.703 | 2791.775 | 10.822 | 1469.703 | 3.440 | 2037.534 | 80.139 | 13.665 |

المصدر: الموازنة العامة للدولة للأعوام المذكورة+المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النسب من إعداد الباحثة

الجدول رقم (18): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي خلال فترة الدراسة (بمليارات ل.س.)

| العام | إجمالي الضرائب والرسوم | معدل نمو إجمالي الضرائب والرسوم | إجمالي التكوين الرأسمالي | معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي | الادخار | الضرائب/الادخار | الضرائب/الاستثمار |
|-------|------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------|---|---------|-----------------|-------------------|
| 1990 | 22.123 | - | 44.395 | - | 33.984 | 65.098 | 49.832 |
| 1991 | 27.72 | 25.299 | 55.992 | 26.122 | 20.7 | 133.913 | 49.507 |
| 1992 | 29.4082 | 6.090 | 86.12 | 53.808 | 32.9 | 89.387 | 34.148 |
| 1993 | 29.4886 | 0.273 | 107.466 | 24.786 | 38.7 | 76.198 | 27.440 |
| 1994 | 40.456 | 37.192 | 151.622 | 41.088 | 87.9 | 46.025 | 26.682 |
| 1995 | 48.903 | 20.879 | 155.504 | 2.560 | 113.3 | 43.162 | 31.448 |
| 1996 | 57.371 | 17.316 | 163.076 | 4.869 | 102.4 | 56.026 | 35.181 |
| 1997 | 69.296 | 20.786 | 155.464 | -4.668 | 109.7 | 63.169 | 44.574 |
| 1998 | 75.516 | 8.976 | 162.446 | 4.491 | 105.8 | 71.376 | 46.487 |
| 1999 | 83.541 | 10.627 | 153.706 | -5.380 | 93.8 | 89.063 | 54.351 |
| 2000 | 85.913 | 2.839 | 156.092 | 1.552 | 142.975 | 60.090 | 55.040 |
| 2001 | 116.932 | 36.105 | 198.16 | 26.951 | 186.824 | 62.589 | 59.009 |
| 2002 | 136.609 | 16.828 | 206.417 | 4.167 | 207.733 | 65.762 | 66.181 |
| 2003 | 151.558 | 10.943 | 249.681 | 20.960 | 206.2 | 73.500 | 60.701 |
| 2004 | 160.79 | 6.091 | 274.500 | 9.940 | 173.443 | 92.705 | 58.576 |
| 2005 | 179.63 | 11.717 | 345.744 | 25.954 | 191.887 | 93.612 | 51.955 |
| 2006 | 194.017 | 8.009 | 387.755 | 12.151 | 303.717 | 63.881 | 50.036 |
| 2007 | 204.427 | 5.366 | 412.136 | 6.288 | 479.603 | 42.624 | 49.602 |
| 2008 | 219.268 | 7.260 | 363.065 | -11.907 | 686.844 | 31.924 | 60.394 |
| 2009 | 240.64 | 9.747 | 400.150 | 10.214 | 613.114 | 39.249 | 60.137 |
| 2010 | 278.428 | 15.703 | 337.422 | -15.676 | 617.999 | 45.053 | 82.516 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة والنسب من إعداد الطالبة

الجدول رقم (19): معدل التضخم خلال فترة الدراسة

| معدل التضخم | العام |
|-------------|-------|
| - | 1990 |
| 41.065 | 1991 |
| 5.119 | 1992 |
| -19.462 | 1993 |
| 14.090 | 1994 |
| 5.412 | 1995 |
| 10.171 | 1996 |
| 2.757 | 1997 |
| -0.718 | 1998 |
| 7.442 | 1999 |
| 9.701 | 2000 |
| 2.501 | 2001 |
| -1.462 | 2002 |
| 4.397 | 2003 |
| 10.327 | 2004 |
| 11.950 | 2005 |
| 9.097 | 2006 |
| 10.769 | 2007 |
| 15.950 | 2008 |
| -2.781 | 2009 |
| 7.071 | 2010 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

الملق رقم (2): التشريعات الضريبية

- أولاً: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية (فئة مكلفي الأرباح الحقيقية)
- حددت المادة /2/ من قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003 وتعديلاته المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة:
- مؤسسات القطاع العام وشركاته ومنشأته على اختلاف أنواعها.
 - المؤسسات المالية بما فيها المصارف وأعمال الصرافة وشركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات التوفير.
 - الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مهما يكن نوعها وغايتها.¹⁰⁰
 - المؤسسات التجارية والصناعية التابعة لمنشآت خارج الجمهورية العربية السورية والمنشآت التجارية والصناعية التي تنتسب إليها مؤسسات كائنة خارج الجمهورية العربية السورية.
 - المنشآت التجارية والصناعية التي لها فرع على الأقل في غير الوحدة الإدارية التي تعمل فيها.
 - تجار الاستيراد والتصدير وتجار الجملة والوسطاء بالعمولة عدا السماسرة العاديين، وبعد تاجر نصف الجملة كتاجر الجملة إذا كان مبيع الجملة هو الأغلب على فعاليته.
 - وكلاء المعامل الوطنية والأجنبية والوكالات الممثلة لمنشآت وشركات أجنبية ووطنية.
 - تجارة العقارات المبنية وغير المبنية وأعمال التعهدات.
 - المخلصون الجمركيون.
 - محطات بيع الوقود والمواد المشتعلة.
 - بيع أدوات طبية وأجهزة عيادات ومخابر.
 - معامل صنع الأدوية والمواد الكيميائية والعطورات ومستحضرات التجميل.
 - معامل صنع الكحول.
 - المنشآت الصناعية غير المعدة في الفقرات السابقة إذا تجاوز مجموع قيمة المنشآت والآلات المستخدمة فيها لأغراض العمل الصناعي مليوني ليرة سورية بموجب التقدير النافذ للضريبة على ريع العقارات.
 - المشافي الخاصة.¹⁰¹
 - دور السينما من الصنف الأول بحسب تصنيف الدوائر المالية لاستيفاء ضريبة الملاهي ودور الفنادق من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية بحسب تصنيف وزارة السياحة.¹⁰²
 - الإنتاج الفني أفلام سينمائية مسلسلات تلفزيونية أفلام دعائية وماشابهها.

¹⁰⁰ عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /8/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 وأصبح على النحو التالي: الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة مهما يكن نوعها وغايتها باستثناء الشركات التي ينحصر نشاطها بالجامعات والمدارس والمعاهد الخاصة بكافة مراحلها ورياض الأطفال (والتي أصبحت خاضعة لضريبة الدخل المقطوع).

¹⁰¹ حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (والتي أصبحت خاضعة لضريبة الدخل المقطوع).

¹⁰² عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 وتم إلغاء دور السينما من الصنف الأول بحسب تصنيف الدوائر المالية لاستيفاء ضريبة الملاهي.

- موزعو الإنتاج الفني المستورد والمحلي.
- الملاهي من الدرجتين الممتازة والأولى بحسب تصنيفها من قبل وزارة السياحة.¹⁰³
- مستثمرو مدن الملاهي والمشاهد العامة ومستثمرو الفرق الرياضية واستعراضات السيرك.¹⁰⁴
- منشآت المبيت السياحية من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى والثانية وما يتبع لها من مطاعم وشاليهات وكازينوهات والمساح البحرية المستقلة من المستوى الدولي والدرجات الممتازة والأولى.
- المكاتب السياحية.
- مكاتب تدقيق الحسابات والمحاسبون القانونيين.¹⁰⁵
- مكاتب الدراسات المالية والاقتصادية.¹⁰⁶
- المشاورون في الأمور المالية والمحاسبية.
- ممارسو مهنتي الخدمات البحرية وتموين السفن والبواخر.¹⁰⁷
- مكاتب السفريات التي تستخدم سيارات البولمان السياحية.¹⁰⁸
- مهنة تأجير وإعادة تأجير المنشآت الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية وبعض أصولها.¹⁰⁹
- منشآت المباقر والمداجن.¹¹⁰
- مكاتب نقل البضائع.¹¹¹
- الوحدات المهنية الجامعية الرئيسية.¹¹²
- الجامعات والمدارس والمعاهد الخاصة بكافة مراحلها ورياض الأطفال.¹¹³
- كل مكلف يقرر تكليفه بالضريبة على الأرباح الحقيقية.

¹⁰³ عدل هذا البند بموجب المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 وأصبح على النحو التالي: خدمات الملاهي من جميع الدرجات حسب تصنيف وزارة السياحة.

¹⁰⁴ عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 حيث تم إلغاء عبارة (المشاهد العامة) ليصبح النص على النحو التالي: مستثمرو مدن الملاهي ومستثمرو الفرق الرياضية واستعراضات السيرك.

¹⁰⁵ عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 حيث تم إضافة كلمة (وشركات) وأصبح على النحو التالي: مكاتب وشركات تدقيق الحسابات والمحاسبين القانونيين.

¹⁰⁶ عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 حيث تم إضافة كلمة (وشركات) وأصبح على النحو التالي: مكاتب وشركات الدراسات المالية والاقتصادية.

¹⁰⁷ عدلت التسمية لهذا البند بموجب أحكام المادة /6/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 وأصبح على الشكل التالي: ممارسو مهنتي الخدمات الجوية والبحرية وتموينها.

¹⁰⁸ حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (أخضع لضريبة الدخل المقطوع).

¹⁰⁹ بموجب المادة /5/ من المرسوم التشريعي رقم /52/ لعام 2006 أخضعت العقارات غير السكنية المؤجرة للسوريين وغير السوريين لنسبة موحدة بواقع 5%/ من بدل الإيجار.

¹¹⁰ حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (أخضع لضريبة الدخل المقطوع).

¹¹¹ عدل هذا البند بموجب أحكام المادة /8/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 وأصبح على النحو التالي: مكاتب الشحن الخارجي.

¹¹² عدلت التسمية لهذا البند بموجب أحكام المادة /6/ من القانون رقم /60/ لعام 2004 وأصبح على الشكل التالي: الوحدات المهنية الجامعية.

¹¹³ حذف هذا البند بموجب أحكام المادة /7/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 (أخضع لضريبة الدخل المقطوع).

- شركات ومشاريع النقل المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته، وتعتبر هذه المشاريع وحدة مستقلة بالتكليف وليس الآلية الواحدة وتكلف عن مجمل نشاط المشروع مع مراعاة الإعفاءات المنصوص عليها في القانون المذكور.¹¹⁴
- مؤسسات النقل الجوي والبحري.¹¹⁵
- المكلفون الذين يتم اعتبارهم من عداد كبار المكلفين، وقد أحدث قسم خاص لهذه الفئة لمعالجة تكاليفهم، وقد حددت معايير للتسجيل في هذا القسم بموجب قرار وزير المالية رقم /2937/ تاريخ 2006/10/5 المتضمن أنه يتوجب خضوع المكلف الذي يبلغ رقم عمله السنوي مبلغ سبعون مليون ليرة سورية أو تبلغ أرباحه السنوية الصافية مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية بموجب تكليفه بضريبة دخل الأرباح الحقيقية أو الدخل المقطوع.¹¹⁶
- مكاتب وشركات تداول الأوراق المالية: وهي المكاتب التي تمارس مهنة الوساطة بتداول الأسهم، وسترخص في ضوء إحداث سوق الأوراق المالية، ومما تجدر الإشارة إليه بأن أرباح تداول الأسهم لمقتنيها لا تخضع للضريبة، أما أرباح المكاتب فتخضع لها،¹¹⁷ علماً أن هذه الضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يحققون أرباحاً في سورية.
- يعفى من ضريبة الأرباح الحقيقية كل مما يلي:**
- جمعيات الاستهلاك والاستثمار التعاونية التي ينحصر عملها بجمع طلبات مشتركيها وتوزيع المواد والحاصلات والبضائع المطلوبة في مستودعاتها.
- المستثمرون الزراعيون الذين يجمعون ويبيعون المحاصيل والأثمار الناتجة عن أرض يملكونها أو يستثمرونها، ويتناول هذا الإعفاء أيضاً الحيوانات التي يرعونها أو يربونها أو يعلفونها في تلك الأراضي.
- الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينحصر عملها باستلام حاصلات مشتركيها وتحويلها وبيعها، ولا يتناول هذا الإعفاء سوى الأعمال الداخلة عادة في الاستثمار الزراعي والتي لا تخضع للضريبة إذا مارسها ضمن الشروط نفسها أعضاء الجمعية منفردين.
- الجمعيات التعاونية الزراعية لشراء الآلات والأدوات الزراعية واستثمارها في أراضي الأعضاء، ولا يتناول هذا الإعفاء الأرباح الناجمة عن استثمار الآلات والأدوات في غير الأراضي التي يستثمرها الأعضاء.
- الأشخاص الذين يمارسون أحد الأعمال الآتية: التأليف- العزف- التلحين- الرسم باليد- نحت التماثيل.
- دور الحضانة.
- معاهد ودور مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.

¹¹⁴ تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /5/ من القانون رقم /60/ لعام 2004.

¹¹⁵ تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /5/ من القانون رقم /60/ لعام 2004.

¹¹⁶ تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006.

¹¹⁷ تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006.

- 75% من الأرباح السنوية الصافية لنشاط النقل الجوي والبحري، ويشترط في منح هذا الإعفاء إلى الأشخاص غير السوريين توفر شرط المعاملة بالمثل.¹¹⁸

- يعفى من ضريبة الدخل المقطوع مستثمرو الحصادات والدراسات والجرارات وآلات التزرية التي مضى على استثمارها عشر سنوات.

أما أسس التكاليف بهذه الضريبة فيمكن توضيحه فيما يلي:

تطرح الضريبة على أساس الربح الصافي المتحقق خلال سنة الأعمال، وتحسب السنة من 1 كانون الثاني إلى 31 كانون الأول، فعلى كل مكلف أن يمسك قيوداً محاسبية منتظمة وكاملة تظهر نتائجها الحقيقية، حيث يتألف الربح الصافي من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاضعة لهذه الضريبة على اختلاف أنواعها بعد أن تحسم منها الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسة هذه الأعمال أو التي تلازم نوع العمل.

نميز بين نوعين من النفقات التي تقتضيها ممارسة هذه الأعمال وهي:

❖ الأعباء والنفقات القابلة للتزليل: وهي تنطوي على سبيل المثال لا الحصر على الآتي:

- بدلات إيجار المحلات المعدة لممارسة العمل أو قيمتها التأجيرية.
- الرواتب والأجور والحوافز التي تدفع للمستخدمين والعمال بدلاً من خدماتهم.
- المدفوع لقاء حصة العمل رب العمل في التأمينات الاجتماعية.
- المخصص المدخر لدفع تعويض التسريح أو مكافأة نهاية الخدمة أو تعويضات الطوارئ وفقاً لقانون العمل.
- الاستهلاكات المقبولة بصورة عامة تبعاً للقواعد الفنية المتبعة في كل نوع من أنواع الصناعة والتجارة والمهن والحرف ما عدا استهلاك العقارات وكذلك المخصصات التي تمثل عبئاً حقيقياً ومحددًا.
- الضرائب والرسوم المترتبة في الجمهورية العربية السورية على المكلف والمدفوعة خلال السنة التي تحققت فيها الأرباح ما عدا ضريبة الأرباح الصافية هذه.
- التبرعات المدفوعة من قبل المكلفين مقابل وصولات رسمية لجهات عامة أو خاصة معترف بها رسمياً بأنها ذات نفع عام شريطة أن تكون الجهتان المتبرعة والمتبرع لها تمسكان قيوداً ودفاتر نظامية مقبولة من قبل دوائر ضريبة الدخل وبما يتجاوز 3% من الأرباح الصافية.
- المصروفات والنفقات الشخصية الموثقة ذات الصلة المباشرة بالعمل الصناعي والتجاري.¹¹⁹

❖ الأعباء والنفقات غير القابلة للتزليل: تنطوي بصورة خاصة على الآتي:

- النفقات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة قيمة الموجودات الثابتة.
- النفقات الشخصية أو المبالغ التي يحسبها رب العمل أو شريكه أجرة له عن إدارة العمل.

¹¹⁸ عدل هذا البند بموجب أحكام الفقرة /أ/ من المادة /9/ من القانون رقم /41/ لعام 2005 وأصبح على النحو التالي: يعفى الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يتعاقدون النقل الجوي أو البحري، ويشترط في منح الإعفاء إلى الأشخاص غير السوريين توفر شرط المعاملة بالمثل.

¹¹⁹ تم إضافة هذا البند بموجب أحكام المادة /12/ من القانون رقم /41/ لعام 2005.

- المبالغ التي يحسبها الشركاء في شركة التضامن أو الشركاء المسؤولون بدون حد في شركات التوصية البسيطة أجرة لهم عن إدارة العمل.

يترتب على المكلفين أن يقدموا إلى الدوائر المالية بياناً خطياً بنتائج أعمالهم الصافية من ربح أو خسارة خلال السنة السابقة. كما يترتب عليهم أن يقدموا مع البيان صورة عن كل من حساب التشغيل (بالنسبة للمنشآت الصناعية)، وحساب المتاجرة، وحساب الأرباح والخسائر، وصورة عن الميزانية، وجدولاً بالمبالغ المأخوذة من الأرباح باسم الاستهلاك مع بيان هذه الاستهلاكات بصورة مفصلة. مع ضرورة أن يدفع المكلف إلى الخزينة خلال ثلاثين يوماً تلي تاريخ انتهاء مهلة تقديم البيان عن الضريبة المترتبة على الأرباح المصرح بها في البيان، حيث تحسب المبالغ المدفوعة من أصل الضريبة التي تقرها اللجان الضريبية المختصة.

تطرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب النسب الآتية¹²⁰:

- 10% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى 200000 ل.س.
- 15% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 200000 ل.س وحتى 400000 ل.س.
- 20% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 400000 ل.س وحتى 700000 ل.س.
- 23% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 700000 ل.س وحتى 1000000 ل.س.
- 26% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 1000000 ل.س وحتى 2000000 ل.س.
- 29% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 2000000 ل.س وحتى 3000000 ل.س.
- 35% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 3000000 ل.س.

تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% في القطاعين الخاص والمشارك والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل 20% بما فيها الإضافات عدا الإدارة المحلية، كما تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة الصناعية والشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة التي تتجاوز قيمة الآلات المستخدمة فيها للعمل الصناعي مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية حسب التقدير المالي المعتمد في استيفاء ضريبة ريع العقارات والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشارك عن جميع نشاطاتها بمعدل 25% بما فيها الإضافات عدا الإدارة المحلية¹²¹.

¹²⁰ عدلت بموجب أحكام الفقرة /أ/ من المادة /3/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 فأصبحت شرائح الأرباح كما يلي:

- 10% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى 200000 ل.س.
- 15% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 200000 ل.س وحتى 500000 ل.س.
- 20% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 500000 ل.س وحتى 1000000 ل.س.
- 24% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 1000000 ل.س وحتى 3000000 ل.س.
- 28% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 3000000 ل.س.

¹²¹ عدلت بموجب أحكام الفقرة /ب/ من المادة /3/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 فأصبحت نسبة الضريبة معدلاً وحيداً عن كامل أرباح شركات الأموال كما يلي:

بموجب المادة /4/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 فإن أرباح جهات القطاع العام الاقتصادي، وأرباح الشركة السورية للنفط، وأرباح الشركة السورية للغاز تخضع لمعدل قدره 28% بما فيها جميع الإضافات.

وبموجب المادة /5/ من هذا المرسوم فإنه يمنح تخفيضات على المعدلات الضريبية وفق ما يلي:

- تخفيض درجتين من كل من النسب عن كل شريحة للمنشآت المقامة في المناطق النائية التي يتم تحديدها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية.
- تخفيض درجة واحدة من كل من النسب عن كل شريحة للمنشآت الصناعية التي تستخدم 25 عاملاً أو أكثر، ودرجتين للمنشآت الصناعية التي تستخدم 75 عاملاً فأكثر، وثلاث درجات للمنشآت الصناعية التي تستخدم 150 عاملاً أو أكثر، ويشترط للاستفادة من تخفيضات هذه الدرجات الثلاثة أن يكون العمال مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
- تخفيض درجة واحدة من كل من النسب عن كل شريحة بالنسبة للشركات الصناعية إذا كانت مقامة ضمن المدن الصناعية.
- لا تسري هذه التخفيضات على منشآت القطاع العام والشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% من أسهمها.

ثانياً: ضريبة الرواتب والأجور

تطرح ضريبة الرواتب والأجور على كل شخص يتقاضى راتباً أو أجراً أو تعويضاً من خزينة خاصة إذا كان مقيماً في الجمهورية العربية السورية ومن خزينة عامة إذا كان مقيماً في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، وتعتبر هذه الضريبة إحدى الضرائب النوعية على الدخل، تنسم بالطابع الشخصي، حيث تتناول كل شخص يتقاضى دخلاً مقابل عمل أو خدمة قام بأدائها، فهي تقتصر على الأشخاص الطبيعيين دون الاعتباريين. هذا ويتم تحصيل هذه الضريبة مباشرة من المنبع وتحويلها إلى الخزينة العامة للدولة أصولاً.

يعفى من ضريبة الرواتب والأجور كل مما يلي:

- السفراء المعتمدون في الجمهورية العربية السورية وغيرهم من رجال السلك السياسي والقناصل ورجال السلك القنصلي وموظفهم الأجانب بشرط المعاملة بالمثل، ولا يتناول هذا الإعفاء سوى ما يتقاضونه عن الأعمال المتعلقة بوظائفهم.
- العسكريون التابعون للقوات المسلحة وعناصر قوى الأمن الداخلي وعناصر الإطفاء.

14% عن مجموع أرباح الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% بما فيها الإضافات والإدارة المحلية.

22% عن مجموع الأرباح للشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي مركزها أو فرعها في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشارك عن جميع نشاطاتها وبغض النظر عن طبيعة هذا النشاط صناعياً أم سواه وبغض النظر أيضاً عن قيمة الآلات بما فيها الإضافات عدا الإدارة المحلية. وسبب هذه المعاملة التفصيلية لهذه الشركات هو تشجيع إقامة هذا النوع من الشركات لتعود وتأخذ دورها الذي كانت عليه في الخمسينات عندما كانت فاعلة قبل مجيء التأمين، وإن لهذه الشركات قدرة على جمع الأموال وإقامة مشاريع كبيرة تعود بالنفع على جميع المساهمين وعلى الاقتصاد الوطني وليس فقط على أصحاب الأموال.

- القائمون على المساجد والكنائس.
- العاملون المحليون المستخدمون في البيئات السورية الخارجية من السوريين وغير السوريين.
- معاشات التقاعد والتعويضات العائلية التي تصرف معها وتعويضات التسريح أو الصرف من الخدمة.
- التعويضات التي تدفع لضحايا حوادث العمل.
- أجور الخدم في المنازل الخاصة.
- المنح النقدية التي تصدر من قبل رئيس الجمهورية العربية السورية.

لقد حدد قانون ضريبة الدخل رقم /24/ لعام 2003 ضريبة الرواتب والأجور على الشكل التالي:

الجدول رقم (1) شرائح ضريبة الرواتب والأجور حسب القانون 24 لعام 2003

| المجموع | الضريبة | نسبة الضريبة | المبلغ | الشريحة |
|---------|---------|--------------|--------|---------------|
| - | - | إعفاء | 5000 | 5000-1 |
| 150 | 150 | %5 | 3000 | 8000-5001 |
| 430 | 280 | %7 | 4000 | 12000-8001 |
| 790 | 360 | %9 | 4000 | 16000-12001 |
| 1230 | 440 | %11 | 4000 | 20000-16001 |
| 3530 | 1300 | %13 | 10000 | 30000-20001 |
| | | %20 | | 30001 فما فوق |

المصدر: قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003

يجب على كل شخص خاضع للضريبة أن يقدم إلى الدائرة المالية المختصة التي ينتسب إليها خلال 30 يوماً من تاريخ مباشرته العمل بياناً يتضمن هويته وعنوانه، هوية صاحب عمله الحالي والسابق وعنوانهما، ومقدار دخله الصافي وأي تناسب أو تأخير أو مغالطة بالمعلومات المعطاة يحمل صاحبه غرامات معينة.

يجب على جميع الجهات العامة والخاصة وغيرها من الجهات والأفراد الذين يستخدمون موظفين أو عمالاً أو مساعدين أو يتعاقدون مع فنانيين مقابل راتب أو أجر أو تعويض أو مكافأة أن يمسكوا سجلاً للموظفين يسجل فيه كل ما يتعلق بالعامل والعمل وكافة التبدلات التي تطرأ لاحقاً وكذلك هناك غرامة تأخير أو مغالطة حسب الخطأ المقترف، كما تقع عليه مسؤولية اقتطاع الضريبة عند تأدية المبالغ وأن يدفعها في أوقاتها المحددة.

تنظم الدوائر المالية جداول الضريبة بالاستناد إلى القوائم المنصوص عليها أو إلى نتائج تحقيقاتها، وفي حال التكاليف المباشر أو عند وجود اختلاف بين المبالغ المترتبة على المكلف بموجب طرح الدوائر المالية والمبالغ المقطوعة من قبل صاحب العمل يبلغ صاحب العمل إخباراً بالفرق وعليه أن يدفع الفرق المذكور إلى خزينة الدولة خلال 15 يوماً من تاريخ التبليغ.

ثالثاً: ضريبة ريع العقارات

تعرف ضريبة ريع العقارات على أنها: "فريضة مالية إلزامية ونهائية مباشرة ونوعية تفرض على الريع السنوي المقدر للعقارات الكائنة في الأراضي السورية بمعدل تصاعدي وتدفع مقدماً في بداية كل سنة"¹²². إن ضريبة ريع العقارات ضريبة على الدخل لا على الملكية، فهي لا تطرح على العقار، وإنما تطرح على ريعه أي ما يدره العقار من دخل، وتعتبر عقارات كل مما يلي:

- جميع الإنشاءات المعدة للاستعمال على اختلاف أنواعها وتخصيصها سواء كانت تامة البناء أو على الهيكل.
- القسم الذي لا تتجاوز مساحته الألف متر مربع من الأراضي المتصلة بالإنشاءات المذكورة أعلاه.
- الأراضي والأسطح المستعملة لأغراض تجارية أو مهنية أو خدمية أو صناعية أو إعلانية.

يعفى من هذه الضريبة إعفاءً تاماً كل مما يلي:

- الأملاك العامة.
 - عقارات الجهات العامة ذات الطابع الإداري غير المؤجرة.
 - العقارات المعدة لحفظ الحاصلات والآلات والأدوات الزراعية ولإيواء المواشي.
 - العقارات التي تملكها الهيئات والجمعيات الخيرية واتحاداتها المرخصة أصولاً.
 - عقارات الدول الأجنبية.
 - العقارات غير المؤجرة المخصصة لإقامة الشعائر الدينية أو أديرة أو معاهد أو مدارس شرعية والمساكن التابعة لها.
 - العقارات المعفاة بموجب معاهدات أو اتفاقيات دولية أو صكوك امتياز.
 - الأماكن المخصصة لتربية الخيول ودودة القز.
 - العقارات المعدة للسكن التي لا يتجاوز الريع السنوي لكل منها 250 ليرة سورية.
 - عقارات الأحزاب والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية غير المؤجرة.
- أما الإعفاء المؤقت من هذه الضريبة فإن من يستفيد منه هو المؤسسات والمنشآت التالية:
- المؤسسات الصناعية.
 - المنشآت السياحية.
 - الجمعيات التعاونية السكنية والمساكن الشعبية.
- أما أسس التكاليف بهذه الضريبة فيمكن توضيحه بالنقاط التالية:
- تفرض هذه الضريبة كنسبة من ريع العقار الذي هو بدل إيجاره المقدر من قبل لجان التقدير.
 - تتولى تقدير قيمة العقارات وتحديد ريعها لجان بدائية تؤلف في مراكز المحافظات والمناطق.
 - يذاع تاريخ بدء التقدير العام للعقارات في كل منطقة أو قرية قبل ثلاثين يوماً على الأقل.

¹²² بشور، عصام نور الله- البطريق، يونس: التشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة السادسة، عام 2000، ص298.

- يجري تقدير قيمة العقارات وتحديد ريعها السنوي بالاستناد إلى العوامل المؤدية إلى تحديدها ومنها ميزات الموقع والمساحة وأنواع مواد البناء والتقسيمات وغير ذلك من العوامل.
- يحق للمكلف وللدوائر المالية طلب إعادة النظر في التقدير البدائي خلال ثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ تبليغ التقدير.
- تتولى لجنة استئنافية أو أكثر تُولف في مراكز المحافظات والمناطق البت في الاعتراضات على التقدير البدائي وتكون قراراتها قطعية.
- على المعارض أن يتقدم بطلب يبين فيه أوجه اعتراضه وأن يدفع للخزينة أجور اللجنة الاستئنافية وتأميناً قدره 500/ ليرة سورية.

لتحديد الأشخاص المكلفون بهذه الضريبة نميز بين ثلاث حالات:

- في المناطق التي تم فيها التحديد والتحرير وأثبتت نتائجه في السجل العقاري:
 - تطرح الضريبة على المنتفع بالعقار حسب قيود السجل العقاري.
 - تطرح الضريبة على المالك الفعلي للعقارات التي يثبت ملكيته لها.
 - تطرح الضريبة على واضع اليد على الإنشاءات المقامة على الأملاك العامة.
- في المناطق التي لم يتم فيها التحديد والتحرير:
 - تطرح الضريبة على من يثبت ملكيته للإنشاءات بوثائق تقبل بها الدوائر المالية لغرض تأدية الضريبة حصراً.
 - في حال انتقال الملكية للغير يترتب على أحد الطرفين تقديم بيان خطي للدوائر المالية وتطرح الضريبة على المالك الجديد اعتباراً من أول السنة الميلادية التالية لتاريخ اكتسابه الملكية.
- إذا تعدد المالكون في عقار تطرح الضريبة على مالك الإنشاءات وتبقى ضريبة العرصات على بقية المالكين كل حسب حصته السهمية في حال خضوع العقار لضريبة العرصات.

يعاد تقدير قيم العقارات في الحالات التالية:

- عند إفراز العقار.
- في حال دمج العقار أو العقارات مع عقارات أخرى.
- تبدل الأوصاف الأساسية للعقار.
- دخول العقار ضمن المخطط التنظيمي المصدق.
- تبدل صفة استعمال العقار.
- بناءً على طلب المؤجر أو المستأجر شريطة أن يكون قد مضى على آخر تقدير مالي لها ثلاث سنوات.
- إذا طرأ تعديل على قيمة العقار أو العقارات في الحي أو القرية أو المدينة بوجه عام ولسبب ثابت نقص أو زيادة تتجاوز 25%.

تحدد نسب ضريبة ريع العقارات كما يلي:

- 14% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي لا يتجاوز 1750 ل.س.
- 16% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 1750 ل.س وحتى 2000 ل.س.
- 20% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 2000 ل.س وحتى 5000 ل.س.
- 30% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 5000 ل.س وحتى 10000 ل.س.
- 40% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 10000 ل.س وحتى 15000 ل.س.
- 50% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 15000 ل.س وحتى 20000 ل.س.
- 60% عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 20000 ل.س.

رابعاً: رسم الإنفاق الاستهلاكي

يفرض رسم على الإنفاق الاستهلاكي كما جاء في المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 حسب

البند المبينة في الجدولين التاليين كما يلي:

الجدول رقم (2): مهن الخدمات

| نسبة الرسم المئوية | نوع الخدمات |
|--------------------|--|
| 10% | 1. خدمات المبيت والطعام والمشروبات والحفلات وركن الألعاب الكهربائية والخدمات المأجورة الأخرى في الفنادق والأندية والمطاعم من الدرجات الدولية والممتازة والأولى والثانية حسب تصنيف وزارة السياحة. |
| 30% | 2. خدمات الملاهي من جميع الدرجات ولا تدخل دور السينما والمسارح ضمن خدمات الملاهي في تطبيق هذا القانون. |
| 3% | 3. تذاكر السفر بالطائرة إلى خارج أراضي الجمهورية العربية السورية. |
| 10% | 4. خدمات مدن الألعاب الكهربائية وما في حكمها. |
| 3% | 5. أ. أجور مكالمات الهاتف الخليوي عند تحصيلها. |
| 2% | ب. أجور مكالمات الهاتف الثابت عند تحصيلها. |

المصدر: المرسوم التشريعي رقم /61/ تاريخ 2004/9/16

الجدول رقم (3): مهن المبيعات

| نسبة الرسم المئوية | نوع المواد |
|--------------------|--|
| 30% | 1. أ. شراء السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي لا تزيد سعة اسطوانتها على /1600/ سم ³ . |
| 40% | ب. السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي تزيد سعة اسطوانتها على /1600/ سم ³ . |
| 10% | 2. أ. الحلبي الذهبية الخاصة. |
| 15% | ب. الحلبي الذهبية الأخرى والمجوهرات وأجزؤها على مختلف أنواعها/ذهب مرصع لؤلؤ، أحجار ثمينة، ألماس..../. |

| | |
|-----|---|
| 15% | 3. الأجهزة الكهربائية الآتية: أجهزة الفيديو، أجهزة تسخين المياه الكهربائية، المدافئ الكهربائية، وحدات تكييف الهواء وتعديل الحرارة والرطوبة الكهربائية، مكيفات. |
| 15% | 4. السجاد المستورد. |
| 15% | 5. مصنوعات الكريستال بما فيها الثريات. |
| 15% | 6. أجهزة عرض الصور المتحركة وأجهزة العرض السينمائية، وآلات التصوير التي تزيد قيمتها على ألف ليرة سورية (عدا أجهزة التصوير الشعاعي). |
| 15% | 7. الساعات المصنوعة من الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة والبلاتين. |
| 15% | 8. أسلحة الصيد والرماية. |
| 20% | 9. أدوات المائدة المصنوعة من الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة. |
| 35% | 10. المشروبات الكحولية المنتجة محلياً والمستوردة التالية: (الجعة(البيرة)، أنبذة العنب، أنبذة العنب المنكبة، خمور من فواكه أخرى، كحول ايتيلي غير معطل عيار 80% أو أكثر: وسكي، عرق، روم، فودكا، ليكورات، شمانيا....). |
| 15% | 11. الرخام والمرمر الخالص والجرانيت. |
| 10% | 12. المشروبات الغازية. |
| 2% | 13. الشاي بمختلف أنواعه |
| 15% | 14. الزيوت والسمون النباتية والحيوانية: أ. الزيوت النباتية ذات البنود الجمركية المحددة في المرسوم التشريعي. ب. السمون الحيوانية. |
| 10% | |
| 5% | 15. البن بمختلف أنواعه. |
| 5% | 16. روح البن نسكافه. |
| 2% | 17. الممتة بمختلف أنواعها. |
| 10% | 18. البهارات والتوابل. |
| 10% | 19. الفطر. |
| 15% | 20. الأفلام الخاصة بالتصوير الفوتوغرافي. |
| 15% | 21. مستحضرات التجميل. |
| 5% | 22. الشوكولا والمحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو. |
| 5% | 23. عجينة ومسحوق الكاكاو. |
| 10% | 24. أجهزة التلفاز وآلات التسجيل الصوتي والراديو. |
| 20% | 25. الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسله وقطعها. |

| | |
|---|-------------------|
| 26. الاسمنت بأنواعه المختلفة. | |
| - المعبأ. | 1400 ل.س عن كل طن |
| - دوكمة. | 1400 ل.س عن كل طن |
| 27. السكر بأنواعه المختلفة. | %4 |
| 28. الملح بأنواعه المختلفة. | %5 |
| 29. الموز. | %5 |
| 30. عصائر فواكه وخضار وخليط عصائر عدا المكثفات المعدة للصناعة. | %5 |
| 31. جميع المواد المستوردة عدا المواد الأولية اللازمة للصناعة التي تخضع لرسم جمركي 1% والمواد السالفة الذكر في البنود (من 1 إلى 30). | %1.5 |
| 32. لفائف تبغ سيجار (المحلي والمستورد). | %15 |
| تبغ التدخين وإن احتوى على أبدال تبغ (المحلي والمستورد). | |

المصدر: المرسوم التشريعي رقم /61/ تاريخ 2004/9/16

يترتب على كل بائع أو مستثمر فرض عليه رسم إنفاق استهلاكي القيام بما يلي:

- أن يقدم بياناً إلى الدوائر المالية يشعر بممارسة العمل وذلك خلال ثلاثين يوماً من بدء الممارسة.
- أن يحرر فاتورة أو عقد لكل عملية من المبيعات أو الخدمات المؤداة وقيمتها الخاضعة لأحكام هذا المرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 2004 وأن يضيف النسب السابقة إلى الفاتورة لتدخل ضمن القيمة.
- أن يمسك السجلات والقيود اللازمة التي تظهر موجودات وحركة البضاعة المتداولة والخدمات المؤداة في محله أو منشأته أو في مكان ممارسته العمل وأن يبرز العقود المنظمة عند الاقتضاء.
- أن يقدم إلى الدوائر المالية التي يقع فيها محله أو منشأته أو يمارس العمل فيها خلال عشرة الأيام الأولى من الشهر التالي بياناً يدون فيه مبيعاته أو بدل الخدمات المؤداة في الشهر السابق وعليه أن يدفع إلى الدوائر المذكورة الرسوم المستحقة فور تقديم البيان المذكور، وإلا ترتب عليه غرامات مالية إما (2500) ليرة سورية¹²³ أو (10%) من قيمة الفاتورة أو العقد غير المنظم أيهما أكثر، أو عقوبات أخرى مثل (1%) من الرسوم عن كل يوم تأخير على أن لا تتجاوز الغرامة مثلي الرسم.
- يحق لوزير المالية وقرار منه إغلاق المحل أو المنشأة لمدة تتراوح بين سبعة أيام وثلاثة أشهر، إذا تبين ظرف المخالفة الواقعة تطوي على التهرب من الرسم وذلك بعد أن يصبح ضبط المخالفة مبرماً¹²⁴، علماً أنه يتم تقدير

¹²³ عدلت هذه الغرامة وأصبحت (5000) ليرة سورية وذلك بموجب أحكام المادة /21/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006.

¹²⁴ عدلت بموجب أحكام المادة /22/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 وأصبحت كما يلي:

- أ. يحق لوزير المالية وقرار منه إغلاق المنشأة الملزمة باستيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي لمدة لا تتجاوز عشرة أيام بناءً على تقرير معمل من مديرية الاستعلام الضريبي.
- ب. يحق لوزير المالية بقرار منه استبدال عقوبة إغلاق المنشأة بغرامة مالية مقدارها /10000/ وحتى /50000/ ليرة سورية عن كل يوم إغلاق إذا تقدم مستثمر المنشأة بطلب ذلك.

قيمة المبيعات أو الخدمات من قبل لجنة يرأسها مدير المالية وتضم في عضويتها مدير الاقتصاد والتجارة أو مدير السياحة في المحافظة التي يقع المحل أو المنشأة أو جرت ممارسة العمل فيها وممثل عن الجمعية الحرفية المختصة يسميه رئيس اتحاد الحرفيين بالمحافظة، ويكون قرارها مبرماً غير قابل للطعن.

1 السوري الضريبي للنظام الملانم العام التوازن نموذج (4) رقم الملحق
 2 \$ Title A Standard CGE Model For Syria 2014

3
 4 * Definition of sets for suffix -----

5 set
 6 u SAM entry
 7 /
 8 AGR Agriculture
 9 OPS Other Production Sectors
 10 SER Services
 11 LAB Labor
 12 DFC Depreciation of Fixed Capital
 13 OSS Operation Surplus
 14 HOH household
 15 GOV Government
 16 EXT External
 17 DTT Direct Tax
 18 TRF Custom Duties
 19 IDT Indirect Tax
 20 SUB Subsidies
 21 INV Invesment
 22 /
 23 i(u) goods
 24 /
 25 AGR Agriculture
 26 OPS Other Production Sectors
 27 SER Services
 28 /
 29 h(u) factor
 30 /
 31 LAB Labor
 32 DFC Depreciation of Fixed Capital
 33 OSS Operation Surplus
 34 /;

35 Alias (u,v), (i,j), (h,k);
 36 * -----

37
 38 * Loading data -----

39 Table SAM(u,v) social accounting matrix

| | AGR | OPS | SER | LAB |
|--------|-----------|------------|------------|------------|
| 40 AGR | 79365503 | 122517305 | 3408049 | 0 |
| 41 OPS | 114219355 | 682162695 | 202275159 | 0 |
| 42 SER | 34884142 | 334665999 | 165234792 | 0 |
| 43 LAB | 485960390 | 123041699 | 2002852263 | 0 |
| 44 DFC | 11725000 | 56647000 | 32729000 | 0 |
| 45 OSS | 72491610 | 534211301 | 533657872 | 0 |
| 46 HOH | 0 | 0 | 0 | 2611854352 |
| 47 GOV | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 48 EXT | 77827348 | 636381717 | 6528 | 0 |
| 49 DTT | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 50 TRF | 1517696 | 23051689 | 7816880 | 0 |
| 51 IDT | 349000 | 14474000 | 135305000 | 0 |
| 52 SUB | -16788000 | -69049000 | -46264000 | 0 |
| 53 INV | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 54 | | | | |
| 55 | | | | |
| 56 | | | | |
| 57 + | DFC | OSS | HOH | GOV |
| 58 AGR | 0 | 0 | 150100357 | 1 |
| 59 OPS | 0 | 0 | 480973957 | 1 |
| 60 SER | 0 | 0 | 877504686 | 301815000 |
| 61 LAB | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 62 DFC | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 63 OSS | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 64 HOH | 88738999 | 1060535528 | 0 | 67395552 |
| 65 GOV | 12362001 | 79825255 | 0 | 0 |
| 66 EXT | 0 | 0 | 47644000 | 1963000 |
| 67 DTT | 0 | 0 | 195941000 | 0 |
| 68 TRF | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 69 IDT | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 70 SUB | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 71 INV | 0 | 0 | 2076854431 | -32382032 |
| 72 | | | | |
| 73 + | EXT | DTT | TRF | IDT |
| 74 AGR | 69547048 | 0 | 0 | 0 |
| 75 OPS | 378723303 | 0 | 0 | 0 |
| 76 SER | 40059910 | 0 | 0 | 0 |
| 77 LAB | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 78 DFC | 0 | 0 | 0 | 0 |

```

79 OSS      0          0          0          0
80 HOH      494000      0          0          0
81 GOV      250000      195941000      32386264      150128000
82 EXT      0          0          0          0
83 DTT      0          0          0          0
84 TRF      0          0          0          0
85 IDT      0          0          0          0
86 SUB      0          0          0          0
87 INV      274748332      0          0          0
88
89 +        SUB          INV
90
91 AGR      0          436613782
92 OPS      0          599749935
93 SER      0          1282857014
94 LAB      0          0
95 DFC      0          0
96 OSS      0          0
97 HOH      0          0
98 GOV      -132101000      0
99 EXT      0          0
100 DTT     0          0
101 TRF     0          0
102 IDT     0          0
103 SUB     0          0
104 INV     0          0
105
106 ;
107 SAM(u,v)=SAM(u,v)/1000000;
108 Display u,v,SAM;
109
110
111 * balance between each row and column
112 Parameter
113     CHK_SAM_row(u)  values at a row in the SAM for check
114     CHK_SAM_col(v)  values at a column in the SAM for check
115     CHK_SAM_bal(u)  a suitable result is " ( ALL 0.000 )". Check the balance between each row and »
column
116
117     CHK_SAM_SUMrow  sum in rows in the SAM for check
118     CHK_SAM_SUMcol  sum in columns in the SAM for check
119     CHK_SAM         a suitable result is "0.000". Checke the balance between sum of row and column
120 ;
121 CHK_SAM_row(u)  =sum(v,SAM(u,v));
122 CHK_SAM_col(v)  =sum(u,SAM(u,v));
123 CHK_SAM_bal(u)  =CHK_SAM_row(u)-CHK_SAM_col(u);
124
125 CHK_SAM_SUMrow  =sum(u,CHK_SAM_row(u));
126 CHK_SAM_SUMcol  =sum(v,CHK_SAM_col(v));
127 CHK_SAM        =CHK_SAM_SUMrow-CHK_SAM_SUMcol;
128
129 Display '<<<=====START:Check for loading data=====>>>'
>',
130     SAM,CHK_SAM_bal,CHK_SAM
131     '<<<=====END:Confirm for loading data=====>>>'
>>'
132 ;
133
134
135 * Loading the initial values -----
136 Parameter
137 * <Endogenous>
138     F0(h,j)      the h-th factor input by the j-th firm
139     Y0(j)        composite factor
140     X0(i,j)      intermediate input
141     Z0(j)        output of the j-th good
142     Xp0(i)       household consumption of the i-th good
143     Xg0(i)       government consumption
144     Xv0(i)       investment demand
145     E0(i)        exports
146     M0(i)        imports
147     Q0(i)        Armington's composite good
148     D0(i)        domestic good
149     Sp0          private saving
150     Sg0          government saving
151     Td0          direct tax
152     Tz0(j)       indirect tax of the j-th firm
153     Tq0(j)       subsidy to the j-th firm

```

```

154          Tm0(j)          Custom Duties
155          YI0             total income of household
156          Yg0             total income of government
157          pf0(h)         price of the h-th factor
158          py0(j)         price of the composite factor in the j-th firm
159          pz0(j)         price of the j-th gross domestic output
160          pq0(i)         price of the i-th composite good (Armington good)
161          pe0(i)         price of the i-th export good in terms of domestic currency
162          pm0(i)         price of the i-th import good
163          pd0(i)         price of the i-th domestic good
164          epsilon0       exchange rate
165  *-preparation for the object function in the model
166          WALRAS0        imbalance (should be zero)
167  *<Exogenous>
168          FF(h)          the h-th factor endowment of household
169          FG(h)          the h-th factor endowment of government
170          trf(u,v)       transfers between factor_HOH_GOV_EXT
171          Sf0            foreign saving in US dollars
172          pWe(i)         export price in US dollars
173          pWm(i)         import price in US dollars
174          tauz(i)        Indirect tax rate
175          taum(i)        Custom Duties rate
176          taum0(i)       Custom Duties rate at base case
177          tauq(i)        subsidy rate of the j-th firm
178          taud           direct tax rate of household
179 ;
180
181  *<Endogenous>
182  F0(h,j) =SAM(h,j);
183  Y0(j)   =sum(h, F0(h,j));
184  X0(i,j) =SAM(i,j);
185  Z0(j)   =Y0(j)+sum(i,X0(i,j));
186  xp0(i)  =SAM(i,"HOH");
187  Xg0(i)  =SAM(i,"GOV");
188  Xv0(i)  =SAM(i,"INV");
189
190  E0(i)   =SAM(i,"EXT");
191  M0(i)   =SAM("EXT",i);
192  Q0(i)   =Xp0(i)+Xg0(i)+Xv0(i)+sum(j,X0(i,j));
193
194  *D0(i) is moved after <Exogenous>.
195
196  Sp0     =SAM("INV","HOH");
197  Sg0     =SAM("INV","GOV");
198
199  Td0     =SAM("DTT","HOH");
200  Tz0(j)  =SAM("IDT",j);
201  Tq0(j)  =SAM("SUB",j);
202  Tm0(j)  =SAM("TRF",j);
203
204
205  *-all price is set as 1.
206  pf0(h)  =1;
207  py0(j)  =1;
208  pz0(j)  =1;
209  pq0(i)  =1;
210  pe0(i)  =1;
211  pm0(i)  =1;
212  pd0(i)  =1;
213  epsilon0 =1;
214
215  *-preparation for the object function in the model
216  WALRAS0 =0;
217
218  *<Exogenous>
219  FF(h)   =SAM("HOH",h);
220  FG(h)   =SAM("GOV",h);
221  *transfers to External (EXT) from household (HOH)
222  trf('EXT','HOH') =SAM('EXT','HOH');
223  *transfers to External (EXT) from government (GOV)
224  trf('EXT','GOV') =SAM('EXT','GOV');
225  *transfers to household (HOH) from government (GOV)
226  trf('HOH','GOV') =SAM('HOH','GOV');
227  *transfers to household (HOH) from External (EXT)
228  trf('HOH','EXT') =SAM('HOH','EXT')/epsilon0;
229  *transfers to government (GOV) from External (EXT)
230  trf('GOV','EXT') =SAM('GOV','EXT');
231  Sf0     =SAM("INV","EXT")/epsilon0;

```



```

307 theta(i)      =(Z0(i)/(xie(i)*E0(i)**phi(i)+xid(i)*D0(i)**phi(i))**(1/phi(i)))      »
                                     $(E0(i) ne 0)
308              +1                                     $(E0(i) eq 0);
309
310 ssp           =Sp0/(sum(h,FF(h))+SAM('HOH','GOV')+SAM('HOH','EXT')/epsilon0);
311 ssg           =Sg0/sum(v,SAM('GOV',v));
312 Display
313             sigma,psi,eta,phi
314             alpha,beta,b,ax,ay,mu,lambda,deltam,deltad,gamma,xid,xie,theta,ssp,ssg;
315 * -----
316
317 * Defining model system -----
318 Variable
319             Y(j)           composite factor of the j-th firm
320             F(h,j)         the h-th factor input by the j-th firm at 1st stage
321             X(i,j)         the i-th intermediates of the j-th firm at 2nd stage
322             pz(j)          unit cost for the j-th firm's output at 2nd stage
323
324             Td             direct tax revenue of domestic non-government institutions
325             Tz(j)         indirect tax of the j-th firm
326             Tq(j)         subsidy to the j-th firm
327             Tm(i)         import tariff of the i-th good
328             Xg(i)         government consumption of the i-th good
329
330             Xv(i)         demand for the i-th investment good
331
332             Xp(i)         the l-th household consumption of the i-th good
333             YI             total income of household
334
335             Yg             total income of government
336
337             Sp             household savings
338             Sg             government savings
339
340             pe(i)         price of the i-th export good in terms of domestic currency
341             pm(i)         price of the i-th import good
342             epsilon       exchange rate
343
344             Q(i)          the i-th armington composite good
345             M(i)          the i-th import good
346             D(i)          the i-th domestic output
347             Z(i)          gross domestic output of the j-th firm
348             E(i)          exports on the i-th good
349             Ds(i)         domestic good supply
350
351             pf(h)         price of the h-th factor
352             py(j)         price of the composite factor in the j-th firm
353             pq(i)         price of the i-th composite good (Armington good)
354             pd(i)         price of the i-th domestic good
355             sf             forigen saving
356
357 *object function
358             WALRAS         composite goods market imbalance (should be zero)
359             WALRASSQR      Walras squared object [fictitious]
360 ;
361 Equation
362
363 eq1_y(j)       composite factor agg. func.
364 eqF(h,j)       factor demand function
365 eqX(i,j)       intermediate demand function
366 eq2_Y(j)       composite factor demand function
367 eqpz          unit cost function
368 *[government behavior] ----
369 eqTd          direct tax revenue function
370 eqTz          indirect tax revenue function
371 eqTq          subsidy function
372 eqTm(i)       Custom Duties revenue function
373 eqXg(i)       government demand function
374
375 *<<investment>>
376 eqXv(i)       investment demand function
377
378 *[household consumption] --
379 eqXp(i)       household demand function
380 *<<household Income>>
381 eqYI          household Income
382 *<<Government Income>>
383 eqYg          government income

```

```

384 *[savings] -----
385 eqSp          private saving function
386 eqSg          government saving function
387 *[international trade] ----
388 eqpe(i)       world export price equation
389 eqpm(i)       world import price equation
390 eqepsilon     balance of payments
391 *[Armington function] ----
392 eqQ(i)        Armington function
393 eqM(i)        import demand function
394 eqD(i)        domestic good demand function
395 *[transformation function] ----
396 eqZ(i)        transformation function
397 eqE(i)        export supply function
398 eqDs(i)       domestic good supply function
399 *[market clearing condition]
400 eqcon_Q(i)    market clearing cond. for comp. good
401 eqcon_F(h)   factor market clearing condition
402 eqBOP
403
404 *[fictitious objective function]
405 obj
406 ;
407 * -----
408 *[domestic production] ----
409
410 eql_y(j)..    Y(j)      =e= b(j)*prod(h,F(h,j)**beta(h,j));
411 eqF(h,j)..    F(h,j)     =e= beta(h,j)*py(j)*Y(j)/pf(h);
412 eqX(i,j)..    X(i,j)     =e= ax(i,j)*Z(j);
413 eq2_Y(j)..    Y(j)      =e= ay(j)*Z(j);
414 eqpz(j)..    pz(j)      =e= ay(j)*py(j)+sum(i,ax(i,j)*pq(i));
415
416 *[government behavior] ----
417 eqTd..        Td        =e= tauD*(sum(h, pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')/epsilon);
418 eqTz(j)..     Tz(j)     =e= tauZ(j)*pz(j)*Z(j);
419 eqTm(i)..     Tm(i)     =e= tauM(i)*pm(i)*M(i);
420 eqTq(j)..     Tq(j)     =e= tauQ(j)*pq(j)*Q(j);
421 eqXg(i)..     Xg(i)     =e= mu(i)
422                /((1-tauQ(i))*pq(i))
423                *(Td+sum(j,Tz(j))+sum(j,Tq(j))+sum(j,Tm(j))+sum(h,pf(h)*FG(h))
424                +trf('GOV','EXT')/epsilon-Sg-trf('HOH','GOV')-trf('EXT','GOV')*epsilon);
425 **<<investment>>
426 eqXv(i)..     Xv(i)     =e= lambda(i)/((1-tauQ(i))*pq(i))*(Sp+Sg+Sf*epsilon);
427 *[household consumption] --
428 eqXp(i)..     Xp(i)     =e= alpha(i)
429                /((1-tauQ(i))*pq(i))
430                *(sum(h, pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')/epsilon-Sp-Td-t
431                rf('EXT','HOH')*epsilon);
432
433 **<<household Income>>
434 eqYI..        YI        =e= (sum(h,pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')*epsilon);
435
436 **<<Government Income>>
437 eqYg..        Yg        =e= (Td +sum(j,Tz(j))+sum(j,Tq(j))+sum(i,Tm(i))+sum(h,pf(h)*FG(h))
438                +trf('GOV','EXT')/epsilon);
439 *[savings] -----
440 eqSp..        Sp        =e= ssp*(sum(h, pf(h)*FF(h))+trf('HOH','GOV')+trf('HOH','EXT')/epsilon);
441 *eqSg..       Sg        =e= ssg*(Td +sum(j, Tz(j))+sum(j,Tm(j))+Sum(i,Tq(i))+Sum(h,pf(h)*FG(h))+trf('
442                GOV','EXT'));
443 eqSg..        Sg        =e= ssg*(Td +sum(j,Tz(j))+sum(j,Tm(j))+Sum(i,Tq(i))+Sum(h,pf(h)*FG(h))+trf('GO
444                V','EXT')/epsilon);
445
446 *[international trade] ----
447 eqpe(i)..     pe(i)     =e= epsilon*pWe(i);
448 eqpm(i)..     pm(i)     =e= epsilon*pWm(i);
449 eqepsilon..   (sum(i, pWe(i)*E(i))+trf("HOH","EXT")/epsilon +trf("GOV","EXT")/epsilon +Sf))
450                =e= sum(i, pWm(i)*M(i))+trf('EXT',"HOH")*epsilon +trf('EXT',"GOV")*epsilon;
451 *[Armington function] ----
452 eqQ(i)..      Q(i)      =e= gamma(i)*(deltam(i)*M(i)**eta(i)+deltad(i)*D(i)**eta(i))*(1/eta(i));
453 eqM(i)..      M(i)      =e=((gamma(i)**eta(i)*deltam(i)*(1-tauQ(i))*pq(i)/((1+taum(i))*pm(i)))*(1/(1-e
454                ta(i)))*Q(i));
455 eqD(i)..      D(i)      =e=(gamma(i)**eta(i)*deltad(i)*(1-tauQ(i))*pq(i)/pd(i))*(1/(1-eta(i)))*Q(i);
456 **[transformation function] ----
457 eqZ(i)..      Z(i)      =e= (theta(i)*(xie(i)*E(i)**phi(i)+xid(i)*D(i)**phi(i))*(1/phi(i)))$(E0(i) »

```

```

ne 0)
458                                     +(D(i)-Tz(i))$(E0(i) eq 0);
459 eqE(i)..          E(i)  =e=      ((theta(i)**phi(i)*xie(i)*(1+tauz(i))*pz(i)/pe(i))**(1/(1-phi(i)))*Z(i))»
$(E0(i) ne 0);
460 eqDS(i)..        D(i)  =e=      ((theta(i)**phi(i)*xid(i)*(1+tauz(i))*pz(i)/pd(i))**(1/(1-phi(i)))*Z(i))»
$(E0(i) ne 0)
461                                     +((1+tauz(i))*pz(i)/pd(i)*Z(i))$(E0(i) eq 0);
462 [/i>market clearing condition]
463 eqcon_Q(i)..     Q(i)          =e= Xp(i) +Xg(i) +Xv(i) +sum(j, X(i,j))+WALRAS;
464 eqcon_F(h)..     sum(j, F(h,j)) =e= FF(h)+FG(h);
465 eqBOP..          (sum(i, pWe(i)*E(i))+trf('HOH','EXT')/epsilon +trf('GOV','EXT')/epsilon +Sf*epsilon)=»
e= (sum(i, pWm(i)*M(i))+trf('EXT','HOH')*epsilon +trf('EXT','GOV')*epsilon);
466
467 [/i>fictitious objective function]
468 obj..            WALRASSQR=e=WALRAS*WALRAS;
469
470 * -----
471
472 * [/i>Initializing variables -----
473 Y.l(j)           =Y0(j);
474 Yg.l             =Yg0;
475 YI.l            =YI0;
476 F.l(h,j)        =F0(h,j);
477 X.l(i,j)        =X0(i,j);
478 pz.l(j)         =pz0(j);
479 Td.l            =Td0;
480 Tz.l(j)         =Tz0(j);
481 Tq.l(j)         =Tq0(j);
482 Tm.l(i)         =Tm0(i);
483 Xg.l(i)         =Xg0(i);
484 Xv.l(i)         =Xv0(i);
485 Sp.l            =Sp0;
486 Sg.l            =Sg0;
487 Xp.l(i)         =Xp0(i);
488
489 pe.l(i)         =pe0(i);
490 pm.l(i)         =pm0(i);
491 Q.l(i)          =Q0(i);
492 M.l(i)          =M0(i);
493 D.l(i)          =D0(i);
494 Z.l(i)          =Z0(i);
495 E.l(i)          =E0(i);
496 pf.l(h)         =pf0(h);
497 py.l(j)         =py0(j);
498 pq.l(i)         =pq0(i);
499 pd.l(i)         =pd0(i);
500 epsilon.l       =epsilon0;
501 WALRAS.l        =WALRAS0;
502 Display F.l,Y.l,YI.l,Yg.l,X.l,Z.l,Xg.l,Xp.l,Xv.l,E.l,M.l,Q.l,Sp.l,Sg.l,Td.l,Tz.l,Tq.l,Tm.l,
503 pf.l,py.l,pq.l,pd.l,pz.l,pe.l,pm.l,D.l,epsilon.l,WALRAS.l;
504
505 * -----
506
507 * [/i>Setting lower bounds -----
508 [/i>*zero at the SAM
509 X.lo(i,j)       =0;
510 Xg.lo(i)        =0;
511 Xp.lo(i)        =0;
512 Xv.lo(i)        =0;
513 M.lo(i)         =0;
514 E.lo(i)         =0;
515 Tm.lo(i)        =0;
516 [/i>*possible to positive and nagative
517 Sp.lo          =-INF;
518 Tq.lo(j)       =-INF;
519
520 [/i>*to avoid division by zero
521 Y.lo(j)        =0.00001;
522 X.lo(i,j)      =0.00001;
523 [/i>*new
524 [/i>*Yg.lo       =0.00001;
525 F.lo(h,j)     =0.00001;
526
527 Q.lo(i)        =0.00001;
528 D.lo(i)        =0.00001;
529 Z.lo(i)        =0.00001;
530
531 Td.lo          =0.00001;

```

```

532 Tz.lo(j)          =0.00001;
533 YI.lo             =0.00001;
534
535 pf.lo(h)          =0.00001;
536 py.lo(j)          =0.00001;
537 pz.lo(j)          =0.00001;
538 pq.lo(i)          =0.00001;
539 pd.lo(i)          =0.00001;
540 pe.lo(i)          =0.00001;
541 pm.lo(i)          =0.00001;
542
543 epsilon.lo        =0.00001;
544
545 * -----
546 * numeraire ---
547 pf.fx("LAB")=1;
548 * -----
549 * Defining and solving the model -----
550 Model      SYRCGE /all/;
551 Solve      SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;
552
553 Display    F.l,Y.l,YI.l,Yg.l,X.l,Z.l,Xg.l,Xp.l,Xv.l,E.l,M.l,Q.l,Sp.l,Sg.l,Td.l,Tz.l,Tq.l,Tm.l,
554            pf.l,py.l,pq.l,pd.l,pz.l,pe.l,pm.l,D.l,epsilon.l,WALRAS.l;
555
556 Parameter
557 dY(j),dF(h,j),dX(i,j),dZ(j),dXp(i),dXg(i),dXv(i),FG(h),FF(h),
558 dE(i),dM(i),dQ(i),dD(i),dPf(h),dpy(j),dpz(i),dpq(i),
559 dpe(i),dpm(i),dpd(i),depsilon,dTd,dTz(i),dTm(i),dSp,dSg,dsf,depsilon;
560 ;
561 dY(j)      =(Y.l(j) /Y0(j))-1)*100;
562 dF(h,j)   =(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
563 dX(i,j)   =(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
564 dZ(j)     =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
565 dXp(i)    =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
566 dXg(i)    =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
567 dXv(i)    =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
568 dE(i)     =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
569 dM(i)     =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
570 dQ(i)     =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
571 dD(i)     =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
572 dPf(h)    =(pf.l(h) /1) -1)*100;
573 dpy(j)    =(py.l(j) /1) -1)*100;
574 dpz(j)    =(pz.l(j) /1) -1)*100;
575 dpq(i)    =(pq.l(i) /1) -1)*100;
576 dpe(i)    =(pe.l(i) /1) -1)*100;
577 dpm(i)    =(pm.l(i) /1) -1)*100;
578 dpd(i)    =(pd.l(i) /1) -1)*100;
579 depsilon=(epsilon.l/1 -1)*100;
580 dTd       =(Td.l /Td0 -1)*100;
581 dTz(j)    =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
582 dTm(i)    =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
583 dSp       =(Sp.l /Sp0 -1)*100;
584 dSg       =(Sg.l /Sg0 -1)*100;
585 *dsf      =(sf.l /sf0 -1)*100;
586 Display   dY,dF,dX,dZ,dXp,dXg,dXv,dE,dM,dQ,dD,dPf,dpy,dpz,
587            dpq,dpe,dpm,dpd,dTd,dTz,dTm,dSp,dSg,depsilon,FF,FG;
588
589 * -----
590 * -----
591
592 * Simulation Runs: Abolition of Import Tariffs
593 taum(i)=0.00175; option bratio=1;
594 Solve SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;
595 * -----
596 * -----
597 * List8.1: Display of changes -----
598
599 Parameter
600 dY(j),dF(h,j),dX(i,j),dZ(j),dXp(i),dXg(i),dXv(i),
601 dE(i),dM(i),dQ(i),dD(i),dPf(h),dpy(j),dpz(i),dpq(i),
602 dpe(i),dpm(i),dpd(i),depsilon,dTd,dTz(i),dTm(i),dSp,dSg;
603 ;
604 dY(j)      =(Y.l(j) /Y0(j) -1)*100;
605 dF(h,j)   =(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
606 dX(i,j)   =(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
607 dZ(j)     =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
608 dXp(i)    =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
609 dXg(i)    =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;

```

```

610 dXv(i) =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
611 dE(i) =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
612 dM(i) =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
613 dQ(i) =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
614 dD(i) =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
615 dpf(h) =(pf.l(h) /1 -1)*100;
616 dpy(j) =(py.l(j) /1 -1)*100;
617 dpz(j) =(pz.l(j) /1 -1)*100;
618 dpq(i) =(pq.l(i) /1 -1)*100;
619 dpe(i) =(pe.l(i) /1 -1)*100;
620 dpm(i) =(pm.l(i) /1 -1)*100;
621 dpd(i) =(pd.l(i) /1 -1)*100;
622 depsilon=(epsilon.l/1 -1)*100;
623 dTd =(Td.l /Td0 -1)*100;
624 dTz(j) =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
625 dTm(i) =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
626 dSp =(Sp.l /Sp0 -1)*100;
627 dSg =(Sg.l /Sg0 -1)*100;
628
629 Display dY,dF,dX,dZ,dXp,dXg,dXv,dE,dM,dQ,dD,dpf,dpy,dpz,
630 dpq,dpe,dpm,dpd,depsilon,dTd,dTz,dTm,dSp,dSg;
631
632 Parameter
633 UU0 utility level in the Base Run Eq.
634 UU1 utility level in the Simulated Run Eq.
635 ep0 expenditure func. in the Base Run Eq.
636 ep1 expenditure func. in the C-f Eq.
637 EV Hicksian equivalent variations
638 ;
639 UU0 =prod(i, Xp0(i)**alpha(i));
640 UU1 =prod(i, Xp.l(i)**alpha(i));
641 ep0 =UU0/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
642 ep1 =UU1/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
643 EV =ep1-ep0;
644
645 Display UU0, UU1, ep0, ep1, EV;
646
647
648
649
650
651 * -----
652 * Simulation Runs: Abolition of direct tax
653 tau=0.0025; option bratio=1;
654 Solve SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;
655 * -----
656 * -----
657 * List8.1: Display of changes -----
658
659 Parameter
660 dY(j),dF(h,j),dX(i,j),dZ(j),dXp(i),dXg(i),dXv(i),
661 dE(i),dM(i),dQ(i),dD(i),dpf(h),dpy(j),dpz(i),dpq(i),
662 dpe(i),dpm(i),dpd(i),depsilon,dTd,dTz(i),dTm(i),dSp,dSg;
663 ;
664 dY(j) =(Y.l(j) /Y0(j) -1)*100;
665 dF(h,j)=(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
666 dX(i,j)=(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
667 dZ(j) =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
668 dXp(i) =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
669 dXg(i) =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
670 dXv(i) =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
671 dE(i) =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
672 dM(i) =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
673 dQ(i) =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
674 dD(i) =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
675 dpf(h) =(pf.l(h) /1 -1)*100;
676 dpy(j) =(py.l(j) /1 -1)*100;
677 dpz(j) =(pz.l(j) /1 -1)*100;
678 dpq(i) =(pq.l(i) /1 -1)*100;
679 dpe(i) =(pe.l(i) /1 -1)*100;
680 dpm(i) =(pm.l(i) /1 -1)*100;
681 dpd(i) =(pd.l(i) /1 -1)*100;
682 depsilon=(epsilon.l/1 -1)*100;
683 dTd =(Td.l /Td0 -1)*100;
684 dTz(j) =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
685 dTm(i) =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
686 dSp =(Sp.l /Sp0 -1)*100;
687 dSg =(Sg.l /Sg0 -1)*100;

```

```

688
689 Display      dY,dF,dX,dZ,dXp,dXg,dXv,dE,dM,dQ,dD,dpf,dpy,dpz,
690              dpq,dpe,dpm,dpd,depsilon,dTd,dTz,dTm,dSp,dSg;
691
692 Parameter
693      UU0  utility level in the Base Run Eq.
694      UU1  utility level in the Simulated Run Eq.
695      ep0  expenditure func. in the Base Run Eq.
696      ep1  expenditure func. in the C-f Eq.
697      EV   Hicksian equivalent variations
698 ;
699 UU0  =prod(i, Xp0(i)**alpha(i));
700 UU1  =prod(i, Xp.l(i)**alpha(i));
701 ep0  =UU0/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
702 ep1  =UU1/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
703 EV   =ep1-ep0;
704
705 Display UU0, UU1, ep0, ep1, EV;
706
707
708
709 * -----
710 * Simulation Runs: Abolition of indirect tax
711 tauz(i)=0.001125; option bratio=1;
712 Solve SYRCGE minimizing WALRASSQR using nlp;
713 * -----
714 * -----
715 * List8.1: Display of changes -----
716
717 Parameter
718 dY(j),dF(h,j),dX(i,j),dZ(j),dXp(i),dXg(i),dXv(i),
719 dE(i),dM(i),dQ(i),dD(i),dpf(h),dpy(j),dpz(i),dpq(i),
720 dpe(i),dpm(i),dpd(i),depsilon,dTd,dTz(i),dTm(i),dSp,dSg;
721 ;
722 dY(j)  =(Y.l(j) /Y0(j) -1)*100;
723 dF(h,j)=(F.l(h,j)/F0(h,j)-1)*100;
724 dX(i,j)=(X.l(i,j)/X0(i,j)-1)*100;
725 dZ(j)  =(Z.l(j) /Z0(j) -1)*100;
726 dXp(i) =(Xp.l(i) /Xp0(i) -1)*100;
727 dXg(i) =(Xg.l(i) /Xg0(i) -1)*100;
728 dXv(i) =(Xv.l(i) /Xv0(i) -1)*100;
729 dE(i)  =(E.l(i) /E0(i) -1)*100;
730 dM(i)  =(M.l(i) /M0(i) -1)*100;
731 dQ(i)  =(Q.l(i) /Q0(i) -1)*100;
732 dD(i)  =(D.l(i) /D0(i) -1)*100;
733 dpf(h) =(pf.l(h) /1 -1)*100;
734 dpy(j) =(py.l(j) /1 -1)*100;
735 dpz(j)  =(pz.l(j) /1 -1)*100;
736 dpq(i)  =(pq.l(i) /1 -1)*100;
737 dpe(i)  =(pe.l(i) /1 -1)*100;
738 dpm(i)  =(pm.l(i) /1 -1)*100;
739 dpd(i)  =(pd.l(i) /1 -1)*100;
740 depsilon=(epsilon.l/1 -1)*100;
741 dTd    =(Td.l /Td0 -1)*100;
742 dTz(j) =(Tz.l(j) /Tz0(j) -1)*100;
743 dTm(i) =(Tm.l(i) /Tm0(i) -1)*100;
744 dSp    =(Sp.l /Sp0 -1)*100;
745 dSg    =(Sg.l /Sg0 -1)*100;
746
747 Display      dY,dF,dX,dZ,dXp,dXg,dXv,dE,dM,dQ,dD,dpf,dpy,dpz,
748              dpq,dpe,dpm,dpd,depsilon,dTd,dTz,dTm,dSp,dSg;
749
750 Parameter
751      UU0  utility level in the Base Run Eq.
752      UU1  utility level in the Simulated Run Eq.
753      ep0  expenditure func. in the Base Run Eq.
754      ep1  expenditure func. in the C-f Eq.
755      EV   Hicksian equivalent variations
756 ;
757 UU0  =prod(i, Xp0(i)**alpha(i));
758 UU1  =prod(i, Xp.l(i)**alpha(i));
759 ep0  =UU0/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
760 ep1  =UU1/prod(i, (alpha(i)/1)**alpha(i));
761 EV   =ep1-ep0;
762
763 Display UU0, UU1, ep0, ep1, EV;
764
765

```

766 * *end of model* -----
767 * -----
768

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم، نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000.
2. ابدجمان، ما يكل: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، ترجمة محمد إبراهيم منصور، 1988.
3. أرلوند، دانيال: تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
4. الأمين، عبد الوهاب: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
5. البطريق، يونس أحمد: النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1987.
6. الحبيب، فايز إبراهيم: نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
7. الحمش، منير: الثقافة الاقتصادية بين السياسات الاقتصادية والمصالح الوطنية، دار الطليعة الجديدة، دمشق، 2008.
8. الجحيشي، عبد الباسط: الإعفاءات من ضريبة الدخل (دراسة مقارنة)، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
9. السيوفي، قحطان: اقتصاديات المالية العامة، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1989.
10. السيوفي، قحطان: السياسة المالية في سورية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2008.
11. الصباخي، حمدي: دراسات في الاقتصاد العام، دار النشر المغربية، الرباط، 1982.
12. العدي، إبراهيم، الخطيب، خالد: المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة دمشق، 1995.
13. المتوكل، مصطفى حسين: محددات الطاقة الضريبية في البلدان النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000.
14. المهاني، محمد خالد وآخرون: المحاسبة الضريبية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2006.

15. المهابني، محمد خالد، الجشي، خالد الخطيب: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، سورية، 2000.
16. النعيمي، قاسم، ديبو، ملهم: الاقتصاد القياسي، منشورات جامعة دمشق، 2009.
17. باحنشل، أسامة محمد: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.
18. بابكر، مصطفى: أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جسر التنمية، المجلد 3، الإصدار 35، 2004.
19. بركات، عبد الكريم صادق: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
20. بشور، عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة الإنشاد، دمشق، 1982.
21. بشور، عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، 1995.
22. جوارثيني، جيمس: ريجارد استروب الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988.
23. حافظ، مجدي: جريمة التهرب الجمركي، القاهرة، 1995.
24. سعيقان، سمير: قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، دار الرضا، 2003.
25. سامولسون، بول- نورهاوس، ويليام: الاقتصاد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
26. شامية، أحمد زهير: المالية العامة، عمان، 1991.
27. شامية، أحمد زهير، الخطيب، أحمد: المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 1997.
28. شرف، كمال: النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، 1993.
29. شرف، سمير: الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، 2008.
30. شهاب، مجدي محمود: الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
31. صقر، أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.

32. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.
33. عطوي، فوزي: المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
34. عوض الله، زينب حسين: اقتصاديات المال والنقود، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
35. عواضة، حسن- قطيش، عبد الرؤوف: المالية العامة (الموازنة الضرائب والرسوم) (دراسة مقارنة))، دار الخلود، الطبعة الأولى، 1995.
36. فرهود، محمد سعيد: مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، 2004.
37. كنعان، علي: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 1996.
38. كنعان، علي: اقتصاديات المال، منشورات دار الحسينين، دمشق، 1997.
39. كنعان، علي: المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، دار الرضا، الطبعة الأولى، دمشق، 2003.
40. كنعان، علي: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009.
41. كوستانتين، زمان: مراجعة الاقتصاد السوري، مشروع التحديث المؤسسي والقطاعي، تشرين الأول، 2006.
42. نجمة، الياس وآخرون، اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق، ن 4 للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، ط1، 2009.
43. نعوش، صباح: الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1990.
44. يوسف، أبو زيد كامل السيد: تقييم قانون الضريبة العامة على المبيعات المصري بمعيار أهدافه ومشكلات تطبيقه ووسائل العلاج، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، تموز، 1996.

ب. الرسائل الجامعية:

1. آغا، ريم يعقوب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1992.
 2. البرغوثي، عروبة: النفقات العامة في سورية من حيث مصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري (دراسة تحليلية)، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2008.
 3. الضابط، مدين إبراهيم: دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية (دراسة مقارنة وتحليلية من واقع قطع حسابات الموازنات العامة للأعوام 1988 وحتى عام 1996)، 2001.
 4. رجال، عبد الحلیم: الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، 2009.
 5. رجال، عبد الحلیم: الاتجاهات الجديدة في السياسة المالية السورية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة دكتوراه، 2012.
 6. صندوق، عفيف: دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة إلى واقع الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2000.
 7. غندور، غسان فاروق: الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.
- ت. المجالات والدوريات:

1. الحلاق، محمد: آثار التهرب الضريبي من الناحية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد، دمشق، سورية، العدد 310 تشرين الثاني 1989.
2. الخطيب، خالد: التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000.
3. النعيمي، قاسم: قياس الآثار غير المباشرة للمتغيرات المستقلة باستخدام المتغيرات الوسيطة في معادلة الانحدار، مجلة الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014.
4. النعيمي، قاسم: أثر التفاعل بين المتغيرات التفسيرية في نماذج الانحدار المتعدد، مجلة جامعة دمشق، 2010.

5. خليفة، علي عبد العال وآخرون: دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الريفي، 2003.
 6. دليلة، عارف، عجز الموازنة وسبل معالجته، مجلة العلوم الاقتصادية، سورية، 1998.
 7. رجوب، ابتسام: دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية (2000-2009) والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات (2010-2015) انطلاقاً من بيانات قطع حسابات الموازنات العامة للدولة، مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، 2011.
 8. رجوب، ابتسام: الأثر التراكمي لرأس المال الثابت في سورية وعلاقته بالنتائج المحلي الصافي (دراسة تحليلية إحصائية خلال الفترة 1990-2009)، مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، 2012.
 9. رجوب، ابتسام: دراسة تحليلية إحصائية لآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في سورية خلال الفترة (1990-2009)، مجلة جامعة تشرين، اللاذقية، 2013.
 10. كنعان، علي: الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية، 2007.
 11. كريش، محمد فيصل: الإدارة الضريبية والتهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد، دمشق، سورية، العدد 213، تشرين الأول، 1998.
 12. الحسين، محمد: أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)، مجلة عالم المال، 2008.
 13. الحسين، محمد: المنظومة الضريبية السورية، مجلة عالم المال، السنة الثالثة، العدد 17/، 2009.
- ث. الندوات والمحاضرات:
1. الجليلاتي، محمد: النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، جمعية العلوم الاقتصادية، سورية العدد 8 (29-2-2000).
 2. العدي، إبراهيم: الإصلاح الضريبي، مؤتمر الإصلاح الإداري والاقتصادي والاجتماعي، سورية، دمشق، 2011.
 3. دورة تدريبية في وزارة المالية بإشراف الخبير هانس لوفكرين، صندوق النقد الدولي، 2010.

ج. التقارير والنشرات:

1. المركز الوطني للسياسات الزراعية، تقرير فني توزيع الدخل والفقير: الآثار لسياسات مختارة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حزيران، 2008.
2. المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، من عام 1990-2010.
3. الموازنة العامة للدولة من عام 1990-2010.
4. النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي من عام 1998-2010.
5. تقرير الاقتصاد السوري، هيئة تخطيط الدولة، 2005.
6. لجنة الجماعات الأوربية (المكتب الإحصائي للجماعات الأوربية، صندوق النقد الدولي، وآخرون)، نظام الحسابات القومية 1993، منشورات الأمم المتحدة، 1993.
7. وزارة المالية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الأول.
8. وزارة المالية، مجموعة التشريعات الضريبية، الجزء الثاني.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Dunnett Andrew “ Understanding the Economy” 4th edition, Longman, 1998.
2. Bautisa R.M. Agriculture-based development: A SAM Perspective on Central Vietnam. Journal of Development Economics 2001,39(1): 112-132.
3. Breisinger C, Thomas M, and Thurlow J: Social Accounting Matrices and Multiplier Analysis(An Introduction with Exercises), International Food Policy Research Institute, 2009.
4. Breisinger C, J. Thurlow, and Duncan: A 2005 Social Accounting Matrix (SAM) for Ghana. Accra, Ghana, and Washington, D.C: Ghana Statistical Services and InternationalFood Policy Research Institute, 2007.

5. Brook A., Kendrick D., and A. Meeraus, GAMS: A User Guide, Release 2.25, The Scientific Press, California, USA.
6. Ciaschini, Maurizio, Pretaroli, Rosita, The Independent CGE Model, Independent Economics, AUSTRALIA, 2012
7. Devarajan, S., Lewis, J. Powell, A. and P. Wilcoxon, Notes and Problems in Applied General Equilibrium Economics, New York: North-Holland, 1992.
8. Lucke, B, Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria, , University of Hamburg, March 2001, Germany:
9. Ginsburgh, V. and M. Keyzer, The Structure of Applied General Equilibrium Models, The MIT Press, Cambridge, MA, USA, 1997
10. JOMAA, Khaled Abdul Rahman: Impact of Tariff Reduction in Agricultural Products and Food Industry on Urban and Rural Households in Syria: Computable General Equilibrium Analysis, the Graduate School of Life and Environmental Sciences, the University of Tsukuba, 2012
11. Llambí, Cecilia, Laens, Silvia: Assessing the impact of the 2006 Tax Reform on poverty and, inequality in Uruguay, RESEARCH PROPOSAL, Presented to PEP Network, , Uruguay 2007
12. Lofgren, Hans, Rebecca, & et als, A Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS, International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2002.
13. Lofgren, Hans: Analyzing Alternative Syrian Fiscal Policy Scenarios, World Bank, Presentation to Ministry of Finance, Damascus, January 25, 2010.

14. Lofgren, Hans: Exercises in General Equilibrium Modelling Using GAMS, Microcomputer in policy Research, Vol. 46, Washington, D.C.: IFPRI, 2000.
15. Osvaldo Chisari, Omar, Mastronardi, Leonardo Javier: Local taxes in Buenos Aires City: A CGE approach, Instituto de Economía UADE, 30. April 2012, Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/40029/> MPRA Paper No. 40029, posted 13. July 2012 14:13 UTC
16. Reinert K.A, and D.w. Roland-Holst: Social Accounting Matrices. In Applied methods for trade policy analysis: A handbook, ed. J.F. Francois and K.A. Reinert. New York: Cambridge University Press. 1997.
17. Robinson S, A Cattaneo, and M. El-Said. Updating and estimating a social accounting matrix using cross entropy methods. Economic Systems Research 2001, 13(1): 47-64
18. Round, Jeffery I. 2003. Social Accounting Matrices and SAM-based Multiplier Analysis. Ch. 14 in eds. François Bourguignon and Luiz A. Pereira da Silva. The Impact of Economic Policies on Poverty and Income Distribution: Evaluation Techniques and Tools. World Bank and Oxford University Press, Washington, D.C. and New York, pp. 301-324.
19. Rutherford, T.F., "Applied General Equilibrium Modelling with MPSGE as a GAMS Subsystem: An Overview of the Modelling Framework and Syntax", Computational Economics, 1999, 14, pp. 1-46.
20. Round, Jeffery I. 2003. Constructing SAMs for Development Policy Analysis: Lessons Learned and Challenges Ahead. Economic Systems Research, Vol. 15, No. 2, June, pp. 161-183.

21. Seid Yimer "Impacts of Trade Liberalization on Growth and Poverty in Ethiopia: Dynamic Computable General Equilibrium Simulation Model", International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 11; June 2012.
22. Severini, Francesca, Sossi, Claudio: The effects of environmental taxation through a dynamic CGE model, University of Macerata, Department of Economic Development Study, Italy, 2011
23. Shapiro, Edward: Macroeconomic Analysis, Thomson Learning, 1995.
24. Sturm, Michael and Gurtner, Francois, "Fiscal Policy in Mediterranean Countries Developments, Structures and Implications for Monetary Policy", Occasional Paper Series , NO 69, August 2007, European Central Bank.
25. SEBC "incentives of investment in Syria" 2003
26. TANZI vito & ZEE Howell, "Fiscal Policy and Long Run Growth", 1997 IMF.
27. World development Report 2005, A Better investment Climate for Everyone World Bank.
28. Rutherford, Thomas F, "Extensions of GAMS for Complementarity Problems Arising in Applied Economics", Journal of Economic Dynamics and Control, 1995, 19, pp. 1299–1324.
29. Rutherford, Thomas F, Economic Equilibrium Modelling with GAMS: An Introduction to GAMS/MCP and GAMS/MPSGE, Washington, D.C.: GAMS Development Corp., 1998.
30. Shoven, J. and J. Whalley, Applied General Equilibrium, New York: Cambridge University Press, 1992.

31. Regional Computable General Equilibrium Analysis of Property Tax Rate Caps and a Sales Tax Rate Increase in Indiana Public Finance Review July 1, 2013.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1. http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/26_C28-1.pdf
2. <http://www.arabapi.org/ar/training/course.aspx?key=48&year=2003&iframe=true&width=100%&height=100%>
3. <http://www.ifpri.org/>
4. <http://www.GAMS.com/>